



مكتبة جامعة الملك سعود مخطوطة

لسان الحكام في معرفة الأحكام

المؤلف

أحمد بن محمد بن محمد (ابن الشحنة)

هذه هي موعيد الحكم

فصل في بيان نوعي بيان نوع في بيان الحسن فصل في بيان نوعي بيان نوع في بيان الحسن فصل في بيان نوعي بيان نوع في بيان الحسن

نوع في كيفية البيان
نوع في الاختلاف
نوع في اختلاف المسامحة
نوع في الشهادات
نوع في الكمال والكمال
نوع في الكمال والكمال

نوع في عزل
 الكوفة
 نوع في الكفالة
 نوع في بيان
 تسليم الغريم
 نوع في الحواله
 فصل
 في الصلح
 فصل
 في الوقار
 في الوقار

جاء في القاموس
في القاموس
في القاموس
في القاموس

فصل في انواع العمامات
 نوع في جهان احمد
 حاتم الدلال والامام
 وما يصل يداك
 ٦٧

فصل في انواع العمامات
 في جهان احمد
 ٧٠

بيان صفات الحمال بيان صفات الكاركي بيان صفات الخياط بيان صفات الصانع بيان صفات الحائك

٧١ ذوالنسج والقصار ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥

٧٥
 ٧٤
 ٧٣
 ٧٢
 ٧١
 ٧٠
 ٦٩
 ٦٨
 ٦٧
 ٦٦
 ٦٥
 ٦٤
 ٦٣
 ٦٢
 ٦١
 ٦٠
 ٥٩
 ٥٨
 ٥٧
 ٥٦
 ٥٥
 ٥٤
 ٥٣
 ٥٢
 ٥١
 ٥٠
 ٤٩
 ٤٨
 ٤٧
 ٤٦
 ٤٥
 ٤٤
 ٤٣
 ٤٢
 ٤١
 ٤٠
 ٣٩
 ٣٨
 ٣٧
 ٣٦
 ٣٥
 ٣٤
 ٣٣
 ٣٢
 ٣١
 ٣٠
 ٢٩
 ٢٨
 ٢٧
 ٢٦
 ٢٥
 ٢٤
 ٢٣
 ٢٢
 ٢١
 ٢٠
 ١٩
 ١٨
 ١٧
 ١٦
 ١٥
 ١٤
 ١٣
 ١٢
 ١١
 ١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١
 ٠

نوع في التسميع	نوع في القسم	النصف من العمل	مطابق في اقل من	نوع من كورن	نوع في
٩٢	٩٤	٩٦	٩٨	٩٩	١٠٠

النوع في بيان الزوج
 النوع في بيان
 النوع في بيان
 النوع في بيان

النوع في التسمية ١٠٩
 النوع في الصريح والكناية ١١٠
 النوع في الاستشفا ١١٦

نوع في الخيل نوع في العيون نوع في الالوان ومطلب في
 نوع في الخيل نوع في العيون نوع في الالوان ومطلب في
 نوع في الخيل نوع في العيون نوع في الالوان ومطلب في

۱۴۸
 ۱۴۷
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۴
 ۱۴۳
 ۱۴۲
 ۱۴۱
 ۱۴۰
 ۱۳۹
 ۱۳۸
 ۱۳۷
 ۱۳۶
 ۱۳۵
 ۱۳۴
 ۱۳۳
 ۱۳۲
 ۱۳۱
 ۱۳۰
 ۱۲۹
 ۱۲۸
 ۱۲۷
 ۱۲۶
 ۱۲۵
 ۱۲۴
 ۱۲۳
 ۱۲۲
 ۱۲۱
 ۱۲۰
 ۱۱۹
 ۱۱۸
 ۱۱۷
 ۱۱۶
 ۱۱۵
 ۱۱۴
 ۱۱۳
 ۱۱۲
 ۱۱۱
 ۱۱۰
 ۱۰۹
 ۱۰۸
 ۱۰۷
 ۱۰۶
 ۱۰۵
 ۱۰۴
 ۱۰۳
 ۱۰۲
 ۱۰۱
 ۱۰۰
 ۹۹
 ۹۸
 ۹۷
 ۹۶
 ۹۵
 ۹۴
 ۹۳
 ۹۲
 ۹۱
 ۹۰
 ۸۹
 ۸۸
 ۸۷
 ۸۶
 ۸۵
 ۸۴
 ۸۳
 ۸۲
 ۸۱
 ۸۰
 ۷۹
 ۷۸
 ۷۷
 ۷۶
 ۷۵
 ۷۴
 ۷۳
 ۷۲
 ۷۱
 ۷۰
 ۶۹
 ۶۸
 ۶۷
 ۶۶
 ۶۵
 ۶۴
 ۶۳
 ۶۲
 ۶۱
 ۶۰
 ۵۹
 ۵۸
 ۵۷
 ۵۶
 ۵۵
 ۵۴
 ۵۳
 ۵۲
 ۵۱
 ۵۰
 ۴۹
 ۴۸
 ۴۷
 ۴۶
 ۴۵
 ۴۴
 ۴۳
 ۴۲
 ۴۱
 ۴۰
 ۳۹
 ۳۸
 ۳۷
 ۳۶
 ۳۵
 ۳۴
 ۳۳
 ۳۲
 ۳۱
 ۳۰
 ۲۹
 ۲۸
 ۲۷
 ۲۶
 ۲۵
 ۲۴
 ۲۳
 ۲۲
 ۲۱
 ۲۰
 ۱۹
 ۱۸
 ۱۷
 ۱۶
 ۱۵
 ۱۴
 ۱۳
 ۱۲
 ۱۱
 ۱۰
 ۹
 ۸
 ۷
 ۶
 ۵
 ۴
 ۳
 ۲
 ۱
 ۰

١٤٥٠ مطلق الاضغان
 ١٤٥١ مطلق البيوع موقوف
 ١٤٥٢ مطلق يجوز للمنفق
 ١٤٥٣ مطلق الاستاجر
 ١٤٥٤ مطلق في معرفة النفع
 ١٤٥٥ مطلق في معرفة النفع
 ١٤٥٦ مطلق في معرفة النفع
 ١٤٥٧ مطلق في معرفة النفع
 ١٤٥٨ مطلق في معرفة النفع
 ١٤٥٩ مطلق في معرفة النفع
 ١٤٦٠ مطلق في معرفة النفع

الفصل الثاني والعشرون ^{١٦٠} فصل في أحكام نوع في اسقاط نوع في أحكام
 الفصل الثاني والعشرون ^{١٦١} فصل في أحكام الرهن ^{١٦٢} فصل في أحكام الرهن ^{١٦٣} فصل في أحكام الرهن ^{١٦٤} فصل في أحكام الرهن ^{١٦٥} فصل في أحكام الرهن ^{١٦٦} فصل في أحكام الرهن ^{١٦٧} فصل في أحكام الرهن ^{١٦٨} فصل في أحكام الرهن ^{١٦٩} فصل في أحكام الرهن ^{١٧٠} فصل في أحكام الرهن

من الفصل الثلاثين في الصبر والزجاج والاضحية
 وما لا يؤكل من في مايل الذبح في التسمية الاضحية
 من الفصل في الانتفاع في التسمية الاضحية
 من الفصل في العيوب في التسمية الاضحية
 من الفصل في الانتفاع في التسمية الاضحية
 من الفصل في العيوب في التسمية الاضحية
 من الفصل في الانتفاع في التسمية الاضحية
 من الفصل في العيوب في التسمية الاضحية

[illegible]

١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

٤٦ الفصل في المزارع
٤٧ فصل في المزارع
٤٨ فصل في المزارع
٤٩ فصل في المزارع
٥٠ فصل في المزارع

٤٨ الفصل السابع والعشرون
فصل فيما يكون كفر الفصل الثامن والعشرون
من يكون اسلامًا من الكافر من المسلم وما لا يكون في الامور
٤٩ الفصل الثامن والعشرون
من يكون اسلامًا من الكافر من المسلم وما لا يكون في الامور
٥٠ الفصل التاسع والعشرون
من يكون اسلامًا من الكافر من المسلم وما لا يكون في الامور

٤٦ $\frac{\text{نوع من مطبخ}$
 ٤٧ $\frac{\text{نوع من مطبخ عن الوصية}}$
 ٤٨ $\frac{\text{نوع الوصية بالكفار}}$
 ٤٩ $\frac{\text{نوع الوصية للزقات والكن وما ينصلها}}$

فروع الألف في جنس آخر
والفرد في الفرد
٤٩

مطلب في تصرفات
الوصي

جانب آخر احد الوصين
لا ينفرد بالتصرف الا في
مخاضة فواضع

الفصل التاسع والعشرون
في الغايض

نوع في البنية

نوع في
المصبات
٤٥

فصل في
الارحام

روي فصل في
الاول
٤٧

الصيف

فصل في الصنف
الثاني

فصل في الضم
الثالث
٤٩

فصل الرابع
الرابع
٤٩

٩

الکتاب

نوع في المنقور نوع لوقف
نوع في المنقور نوع لوقف

الفصل الثلثون
في مايل شئ وهو الحنم

صحة هذا الكتاب واقع في ملك
الفقيه الميرزا شانه
مفتي آراءهم
الصيد
عليه
(

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

لا اله الا الله

4/12/1960

مكتبة جامعة القاهرة
 قسم المخطوطات
 رقم المكتبة
 رقم المجلد
 رقم الصفحة
 تاريخ التبرع
 تاريخ الاستلام
 توقيع
 ملاحظات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله العادل في حكمه، القاضي بين عباده بعلومه، الحميد على حكمه
 وقضيه، والشكر على ما أكرمنا به، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده
 لا شريك له، الذي من أوكل عليه كتابه، وأشهد أن سيدنا محمد عبده
 ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، الفناء صلاة
 يبالها قائلها في الدنيا والآخرة ما يقيمه **وبعد** فلما أتت
 بالقضا وجري الحكم ومضى أحب أن أجمع مختصر في الأحكام مشتملا
 من كتب ساداتنا العلماء الأعلام ذكر فيه ما يكسر وقوعه بين الأنام
 على وجه الاتقان والأحكام ليكون عوناً للحكام على فصل القضايا
 والأحكام وتبينه على ثلاثة من فصل **الاول** في آداب القضا
 وما يتعلق به **الثاني** في أنواع الدعاوي والبيان **الثالث**
 في الشهادة **الرابع** في الوكالة والكفالة والحول **الخامس** في الصلح

السادس

السادس في إقرار الساج في الودعة **الثامن** في العارية **التاسع**
 في أنواع القضا **العاشر** في الوقف **الحادي عشر** في الغصب والنفقة
 والعتق **الثاني عشر** في الأكرام والحج **الثالث عشر** في النكاح **الرابع**
 عشر في الطلاق **الخامس عشر** في العتاق **السادس عشر** في الجفان
السابع عشر في البيوع **الثامن عشر** في الاجارة **التاسع عشر** في الهبة
العشرون في الرهن **الحادي والعشرون** في تكملة الهبة **الثاني**
والعشرون في الصيد والذبائح والأضحية **الثالث والعشرون**
 في الجفان والديارات والحدود **الرابع والعشرون** في الشرب و
 المزاحمة والمساواة **الخامس والعشرون** في الخيطان وما يتعلق به
السادس والعشرون فيما يكون من أسلام من الكافرو وما لا يكون كقرا
 مظلوم **الثامن والعشرون** في الوصايا **التاسع والعشرون**
 في الفرائض **الثلاثون** في سائل شتى وهو الختام وقد شرعت الله تعالينا
 بأعلى القويم الذي لا ينضم وهو الموفق عنه وكرمه **الفصل الأول**
 في آداب القضا وما يتعلق به من قول وما بعد التوفيق **القضا في القضا**
 عبارة عن اللزوم ولهذا سمي القضا قاضيا لأنه يلزم الناس وفي الشرع
 يراد بالقضا فصل الخصومات وقطع المنازعات **وبعد** فقلد القضا
 من السلطات المعاول والحايروما المعاول فان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينف
 معاذ الى اليمن قاضيا وولي عثمان ابن الشيبان على مكة امير اواما الحايرو
 فلان الصحابة قتلوا الاعمال من معاوية رضي الله عنه فبعد
 ان كان في الخلافة مع علي كرم الله تعالى وجهه وكان الخليفة مع علي **واما**
 يجوز التعليل من السلطات الحايروا ان كان يحكم من القضا بحق

اذا كان لا يمكنه فلا **وانما تقلد** لقضا من كوف عدلا في نفسه عالما
بالكتاب والسنة والاجتهاد وشروطه ان يكون عالما من الكتاب
والسنة ما يتعلق بالاحكام لا بالمعظوم وقيل اذا كان صوابا اكثر من
خطا به حل الاجتهاد وكوف القاضي بمجهل ليس بشرط ويقضي القاضي
بما علمه من مذهبه او بقوي غيره واجمع الفقهاء ان المعنى يجب ان يكون
مراهل الاجتهاد قال الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يحل لاحد ان
يفتي بقولنا حتى يعلم من ابن قلنا وفي الملقط اذا كان صوابا اكثر من
خطا به حل له الافتي وان لم يكن مجتهدا لا يحل له القوي الا بطريق الحكم
بما يحكي ما يحفظ من الفاظ الفقهاء والمعنى بالحيث انما افني بقول الامام
او بقول او بقول صاحب **وعن** ابن المبارك اخذ يقول الامام
لا غير وان كان مع الامام احدا صاحب اخذ يقولها لا محالة كذا ذكره
البرزلي في جامعهم **صنفوا** في القضا من قال لا يجوز الدخول فيه
اختيارا ومنهم من قال لا يجوز الدخول فيه الا مكرها الا ترى ان الامام
الاعظم دعي الى القضا فلات موات فاجبى انه ضرب في كل مرة فلاته
سوطا ومحا من منع فقبل وجلس فاضطر فقلده وقال صلى الله عليه وسلم
من جعل على القضا فكا غدا في غير سكين انما شبه بهذا لان السكين
تعمل في الظاهر والباطن **اما** القتل بغير سكين هو القتل من طرف الحق
والغم وان يورث في الباطن دون الظاهر والقضا كذلك يورث في
الظاهر لان الظاهر جاه وحشيه لكن يورث في الباطن فانه سبب
الهلاك فتشبه به لهذا كذلك في المخفات وقال صلى الله عليه وسلم
من طلب الولاية وكل اليها ومن لم يطلبها فان الله تعالى يرسل اليه

ملك

ملكين فليسا ذانه وقال صلى الله عليه وسلم القضا ثلاثة قاضيان في ائساد
وقاض في الجنة الحديث ومعنى ذلك كل التحريم عن طلب القضا والدخول
فيه لانه قد دخل في القضا قوم صالحون واجتنب قوم صالحون هذا كله
اذا كان في البلد قوم يصلحون للقضا **فاما اذا** لم يكن من يصلح للقضا
فانه يدخل واذا كان قوم في البلدة يصلحون فاذا امتنعوا احدهم لا
يأثم واذا لم يكن وامتنع ياتم ولو كان في البلدة قوم يصلحون فامتنعوا
جميعا وكاف السلطان لا يفصل الخصومات فيفسد بها خوف لاحبه
تضييع احكام الله تعالى كذا في التنبيه وعند الشافعي اذا كان القاضي
فقيرا او قصدا استعمال الاحكام لم تكن بحجزة ان يطلب للقضا قال
ابو حنيفة لا يترك القاضي على القضا السنة واحدة لانه متى تسفل
يد لك فني العلم فيقع الخلل في الحكم فيجوز للسلطان ان يعزل القاضي
بريبة وبغير ريبة ويقول السلطان للقاضي ما عزلك لفساد
فيمك ولكن اخشى عليك ان تنسى العلم فادرس العلم ثم عد اليها حتى
تتذكر فانها ولا يلزم على القاضي في مجلس قضائه لانه انما جلس لفضل
الخصومات لا الردالام ولما الامنا الذين هم في مجلس هل يعلم عليهم
البيح ان ان يلى على الناس يعلم عليهم ويكره للقاضي ان يفتي في مجلس الحكم
وفي غيره اختلف المشايخ فيه قيل يكره لان الخصوم يدخلون عليه بالحيل
الباطلة وهذا يشمل المجلس وغيره وقيل يفتي في العبادات فقط
ولا يفتي في المعاملات كذا في المحرط وفي المخفات واذا اختصم الي
القاضي لخوا او بنو الهام ينبغي ان يدا فمهم قليلا ولا يحل بالقضا
بينهم كذا ذكره هنا وهذا لا يختص بالافاق بل ينبغي ان يفعل ذلك

Copy

www.alukah.net

ايضا اذا وقع الخصم بين الكتابين الجانب لادنى القضاء ويرتبط
 الضعفة فيتمتع بغيره ما آمن انه في الجلال الدين ابو الحامد كما مدني
 محمد في كتاب السجلات بحوزة القاضي خذ الاجرة على كتابة المحاضر والسجلات
 وغيرهما من الوثائق بمقتضى اجرة المثل وذلك لان القاضي اضاحى عليه القضاء
 وايصال الحق الى استحقاقه بحسب الكفاية فزيادة عمل عمله للمفتي له على هذا
 قالوا لاداس للمفتي ان ياخذ شيئا على كتابة صوابه الفتوى وذلك لان
 الواجب على المفتي الجواب باللسان دون الكتابة باللسان ومع هذا
 الكف عن ذلك لادى احتراز من القيل والهام وصيانة لما لو جرح من الاستدلال
مسئلة لا يصير له جل اهلا للفتوى ما لم يكن صوابه اكثر من خطائه وذلك
 لان صوابه متى اكثر غلب والمغالوب في مقابلة الغالب ساقط من المصلحة
 وذكر في البستان قال الفقيه كره بعضهم الفتوى لما روي عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انه قال اجركم على لنا اجركم على الفتوى ولا ينبغي ان يكون المفتي
 صابرا فظا غلظا بل يكون متواضعا **مسئلة** ويجوز اجرة المثل في اخذ الاجرة
 على كتابة المحاضر والسجلات والوثائق في كل الف درهم خمن ودرهم
 الى عشرة والصحح ان يرجع في الاجرة الى مقدار طول الكتابة وقصر جموعه
 وسهولته واما اخذ القاضي الاجرة على التكملة التي يباشرها مثل كراخ
 الصغار ولا امل الا ان لا يظن لا يحل له اخذ شي على كتاب كذا في كتاب
 السجلات وفي القنية ينبغي ان ينصب اشافا حتى يعهد الناس
 بين يدي القاضي وقيمهم ويقعد الشهود وقيمهم ويزجرون بيني
 الادب ويسمى صاحب المجلس والجلال في نقبا الحكم ويقال لهم
 ونزعه ايضا وانه ياخذ من المدي شيئا يسيرا لانه يعمل باتقاد
 الشهود

الشهود وعلى الترتيب وغيره لكن لا ياخذ اكثر من درهمين واللوكلان
 ياخذوا من يعلمون لمن المديعين والمدي عليهم ولكن لا ياخذ كل مجلس
 اكثر من درهمين **والرجال** ياخذون اجورهم من يعلمون له درهم للمدعوف
 لكنهم ياخذون في المصروف درهم الى درهم واذا خيروا الى الرسايق لا يا
 ياخذون لكل فرسخ اكثر من ثلاثة دراهم او ربع درهم هكذا وضعه العلماء
 الاتقيا الكلام وهو اجور لثاناهم واصرة الكاتب على من يكتب له الكتاب
 واجرت النواب على القاضي واذا بعث احدا للتعايل فالجعل على المدي
 كما للصيغة قال محمد بن ابي عمير السجستاني في ثمن الجلال في على المدي كما للصيغة
 في الاستدلال فاذا امتنع فعلى المدي عليه وكان هذا استحسانا مال اليه
 اكثر المشايخ للرجحان القياس ان يكون على المدي في الحالين للزكي
 ياخذ الا من المدي وكذا المبعوث للتعايل قضى في ولاية ثم شهد على
 قضايه وغيره ولا يثبت له الا على الاستدلال كالم القنية وروي ان داود عليه
 السلام لما امر بفصل القضاء نزلت السلسلة من السماء فاذا تقدم
 السلسلة فانطلق بها نزلت له السلسلة والمبطل منهما تفصل السلسلة
 فزمت وكان سبب ذلك انه احتال بعض الناس وذلك انهم جلا او دوع
 عند رجل دنائير ثم جحد المودع الدناير وكان شيخا معه العصا فاء
 فاضما الى داود عليه السلام فاضال المودع ونقر العصا وجعل
 الدناير فيها فلما اضمحاض المدي فقال المدي على جده عصا حتى انال للمدي
 السلسلة فاخذها فكان حقا في الانكاس فخير داود عليه السلام
 واخبره جبريل عليه السلام فقطع داود العصا فاذا فيها فامر الله سبحانه
 ومعالى ان يقضى بينه المدي وبين المدي عليه وذكر في الواقعات

إذا اراد القاضي والعباد بانه تعالى ونسوق ثم صلح فهو على حاله إلا ان
ما قضى في حال الإرجاء والاعتساق باطل ونفس العتق لا يتغير وإذا حكم
بالرشوة كان قضاءه باطلا وفي أصول العباد القاضى المولى إذا اخذ الرشوة
ثم لم يأت بها فعلى المذهب اولى جمل اخرج جميع الخصومة بين اثنين وكما بينهما
لا يتغير قضا الثاني وحكمه لان القاضي لا يعمل في هذه الغفيرة والعاسق
إذا قلنا للقضا يصير قاضيا وما قضاه بعد قضاءه إلا ان القاضى إذا اخطأ
إذا كان من ارباب خلاف ذلك إذا اخطأ ليس لقاض اخر ان يغيره وهذا قول علمائنا
قاضي كرخ وقاضى سخرى ليقضوا لهما أحدهما للاخران فلانا اقول لا
يكذب لا يجوز للاخر ان يقضى ما لم يثبت اليه الرقعة برؤية كتاب القاضى
الى القاضى وإذا علم القاضى حق الانسان قبل تقليد القضا فان لا يتغير
به عند ابي حنيفة خلافا لما وأما إذا علم بعد تقليد القضا في المصلح الذي
هو قاض فيه وفي مجلس القضا فانه يقضى في حقوق العباد ولا يقضى فيما
خالف في حق الله تعالى لا في السكران إذا وجد به ما رأت ابي بكر فانه
يعززه فان ذلك تغير له وليس يجد وأما إذا علم في غير مجلس القضا غير على
الخلاف الذي ذكرته في الوجه الاول وحكي عن ابي بكر الا عمن ان القاضى
ينعزل بالعتق والامير لا ينعزل لانه مبني القضا على العزل والامارة على
القوم والعلية انتهى **قال** جال الى القاضى وقال ان لي عليان صفان كان
المطلوب خارج المصر وكان يجب لو انكر من اهله مكانة ان يحضر في الحكم
وببيت في منزله فانه بعدية استحسنانا فانه صلى عليه ولم يعد ذلك
الاعراب في قصة ابي جهم لعنه الله وقام صلى عليه لم ينفسه وفي القصة
لا بعدية حتى يقيم بينة الحق في جهة وهذه البينة ليست الحكم بل

لكشف

لكشف الحكم فاذا حضر عا والبينة وقبل ان يحلفه الحق في الدعوى عليه
كذا في المحيط وفي الروضة يجوز للقاضى قبول صلة والى جلد واحدا
لان لم يكن ذلك الاجل القضا ومن اجل من اهل بلد جأ بجبهة الى القاضى
ثم ادعى عليه بشي فانكره فقال القاضى اصرفه اشره يودي فخذ كفيلا منه
قانه لا يفعل ذلك في قول ابي حنيفة وزفر وفي ادب القضا المحض ان
لا يحبس القاضى في السوف وحده ويخذل اعوانا بين يديه ولا ينبغي للقاضي
ان يبيع ويشترى ما دام قاضيا بل يولي غيره ممن يثق به **روى** عن
الامام محمد بن يبيع ويشترى في مجلس القضا **ولو** قامت على الخصم بينة
فاختلفا فانه لا يقضى عليه كذلك في واقعات عمر في البرازي **روى** عن
المجوس على بينة اذا ترددوا القضا لم يحل الحكم ووسع ذلك بعض اصحابنا
وفعل ذلك وقت قضايه وصورة قال الخصم ان حنفي يورى عليه
الاجم عليه بحث اثنين معهما اعوانه ونسأ فيقوم الاعوان من حرة
للسكر والسبع وتدخل النساء حرمه ثم اعوان القاضى فيعتسقوا العرف
وتحت السر وعامنتها بنام مجوسه والاجم انتهى **ولو** قضى بشاهد
وعين ثم رفع الى حاكم لا يراه جازله ابطاله فان رفع قبل ابطاله الى حاكم
بري حوازه فتقدم ليس لحاكم لا يراه جازله ابطاله وعلى هذا الاعتبار
جميع الاحكام المختلف فيها وان حكم بخلاف مذهب ولم يعلم به جاز في
قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز وان كان هذا غلطا منه
وفي شرح ادب القاضى المحض ان قاض قضا باطلا حتى وجب في دابر
وذلك انه اقام شتين لا يطلب حقه فاطل القاضى حقه من اجل ذلك
ثم رفع الى قاض اخر فانه يبطل قضا القاضى بذلك ويجعل الرجل

علم حقه في الدار لا فاض العلماء وان قال من له دعوى في امر في يد رجل
فلم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصنف هذا بطل حقه لكن هذا القول
قول مجبول ومجرب مخالف لقول جمهور من العلماء والفقهاء وكان خلافا
لاختلاف القضا في موضع الاختلاف لا يقيد فاذا رفع الي قاض اخر
كان له ان يبطله والفرق بين الخلاف والاختلاف ان الاختلاف ما كان
طريقهم واحد والمقصود مختلف والخلاف ما كان طريقهم مختلفا ونعت
مسئلة ثم حكم الحاكم بغير ما افتوا فانه يترك فتوى الفقهاء الى ما يراه الحاكم
اذا كانت المسئلة خلافا لان الفتوى لا تغتد والحكم يفتد كذلك في
محللة التكملة وذكر في المحل اذا اذني رجل بام امرته ولم يدخل بها فاقض اي
القاضي ان لا يحرمها عليه فاقضها معه وقضي هذا كقضاء قضاؤه لا
قضي في محل مجتهد فيه ثم نقض هذا القضا في حق الحاكم عليه متفق عليه
وفي حق المفتي له ان كان عالما فكذا في غير الامام الى جنيته ومجرب عند
ابي يوسف اذا كان الحاكم لم يقصد الحرمة وقضي القاضي بالحلي لا
يتوكل راي ثقه باباحه القاضي كذا في العبادية **نوع فيما يكون**
حكما من القاضي وما لا يكون اذا قال القاضي ثبت عذبي ان هذا علي
فلان كذا هل يكون ذلك حكما منه قال بعضهم يكون حكما وكان شمس ابي عمير
العلامه محمود بن ابي زيد يقول لا بد ان يقول حكمت او قضيت او ففقت
عليك القضا وهكذا ذكر المناطقي في واقعة والصحيح ان قوله حكمت
وقضيت ليس بشرط وان قوله ثبت عذبي كذا يعني وكذا اذا قال
ظهور عذبي او حج عذبي او علمت فهذا كله حكم وكذا قوله اشهد على حكم
منه قال شمس ابي عمير الخواجة قول القاضي ثبت عذبي يكون حكما وبه

ناخذ

ناخذ لكن الاولي ان يبين ان الشك بالبيينة او بالاقرار لان حكم
القاضي بالبيينة يخالف الحكم بالاقرار وفي العدة اذا قال القاضي
للمدعي عليه لا اري كذا في هذا المدعي به لا يكون هذا حكما منه وكذا لو قال
بعد الشهادة وطلب الحكم سلم الحدود الى المدعي لا يكون حكما لان امره
الزام وحكمه واذا كان في المصنف قاضيان كل واحد منهما على حدة في محلة
فرقت حضومة بين رجلين احدهما في محلة والاخر في محلة اخرى للمدعي
يرمى من تخاصم الى قاضي محلة والاخر باباه قال ابو يوسف العبرة
للمدعي وقال محمد لابل العبرة للمدعي عليه وعليه لغوي وكذا لو كان احدهما
من اهل العسكر والاخر من اهل البلد فان اراد العكري ان يخاصمه الى
قاضي العسكر فزول على هذا ولا ولاية للقاضي العكري على غير المبتدعي ومن
كان محترفا في سوي العسكر فهو مبتدعي ايضا وفي فتاوى الجامع عن
ابي يوسف قضاة امير المؤمنين اذا خرج مع امير المؤمنين لهم ان
يحكموا في بلدة نزل فيها الخليفة لانهم ليس قضاة امير غاهم قضاة
الخليفة وان خرجوا بدون الخليفة ليس لهم القضا وذكر العلامة
الشيخ قاسم بن قطلوبغا الجاني في موقفه **اعلم انه** قد اختلف العمل في
التنفيد فتبينهم ان هوان يشهد شهروا حكم عند قاض اخر بما ثبت
الي حكم في سجالة وهذا الجهمي في الحقيقة اثباتا وليس فيه حكم ولا
ما يساعده على الحكم فلا اثر له في القضا المختلف فيه كالقضا علي
الغائب ونحوه لحال من الدعوى من الخصم على الخصم وهذا قال في كتاب
الاحكام تنفيذا للاحكام الصادر عن الحكام فيما تقدم الحكم
فيه من غير المنفذ بان يقول ثبت عذبي ان ثبت عذبي فلا ان الحكم

King Fahd

من الحكم كذا وكذا وهذا ليس حكما من المنقذ البتة وكذلك اذا قال
ثبت عندى ان فلانا حكم بكذا وهذا ليس حكما من هذا المذهب بل هو
اعتقاده ذلك الحكم على خلاف الاجماع صح ان يقول ثبت عندى
ان ثبت عند فلان كذا وكذا لان التصرف الفاسد والحرام قد ثبت
عند الحكم فثبت عليه فادب ذلك الحكم او نحوه بالجلد ليس في التنفيذ
حكم البتة ولا يعتبر بكثرة الاثبات عند الحكم فهو حكم واحد وهو
الاول الا ان يقول الثاني حكمت بما حكم به الاول الابعاد ان يحرم بين
يديه مضمومة صحيحة من ضم القاضى اذا نصب وصيا في تركه
ايتام وهم في ولايته والتركه ليست في ولايته او كانت التركه في ولايته
والايتام لم يكونوا في ولايته او كان بعض التركه في ولايته والبعض لم يكن
في ولايته قال شمس المائمه الخواصى اصح النص على كل حال ويعتبر عندنا النظام
والاستعداد ونصير الوصى وصيا في جميع التركه ايتاما كانت التركه وكانت
العلامة ركن الاسلام على السعدي يقول ما كان من التركه في ولايته
يصير وصيا فيه ولا يكون فلا ويحل في تركه لهجة النص يكون ايتام
في ولايته ولا يشترط كون التركه في ولايته ولو نصب القاضى
متوليا في الوقف ولم يكن الوقف والموقف عليه في ولايته قال شمس
الائمة اذا وقعت المطالبة في مجلس من النصيب وقال العلامة ركن
الاسلام اذا كان الموقف عليه حاضرا يحرم وذكر في مجموع النوازل
قاضى سمرقند نصب فيما في خورود وقف بخاري والمدعى عليه يسمى
قند نعم الدعوى والسجل **روى** عن بعض المشايخ القاضى اذا نصب
وصيا في تركه ليست في ولايته لا يجوز وهو ما يجب فتوى الفضول

وفتوى

وفتوى مشايخ مرو وقال العلامة المحقق شمس المائمه الخواصى في العدة
للعصومة وذكر الحكم من شمس الدين في فتاويه اليه ان اذا كان من بخاري لا
يجوز نصب الوصى من قاضى سمرقند **ولو كان** الموقف سمرقند والمتولي
والمدعى عليه بخاري صح حكم قاضى بخاري بانه وقف على فلان ويكون المتولي
قائما مقام الموقف عليه ويكتب الى قاضى سمرقند ليعلم الى المتولي وفي
الولو الخ وقيل يجب القاضى الى القاضى في كل حال لا يقطر
بشبهة لان كتابه كخطاب في مجلس قضائه بخلاف رسالة القاضى
في الحقوق فانها لا تقبل لان الرسول ينقل خطاب المرسل والنقل
اقصر على هذا الموضع والمرسل في هذا الموضع ليس يقاضى وقول القاضى
في غير موضع قضائه كقول واحد من الرعية وفي المنع وادامات الكتاب
او عزله او خرج عن اهلية القضاء بان ارتدا واعني عليه وحق اوصى
هل يعمل القاضى المكتوب اليه بكتابه ينظر ان كان عرض ذلك الكتاب
هل الوصول الى المكتوب اليه او بعد الوصول قبل القراءة لم يقضى به
الشايخ عندنا وقال ابو يوسف في الاما في يقضى به ولو وصل اليه ثم
عرضت له هذه الاشياء يقضى به بالاجماع وكذا لو مات المكتوب اليه
او عزله قبل وصول الكتاب اليه ثم وصل الى القاضى الذي ولي مكانه
لم يعمل به لانه لم يكتب اليه الا اذا كانت الى فلان القاضى ملوك كذا
او الى فلان يصل اليه من قضاة المسلمين لا يجوز عندنا في ضيقه ونحوه وقال
ابو يوسف يجوز تفسيره بالامام على الناس **نوع في بيان العزل** تعليل
عزل القاضى بالشرط جائز وقال الامام طهري الدين المرعشي في
وحي لا يقتضي بحد تعليل العزل بالشرط اربعة ضوابط اذا

قلت بالفاضل ما وعز ولا المروي ذهاب البصر الثانية ذهاب السمع
الثالثة ذهاب العقل الرابعة الردة واذا عزل السلطان الفاضل
لا ينزل ما لم يصل الخبر اليه كالوكالة حتى لو قضى بقضايها قبل وصول
الخبر اليه لينفذ وعن ابي يوسف لا ينزل وان علم بعزل له ما لم يقبل
غيره مكانه ويقدم صباه لحقوف الناس واعتباره ايام الحجارة والعزل
وهذا اذا حصل العزل مطلقا اما اذا حصل العزل معلقا بشرط
وصول الكتاب اليه لا ينزل ما لم يصل الكتاب اليه علم بالعزل قبل وصول
الكتاب او لم يعلم **وراجع** ابي يوسف بقضائنا في هذا ايضا **موت**
السلطان لا يوجب عزلا للقاضي حتى لو مات الخليفة والامراء وقضا
فرهم على المم ولا يسهل ذلك لو كان له وكذا موت القاضي لا يوجب عزل
الحكام ولو عزل السلطان القاضي ينزل نائبه بخلاف ما اذا مات القاضي
حيث لا ينزل نائبه هكذا قبل وينبغي ان لا ينزل النائب عن القاضي
لانه نائب السلطان او نائب العامة لا ترى انه لا ينزل بموت القاضي
وعليه كثير من ساجنا واذا عزل السلطان نائب القاضي لا ينزل القاضي
القاضي اذا قال عزلت نفسي او اخرجت نفسي عن القضاء وسمع
السلطان ينزل كما في الموكيل اما بدون سماع السلطان لا وقبل
لا ينزل القاضي بعزله نفسه اصلا لانه نائب عن العامة وصح العامة
متعلق بقضائه فلا يمكن عزل نفسه كذا في وصول العمادي في جامع
الفتاوى كان الفقيه ابو جعفر يقول كان الفقيه ابو بكر لا سكا
تولية الحكام للقضاة في ديارنا غير صحيح لان المولى لا يواجبهم
بالعقود وفي شرح الوقاية ومج قضا المرأة في غير حد وقودا غلبا

بشهادتها

بشهادتها قلت للجنة الجامعة بينهما كون كل منهما منفيدا لقوله على الغير
السلطان اذا حكم بين اثنين لا ينزل وقبل ينفذ وعليه الفتوى باع
المدير وام الولد ثم ارتفعوا الى القاضي فاجاز بيعهما ثم ارتفعوا الى
قاضي اخر قضى القضا الاقيم الولد لانه روي ان عليا رضي الله عنه
رجع عنه **نوع في بيان الحبس** حبس مدائن وفي كل دين ما خلا دين
الوالدين او الاجداد والحديث لولده وبحسب المسلم بدين الذمجي
والمستامن وعكسه واذا حبس الكفيل على دين لازم الاوين الرجل
بحسب المكفول عنه معه واذا وزم بلازمه لو كانت الكفالة باصرة ولا
لا ولا ياخذ الضامن من المكفوف المال قبل الاذاعه لربه ودلت
المسند على صواب الواقعة وهو ان المكفول لا يمكن من حبس
الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل وان كثروا واذا خاف فراره قيد ولا
يخرج لجمعة ولا عبيد ولا مبانرة ولا عيادة وبحسب في موضع حبس
فلا يقرب له فراش ووطاء ولا يدخل عليه من جاساس به وفي
الاقضية ولا يمنع من وصول الجيران عليه واهله لاحتياجه الي
الشورى في القضا ولا يمكن من الملك طويلا وعن محمد بن ابي حنيفة
والده وولده لا في غيرهما اذا لم يكن من يقوم علمهما والا لا وذكر القاضي
انه الكفيل يخرج في جبانة الوالدين والاجداد والاولاد وفي غيرهم
لا وعليه الفتوى وقال ابو بكر الاسكافي اذا حبس لا يخرج منه ولو
مرض في الحبس واضناه ولم يجد من يقوم عليه اخرجته القاضي كذا عن
محمد وهذا اذا غلب عليه الهلاك وعن ابي يوسف انه لا يجزى حجه واللا
في الحبس وغيره سوائى والفتوى عليه **رواية** الامام محمد بن

King Saud University

بطلعة اذا اطلقت بكيف وان لم يجد كغيلة لا يطلعه وصفره للضم
بعد التفضل للاطلاق ليس بشرط ولا يخرج الى الجوام وعن الامام الاظم
ان يمنع عن الوطى بخلاف الاكل لا يضر وي والظاهر عدم المنع لكن يفضل
عليه زوجته او امته حتى يطأها في موضع خال ويمنع من الكسب في الاصح
وان خاف ان يفتر من الحبس حول اليجن اللصوص واذا حبس المحبوس
متعنتا في السجن لا يوا في المال قال الامام الامير عليه السلام يطين عليه
بالحبس ويترك له قنعة والماء ياتي له من الجوز وقال القاضي
الراي فيه الى القاضي ويترك له دست من الثياب ويتبع البياقي
وان كان له قنعة يباعها القاضي ويشترى له الكفاية وصرف
الفضل الى الدين ويبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى الدين في الصنف
والنطق في الشئ ولو كان له كنف من جديد يبيع ويشترى لمن الطين
وعن شريح انه يبيع الهامة ولو فليس لشري ان كان قبل العتيق يبيع
القاضي للبيع للثمن والا لا وعنده الامام لا يبيع العقار والعرض
وذكر العلامة عظام لا يبيع العرض اجماعا والخلاف في المنقول
وقيل يبيع العقار اجماعا عندهما هو الاصح وفي شرح القنوي في
المال الحاضر وفي الغائب لا يبيع العقار ولا العرض وان ظفر ب
الدين بالذات يبرر عليه وراهم فضله واثبات في شرح المحاموي
انه لا يخذل في الصغرى انه يخذل قال المدبوت ابيع عرضي واقتضي
ويعني اجله القاضي فلا يذ ايام ولو كان يمتن قليل وان وجد المدبوت
من يفتقره ليقبض به وبه فلم يفعل وهو ظالم وان ادركه الدين اطلاقه
بلا حضور القاضي له ذلك فان كان امر المدبوت طاهرا عند الناس

فالقاضي

فالقاضي يقبل بنية الاعسار ويخلفه قبل المدة التي تذكرها وان كان
مشكلا امره هل يقبل البنية قبل الحبس فيه واثبات اختيار الامام بين
الفضل القبول وعامة المشايخ عدم القبول واصطفى كروايات
في تلك المدة التي يسأل القاضي بها الحبس فقدره في تمام الكفاية
بشهرين او ثلاثة وفي رواية الحسن باربعة اشهر وفي رواية
الحاموي بنصف عام حول والصحيح المعنى به ففويضة الى القاضي
لانه لا يضر والتسارع الى قضاء الدين واحوال الناس في ذلك
متفاوتة ولا يشترط في بنية الاعسار حضور المدعي فان كان
المطالع على الاعسار والطابع على اليسار فبنية الطالب لو كانت لا يبرأ
مع بنية الاضرار ولا يشترط ما يثبت به اليسار وذكر القاضي يسأل
عن المحبوس بعد مدة فان اخبر ببلاعا رخصته وخلا سبيله ان كان
صاحب الدين غائبا ولو كان لم يمت على رجلين وله ورقة صفار وكبار
لليطلعه من الحبس قبل الاستيثاق بكيفيل للصغار فقط وقال القاضي
يثبت الافلاس بقول الشهود وهو غير لانعام له ولا لا العرض يخرج ويمن
الفقير وعن الصغار شهد وعنده القاضي انه فليس يعلم لا تعلم
له ملاسوي كسوة واخبرناه سرا وعلمنا فان لم يجبر احد عن حاله لكن
ادخل المدبوت الاعسار والدين اليسار قال في الجوز لا يصدق في كل
دين له بذلك كتمن او قرض او حصل بمقدار التزام كصدق وكفاية
وفي جامع الصدر لا يصدق في المهر المجل ويصدق في المهر المجل وعليه
القنوي وفي الاصل لا يصدق في المهر المجل ولا فصل بين محله ومحل
وفي الاقضية وكذا يصدق في نفقات الاقارب والزوجات

وارش الجنائيات وجب الدين اذا ادعى انه ملا بعد ما برهن على الافلاك
يخلف عند الامام قال الامام للمدعي اني طلب المحسوس يمين الطالب انه
لا يعرف انه مهادم يخلفه فان نكل عن اليمين اطلعه وان حلف ارجب
ويجوز المحسوس في المسجد لغير الصلاة للملازمة القبريم وقال القاضي
المذهب عندنا انه لا ملازمة في المسجد لانه يفي بذكره وبه يفتي
قال هشام سالت محمدا عن امر كرج من الجني عن نفليس قال لا ملازمة
لانه لا علم لفاجاله لعله اخفي ما له فيخرج بالملزمة وذكر الملازمة
والمراد به الحبس بديل التعارض قال قلت له فان كانت الملازمة
اضرب العيال لكونه من يكتب بالسعي في الطريق قال امر صاحب الدين
ان يוכל غلامه لئلا يكون معه ولا يمنع من طلب ما يقوته وعمل له يومه
وان شئت فقل انما ملازمة لازمة على قدر ذلك قال قلت ان كان عاملا يعمل
بدا قال ان كان عاملا فقل ان يعمل حيث يلائمه لازمه وان كان يعمل
لا يغير على الطلب خرج وطلب وان كان في ملازمة ذهبا فقدر
وقوت عياله كغيره ان يقيم كغيره لا ينفذ ثم يجلي سبيله اذا قال
المدعي لي بنية وطلب يمين خصمه لا يملكه القاضي لان يري
ان يقيم عليه البنية بعد الحلف ويفضح به ذلك وقد امرنا بالستر
وقال له ان يخلفه قال الامام للمدعي اني شئت القاضي مال الي
قول ابي حنيفة وان شئت مال الي قوله ما كما قالوا في التوكيل بلا رضي
الحضرم ياخذ باي القولين شئت فقدر المحسوس الدين والدين غايب
وان شئت القاضي اخذ الدين ووضع عند عدل واطلعه وان
شئت اطلعه بغير ثقة بنفسه وبالمال وفي التوازل

وكذا

وكذا لو برهن المحسوس على الافلاس وجب الدين غايب واستحسن بعض
المختارين ان تحبس المرأة اذا حبس الزوج وكان اعلانه قاضي
لا مشربها مع صبا نزلها من العجر قال القاضي عليه القاضي اخذ
الرثوة من خصمي وقضيت على غيره الحاكم ومن اخذ من اللطان ما لا حرج
فحق المحسوس في الاخره لصاحب الحق مع اللطان ومع القاضي ان لم
يخط الالطان بعد الخلط عند الامام يكون مع اللطان لا غير **اذا اراد**
ان يذهب مع خصمه الى اللطان لا الى القاضي يجوز له ذلك شرعا ولا يفتي
به لكنه ان يجزى عن الاستيفاء عند القاضي ذهب الى اللطان القاضي
اذا قاس مسئلة على مسئلة وحكم بها ثم ظهر رتبة بخلافه فالخصومة
للمدعي عليه يوم القيامة مع القاضي والمدعي امام المدعي المانثم باخذ
المال وامام القاضي لان المانثم بالاختصاص ولا نيل لاجتهاد في مانا
لصوره هم حكم وبعضه ان يجزى اخر من قاس المقتى على القاضي فان وجب
عليه ان القاضي صاحب مباشرة الحكم والمقتى سبب الحكم والاويل
ان يقال كيف يقاس السبب على السبب فكيف يواخذ المسبب
مع المباشرة فانقطع وكان له ان يقول القاضي في زماننا المجاوي
الحكم بعد التقوي لانه لو تركه يلام لانه غير عالم حي يقضي بعلمه كذا
في التوازي **الفصل الثاني** في انواع الدعوى والسندات
المدعي لا يجزى على الخصومة التي على الجواب اذا تركها اي ترك الدعوى
والمدعي عليه يجزى على الخصومة اي على الجواب وقال محمد في الاصل
المدعي عليه هو المنكر وانما انقضت عليه لانه اذا عرف المدعي عليه
عرف المدعي ولو كانت الدعوى غير صحيحة فادعى المدعي عليه الدفع

هل نسمع وهل يمكن اثبات دفعه من غير نصيحي الدعوى اختلف المشايخ
فيه وفي كتاب الرضوع عن الشهادة ما يدل على ان المدعي للدفع بطالب
بتصحيح الدعوى كذا في المنع وفي المحيط القاضي بخبر ان شارسا
المدعي عليه وجابه وان شارسا نظرا اليه واذا سأل وجب عليه الجواب
فاذا وجب عليه الجواب فلا يخالوا ما ان اقروا وانكروا وسكتا فانما اتوا
تضمن القاضي على المدعي عليه بموجب اقواله لظهور صدق دعواه بالادلة
وان انكر سأل القاضي من المدعي البينة المظرفة لصدق دعواه فقال
الكرينة لقوله صلى الله عليه وسلم حين اخضع الحضرى والكندى بين يديه
فقال للمدعي منها اكل بينة فقال لا فقال لا يمينه فانما اخضع
بالبينة فاذا اتى المدعي بشاهد فقد تبرج جابته حجة الصدق
به كند عارضه شهادة الاصل فان الذم خلفت في الاصل بنية وعن
الحقوف عينة فلا بد من شاهد اخر ليكون استعمالها بحجة قوية انتهى
وفي المنع قال ابو حنيفة اذا قال المدعي ليس لي بينة على هذا الحق فم
اقام البينة على ذلك لم تقبل لانه اذبح بينته وفي البداية والاي
قال المدعي لا بينة لي ثم جاب بالبينة هل تقبل وروى الحسن عن ابي
حنيفة انها تقبل وروى عن محمد انها لا تقبل وفي الغناوي الطبري واذا
قال المدعي عليه عند سؤال القاضي اياه عن الدفع لا دفع لي ثم جاء
بدفع فقد قبل يجب ان يكون المسئلة على الخلاف بين ابي حنيفة و
محمد بناء على هذه المسئلة ولا يخفى عن ابي يوسف روايته في
هاتين المسئلتين وكذلك لو قال المدعي كل بينة اتي بها فم شهود
زور وكذا اكل لو قال كل شهادة يشهد لي بها افلان وفلان على ثلاثة

مما اذا قال
المدعي ليس لي
بينة

هنا

هذا الحق فلا يصح في غيرها ثم ادعى بعد ذلك وجابهما بشهادته عليه
فروى عن الخلاف ورفع الدعوى كما هو صحيح فكذلك دفع الدفع
ودفع دفع الدفع فضا عدا هو المختار وفي الولو لابي رجل ادعى على
رجل شيئا من الدنانير والدراهم والعروض والضياع وانكر المدعي عليه
كله واراد تخليفه فالقاضي يجمع الكل ويخلفه بمسا واحدا وفي المنع هذا
اذا حلف فان نكل عن اليمين ولم يخلف يقضي القاضي بالنكول في اول مرة
وهو المذهب حتى لو قضى بالنكول مرة فقد قضاه في الصحيح الا ان الخصام
قال بعتي للقاضي ان يقول له اني اعرض عليك اليمين ثلاث مرات فان
خلفت والاقضيت عليك وفي الثاني وفي الثالث في عرض اليمين
لازم في المروى عن الامام ابي يوسف وعن محمد ايضا وفيه قال احمد وكفى
عن الجمهور على ان العرض ثلاثا بطريق الاحتياط وفيه قال الامام مالك
والشافعي وذكر في المحيط ولو قال المدعي عليه نورا فكل عن اليمين ثلاث
مرات انا اختلف بخلافه قبل القضاء بالنكول وفي القضاء لا يخلفه
وعند الشافعي لا يقضى بالنكول ولكن يرد اليمين على المدعي وهي وجب
مالك واحمد بن حنبل ايضا وفي المحيط ويحيز رد اليمين على المدعي على
وجه الصلح وذكر في الجامع الصغير ان الصلح على اليمين جائز لا يكون له
ان يتخلفه على ذلك ابد لما جاز الصلح جاز ايضا رد اليمين الى
المدعي على وجه الصلح وذكر ايضا في المنتقى ادعى رجل على رجل انفا
فقال المدعي عليه ان خلفت انها كد على اديتها كد تخلف وادها
اليه استحقها وله ان يسترد هاتمه ما لم يودها بغير شرط كذا في
المحيط وفي الاخرى وجعل على اخلافهم موعلة قطعت



رب الدين من المدبوث كغيبا فالقاضي لا يجبره على إعطاء الكفيل
وفي ظاهر الرواية عن أصحابنا ان له ان يطالبه بإعطاء الكفيل وان
كان الدين وجلا ولو طلب المشتري من البائع كغيبا بالذلك لو ظهر ذلك
ففي الدين الموصول اوي وفي المشتري قال رجب الدين مدبوثي يريد
السفر لا التكفيل عليه وان كان الدين وجلا وفي البرازي قال المرأة
زوجي يريد ان يغيب فخذني بالنفقة كغيبا منه لا يجبرها الفكاك
الي ذلك لان ما يجب عليه ينفذ لها أو استحس الإمام الثاني اخذ الكفيل
منه رفعا لها وعليه الفتوى ويجعل كانه كفيل بما زاد لها عليه ^{في الخط}
لو افترى يقول الإمام الثاني في مسائل المدبوث باخذ الكفيل كان حشا
رفعا للناس عيسى في ذلك رجل ادعى خراجه ملكه اشتراه من فلان الغائب
وصدقه ذوا اليد على القاصي لا يامر ذوا اليد بالتسليم الى المدعي حتى
يكون قضا على الغائب بالشراء ما قرره كذا في العبادية وفيه ايضا اذا
ادعى على رجل انه كفيل عن فلان بما ادعى عليه فامر المدعي عليه باللفا
وانكر الحق فاقام المدعي البينة انه واجب له على فلان كذا وكذا فانه
يقضي له بها في حق الحاضر وفي حق الغائب جميعا حتى لو حضر الغائب انكر
لا ينفذ الي انكاره رجل قال لامرأة من رجل غائب ان زوجها مكنتني
ان احمل اليه فقالت له انه قد طلقني فلانا واقامت البينة على ذلك
يقضي بقصود الوكيل عنها ولا يقضي بالطلاق على الغائب حتى لو حضر ايضا
وانكر الطلاق تحتاج المرأة الى اقامة البينة قال الزوج لامرأة انك
طلق فلان زوجة فانت طالق ثم ادعى امرأه الخالف ادعت فلانا
طلق امرأتها وفلان غائب وزوج المدعية حاضر واقامت البينة
لا تقبل

لا تقبل ولا يحكم بوقوع الطلاق عليها لان بينةا على طلاق فلا تقبل
الغائب لا يصح لان في ذلك مبتدأ والقضاء على الغائب وقد افترى
بعض المتأخرين بوقوع الطلاق وقبول هذه البينة الا ان الاول اصح
الاشارة اذا اقام البينة على شرط صحة باثبات فعل الغائب فان لم يكن
فيها بطلان حق الغائب تقبل هذه البينة وينصب الحاضر قضا على الغائب
وان كان فيه بطلان حق الغائب من طلاق او عتاق وان كان اوسع او كما
اشبه ذلك في بعض المتأخرين ان يقبل ويقضي على الحاضر والغائب جميعا
ويأخذ بحسب الاسلام او يزيد في لو طالب رجب الدين الكفيل باليد
فقال الكفيل المدبوث اداه والمدبوث غائب فاقام الكفيل البينة على
اداء المدبوث تقبل ويختص الكفيل حصا عن المدبوث لان لا يمكنه
دفع رجب الدين الا بهذا فينصب حاضرا عنده وفي الخط وسائر القضاوي المعنوية
اذا ادعى ان عليا حرا والقاضي يعلم انه مسخر لشي عليه ولو حكم عليه
لا يجوز ايضا ونقص المسخر ان ينصب القاضي وكما لا على الغائب
لنسخ المحضومة عليه وكذلك لو اضر رجل غيره عند القاضي يسمع
المحضومة والقاضي يعلم ان المحضوم لم يسمع لاقصع المحضومة عليه
وانما يجوز نصب الوكيل عن خصم اخصين في بينة ولا يجوز مجلس الحكم
بعد ما ينفذ القاضي مناه الى داره ونودي على باب داره وفيه اراء
الجامع ورجل غائب في داره فادعى على رجل ذكر انه غريم الغائب وان الغائب
وكلمه طلب كل حقه على عراية بالكون فيه والمحضومة فيه والمدعي عليه
ينكره كانه فاقام المدعي بينة على كونه له وقضى القاضي عليه بالوكالة
قال صاحب الفصول هذه المسئلة دليل على جواز الحكم على المسخر

وذكر في ادب القاضي ان الحكم على المسحور ان يمتنع ان يكفوف هذه
 المسئلة على رايين واذا قضى على وكيل الغائب او على الميت فقبض
 على الغائب وعلى الميت ولا يقضي على الوكيل الوصي ويكتب في السجل
 انه قضى على الغائب وفي القضاء على الغائب روايتان عن اصحابنا وكان
 الامام طهير الدين الميرغني يفتي بالقضاء على الغائب لعدم النفاذ
 وفي الواقعات اذا قضى بالبينة وغاب المقتضي عليه ولم يال عند
 الناس لا يدفع الى المقتضي حتى يحضر الغائب وكذا ذكر في اجناس
 الناطقي و زاد الا في فقه المراه والا ولا الصغار والوالدين ولو ان
 رجلا جاء الى القاضي وقال ان هذه الداية وديعة عندي وقد غاب
 المالك ولم يترك النفقة فمر في بال اتفاق عليها لا يرجع بالنفقة عليه
 ولو قال انك قطعت هذه الداية فرددت هذا اليوم من مائة سفر
 والمالك غائب فطلب منه ان يقضي بالنفقة حتى يرجع الى المالك فان
 القاضي جالس البينة فان اقامها قضى بالبينة على الغائب
 فاذا حضر مرجع عليه وفي الجوابي واذا قال العزم للطالب ان لم
 احضرك ما لك اليوم فامره كذا فتواي الطالب وحشي المطلوب
 ان لا يظفر فحش هو في يمينه فاخبر القاضي بالقبضة فنصب على
 الغائب وكذا واذا الوكيل يقبض المالك من المطلوب حتى يوافي
 المال وحكم به حكم اخر فان ابا يوسف قال لا يجوز كذا في
 اخر لا قضية وهذا قولهم واذا حضر بي يوسف وذكر الناطقي
 ان القاضي نصب وكذا عن الغائب ويقض ما له ولا يثبت
 المطلوب قال الناطقي وعليه الفتوى وذكر الامام شهاب الدين

قول

في فتاويه

في فتاويه ادعى علينا في يد رجل واراد احضاره لمجلس القضاء فذكر المدعي عليه
 ان يكون في يده في المدعي باهدين شهد ان هذه العين كانت في يد
 المدعي عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل تسمع وهل يحضر المدعي عليه احضار
 بهذه البينة ام لا كانت واقعة الفتوى ويذني ان تقبل لانه ثبتت
 يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من يده وقد وقع الشك في ذلك
 فلك اليد ثبتت ليد مالم يوجد المزل قال شمس المنة الخواص
 ومن المنقولات لا يمكن احضاره عند القاضي كالصغيرة من الطعام
 والقطع من العنق والقاضي فيه بالخيار اذا حضر في كل موضع ان يسلم
 ذلك وان كان لا يسمي له الخصم وكان ما دونه بالاستحلاف بيعت
 خليفته الى ذلك الموضع وهو نظير ما اذا كان القاضي مجلس في داره
 ووقع الدعوى في مجلس لا يسع باب داره فانه يخرج الى باب داره او يارس
 نايبه حتى يخرج ليس واليه الشهود بحضرة وفي الفتاوى اذا كان المدعي
 به شيئا يتعذر نقله كالروح فالحاكم فيه بالخيار احضره وان شاقفت
 البينة **قال الامام** المحقق في الاسلام على التزاري اذا كان الملبس بملحفة
 فينبغي للقاضي ان يكلف المدعي البينة بيان القيمة فان كلفه ولم
 يبين لم تسمع دعواه وفي الملبس بملحفة رجل ترك الدعوى فلاتر وتلا ثياب
 سنة ولم يكن له مانع من دعوى شرعية ثم ادعى بعد ذلك لا تسمع
 وعواه لانه تركه مع التمكن دليل على عدم الحق ظاهر **وذكر** في المحيط
 رجل اعلى خرفاوس او طعام فاشترى ما عليه يد ابراهيم او دنايين
 وتفرقا قبل ان يقد الثمن كماذا العقد باطلا **قال** العمد وهذا الفصل
 يجب حفظه والناس يخفون فان العادة فيما بين الناس

هذا رجل ترك الدعوى

Copy

www.alukah.net

من كان له على اخر حنطرة او شعير او ما اشبه ذلك فصاحبها اخذ من
 عليه عند غلده السبع بنين ذلك عطا بالذهب او بالفضة فمن ذلك
 وسموه فيما بينهم بقويم الحنطرة وانه فاسد لكونه افتراقا عن دين دين
 لا يجوز لانه عليه رد مثله ان كان مثلبا او قيمته ان قيمته انتهى في
 الذخيرة وجل ادعى دار او عقارا اخر او مقولا في يد رجل ملكا مطلقا واقام
 بينة على الملك المطلق **في** بينة الخارج عند علمائنا الثلاثة
 وهذا اذا لم يذكر تاريخا واما اذا ذكر ان كان ساقدا كذا في بنية الخارج
 وان كان تاريخا احدهما سبق في بنية السبع ما تاريخا **ولو** ادعى دارا
 وقال في دعواه هذا الحمار غاصني منذ شهر فقال المدعي عليه ان اقم
 البينة ان هذا الحمار ملكي وفي يدي منذ سنة وما اشبه ذلك انتهى
 المدعي به ولا يلتفت الي بينة المدعي عليه لان ما ذكر المدعي من التاريخ
 تاريخ لقبية الحمار عن يده لا تاريخ ملكه فكان دعواه في الملك مطلقا
 خاليا عن التاريخ وصاحب اليد ذكر التاريخ الا ان التاريخ حاله
 الانفراد ولا يثبت عنده في حقيقته فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلقا
 كدعوى الخارج في بنية بينة الخارج وفي العادى الخارج وزوال اليد اذا
 ادعى الشرا من واحد واقام البينة ولم يجرها في بنية لذي اليد
 فاذا ادعى لا يعمل به لان التاريخ في حقه خبر والقبض في حق ذي اليد
 معان وان دل على سبق عقد والمعاين اقوى من الخبر اذا ارجح
 وتاريخ الخارج سبق في بنية بنية الخارج **وفي** شرح ادب القاضي
 للسلامة الحسام الشريد واذا ادعى ان اباه مات وهو وارثه
 لا وارث لغيره وادعى دارا في يد رجل انها كانت لابيه مات وتركها

ملكت دعوى سنة وادعى دارا
 وسد الخارج

ميراثا

ميراثا والذي في يده الدار ينكر ذلك فاقام المدعي بينة على ان الدار
 كانت لابيه مات وتركها ميراثا له وانهم لا يعلمون لابيه وارثا غيره فان
 الحاكم يحكم له بالدار لانه ثبت سبب الملك لنفسه بالحجة في بنية **قال**
ولو ان رجلا مات وله ورثة فخر واحد منهم وادعى وفاة ابيه وادعى دارا
 في يد رجل انها كانت لابيه مات وتركها لولسايرو ورثة ابية وهم فلان
 وفلان وفلان والذي في يده الدار يحكم له فاقام الابن شاهدين
 على وفاة ابيه وعدة ورثته وان هذه الدار لابيه مات وتركها ميراثا
 لهم ولم يحضر منهم وارث غيره فان القاضي يقبل ذلك ويحكم بالدار لابيه
 ويدفع الي هذا الذي اقام البينة حصته منها لان الواحد من الورثة
 ينصب حصتها فيما بينت لليت وعلى الميت واما حصص الباقيات
 فانها تترك في يده فكل واحد منهم اخذ حصته منها ولا يكفل عاقل
 البينة على انها كانت لابيه وهذا قول الجنيصة وقال ابو يوسف
 ومحمد يدفع الي المدعي حصته منها ويتزوج الباقي من يد المدعي عليه
 ويجعل على يد رجل حق حصته من ميراث الورثة واصبحوا على ان المدعي عليه
 لو كان مقر دفع الي الورثة الحاضر نصيبه والباقي يترك في يدي
 اليد اذا حضر رجل وادعى دارا في يد رجل انها لابيه مات وتركها ميراثا
 له واقام على ذلك بينة ولم يشهدوا على عدد الورثة ولم يورثهم
 ولكن قالوا تركها ميراثا لورثته فانه لا تقبل هذه الشهادة ولا
 يدفع اليه حتى يقيم بينة على عدد الورثة لانهم لم يورثوا على
 عدد الورثة لا يصير نصيب هذا نصيب الواحد **ولو** ادعى ان اباه
 بقا للمعلوم متعذر **وهو من ثلاث** **فصل** الاول هذا وانما

ملكت دعوى سنة وادعى دارا
 وسد الخارج

لوشهد الشهود وان ابنه وارثه لان العلم وارثه لغيره فان القاضي يرضى
بجميع التركة والمال لمن غير تلوهم **والثالث** اذا شهدوا ان ابن فلان
ما كنهه الدار ولم يشهدوا على عدد الورثة ولم يقولوا في شهادتهم لا
نفر له وارث غيره فان القاضي يتلوهم في ذكره وانما على قدر ما يري فان
صرفه ثمانية وقسم المال بينهم وان لم يحضر دفع الدار اليه وهل يأخذ
منه كقبلا بما يدفع اليه **قال** ابو حنيفة لا يأخذ منه كقبلا وقال ابو يوسف
ومحمد يأخذ منه كقبلا ثم انما يدفع الى الوارث الذي يحضر جميع المال بعد
الفاوم اذا كان هذا الوارث من الابحبيص غيره كالاب والابن واما اذا كان
من يجب بغيره كالجد والاخ والعلم فانه لا يدفع اليه لمال واما اذا كان
من لا يجب بغيره ولكن يختلف نصيبه كالزوج والزوجة فانه يدفع
اليه اقل النصيبين **قال محمد** او في النصيبين النصف للزوج والربع
للزوجة وقال ابو يوسف اقل النصيبين وقول ابو حنيفة مضطرب
في بعض امثل قول محمد فيما اذا كان الملية امرأة والمدعي زوجا وفيما
بعض امثل قول ابو يوسف انه يدفع اقل النصيبين **وقال** ابو حنيفة
الروايات عنه في ذلك لما اذا كان الملية زوجا والمدعي امرأة فتدفع
روايات في ظاهر الرواية عنه مدفع اليها ربع الثمن لانه قد يكون للزوج
اربعة نسوة فيكون نصيبها ربع الثمن وفي رواية اخرى عن ابو يوسف
انه يعطى حارب الميراث كما ذكره في الامام محمد واما اذا كان الملية امرأة
والمدعي زوجا فتدفع روايات ايضا في ظاهر الرواية وعن ابو يوسف
مدفع اليه الربع **قال** المساومة وما يشبهها كما لا بداع والاعتناء
ومحاربا والاستيلاء اقرا وانما نفي اليد وما نفي من الدعوى

لنفس

كتاب النكاح

www.djkal.net

لنفس المساوم وغيره كطلب فحاح الامة مانع من دعوى تملكها وطلب فحاح
الخوة مانع من دعوى تملكها وفي القنية **بسم** يعني في الامة التجارية حصر
ابن الملية فادعي اذا ما كان خذني كذا وشاوا اشار الى الابن ولم يذكر اسم
الاب ونسبه وشهد الشهود بخبر ما ذكرنا لا يصح ويشترط ذكر اسمه ونسبه
ونفي يعني القاضي عبد الجبار اذا قال المدعي عليه للمدعي لا اخوك فلما ثبت
الحق بالبدنة عليه ادعي لا يصلح لا تسمع دعواه **نوع في بيان كيفية**
اليمين ولا يستلزام ويحلف المدعي عليه باسمه تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم
لا تحلفوا بما جاكم ولا بالطلاق اغتت فمن كان منكم حادفا فليحلف باحدة
او لغيره في المسوط الحر والمملوك والرجل والمرأة والفاسق والصالح
والكافر والمسلم في اليمين سواء تغليظ اليمين بذلك وصاف اسمه تعالى
بان يقول للقاضي قل والله الذي كاذبه الا هو عالم المغيب والشهادة
الرحمن الرحيم الطالب الغالب المدرك لما كذبتك الذي يعلم من السر اعلم من
العلانية ما تغلفن هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو
كذا وكذا ولا شيء منه ولا اجاز في صفة التغليظ الى القاضي في جعل
ما شاع من اسمائه وصفاته ونقص ما شاع ولكن يحاط فيها على الواو والهاء
ليلا يكثر على اليمين او المستحقين واحدة حتى لو قال والله والرحمن
والرحيم بصير ما اذا **ثم** اختلف المشايخ منهم فيه منهم من يقول القاضي
بالحيار ان شاء غلط وان شاء لم يغلظ في كل مدعي به وعلى كل مدعي
عليه ومنهم من يقول يعتبر حال المدعي عليه ان يعرف بالصلاحي اكنفي
بذكر اسمه تعالى وان يعرف بغيره ذكر الوصف غلط في اليمين عليه
ومنهم من قال يعتبر حال المدعي به ان كان ما لا يعظيما يغلظ في

كتاب النكاح

www.djkal.net

اليمن وان كان حقيقا انتهى بذكر اسم الله تعالى ولا يحلف بالطلاق
ولا بالعقاق لان اليمن بها عين بغير اسمه تعالى واليمن بغير اسم
لا يجوز **وقيل** في زنا ناهذا اذا الخصم ساع للقاضي ان يحلف بما
بالطلاق والعقاق فقلت مبالاة الناس باليمن باسمه تعالى وكذا
لا امتناع عن الحلف بالطلاق والعقاق كذا في الهداية وغيرها **وفي**
الخلاصة لو حلفه القاضي بالطلاق فنقل قضى عليه بالمال لا ينفذ قضاء
لان المشرع الحالف باسمه تعالى ولا تعاطي اليمن بزمانا
مكانا عندنا ولا يحلف اليهودي باسمه الذي انزل التوراة على
موسى عليه السلام ولا يحلف النصارى باسمه الذي انزل الانجيل على عيسى
عليه السلام والمجوسي باسمه الذي خلق النار وعن الجنيصة انه
لا يحلف احد لا باسمه تعالى بالصا ولا يحلف الوثني لا باسمه
فان قيل ما الفرق بين مجوسي والمجوسي والوثني حيث جاز تغليظ
اليمن في حق المجوسي بذكر الفاسر ولم يجوز في حق الوثني بذكر الصنم
بقوله تاسمه الذي خلق الصنم قلنا اذا امرنا باهانته الوثني
لانهم لم يتخذوا الهامها امرنا باهانته كما في المنع **نوع في**
الاختلاف ولو حلفه القاضي بالطلاق فنكل وقضى بالمال
لا ينفذ قضاءه وسئل الشيخ عبد الواحد الشيباني عن المرأة اذا
كانت تعلم بالنكاح ولا تجد بينة فقيمها بالاثبات النكاح والزوج
يتكرر النكاح ما ذا يصنع القاضي حتى لا يفتي هذه المرأة معاقبة
ابد الدهر قال لا يحلف القاضي ويقول ان كانت هذه المرأة كل
في طالق حتى يقع الطلاق باليمن ان كانت امرأة له لتكفها

منه

منه وتحلل الاذواج وفي المنع هل يحلف على الحاصل وعلى السب فتداني
صنفه ومعه يحلف على الحاصل وعندنا يوسف يحلف على السب **وقال**
في الاسلام نفوس في رأي القاضي وذكر في النوازل انه يحلف الصبي
الماذون له ويقضي بكونه وعن الامام محمد بن زهير انه لو حلف وهو صبي ثم ادرك
لايمن عليه وان دلي على انه يمينه معتبرة وذكر في اقرار الدعاوي
والبنات ان الصبي الناجر والعبد المماذون الناجز يحلف ويقضي
عليه بالانكول ويجوز ان يفتا عن اليمن بالانكول وكذا يجوز الصلح
عن اليمن على درهم حتى لا يكون المدعي ان يحلف المدعي عليه بعد ذلك
لا في الفتاوى عن اليمن صلح عن انكاره بعد الصلح على انكاره لا تسمع
دعوى المدعي فيما وقع الصلح عنه ادعى على غيره الا فانكره واراد المدعي
استحلافه فقال المدعي عليه ان المدعي قد حلف على هذا الدعوى عليه
قاضي فله كذا وانكر المدعي ذلك فاقام المدعي عليه ان يبرأني عن هذه
الدعوى وقال للقاضي حلفه انه لم يبرأني عن هذا لا يحلفه القاضي
لان المدعي بالدعوى استحق الجواب على المدعي عليه والجواب بما لا قرار
او بانه انكاره فلو ابرأني عن هذه الدعوى ليس ما قرار ولا بانه انكاره ولا
يكون مسموعا من المدعي عليه ويقال له اجب خصمك ثم ادعى عليه اثبت
وهذا بخلاف ما لو قال ابرأني عن هذه الدعوى الا ان حلفه فان حلف
لان دعوى البراءة عن المال اقراره بوجوب المال والاقرار جواب
ودعوى البراءة مسقط فيرتب عليه الاختلاف في المشايخ
من قال الصحيح انه يحلف المدعي على هذه الدعوى وهي دعوى البراءة
عن الدعوى كما يحلف المدعي على دعوى التحليف والبراءة تسمى

المؤمنة الخواني وعليه أكثر قضاة زماننا انتهى إذا قرأ الواجب في الموهوب
له قبض الموهوب في الحاسر يدعه بامره ثم قال بعد ذلك ثم قبض وكنت
أقرب به كما ذاب وسأل القاضي أن يحلف الموهوب له بامره كعد قبضت
عن هذه الهبة التي يدعي بها فعددها لا يحلفه لا في التحليف يترتب على
دعوى صحبة والدعوى لم تقع ههنا مكان المناقضة على قول أبي يوسف
يحلفه بامره كعد قبضت بحكم الهبة التي يدعيها وعليه هذا الخلاف إذا
اشترى شيئا وأقر المشتري قبض المبيع ثم ادعى أنه لم يقبضه وطلب من
القاضي أن يحلف البائع بامره كعد سلمته إلى المشتري بحكم هذا الشراء
الذي يدعيه وعليه هذا الخلاف إذا اشترى شيئا وأقر البائع قبض الشيء
ثم ادعى أنه لم يقبض منه وإنه أقر كما ذاب وأد تحليف المشتري وبذلك
إذا أقر قبض الدين وأشهد عليه ثم أكر القرض يحلف المدعيون والقاضي
لقب مدعي الرجل ثم أكر الدين وقال لا شيء له على وإنما أقرت به كما ذاب
وطلب يمين المقر له أكل على هذا الخلاف **أبو يوسف** يقول المعتاد
فيما بين الناس أن المستقرض يكتب أو لا يخط الأقرار ويشهد عليه
قبل القبض فلو كان السنقض مانعا لصحة الدعوى وكذا خلافه في كل صورة
الناس **قال أبو يوسف** أربعة أشياء تجعل القاضي الحضم فيها قبل أن
يطلب المدعي ذلك أحدها الشئع إذا طلب من القاضي أن يقبض ما الشئع
يحلف بامره كعد طلبت الشئع حين علمت بالشراء ولم يطل المشتري
ذلك وهو قول ابن أبي ليلى وعنده أبي حنيفة ومحمد لا يحلفه والناس
الأكبر إذا جلت ونزجها غير الأب والجد واختارت الفرقة وطلبت
التفريق من القاضي يحلفها بامره كعد اختارت الفرقة حين بلغت
وطلبت

كتاب الحنفية

www.KitaboSunnat.com

وطلبت وإن لم يدعه الزوج والثالث المشتري إذا اراد الرجوع بالعت
يحلفه القاضي أنه لم ير ضرا لغيره على البيع منذ ابتداءه والراجح المرأة
إذا سالت عن القاضي أن يقرضها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفها بامته
الغظيم ما أعطاك نفقتك حين سافر ويحلف أن تكون مسئلة النفقة في قولهم
جميعا ادعى الشئع بالجوار فقال القاضي للمدعي عليه ما ذا أقول فيما ادعى
به فقال هذه الدار لابني هذا الطفل حج أقراره لأنه لا فائدة له في حله
واليد دليل الملك فكان أقرارا له في نفسه فصح فإن قال الشئع للقاضي
حلفه بامته بقاء ما أنا شئعها فافهم لا يحلفه لأن أقرار الأب بالشئع على
ابنه لا يصح فلا يثبت له خلاف وهذا من علم الجدل والخارج في الخصومات
وإذا اراد الشئع أن يقيم البينة على الشراء أن الأب حضا وسمع البينة
عليه لأن الأب قائم مقام الابن الصغير ولو كان الابن كبيرا كان حضا وفي
الحيط الشهادة القائمة على عتق العبد لا تقبل مدونة الدعوى عند أبي
حنيفة خلافا لها وتقبل البينة على عتق الأمة وطلاق المرأة حصة
مدونة الدعوى ولا يحلف على عتق العبد حصة بدون الدعوى بالانصاف
وهل يحلف على عتق الأمة وطلاق المرأة بدون الدعوى أشار محمد في آخر
كتاب النكاح أنه يحلف وهكذا ذكر في شرح القنوري وذكر شمس الأئمة
الشرعية أنه لا يحلف فيما عدا الفتوى وفي خلاصة عبيد في يد رجل
أقام مدعيه البينة أنه حر وقال زوايد أنه عبد فلا فائدة أو عينيه
أو أوصييه فبينة ذي اليد لا يحلف ما إذا أقام العبد البينة
على ولاده أنه حر الأصل وأقام مولاه بينة أنه عبد فبينة العبد بالحرية
أو حره لا فائدة له في حله فخصا لا يشأت بينة العبد بالحرية أما ههنا

كتاب الحنفية

www.KitaboSunnat.com

فالمودع ليس بمجسم لكن بجانب بين العبد وبين ذي البد ولو قال العبد عتقتني
فلان وزوليد لم يصح البينة على الابداع والامارة لا بحال بينهما بينة
وبين العبد لانه اقرب الرق ثم ادعى العتق ولو ان رجلا قدم ببلده ومعه
رجال ونساء وصبيان يخدمونه وهم في يده فادعى لهم رقاه وادعوا
انهم احرار كانوا احرار اياهم فيقول له بالملك بكلام او بيع او تقوم البينة
وان كانوا من اهل الهند والسند والترك والروم وذكر في الجامع الصغير
غلام في يده رجل قال اخاه وقال الذي هو في يده هو عبدك ما كان لا يهرب
عن رقبة فالقول قول ذي اليد وهو المتلع وان كان بالغا او صغيرا
عن نفسه فالقول قول الغلام ولو اقام البينة هذا على الرق وهذا على
الحرية فبينة الغلام اولى ويجوز ان يكون القول قوله والبينة بينة
كالمودع اذا قال مرد وقته المودعة كان القول قوله ولو اقام البينة
فالبينة بينته وفي اولو الجوارح ولو باع رجل رجلا وقبض المشتري
وهو ساكت فمن اقراره بانه عبد لانه انقياد لتصرف شخص به المملوك
تصرفا بوجوب صفات المحل وهو ملك الرقية والبدن ولا انقياد لمثل هذا
التصرف فيكون اقراره بالرق والملك ولو عثر عبد او امته على رجل
وهو ساكت او هي ساكنة ولم يبع ثم قال لا تخن حرا من صدق عليه يدي
وفي ادب القاضي رجل قال لا خن فلانا الميسر وصي اليك حقه
فيما في ماله وانكر التومي فليامر عليه وكذا لو قال فلان وكل ما يملك
صقوة وفي على هو ملك ما وانكر الوكيل الوكالة لا يبرئ عليه ولا
ادعى المشتري ايضا التمن والبايع ينكره بحلف البايع وكذا المستقر
اذا ادعى اقباء وانكر المقر بحلف المقر ولو ادعى المضارب
او الشريك

كتاب البينة

او الشريك وضع المال وانكره الشريك المال او الشريك البينة بحلف المضارب
والشريك الذي كان في يده لانه المال في يده امانا من القول قول الامين
مع البينة وكذا اذا ادعى المشتري اقباء الغن وانكر البايع فالقاضي انما
يحلفه اذا طلب المشتري عينه ولو حلفه القاضي من غير طلبه ثم اراد المشتري
تحليفه ثانيا له ذلك ثم اذا حلف البايع انه يستوفى التمن وقال المشتري
انا احيى بالبينة على الايقاف القاضي لا يجبر المشتري على اكمال المال بل يملكه
ثلاثة ايام بشرط ان يدعي حصة الشهود واما اذا قال شهودي بعينتي بقبض
عليه بالمال ولا يملكه كذا في العادي وفي القضية اقام المدعي بينة
فقال المدعي عليه اني دفعا شيئا للقاضي ان يقضي اذا قامت البينة
العادلة ولا يلتفت الى هذه المقالة وقال ابو حامد يحلفه ان ياتي
ببينة الدفع فان اظهرها كان له ان يقضي عليه بالمال وبقي له حق
الدفع لوقته اقام المدعي بينة على حق له على زيد وطلب من القاضي
الوامر به ثم ان المدعي عليه ادعى دفعا وطلب القاضي من المدعي عليه
ببينة ودفعا فحلفه فقبض القاضي عليه بحلف ولا يجوز له ان يقول
يقضي والقاضي ظالم في ما حلف الحكم وقال العلامة الكرايسي ما حلف
القضاة بعد بثبوت الحق ظلم رجل اني بدفع صحيح وقضي القاضي ظلا
دعوى المدعي لا تقبل له ثم اعاد الدعوى عند قاض اخر لا يجتازح
المدعي عليه العادة ببينة الدفع عنده ولا ينقض الحكم به اذا اثبت ذلك
بالبينة انتم كلام القضية **المودع** اذا حلف ان لا يدين عليه ثم اقام
المدعي بينة على الدين فعند الحاكم يظهر كذبه ببينة وعند ابي
يوسف يظهر كذبه في عينه فيغضره ولا يدين في الجرد وسواء كان حدا

كتاب البينة

على الصواب في النكاح والطلاق والسرقة او كان ولا يوجب
حق الله تعالى وجوب العبد من جمل الغنم حتى ياتي على اخرائه فذبحه وانكر
الغناؤه لا يمين عليه فيه واما في السرقة فان السارق يتخلف الاجل
المالك اذا اراد المالك اخذ المال وفي القطع ويقال له جنبه دمع
ذكر السرقة اذا وادع تناول ما ملك فيكون كد عليه يمين وفي الفصل
في النفس والظرف يتخلف لان في الطرف يقضي بالقطع عند ابي
حنيفة وعند حنيفة في المال وفي النفس لا يقضي بالكل عند ابي
حنيفة ولكن يحبس حتى يقر او يحلف وعند حنيفة في اليد اذعي
على اخرائه قال له يامانق او ياكاف او يازندق او اذعي انه ضربه
او لطمه او ما استبدد ذكر من الامور التي توجب التعزير في امر وتخليف
فالقاضي يحلف لانه التعزير المحض حق العبد ولهذا يملك العبد سقاطه
بالعقوب والصغلا يمنع وجوبه كذا في النكاح وفي فتاوى قاضي خان
لو وجب يمين على الاخرس فانه يحلف وهو تخليف اذ يقول له
القاضي عليه السلام وميثاقه ان كان كذا وكذا فافا وما برأه
بنيع يصير حاشا ولا يقول له فاسد ان كان كذا لانه لو اشار برأيه
بنيع في هذا الوجه يصير مبرا منه ولا يكون حاشا من اجل اذعي انه ذكيل
الغنايب يقيض الدين والعين ان يرضى على الوكالة والمال قبلت
واذا قر بالوكالة وانكر لا يصير حاشا ولا تقبل البيعة على المال
لانه لم يثبت كونه حاشا باقرار المطلوب لانه ليس بحجة في حق الطالب
واذا اقر بالمال وانكر الوكالة لا يتخلف على الوكالة لان التخلف
يترتب على دعوى بحجة ولم توجد لهم ثبوت الوكالة وذكر القاضي

انه

التخلف على الوكالة والاول اصح وفي المسئلة المطلوب للشرع ان كان مريضاً او
امراً في بيعت القاضي اليها من يتخلفها في منزلها وقال الامام لا يبعث
مر عليه الدين الموكل قدومه الذي الى القاضي قبل الحلف وجعله ما له
اليوم قبلك شئ وجعله القاضي ان كان الخائف لا يوجب ان لا يوقعه
لا بأس به ولكن ليس للقاضي ان يقبل منه بل يحلفه بانه ما له قبلك شئ
قال الفقيه فيه دليل على ان قوله ليس قبل اليوم قرار ولا يلتفت الى قول
بعض الحكماء انه اقرار بالدين الموكل فيجب على المال وذكر لنا طفي عليه دين
موجب لواقبه وادعي الاجل لا يصدق القاضي فيه لانه ان يقول للقاضي
سأله اهل ادم موجه ان المدعي الى الخالة يحلف باسمة ما عليه هذه الالف اذعي
الذي يدعيها حاشا له وان حلف بغير هذا الطريق حنث وفي الحديث
للزوجة اثبات المهر المثل وان لم يكن لها ولاية المطالبة قبل الفدية
وكذا الدين الموكل رجل اخذ دراهم من عليه وانفادها الناقض ومجد
بر بعض زبوف لا تخاف على الناقض ويرد الى الدافع ويسترد غيرها
وان نكر الدافع ان يحلف واما من عهه فالقول قول القاضي لا انه لا
ينكر اخذ غيرها وهذا اذا لم يقر باستيفاء حقه واجباد فان
كان اقرار لا يرجع ان انكر الدافع ان تكون ذاهو وفي القضية ذكيل
طلب دين من المديون فاعطاه الفدين من الحنطة ولم يبيعها منه
ولم يقل انها من حجرة الدين وهو يبيع في الدين وان كانت قيمتها اقل
من الدين فان كان السبعينها معلوماً يكون بيعاً بقدر قيمته من
الدين واذا فلا يبيع بينهما وفي النكاح ولو كان لرجل على اخر ذناير
فقال فا اعطيتك دراهم فسامم بالدرهم ولم يبيع ببيع ثم فادعهم

اتفاق

عن قيس ولم يتناف بغير هذا جاز الساعه ونحوه عن محمد قال
وقد وقعت واقعة الفتوى في زماننا قلت وصورة ما بالفتاوى
لكن عجزنا بعض الفضلاء المجمع على غيره ودينه وهي رب الدين اذ
توافق مع المدبوف على ان يعطيه من الذرة بمقدار ما عند
الديار وقد كان ذلك القدر في ملكه والذرة في ذلك الوقت كل ما
من مدينه الا ان رب الدين لم يقض الذرة في ذلك المجلس ثم بعد
ايام جاوزت الذرة ذلك القدر من العمل وقد تغير السعر بنصف
البيع بينهما فعلى قياس ما ذكر في مدينت الذخيرة ينبغي ان يستعمل
البيع بينهما بالقرار السابق وفي فتاوى الديناري وجعل عند كل
صنعة وبنائها في رب الدين واخذ منه قاسما من الخام بحساب الحنطة
وذلك سعر الحنطة كل ماية من مدينه ثم لما حاسبه كان السعر
يوم الحساب كل عين من مدينه فان حصل بينهما من صنعة بازن
القاسم الخام بمقدار من الحنطة فغير ذلك التقيين وان لم يحصل
بينهما موازنة بتعيين فغير وقت الحساب لا وقت الخروج
فغير ما يخرج وقت الخروج وقال العلامة الديناري والمعتبر عند وقت
الحساب او على المدبوف ان الدين كسب على قسط من خطه ان الدين الذي
في على فلان ابراهمه عنده ووسط الدين لان الكتابة المرسومة
المعصية كالمعطوق به وان لم يكن كذلك لا يبيع الا بالبر ولا فرق ان
تكون الكتابة بطلب الدين او بغير طلبه ولو قال تركت الدين
الذي لي عليك لا يكون ابراهم على ترك الطلب في الحال وذكر في
الاحكام على فتاوى حامد كتب على نفسه عال معلوم وقطعه
معلوم

كتاب الحساب

معلوم بين الفخار واهل البلدة ثم مات فحضره طلب الملا من الورقة
وعرض خط الميت بحسنه عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته وقد
جرت العادة بذلك بين الناس مثله بحسنه وفي جامع الفتاوى ولو قال
تركته على الميراث او يريته منه ومن حق لا يبيع وهو على حقه لان لا يبيع
جبري لا يبيع تركه قال المدعي المدعي عليه بعد الخصومة وهبت وتركت ان يكون
ابرا ما لم يقل منك بخلاف ما اذا قال المدعي عليه ابراهم على حقه
في فقال وهبت او تركت او ابراهم فخرج الجواب قال من كان في
عليه شيء فهو من حقه على دعواه وقال ابو يوسف هو على دعواه
في العين القايمة لافي الدين ابراهم عن الديناري ثم ادعى عليه بالوكالة
او الوصاية عن غيره **وفي الجواب** رجل ادعى على اخيه فأنكر فقال
المدعي انه كتب لي بذلك خطا فانكر المدعي عليه ان يكون خطه فاحسن
ان يكتب على يده فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة والبر على
انه خط كاتب واحد لا يقضي عليه بالمال المدعي به لان هذا لا يكون
اعلا ولا لولا قال هذا خطي واذا كتبه وليس على هذا المال فنهال القول
قوله ولا شيء عليه ثم قال الشيخ الامام السيد ناصر الدين وذكر محمد في كتاب
الطلاق ولو كتب الطلاق على سهم في مثله وقال لم انقض الطلاق لا
يصدق قلنا الاقرار وفي فتاوى الوالي رجل ادعى ابراهم على عبد ثم قال
المدعي المدعي عليه ابراهم عن هذه الدار عرض من متى في هذه الدار
او في دعواه في هذه الدار فهذا الجمل باطل على لواء المدعي فسمع
ولو اقام البينة فقبل بخلاف ما اذا قال يريته لا تقبل بنسبه
فكذلك اذا قال انا بري هذا العبد عرض عنه فليس له ان

كتاب الحساب

يدعي عند ذلك ان قوله ابراهيم مضمون في هذه الدار هو خطاب الى احد
فلهذا ان يخاصم غيره في ذلك بخلاف قوله بربيت لانه اذا قال ابراهيم الى
نفسه مطلقا فيكون بربا **فان اختلفا في البيع** اذا اختلفا المتبايعان
في قدر الثمن او النقص او المبيع بان ادعى المشتري ثمننا وادعى البائع اكثر
منه واعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه فلا يجوز له
ان كان لاحدهما بينة او لالبينة لهما ولا لاحدهما فان كان لاحدهما
بينة قضى لمن قامت بينته لانه يرفع دعواه بالحجة وان اقام البينة
فالبينة المستبينة للزيادة او في لان البينات شرعت للناس
وان لم يكن لهما ولا لاحدهما بينة قبل المشتري اما ان يرضى بالثمن
الذي ادعاه البائع ولا فتخنا المبيع وقيل للبائع اما ان قسم ما
ادعاه المشتري من المبيع ولا فتخنا البيع لان الفسخ قطع الخصومة
وقد امكن ذلك برضي احدكما بما يدعيه الاخر فان لم يرضيا استخلف
القاضي كل واحد منهما على دعوي الاخر ويسد ابدا بيمين المشتري في المحل
ثم اذا خلف الاخر حاجب تخلف الاخر فان نكل احدكما ثبت دعوى
الاخر لان النكول مدله او اقراره اذا تخالفاه لاهل بفسخ البيع بنفس
التخالف او بفسخ القاضي فقد اختلفوا فيه قال بعضهم بفسخ البيع
بنفس التخالف وقال بعضهم لا يفسخ الا بفسخ القاضي عن طلبها
او طلب احدكما وهو الصحيح هذا هو الكلام فيما اذا اختلفا في
المبيع وحده او في الثمن وحده واما اذا اختلفا في المبيع والنقص
جميعا بان قال البائع بعثت هذا القعد بالقي درهم فان لم يكن
لها ولا لاحدهما بينة تخالفا وتفا سحنا البيع على ما بيناه

وان كان

وان كان لاحدهما بينة فكل من قامت بينته اولى بالبيضا وان اقام كل واحد
منهما بينة على ما يدعيه فبينته البائع اولى بالنقص لانها اكثر اوثاقا
وسنة المشتري اولى بالمبيع لانها اكثر اوثاقا وان اختلفا في الاجل او شرط
الحياز واستغاضا عن الثمن كان القول للمباكر مع بيمينه وفي الميسر
فوق بينه ولو بين الاجل في السلم فان هناك القول قول من ادعى الاجل
قبل ان هناك الاجل بشرط صحة العقد على ما يجي في بابنا انتهى وكذلك
ذكر في المبيع اذا اختلفا المتبايعان في قدر الثمن بعد فسخ المبيع وهلاكه
لا تخالف فيه عندنا بيمينه وعندنا في يوسف بل القول للمشتري مع
يمينه وقال جمهور الشافعي رحمه الله تعالى بخالفان وفسخ البيع على قيمته
الهالك وعلى هذا الخلاف اذا اضرع المبيع عن ملكه او لعنه وصار حال
لا يقبل على رده بالبيع اذا اشترى بدين صفقة واحدة وقبضها ثم
ما قام احداهما واختلفا في مقدار الثمن فعلى المشتري اثباتها بالقي درهم
وقال البائع اشترتها بالقي درهم قال ابو حنيفة لا يتخالفان الا ان
يرضى البائع ان يترك حقه الهالك في حينه يتخالفان وان اقام بيمينه البائع
تترك حقه الهالك ويكون القول قول المشتري مع بيمينه قال ابو
يوسف يتخالفان في المحل وينسخ العقد في المحل والقول للمشتري في
حصة قولها اكثر من الثمن مع بيمينه قال محمد يتخالفان عليها ويرد
المحل وقيمة الهالك وفي المبيع اذا وقع الخلاف في مئاع البيت فلا
يخولوا ما ان يكون الاختلاف بين الزوجين في حال حياتهما واما ان
يكون بين ورثتهما بعد وفاتها واما ان يكون في حال حياتهما احدهما
وسوت الاخر فان كان الاختلاف في حال حياتهما فاما ان يكون في حال

قيام النكاح واما ان يكون بعد زواله بالطلاق فان كان في حال
قيام النكاح ما يصلح للرجل كالعامة والعنوسة والسلاج وغير ذلك
فالقول فيه قول الزوج مع عيسته لان الظاهر شاهد له وما يصلح
للساكن كالحمار والمخض والمغزل ونحوها فالقول فيه للمرأة مع اليقين
لان الظاهر شاهد لها قال الامام العلامة الترمذاني وما يصلح
للساكن فالقول فيه للمرأة مع اليقين الا اذا كان الرجل صافيا
اساوهر وضوئهم النساء وعلى خلافه وامثال ذلك فحينئذ لا يكون
مثل هذه الاشياء للمرأة وكذلك اذا كانت المرأة تبسح ثيابا في حال
كالعامة والعنوسة والذرع والمنطقة انتهى وما يصلح لها كالبسة
والذهب والفضة والمنزل والعقار والمواشي وغيرها فالقول
فيه قول الزوج عند حنفية ومحمد وقال ابو يوسف القول في المشكل
كاقالا واما في المشكل فالقول قول المرأة الى قدر جهانها مثلا وفي
الساكن القول قول الزوج وقال في القول المشكل بينهما نصفين
وفي قول اخر وهو قول مالك والشافعي المشاع كله بينهما نصفين
وقال ابن ابي ليلى القول قول الزوج في الكل ولها ثياب بدنها وقال
الحسن البصري ان كان البيت بيت المرأة فالمشاع كله لها الا
ما على الزوج من ثياب وان كان البيت بيت الزوج فالمشاع
له لان يد صاحبه يد على ما في البيت اقوى واظهر من يد غيره
وهذا كله اذا اختلفا في حال قيام النكاح واما اذا اختلفا بعد
طلاقها فلا خلاف او باينا فالقول قول الزوج لانها صارت اجنبية
بالطلاق قرأت يد هذا اذا اختلف الزوجان قبل الطلاق

قرأت

قرأت يد هذا اذا اختلف الزوجان قبل الطلاق او بعده اما اذا
ما اختلفا في ورثتها فالقول قول ورثة الزوج في قول ابي
حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف القول قول ورثة الزوجة الى قدر
جهانها وفي الباقي قول ورثة الزوج لان العارث يقوم مقام المهرث
فصار كالمورثين اختلفا بائنهما وجهان في حال قيام النكاح ولو
كان كذلك كان في هذا الخلاف فكذلك بعد زواله وان مات احدهما
اختلفا في جهانها ورثتها الميت فان كان الميت هو المرأة فالقول قول الزوج
عند حنفية ومحمد ولا يملك ان كانت حية لكان القول قول الزوج فيقدر
موتها الوحي وعند ابي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهانها
مثلا كما هو اصله وان كان الميت هو الزوج فالقول قولها ما عند ابي حنيفة
في المشكل وعند ابي يوسف في قدر جهانها مثلها وعند محمد القول قول ورثة
الزوج وهذا كله اذا كان الزوجان حيين او مملوكين او مكاتبين اما اذا
كان احدهما حرا والاخر مملوكا او مكاتبيا فاختلعا في صباهما فعند ابي حنيفة
القول قول الحر وعندهما ان كان المملوك محجورا فكذلك وان كان المملوك
مازونا او مكاتبيا فالجواب فيه وفيما اذا كانا حيين سواء وقد تقدم هو
الحرين تبعا صلبهما وفي المحيط رجل زوج ابنته فجهانها جهان زواجها
لايسة وعلم ابوها ان جهانها المدخوع اليها كان له وان لم يدبرها ذلك
وانما عارة منه لكانها القول قول الزوج وعلى الاب البينة لان
الظاهر شاهد للزوج ولان الاب اذا جهز بنته يدفع اليها
بطريقا فلهذا الظاهر وصار كمن دفع ثوبا الى قصاص لم يقصر ولم يذكر
له اجر اصل على الاجارة بشهادة الاظهر قلنا هذه البينة الصحيحة

اذ تشهد عند التسليم الى المرأة انما سلم اليها هذه الاشياء المعيان
بطريق العارية او بكتنخة ويشهد الابطال على امرها ان جميع ما في هذه
الكنخة ملكها عارية بعدى لكن هذا للقضاء لا للاحتياط بل لانه اذا
لها بعض هذه الاشياء في حالة الصغر فهذا الاقرار بصير للاب فيها
بينه وبين امه تعالى فلا احتياط ان يثري منها ما في هذه الكنخة
بتمتع معلوم ثم ان البنت تبيع عن الثمن انتهى وفي العاري اذا كان رجل
على رجل دين من جنس واحد فادى المدين شيئا من المال فالقول
قول الدافع انه دفع باي حصة فليسقط ذلك الدين عن ذمته ولو كان
من جنس باء كان احداهما من الذهب والاخر من الفضة او احدهما
من الخطة والاخر من الشعر فادى الفضة وقال ادفعوا عن
الذهب لا يكون عوضا عن الذهب لان المعاوضة لا تتم الا بالادل
دلال باع شيئا ثم ان المشتري دفع عشرة دراهم الى الدال وقال
دفع من الثمن وقال الدال دفع دلا التي فالقول قول الدافع
مع عيبه لانه المملك **رجل** عليه الفس ككفالة والفس من جنس
الحايات وقال اودي هذه من كفالة وقال الطالب اذ
المن جميع ما في ملكك له ذلك وحصل القبض عن المالين وبيع بما
يعني المكفول عنه وان قبض ولم يفعل شيئا فلم يطالب به فحمله
من اي المالين **شاحيا** يحيط ثوبا في دار انسان اخذها
الثوب فالقول قول صاحب الدار لان الثوب وان كان في
الحياطة صورة فهو في يد صاحب الدار معي **حال** من جنس
رجل وعليه عاقبة متاع فان كان الحال يعرف ببيع مثل ذلك

فهو له

فهو له وكان الظاهر شاهدا له وان كان لا يعرف فهو لصاحب الدار لان
الظاهر شاهدا له وكذا حال عليه كارة وهو في داره انرا ضلعا في الكارة
فان كانت الكارة سماجلا فيها فالقول قول الحال وان كان سماجلا فيها
فالقول قول صاحب الدار **رجل** اصطا والطار في دار رجل فاختلعا
فيه فان اتفقا على اصل الاباحة لم يستول عليه قط فهو لصايد سواء
اصطاده من الهوى او من التجارة والحايطة لانه لا اخذ دون صاحب الدار
الصيد لا يصير يكون ما هو فاعلى حايطة وشجرة وقال صلى الله عليه وسلم
الصيد لمن اخذ وان اختلفا فقال صاحب الدار اصطدته فليأخذ
وان قاتل اختلفا فقال صاحب الدار اصطدته فملك او ورفقته وانكر
الصايد فانه ينظر ان اخذ من الهوى فهو له لانه اخذ فلا بد له احد
على الهوى وان اخذ من جلا رة او من شجرة فهو لصاحب الدار لان اصل
انما في دار الانسان يكون في حده هكذا وروي عن ابي يوسف مستل
الصيد على هذه التفاصيل **الفصل الثالث** في الشهادة في بعض
على المشاهد او الشهادة عند الحاكم اذا طلب منه المدعي الادعاء ولا
يسعه كراهة القول تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه اثم قلبه
وهو صريح في ذلك وفي الحديث رجل طلب منه ان يكتم شهادة او
يشهد على عقده رجل ثم طلب منه هل اذ يمتنع فيظن ان كان الطالب
بغيره فللمشاهد ان يمتنع ولا فلا يسعه وفي نزاع رهشام عن محمد
رجل له شهود كثيرة فادى بعضهم ليقيم الشهادة وهو مجاهد غير
من يقبل شهادته ولكن هذا الشاهد من قبيل تهاوته اسرع لا يسعه
الامتناع عن الاداء قلنا وفي المجتبى في تفسير الفصلي وحمل الشهادة

Copy

www.alukah.net

فرض على الكفاية والالتصاعف الحقوق وبطلت المواثيق وعلى هذا
 الكاتب اذا نذب لذلك لا يتجوز لكاتب احد الاجرة دون الشاهد
 وفي النصاب الشهاد في المباحة والمداينة فرض على البعاد لانه
 يتلف المال لولاه الا اذا كان لا يخاف بخود درهم تحارة وذكر في النجاسة
 سيل عن نضج الشاهد اذا دعي في الشهادة وهو في الرستاق ان كان
 عال لو حضر مجلس الحكم وشهد يمكنه الرجوع الى اهله في يومه بحسب عليه
 الحضور لانه لا ضرر عليه في الحضور وان كان لا يمكنه الرجوع الى اهله في
 يومه لا يجب عليه الحضور وان كان الشاهد بخا كبير لا يقدر على المشي
 بالاقدم وليس عندنا تركب يكلف المشهود له بدابة يركبها ويحضر ولا يكلف
 به قال وهذا من كلام على الشهود وعن ابي سليمان الجوزي في رجل اخرج
 شهودا الى ضيعة قد اشتراها واستأجرها وجعلهم فركوا وذهبوا ولم
 تقبل شهادتهم وفيه نظر لان العادة جرت ان من اخرج شاهدا الى
 الرستاق يعطيه دابة مصنوعة اذا لم يكن للشاهد دابة وفي شرح
 شيخ الاسلام ان من حقوق العباد اذا طلب المدعي الشاهد لشهادته
 فناصره عنه ظاهر ثم ادى لا تقبل شهادته وكذلك اذا طلب المدعي
 الا اذا لا تقبل كذا في المنع **وذكر** في النزاع بين شهادتي امرأه لاهلها
 لا يجوز مع شهادتها جماعة انها فلا تولى طرية وجهها وشهادتها
 في الجماع الصغير حتى يشهد على معلوم لان الشهادة على المحمول باطله
 وقال العلامة الامام ضاهر زاده على انه لا يثبت طرية حتى
 ايضا وغيره على انه يثبت طرية شتمها وفي المتن في محل الشهادة
 على امرأته ثم ماتت فشهد عند عدلان على انها فلا تثبت لان

كتاب الشهادة

لان يشهد عليها وذكر الحضاف رجل في بيت وجدته وفل عليه رجل
 وراه ثم خرج وجلس على الباب وليس لبيت سلك غير شمع اقره في
 الباب بلا روية وجهه حل لان يشهد بما اقر به وفي العيون رجل
 خفاق والرجل ثم سألته عن شيء فاقربه وهم يسمعون كلامه ويرونه
 وهو لا يراهم **جاءت** شهادتهم وان لم يروونه وسموا كلامه لا يحل لهم
 الشهادة ولا تجوز الشهادة بالسماع الا في اربع البواب والنكاح والقضا
 والموت والوقف الصحيح ان يقبل بالتسامع على اصله لا على شرطه
 ولو شهد الشهود على الوقف من غير عوكم تقبل لان الوقف حكمه
 الصدق باللغة وهي حق الله تعالى وفي حقوق اسبقا لاشتراط
 الدعوى كذا في المنع وفي الفتاوى الصوري الشهادة فيما تقبل
 بالتسامع على طريقتين بالشرقة الحقيقة وهو ان يسمع من قوم
 لا يتوهم اتقاؤهم على الكذب ولا يثبت شرط فيها العدالة ولنظ
 الشهادة والحكمة ان يشهد عند رجلان او رجل وامرأتان
 عدلان بلفظ الشهادة ولا تجوز الشهادات بالشرقة في الولاء عند
 ابي حنيفة ومحمد وعبد بن يوسف يجوز ولا تجوز في الصق والطلاق
 اجماعا قال الامام الخوافي هذا قولنا وعن ابي يوسف انه يجوز كما في
 الولاء وفي المتن الاصح ان يشهد في المهر بالتسامع راي خلة ولم
 يتذكر اواقعة او قد ذكر كفايته بالشهادة ولم يتذكر كمالا عند
 الامام الا بسبعة ان يشهد وعند محمد بسبعة ان يشهد وذكر
 الحضاف ان الشرط عند الامام ان يتذكر الحادثة والسامع ويبلغ
 المال وصفة حتى لو لم يتذكر شيئا منها وتيقن انه فظمه وقاعته

كتاب الشهادة

لا يشهد وان شهد فهو شاهد وروى عن ابي يوسف انه اذا قطع ان يشهد
في شرط ان يكون متورعا لم تتناول الايدي ولم يكن في يد صاحب
الصك من الوقت الذي كتب فيه والا لا يشهد واذا شهد عند القاضي
يقبله لكن يسأله ان يشهد عن علم ام عن الحظ ان قال عن علم قبله
وان قال عن حظ لا يجوز قال الامام الحواشي يعني يقول الامام محمد اذا
اذا عرف خطه والحظ في حوزة ونسخ الشهادة عندهما الا ان يشهد
قال الفقيه وبه فاضد وينبغي للشاهد ان يشهد او يكتب ان يعلمه
حتى يكون بحال يعرفه ولا يمكن تغييره وجعل كتب كتاب وصية وقال
للقوم اشهدوا على ما في هذا الكتاب لا يجوز لهم ان يشهدوا حتى يقر
عليهم ويرونه يكتب وهم يعرفون وكذا الوصية المجمعة وهي ان يقر
اذا كتب وصية وضمه وقال للشهود هذين وصيتي وضمته فيا شهدوا
على ما في هذا الكتاب ليس لهم ان يشهدوا بما فيه حتى يعلموا بما في هذا الكتاب
ياقروها او يقر عليهم وكذا لو شهدوا على صك ولم يقروه ولم يعلموا
ما فيه ولو كتب رسالة عند اثنين لا يقران ولا يكتبان وامساك الكتاب
عندهما ويشهد به لا يجوز عندهما وعند ابي يوسف يجوز كذا في الخلاصة
وفي فتاوي قاضي خات وجعل كتب صك وصية وقال للقوم اشهدوا على
بما فيه ولم يقرهم عليهم قال العلماء ولا يجوز الشهادة عليه وقبله
والاويصح وفي المنع واحصوا في الصك ان لا يشهدوا ولا يصح الا باعلام
الكتاب بما في الكتاب فاحفظ هذه المسئلة فان الناس اعتادوا
بخلاف ذلك فانهم يشهدون بما في الصك من غير قراءة الحروف وغير
ذلك القاضي اذا شهد جماعة على السجل ولم يعلموا بما فيه وجعلهم

القاضي

القاضي بذلك لا يجوز عند ابي حنيفة ومحمد وهو احدى الروايتين
عند ابي يوسف سمع اقرار رجل بحق وسعد ان يشهد عليه وان لم يعان
السبب وان لم يقبل اشهدا على بما اقرت توسط بين رجلين فقال لا
له لا تشهدا علينا بما سمعنا سمعنا سمعنا اقرارهما او اقرار احدهما لرجل بشي
او قال احداهما لآخر بقي كذا على كذا له ان يشهد بما سمع كما سمع وفي الحظ
شهدا على امرأة سمياها وبناتها وكانت حاضرة فقال القاضي لغيرها
فقالا لا تقبل شهدتهما ولو قال لا نعلمناها على المحكمة بفلاذنه بنت
فلان فلاذنه بنته ولكن لا ندرى انها حي ام لا سمعت شهدتهما وكلف
المهدي ان ياتي بما صرح يشهدان انها فلاذنه بنت فلان انتهى وفي
العمادي لوجا المهدي بشاهدين فشهدا حدما وفي الشهادة على
وجهرها ثم قال الاخر اشهدا على شهادة صاحبي تقبل قلت وفيه تفصيل
وهو ان كان الشاهد فصحا يمكنه بيان الشهادة على وجهها لا يقبل
منه الا احوال وان كان عجميا غير فصيح يقبل منه الا احوال اذا كان بحال او لا
خشعة مجلس القاضي يمكنه ان يعبر بلسانه اصدافا انه لا يقبل ايضا
وقال الشيخ الامام محمد بن ابي بكر محمد بن ابي سهل الخزازي يجعل
الجواب على التفصيل وهو ان احصل القاضي تخيلا انه من الشهود بشهادة
الفرز يكلف كل شاهد ان يقر شهادته وان لم يجز بشي من
الخيال لا يكلف ويجزم في ذلك برأيه وذكر الشيخ طه الدين المرعشي
في شروحه انه اذا جري بين اثنين بيع او اجارة او عقد آخر شهدا
على ذلك جماعة هل يثبوت كفاية معرفة الشهود المتبايعين بوجهها
واسماها وامساكها كانه هلال وابوزيد لا يكتبان ذكر وغيرهما

من أصحابنا يكتفون اخذوا بصياغة وقال الامام طه الدين وعنده
 ان المتبايعين ان كانا معروفين عند الناس مشهورين لا حاجة الي
 كتابة معرفة الشهود المتبايعين وان كانا غير مشهورين فلا بد من كتابة
 محتاج الى اداء الشهادة لمحضمة فلا بد من معرفة بوجهه ليكن لهم ما التمسوا
 عليه وعند غيبته او موته يحتاج الى الشهادة باسمه ونسبه فلا
 بد من معرفتهم اسمهم ونسبهم ولا يجوز ان يكتبوا على اضياف المتبايعين باسم
 ونسبهم ان يسمي ونسب المعاقدين باسم غيرهما ونسبه يربطون به
 على الشهود حتى يخرجوا المبيع نديا كذا في الامم ولا على قولها انما افترقوا
 وبطلان الناس وهذا افضل كذا في الناس عندهما فانهم يسمون
 لفظ الشراء والبيع والاقارب والتعاقب من جليل لا يعرفون ما اذا
 استشهدوا بغير يوفى صاحب البيع وشهدوا على ذلك الاسم والنسب وان كان
 لهم علم بذلك فيجب ان يحضر عن مثل ذلك غائبة الاحكام صيانة لثقتهم
 ولا يوال الناس عن الضياع وصفت الدين قال وطريق علم الشهود بها
 بالنسب ان تشهد عندهم جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب عند
 ضيقه وعند شهادة رجلين كاف في سائر الحقوق قال والحق
 الجرح في اضياف الجماعة التي شرط ابو حنيفة عني انه تعالى عنه فيلحق
 بشهود عدلان على شهادتهما على النسب وعلى ما في الكتاب بما شهدوا
 عليه انتهى **فمن قبل شهادة** ومن لا تقبل شهادته
 لا تقبل شهادة ستة عشر العبد والمذنب والمكاتب وام الولد
 والمجور وفي القذف والشريك في شركته والمفاد من الذي يجبر لثقة
 دفعا بشهادته والتي تقوم على البني وشهادة التهاون وشهادة

اهل

اهل الكفر على المسلمين وشهادة المولى لما ذكره ومكافئته وشهادة الاعمي
 والفقير المشكل لا تقبل شهادته مع رجل وامرأة ولو كان مع رجل وامرأة
 تقبل ومضى ردت بعلة ثم زارت لا تقبل الا في اربعة مواضع عند ردت
 شهادته ثم تخطى واعى ابصر وكافرا مسلم وصبي ردت شهادته ثم بلغ قاروا
 الا اذا تقبل وفي الخلاصة لا في البيت السمرقندي لا تقبل شهادة معلم
 لا تقبله ناقص لكونه بالنهار مع الغلمان وبالليل مع البنات ويقيم
 الجمعية في الطاحون وعن علقمة انه قال علقمة ثمانين معلما عقل امرأة
 واحدة والعجم ان اذا كان عدلا تقبل شهادته وحديث علقمة في معلم
 بعينه وفي المبيع لا تقبل شهادة الاباء والامهات والاحداد
 والجذات للولد ولذا لو ولد وان سفل ولا شهادة الاولاد والاولاد
 الاولاد للاباء والامهات والاحداد والجذات شهادة الرجل للولد
 الابنة لا تقبل لانه لو قضى له لا يجوز وكذلك لا تقبل شهادة علمي
 قضاء ابية بان يشهد ان اياه قضى لفلان علمي فلان بكذا ونحو شهادته
 على قضاء ابية بان يشهد ان اياه قضى لفلان علمي فلان بكذا ونحو شهادته
 شهادة توعلي شهادة ابية وواه الحسن عن ابن مكرم عن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة وروي ايضا عن ابي حنيفة انه لا يجوز شهادة الابن
 قضاء ابية وان كان الابن قاصبا يوم الشهادة وعن محمد بن جعفر
 شهادة الابن على قضاء ابية مطلقا ولا يجوز شهادة احد الزوجين
 الاخر ولا شهادة الاجير لمن استأجره والموادبة الاجير لخاص الذي
 يعرضه لاساده ضرر نفسه ونفعه تقع نفسه وهو معنى قوله صلى
 الله عليه وسلم لا شهادة للقانع باهل البيت وفي المغرب قبل ايراد

في قوله تعالى ولا تقبل من اجله

بمن ان يكون مع القوم كالخادم والبايع والاحير ونحوه ولا
بمنزلة السائل بطلب معاشه انتهي وفي شرح منظومه
وهي ان شهادة العدو على عدوه هل تقبل او لا تقبل فالحق
انها تقبل سواء كانت العداوة دينية او دنيوية فانها لا
تقدح في العداوة وقيل العداوة الدنيوية تؤثر في العداوة وتقع
فيها فلا تقبل شهادة العدو على عدوه اذا كانت العداوة دنيوية
ومثال العداوة الدنيوية ان يشهد المذوف على العاذف والمطوع
على المطوع والمعتول والمعتول ولي على العاقل والمجروح على الجريح
او الزوج يشهد على امرته بالزنا فان هو لا يقبل شهادتهم في قول
اكثر اهل العلم كربعة والثوري واسحق ومالك والشافعي واحمد
والمشهور على السنة فقرأنا ومثال العداوة الدينية المباح للشهاد
على الكافر والمخوف من اهل السنة فيشهد على المبتدع فان شهادة هؤلاء
غير كمرودة ولا فادحة في العدالة وذكر صاحب المغني من الخنا بله عن
ابي حنيفة ان العداوة لا تمنع الشهادة مطلقا وذكر صاحب المغني
اصحابنا في باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل ما يورد ذلك **قضية** قد
يتوجه بعض المتفكرين والشهود ان كل من خاصم شخصا في حق واحد
عليه حقا انه يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة وليس كذلك
بل العداوات تثبت بنحو ما ذكرت ثم لو خاصم الشخص الاخر في حق
لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالوكيل لا تقبل شهادته فيما
هو وكيل فيه والوكيل لا تقبل شهادته فيما هو وصي فيه والشريك
لا تقبل شهادته فيما هو شريك فيه ونحو ذلك لانه اذا خاصم

اشنان

اشنان في قولنا تقبل شهادة احدهما على الاخر لما بينهما من المحاماة **فروع** اذا
قلنا انه لا يجوز شهادة العدو على عدوه اذا كانت العداوة دينية وهل
الحكم في العاصي كذلك كحق لا يجوز قضاء العاصي على من بينه وبينه عداوة
ودنيوية لم تقع على هذا الفرع في كتبنا بما بنا وبيننا ان يكون الجواب فيه على
التفصيل ان كان قضاؤه عليه عليه فينبغي ان لا تقبل وان كان بشهادة
العدول والمحض من الناس في مجلس الحكم بطلب خصم شرعي ودعوى فينبغي ان
يجوز زيارته في الراعي من كتب الشافعية عن القاضي الماوردي ان يجوز
قضاء العدو على عدوه بخلاف شهادة العدو على عدوه ويزن بينهما بان
قال لا فاسباب الحكم ظاهرة واسباب الشهادة خافية انتهى ما نقل من
شرح المنظومة وفي لوقاية ولا تقبل شهادة محنت يعمل الردى ونكارة
ومغنية ومدن الشري على المهور من يلعب بالطيور والطير فيبقى
للناس ويرتكب ما يحرمه او يدخل الحمام بلا منازعة او ياكل الربا او يعامر
بالزور والشرع او قفوة الصلاة هما او يسول على الطريق او ياكل فيه
او يظلم سبه السلف وفي لصيرة ولم تردنا بحجة التي تنوع في
مصيبتها وانما اراد التي تنوع في معصية غيرها واتخذت ذلك كمسبة
لها وفي البدائع واما الذي يقرب شيئا من الملاهي فانه ينظر ان يكون
مستعصا لعصب والدفع ونحوهما لا بأس به ولا تسقط عدا الله وان
كان مستعصا كالعود ونحوه تسقط عدا الله لانه لا يحل بوجوه من الوجوه
قوله ومدن الشري المراد به الادمان في البسبب يعني الشرب ومن
نيتته ان يشرب بعد ذلك اذا وجد واما اللعب بالطيور لا حقه
ينظر الى العورات في السطح وغيره ووافق هذا اذا كان يظلمها

سباب الشهادة لا تقبل

أيضا اذا كان يمسك الحام في بيته ويستأنس بها ولا يطيرها فهو حلال
 لا اذا اقتنا الحام في البيت مباح الا ترى ان الناس يتخذون
 بروج الحام ولم يمنع من ذلك احد وهذا يبين انه اذا اتخذ الحام محل الكلب
 كما في الدجاء المصرية والشامية لا يكون حراما لوقوع الحاجة اليها
 واما من امرت كلب كبيرة فانه ترد شهادته وقد اختلف العلماء في
 ماهية الكبيرة والصغيرة قال بعضهم ما فيه حد في كتابه فانه حلال
 فهو كبيرة وما لا فيه حد فهو صغيرة قبل وهذا ليس جديدا
 فان شرب الخمر واسحل الربا من الكبائر ولا حد فيها من كتاب الله تعالى
 وقال بعضهم ما اوجب الحد فيه فهو كبيرة وما لا حد فيه فهو صغيرة
 وهذا يبطل ايضا ما يكل الربا وغيره فانه لا حد فيه مع انها كبيرة وقال
 بعضهم ما كان حراما لعينه فهو كبيرة وقبل السبع التي ذكرها من
 اصول الحديث ولم في الحديث المعروف سبع من الكبائر لا كفارة فيها
 الا شرك بالله والفرار من الزحف وحقن الدماء والدين وقيل القتل
 بغير حق وبهت المؤمن والزنا وشرب الخمر وهذا قول اهل الجواز
 واهل الحديث ونزاد بعضهم على هذه السبع اكل الربا واكل مال اليتيم
 بغير حق وجميع ما نقل فيه ما هو المنقول عن شمس الائمة للحواشي
 انه قال ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه هناك حرمة اسم الله
 تعالى والدين فهو صرام من جملة الكبائر بوجوب سقوط العمل
 وفي المحيط حكى العلامة ابو بكر الرازي عن ابي الحسن الكوفي انه قال
 مشي في السوق يسرا وبل وليس عليه عزم لا تقبل شهادته لانه
 تارك الحروة وكذلك لا تقبل شهادته من ياكل في السوق ويتنزه

بذلك

بديك الناس وكذا من يجد عليه عند الناس او يكشف راسه في
 موضع لا عادة فيه وبين من ساعة ويفيق ساعة فشهادته في
 حال الصحة تقبل شهادته لان ذلك بمنزلة النعاس والاعمال لا يمنع قبول
 الشهادة وقدره بعض المشايخ يوم او يومين حتى لو كان يوما
 او يومين ثم افاق فشهادته جائزة في حال الصحة استوعب في القنية
 لا تقبل شهادة رب الدين لمديونه اذا كان مغلا وقال شمس
 الائمة للحواشي والد صاحب المحيط تقبل شهادة رب الدين لمديونه
 وان كان مغلا وفي شرح الجامع للقاضي رب الدين شهيد مديونه
 بالقرعة او بشي يوصيه لا تقبل لتعلق حقه بالقرعة وكذا الموصي
 له بالقرعة او بشي يوصيه لا تقبل لانه لا يرد به على وصيته او
 سلامة عنه وقال شمس الائمة الا وزجدي رجل شهيد قبل ان
 يشهد سمع شهادته فبعد ذلك ولا تقبل شهادته العواني الذي
 ياخذ بغير حق لانه يكون ظالما فيكون فسقا ولو شهد السكاف
 باجر او غير اجر لرب الدار جاز عندنا بيمينه وقال لا يجرى فانه
 شهد المرتهن للمدعي على الرهن قبل ولو شهد المرتهن ان لا تقبل
 حتى لا يفتكا الرهن وعن ابن عباس قال لا تقبل شهادة الاقلب
 ولا تقبل صلاته ولا توكل في بيعته وقبول شهادة الزوج لغيره
 وشهادة الصديق لصديقه ولا تقبل شهادة من يبيع الاكفان
 اذا ارصد لذلك لانه حينئذ يفتني الموت والطاعون وكذلك
 لا تقبل شهادة النحاس واللال لانها مكذبان ولا يباليان
 بالكذب شهدا احدهما انه ظالم لهما بالبيعته ولا خبر بالفساد

بغيره جاز لا تقبل

لا تقبل بخلاف الأقرار وفي الخلاصة لا تقبل شهادة الخطا بغيره لانهم
يشهدون لبعضهم بعضا بالزور ويقولون ان علينا هو الاله
الا عظم وجعفر الصادق هو الاله الاصغر يعاينهما يقولون علوا
كبير الاله الاله هو وحده لا شريك له وفي المحيط شهد الشهود رجل بحق
ثم حلفوا لا تقبل شهادتهم للتممة ولو باع عيننا ثم شهد المذبح
بها لا تقبل وتقبل شهادة الاخ لا صنيعة وعنه لان الامل لا للمنافع
بينهما متباينة كذا في الهداية ولا تقبل شهادة الاشرف بالعراق
لنقصهم وقال بعض العلماء لا يجوز شهادة القروي وتجر شهادته
اهل الامصار وفي التماري ولو شهد انه وقف على فراجير انه وهما
من غير انه الفقراء جازت شهادتهما لان الجار ليس بامر لازم وكذا
لو شهد انه وقف على فخر مسجده وهما من فقر مسجده جازت شهادتهما
وكذا لو شهد اهل المدرسة بوقف المدرسة تقبل شهادتهم لكن
المشايخ فصلوا الجواب فيها فقالوا في شهادة اهل المدرسة ان
كانوا ياخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان
كانوا لا ياخذون تقبل وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهو
الصحيح لان كون الفقير في المدرسة ليس بلام بل يستقل رجل
قال لا خرا كتب شهادتي في هذا الصك فكتب المأمور شهد
بذلك لا يكون ذلك قرا من الاخر بان هذا ملك البائع **وذكر**
في ادب القاضي الحضاف اسباب الجرح كثيرة ومنها كدوب
بحر الهند لانه مخاطب بنفسه ودلته ومنها التجارة في قري
قارس فانهم يطعمونهم الربا وهم يعلمون قال محمد القاضي

يقبل

يقبل شهادة ابنه على اخيه ولو شهد ان اباها اتقى المذبح على
المذبح عليه لا تقبل ولا تقبل شهادة الاخر عن العجز عن الود وتقبل شهادة
الحفي في اذ كان عدلا وامام الزنا فاختلف العلماء في قبول شهادته
قال بعضهم لا تقبل مطلقا وقال بعضهم تقبل في كل شيء الا في الزنا وهو
قول مالك وقال بعضهم تقبل مطلقا اذا كان عدلا وباحظه علما ونا
شهادة الرئس والجاني في السكة الذي ياخذ الدرهم والصراف الذي
يجمع الدرهم عنده لها وباحظه طوعا لا تقبل شهادة اهل الذمة
لبعضهم على بعض قبوله سواء انفتحت ملتهم كاليهودي مع اليهود
والنصراني مع النصراني والمجوسي مع المجوسي واختلف الا ان
يكونا من اهل دارين مختلفين بان يشهد مرومي على هندي او هندي
على مرومي وتقبل شهادة الذي على المستامن ولا تقبل شهادة
المستامن على الذمي لان الذمي على حال منه لكونه من اهل دارنا حتى
لا يكون في الرجوع الى دار الحرب بخلاف المستامن وتقبل شهادته
المستامين بعضهم على بعض اذا كانوا من اهل دار واحدة فاذا كانوا
من اهل دارين كالروم والترك لا تقبل لان الولاية فيما بينهم
تختلف باختلاف المنعيين ولهذا لا يجري التوارث بخلاف دار
الاسلام فانها دار احكام فيها اختلاف المنفعة لا تختلف الدار
وهذا بخلاف اهل الذمة لانهم حادوا من اهل دارنا تقبل شهادته
بعضهم على بعض وان كانوا من صنفات مختلفة كذا في المنع وفي
البرازي ويكتب شهادة واجبة حرة مسلمة عاقلة بالغة فيما
لا يطلع عليه الرجال ولا يسترط لنظرة الشهادة عند مشايخ

العراق وعندهما شأنا مشتركاً وعليه عمة القديري وعليه
 الفتوى انتهى والمشتكى لا يقبل ولا يصح ان يقبل شهادة رجل واحد
 فيها أيضاً ويحتمل على وقوع النظر لا عن قصد او عن قصد لئلا يشهد
 كانه الزنا وعليه استهلال العيبي في حق الزنا لا تقبل الا شهادة
 رجلين او رجل وامرأتين وعندهما تقبل شهادة خرق مسلمة على
 حركة الولد بعد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على العتداء و
 والوقوف على هذا جات المنكوجة بولد وقالت لبعها الولد منك
 فانكر ولادتها لا يقبل قولها بلا شهادة القابلة وبشهادتها
 يثبت الذنب والشك في احوط وان كان يصدقها بمجرد قولها
 يثبت الذنب شهد الابن ان عليهما بطلاق امها انجذرت
 الطلاق تقبل شهادتهما وان ادعت الطلاق لا تقبل وفيه شك
 فلان الطلاق حق الله تعالى ويبتوي فيه وجود الدعوي وعندها
 قلوا تعدمت الدعوي تقبل كذا اذا وجدت قلت نعم هو حجة نص
 كما ذكرت لكن لم لها خضوعا حتى تمكك الاعتناء من بعد تغيير
 الدعوي اذا وجدت ولا يعتبر الغاية اذا عدمت الدعوي وفي
 البصافي الوكيل يقبض الدين بخبر شهادته بالدين انتهى **فروع 2**
الاختلاف في الشهادة اذا وافقت الدعوي كانت مقبولة
 وان خالفها لم تقبل وفي البداية الشرائط التي ترجع اليها
 الشهادة انواع منها النقطه الشهادة فلا تقبل بغيرها من الاضافه
 كلفظة الاحبار والاعلام وغيرهما ومنها ما وافقتها الدعوي
 فالشهادة المنفردة عن الدعوي فيما ثبت شرط فيه الدعوي غير
 مقبولة

مقبولة وبما ذكر في مسائل اذا ادعى ملكا بسبب ثم اقام البينة
 على ملكه مطلق لا تقبل وعنده لو ادعى ملكا مطلقا ثم اقام البينة
 على الملك بسبب تقبل ووجه الفرق بينهما ظاهر تأمل وفي
 المبيع الموافقة كما شرط بين الشهادة والدعوي فكذلك
 شرط بين شهادتي الشاهدين فيما ثبت شرط فيه العدة حتى لو وقع
 الاختلاف بين شهادتهما لم تقبل شهادتهما وهذا لان الاختلاف فيها
 اختلاف بين الدعوي والشهادة وفي الكافي ولو ادعى الغرم الايفاء شهد
 احد الشاهدين على الزائر الطالب بئلا سيقا ولاخر انه ابراه
 او حاله او اجله او وهب او تصدق لم تقبل لاختلافهما لفظا
 ومعنى الا اذا قال شاهد البراه انه اقرا انه ابراه لا لا يقا
 ولو ادعى ابراه فشهد احدهما انه ابراه واخر انه وهب او تصدق به
 عليه تقبل لانها في ابراه في البراه ولو ادعى هبة فشهد احدهما
 بالهبة والاخر بالبراه تقبل ولو شهد الاخر بالصدق لا تقبل لان
 الصدقة استعمل الحمال الى الله تعالى والهبة الى العبد واذا
 اختلف الشاهدان في الزمان والمكان في البيع والشراء والطلاق
 والعتاق والوكالة والوصية والرهن والدين والعرض
 والبراهة والكفالة والحمل والعتق يقبل واذا اختلفا في
 الجناية والغصب والقتل والنكاح لا تقبل وفي الذخيرة ولو
 شهد احدهما بالقتل والاخر بالاقرار لم يقبل لان تقبل الا بالقتل
 فعل والاقرار قول والفعل غير القول فاختلف المشهود وكذا
 لو شهد احدهما بالقتل واختلفا في الزمان او في المكان لان الفعل

King Saud
 University
 Library

Copyright

الشيء غير الفعل الاول وكذا اذا اختلفا في الالة التي كان بها
الفعل لا تقبل ولو شهدا بالقول واختلفا في الزمان او في المكان
لا يعلج في الشهادة ولو شهدا بالفعل واختلفا في الزمان او
في المكان لا تقبل ولو شهدا بالقول والقول معا واختلفا في الزمان
او في المكان بان شهدا بالوهن والقبض واختلفا في الزمان او المكان
جازت الشهادة وفي الغيبة امة اقامت بيعة ان ولاها درها
في مرض موته وهو عاقل واقامة الوريثة بيعة ان كان مخلوط
العقل فبيعة الامة او وليا وكذا اذا خالعه امرأه ثم اقام الزوج بيعة
ان كان مجنونها وقت الخلع واقامت بيعة على كونه عاقلا حينئذ
او كان مجنونها وقت الخصومة فاقام وليه بيعة ان كان مجنونها
والمرأة على ان كان عاقلا فبيعة المرأة او وليا في الفصلين انما يباع
منفعة ولده فاقام المشتري بيعة ان باعها في صغره ثم المثل
والابن بيعة ان باعها في حال البلوغ فبيعة المشتري او وليه قال
المحقق برهان الدين صاحب المحيط بيعة الابن او وليا فاقام
البائع بيعة ان باعها في صغره واقام المشتري بيعة ان باعها
بعد البلوغ فبيعة المشتري او وليه لانه يثبت العارض حتى الزوج
بعد وفاتها انها كانت ابرأ منه من المصداق حال صحته واقام
بيعة واقام الوريثة بيعة انها كانت ابرأ منه في مرض الموت
فبيعة الصحة او وليا وقبل بيعة الوريثة او وليا وفي تنمة العنقري
والمحيط لواقوالهم ثم مات فقال المقر له اقرب في الصحة وقال
الوردية في مرضه فالقول في الوريثة والبيعة بيعة

المقر له

المقر له وان لم يتم بيعة واراد استخلاصهم له ذلك دفع على رجل
انما اكرهني بالتخريف بحسب الوالي والقرب على ان يستأجر منه
حانوتا واقام المدعي بيعة واقام المدعي عليه بيعة بان كان
طائعا فبيعة الطوعية او وليا ان شئ ولو قضى المقاضي بيعة
الأكراهة فيقتضوا وان عرف الخلاف وقضى بناء على الفتوى
اقام المشتري بيعة ان باع منه هذا الشيء ببيعاً صحيحاً واقام
البائع بيعة ان باع منه مكرهاً فبيعة الصحة او وليا وذكر ابو حامد
بيعة الأكراهة او وليا وفي المحيط ادعى أحدهما البيع او الصلح عن طوع
ولا عن كراهة فبيعة الأكراهة او وليا انتهى **بيان الشهادة على**
الشهادة جائزة في الأقارب والحقوق واقضية القضاة وكثيرهم
وكل شيء الا في الحدود والعقاص وذكر الناطقي في واقعاته ان
الشهادة على الشهادة في الوقف لا تجوز والصحيح ان تجوز لها
فيمن اجاب الحقوق والتجوز على اقل من شهادة رجلين او رجل
واحدين واما كيفية الاشارة من الاصل ان يقول شاهدك فلان
لشاهد الفرع اشهد ان لزيد علي عرو كذا فاشهدت على شهادة
مذكر او يقول اشهد على شهادة في اني اشهد اني فلان فلانة
او عندي ملكاً فاشهدت على او يقول اشهد اني سمعت فلانا
يقول فلان ملكاً فاشهدت على شهادتي واقام شرط الاستهاد
حتى لا يصح عمل الفرع بنفس السماع بدون الاستهاد وفي
المحيط والتحليل لا يصح الا بالامر ولهذا الوجه في الاصول الفرع
عن الشهادة بعد الامر على الذي وفي التهمة واذا حكم الرجل

شهادته عند غيره في جادته لم يعل عليه وقال لذلك المعبر
اشهادا وقال فاشهد ولم يقل على شهادتي لم يجز وقال ابو يوسف
يجوز لان معناه فاشهد على شهادتي ولا يقبل شهادة شهود
الفرع الا ان يموت شهود الاصل ويترضى امرضا لا يستطيعون
حضور مجلس القاضي او يصبوا ميرة فلا قد ايام وليا اليها فضاء عليها
وعن ابى يوسف انه لم يجعل السفر شرطاً ولكنه قال ان كان غائبا
عن المصر في مسافة لو غدا الى القاضي بادا الشهادة لم يقطع
ان يثبت باصله الا اشهاد لان احياء الحقوق واجب ما أمكن
وذكرنا القامد القاضى امام الحدي وشمس الامية السرخسي
ان عند ابى يوسف ومحمد بن يحيى ان ينجى الشهادة من غير عنده
وعند ابى حنيفة لا يجوز بناء على ان التوكيل من غير من الحكم لا يجوز
عند الا لعن السفر والمرض وعندهما يجوز الا ان هذا غير ظاهر
فلا يفتي به وفي اخر شهادات المستفي قال الحارث قبل الشهادة على
الشهادة والمشهد على شهادته في المصر من غير مرض ولا علة
انتهى وانما شهد الرجلان عند القاضي على شهادة رجل واحد
الشهادة فان كان القاضى يعرف الاصول والعرف بالعدالة
قضى بشهادتهما وان عرف الاصول في العدالة ولم يعرف الفرع في
العدالة ذكر الحضان ان القاضى يسأل الفرع عن الاصول
ولا يقضى قبل السؤال فان عدلوا اصولهم ثبتت عدالة الاصول
بشهادتهما في ظاهر الرواية وهو الصحيح انتهى وعن الامام محمد لا
تثبت عدالة الاصول بتعديل الفرع للثمة لان في تعديل

منفعة

منفعة لهم حيث ينفذ قولهم بعدالة الاصول اذا افكر الاصول شهادتهم
لم يقبل شهادة الفرع لان التحل شرط في صحة شهادة الفرع و
وقد فات هذا الشرط للتعارض بين الجزئين فيضوت المشروط وهو
صحة الشهادة انتهى والله الموفق الى سبيل الرشاد **فوق في الرجوع**
عن الشهادة لا يصح الرجوع الا في مجلس القاضى حتى لو رجع عند غيره
القاضى لا يصح ولو ادعى المشهود عليه رجوعها واراد بحتمها لا
عطفان وكذا لا يقبل بنية الرجوع لانه اذا رجع هو عليها طلاق
وجاز التهمة ولو ادعى الرجوع عند القاضى لم يصح الرجوع ما لم
يكنه حكم حاكم ولم يدع القضاء الرجوع وبالقضاء لا يصح لان
الرجوع عند القاضى لا يصح اذا انفصل به القضاء اما اذا
ادعى الرجوع عند القاضى والقضاء لا يصح ويقبل البينة على
ذلك ولو شهد عند قاضى ورجع عند قاض اخر يصح وبجس الشهادة
عليه لكن اذا قضى القاضى عليه ومن الشاي من استبعد توقف
صحة الرجوع على القضاء الرجوع او بيا لقان واذا اقر الشاهد
ان عند القاضى انهما رجعا في مجلس القاضى يصح ويجعل الاقرار
بنزلة الاقضاء واذا رجع الشاهدان عن شهادتهما قبل الحكم
بهما سقطت شهادتهما عن الالتزام على القاضى بالحكم لظهور
التناقض بين كلاميهما فان رجعا بعد الحكم لم يفسخ وضمن
ما اقلناه بشهادتهما وان رجع احدهما ضمن نصفاً والعبارة
للإمام لا الاراجع انتهى دقيقة في بيان المناهضة على الشاهد
الشاهدان متى ما ذكرنا الاصول لازم للقضاء ثم ظهر خلافه

ومضى ما ذكرنا شيئا لا يحتاج اليه القضاء ثم بين خلاف ما قاله لا
يضمن شيئا حتى ان يولي المولات اذا مات فاضي رجل ميراثه بسبب
الولا فشهد شاهدان ان هذا الرجل يولي هذا الذي سلم وولاه وها
وانه وارثه لانعلم له وارثا غيره ففرض القاضى ميراثه فاستملكه
وهو معسر ثم ان رجلا اقام البينة انه كان فقير ولا اولاد ولا
هذا الثاني وان يولي وهذا الثاني مولاه ووارثه لا وارث له غير هذا
فرضي بالميراث للثاني ويكون الثاني بالخيار ان شاء حتى يشاهد
الاولين وان شاء ضمن الميراث له الاول ان ظهر كذب الشاهدين
الاولين فيما الحكم في دعوى ويبان ذلك في مسئلة الوكالة هو وارثه
لا وارث له غيره امر لا بد منه للقضاء بالميراث وان لم يذموا
ياصل الاول لم يقولوا انه وارث فالفاضي لا يقضي له بالميراث وانما
اخذ الاول الميراث بقول الشاهدين الاولين انه مولاه ووارثه اليوم
وقد ظهر كذبهما فمخلفا بخلاف مسئلة الشهادة في النكاح فانها اذا
شهدا انما مات وهي حية لان قولهما مات وهي حية زيادة غير
محتاج اليها فانما الوفاق كانت حية فان القاضى قضى لها بالميراث
فضار وجود هذه الزيادة وعدمها بمنزلة واحدة ولو اخذت
هذه الزيادة كان لا يجب عليها شيء لانها تشهد انكاح كان وكلم
يظهر كذبها في ذلك ولو شهدا ان لقول هذا الرجل الفاضل
فقضى القاضى بشهادتهما وامر المدين عليه بدفع المال وهو الالف
الى المدين ثم اقام المدين عليه البينة على البراءة فان الشاهدين
يضمنان والمدين عليه بالخيار في قضائه المدين والشاهدين لا هما
حقا

حقا عليه ايجاب المال في الحال فاذا اقام البينة على البراءة فقد ظهر
كذبهما فاضي اباينين فغرم خلاف الفصل الاول لان شدة لم يحقها المال
في الحال وانما اخبر عن شيء ما فليظهر كذبها وارثه ميراثه بقا
هذه المسئلة بمسئلة التلاق ان المدين عليه اذا انكر المال وحلف
ثم شهد على اقراره بذلك لم يحث لما انكره بحقها عليه ايجاب ولو
حقا في الحال حث وانفتح الفرق كذا في العاري وانه الموقوف الى سبيل
الرشاد **الفصل الرابع في الكفالة والوكالة والحالة شرط**
صححة الوكالة ان يكون الموكل من يملك التصرف لانه لو كمل يستفيد
ولاية التصرف من الموكل ويعد عليه من قبله ومن لا يقدر على شيء كيف
يقدر غيره عليه وفي الذخيرة هذا شرط على قول الامام ابي يوسف
ومحمد وما عدا قول الامام الاعظم رضي الله تعالى عنه فلا يشترط ان
يكون الموكل قادرا على التصرف بل لو كمل يتصرف باهلية نفسه ولهذا
جازعنه لو كمل المسم للمدعي في بيع الحر والخائز ووكيل المحرم للحلال
بييع العبد وقيل المراد بما لكبة الموكل للتصرف وقد رتب عليه
بالنظر الى اصل التصرف وان اقتنع بعارض وبيع الحر بخير القلم
في الاصل وانما انتهى بعارض انتهى وفي المنتقى الوكالة على
اربعة اوجه احدها وكالة رجل لرجل اخر والثاني وكالة رجلين
لرجل واحد والثالث وكالة رجل لرجلين والرابع وكالة رجلين
لرجل او اكثر وكلها جائزة ويجوز ان يوكل كل واحد من ثلاثة اشخاص
العبد المحرر عليه والعبيد المحررون عليه والمعتوه الذي لا يعقل
رجل قال لا خرافة ويكفي في كل شيء بصير وكيلا في انبياءات

والمواضعات والهبات والعناق لان اللفظ عام وهو عن ابي
خليفة انه يكون وكلا في المواضعات دون الهبات والعناق كما ذكر
في الواقعات للناطقي وفي ادب القاضي للحصاف ولو قال فلان وكيلي
في كل شيء فهذا توكيل في اللفظ لا غير استحسانا ولا قياسا لان البصير وكلا
انتهى ولو قال فلان وكيلي في كل شيء جازا فهو هذا وكيل في اللفظ والبيع
والشر والهبة والصدقة والقضاء لا يكونه وصقوته وغير ذلك لانه
فرض من الصرف عاما فصار بمنزلة ما لو قال ما صنعت من شيء من جاز
فهو كل شيء انواع التصرفات ولو طلق امرته يجوز قال الصدر الشهيد
به يفيق حتى يتبين خلافه وذكر العقيقه ابو الليث السرقدي في
النوازل ان قال وكلتك في جميع اموري فقال التوكيل طلقت امرتك
او وفقت ارضك لا يجوز لانه يراد بهذه اللفظة التصرف على سبيل
المباذلة وهو اختيار العقيقه ابو الليث وما ذكرنا قبل اختيار العلامة
الصدر الشهيد انتهى وفي المنع خلاف ان التوكيل بالخصومة في
اثبات الدين والعين جاز وانما الخلاف هل يشترط في الصحة في
الخصم قال ابو حنيفة لا يصلح التوكيل الا برضي الخصم الا ان يكون للموكل
مرضا او غايبا ميرة فلانه ايام او يكون المرأة الموكلة مخدرة
لم تحالط الرجال مكر كانت او شبيهة قال في الاسلام البرزوي المخدرة
هي التي لا يراها غير المحرم من الرجال اما التي جلست على المنصة فيراها
الا حاسب لا تكون مخدرة وقال العلامة ابو بكر الرازي يلزم
التوكيل بغير رضا الخصم لانه لو جرت لا تنطق بحجها الغلبة لها
فيلزم توكلها وعليه الفتوى ويقال ابو يوسف ومحمد يبيع

التوكيل

التوكيل بغير رضى الخصم ويرى قال الشافعي في الله تعالى عنه
والصحيح ان الخلاف في الروم لا في الصحة ففعله التوكيل
غير رضى الخصم صحيح غير لازم حتى ترد لوكاله برضى الخصم ولما
يلزم المصور ولا الجواب بخصوصية التوكيل وخلافها صحة
لازمة فلا ترد بل يرد ويلزم المصور والجواب بخصوصية التوكيل
وقولهما اخذوا الليث السرقدي ولو قام الضعيف وبعض
المشاخرين يمتنا اختاروا ان القاضي اذا علم من خصمه التفت
من ابا التوكيل يقبل التوكيل وان علم من الموكل القصد الي
اخر ارضاه بالجيل من التوكيل لا يقبل التوكيل الا برضى صاحبه
والذي مال الامام الغزالي والاوزجدي وفي الرازي
وكل اخذ الخصمين من وكلا المحكمة فقال الاخر ليس لي مال
اساجر من وكلا المحكمة من يقاومه وانا عاجز عن جوار فلا
ارضي بالتوكيل بل يتكلم بنفسه معي فالرازي في هذا الحكم
واصله ان التوكيل بالارض خصم من الصحيح المقدم ظالم كان
او مظلوما وضيقا كان او شريفا اذ لم يكن الموكل حاضرا
في مجلس الحكم لا يصح عند الامام اي لا يجزى خصمه على قول الوكا له
وعندهما والشافعي يبيع اي يجزى خصمه على قول الوكا له لما مر
وفي ادب القاضي اخذ في صحة بلا رضى الخصم ان لا يسقط
حق الخصم في مطالبة المصور بحضور مجلس الحكم والجواب لسقطه
برضى الخصم او مرضى الموكل او مخدرة وكونه مجبوسا من اعداء
ويلزمه توكيل نواب هذا لو كان له اهل محبوسا ان يشهد

Copy

Verity

على شهادته قال البزار ان كان في سجن القاضي لا يكون عندنا
لان خبره حتى يشهد ثم بعد هذا يمكن ان يقال في الدعوى
ايضا كذلك ما يجيب عن الدعوى ثم يعاد انه في الدولو المحي
من الاشراق وقعت له صومعة مع رجل هودونه فادان بوجوه كل
وكلا ولا يحضر بنفسه هذه المسئلة اختلفت العلماء فيها قال النقيب
ابو الشيخ نزي ان يقبل الوكالة والشريف وغير الشريف
فيه سواء في الجنب قال ابو حنيفة ومحمد التوكيل في الخصومة توكيل
بالاقرار في مجلس الحكم حتى لو اقر على وكره في غير مجلس الحكم لا يصح
اقراره وقال ابو يوسف اصر التوكيل في الخصومة توكيل بالاقرار
مطلقا في مجلس الحكم وفي غير مجلس الحكم لان الموكل قام التوكيل مقام
نفسه مطلقا فيقتضي ان يملك ما كان الموكل مالكا له فالموكل
مالكا بالاقرار بنفسه في مجلس القاضي وغير مجلس القاضي فكذا
التوكيل ولا يحنيفه ومحمد ان جواب الخصومة يختص بمجلس الحكم
القاضي حتى لا يفتن على المطلوب الجواب الا في مجلس القاضي
والتوكيل يجرى في الخصومة بنفسه على ما لمجلس يحكم ضرورة وصار في
المسئلة وطعنك ليخص في مجلس الحكم ولو قال هكذا لا يصح اقرار
الوكيل عليه في غير مجلس الحكم اقر بالدين وانكر الوكالة وطلب
زاعم الوكالة بخلافه على عدم علمه فكونه وكيله فالامام يحلف
وصاياه يحلفان على ذلك وذكر في النماذج في محال على الدين
وفضل اثبات الوكالة ان في تحليف التوكيل للمدعي عليه اختلاف
المسألة قال بعضهم هذا صواب الكل لان الحضانة هي قول

اي

ابو يوسف ومحمد بالذكر لانه لم يحفظ قول ابو حنيفة الا ان قوله
بخلاف قولهما واليه هذا مال شمس الامية الخواص ومن ادعى منه
وكل الغائب في قبض ودينه فصدقه الغريم امر بالنسليم اليه لانه
اقر على نفسه فان حضر الغائب فصدقه والا دفع الغريم الدين
اليه ثانيا ورجع به على الوكيل ان كان باقيا في يده لان عرضه
من الدفع براه ذمته ولم يحصل وان ضاع من يده لم يرجع عليه لان
صدقه اعتراف انه يحق بالقض لا ان يكون ضمه عند الدفع لان
الماضوق ثانيا مضمون عليه في غرضها وهذا كغالبه اضيفت اليه
حالة القبض فيصح بمخرجه الكفالة بما داب لك على فلان ولو كان
الغريم لم يصدق على الوكالة ودفعه اليه على اذعية فان رجع
صاحب المال على الغريم رجع على الوكيل وان ضاع من يده لانه لم
يصدق في الوكالة وانما دفع اليه على حرة الاجازة فاذا انقطع
رجاره رجع عليه وكذا اذا دفع اليه على تكذيبه اياه في الوكالة
وهذا الظاهر في الوجهين ولا يرد في ان جرد المدعي حتى يخص
الغائب لان المودي صاحب الغائب وفي فتاوى مشيئة الدين
رجل قال المديون ادفع ما لفلان عليك الي لا يقض لعل يجرى دفع
اليه ذكر في الزيادات ليس لان يرد منه لانه يعاقب به حق
دفع الوكيل لان القاضي قضى لاجله لعل يجرى وذكر في المشيئة
ان له ان يسرد منه وكذلك المديون اذا دفع قدر الدين
الي رجل المدعي الي يرب دينه ثم امره ان يرد منه له
ذلك وروي عن سماعة عن محمد ان الوكيل يقض العبد اذا

Copy

صهقه صاحب الدين بغير التسليم اليه كالدين وذكر في وكالته
غريب الرواية رجل في يد متاع فقال هذه الغلات وهذا وكيل
بالقبض بغير علي الدفع في العين والدين عند ابي يوسف وفي
سبوح الطحاوي ولو ادعى الوكيل قبض الوديعة وصدهم لا
يجز على التسليم ولو كذبه او سكت لا يجبر ايضا ولو سلم لا يمكن
من استرداده فان حضر المالك وكذبه في الوكيل ففي وجه واحد
لا يرجع المودع على الوكيل وهو ما اذا صدق ولم يشترط عليه الضمان
وفي سائر الوجوه يرجع عليه بعينه ان كان قائما بقبضه اياها
كان هالكا ومن ادعى انه وصي فلاذ المييت وطلب الدين وصدهم
الغريم فانه لا يورث بالتسليم اليه بخلاف الوكيل فان للقاضي ولاية
ببعض الوجوه ولا عليك بقبض الوكيل ولو وكلت رجلا بقبضها
من قال ان يوم الجمعة فوجها يوم الخميس لا يجوز لان التفويض لا
تناول زمانا مخصوصا وفي الصغرى لو قال بيع عبدك اليوم وطلب
امراني اليوم ففعل ذلك في غير ايامه ولا يكون وكالته في الدين
جاء ولا يكون وكالته قبل ذلك رجل وكل رجلا بقبض دين
له على رجل فقبضه وهو وديعة عند الوكيل ان سافر به وهلك لم
يقض وان استوفى غير مضمون وان خلف لم يقض فانه مضمون
عند امرئ اذا واد منه وبعض عياله لم يقض والوكيل بالبيع الم
سافر امر مبيعه وهلك يقض انتهى وفي مختلفات العلامة
القاضي في غايته المعاصري ذكر ولو وكل بقبض وديعة
في عارية فمات الموكل فقد جرح الوكيل من الوكيل فانه قال

كتاب القرض

www.alukah.net

الوكيل وقد كنت قبضته في ضمانه ودفعها الى الموكل لم يقض على
ذلك الابينة انتهى رجل وكل رجلا بقبض كل حق له على الناس
وعندهم ومعهم وحت ايديهم وبقبض ما يحدث لهم من المقاسمة
بين شركائهم ويجوز من يري حبيبه وديا له عليه عند ابي
ذلك وكسبه له في ذلك كتابا وكتب في اخره انه يخاضع ويلازم
ثم ان قد ما يدعون قبل الموكل بالقدرة كذا والموكل غائب فان
الوكيل عند القاضي انه وكيله وانكر المالك فاحضر المضمون شهود
على الموكل لا يكون لهم ان يجسوا الوكيل لان الحبس جزاء الظالم ولم
يظهر اذ ليس في هذه الشهادة امر باداء المال ولا ضمان الوكيل عن
موكله فاذا لم يجب على الوكيل اذا المالك من مال الموكل ما من الموكل
ولا با لمان عن موكله لا يكون الوكيل ظلما لا مستحقا عن اداء
المال فلا يجب فيه من المصلحة تدعى على المالك بقبض امر
مال الامير بغيره على قضاء الدين اذا شهد رجلا في وكالته رجل
شخص من والوكيل بغير الوكيل فانه كان وكيل الطالب والمطلوب
مدعى الوكيل والوكيل بغيره فقبل هذه الشهادة وهل يجوز على
المضمون مع الطالب ان يشهد له بقبضه وان المطلوب وكله
بالمضمون مع الطالب وقيل الوكيل لا يجوز على المضمون مع الطالب
واقدم بشهاده على القبول لا يجبر وكله وطلب حقه له وبالمضمون
والقبض ليس له ان يطلب شفيعه لان الشفيعه شريك
والوكيل بالمضمون لا يمكن الشراء وان يقض شفيعه اذا
قبض موكله بها وفي البرازيل رجل قال لا خسرنا وكلنا بطلب كل

كتاب القرض



Copy

حق في قبل فلا بد بقيد بما عليه يوم يوم التوكيل ولا يدخل في الحاد
بعد التوكيل وفي التوكيل يطلب كل حق على الناس أو بكل حق
لغيرهم يدخل في القام لا الحادث وذكر شيخ الاسلام انه لو
اذا وكل بعض كل حق على فلا بد من القام والحادث فبما
عند القام انتهى وفي المشتق وكله يقبض كل حق لا يدخل الحادث
ايضا ومن محله وكله يطلب كل عقار له بخلافه فقدم الذي
في هذه العقار بخلافه الى محله في ذلك وفي الدنيا اذا وكله
بطلب كل حق على من بخلافه فقدم ضرره الى بخلافه وادعاه
لا يبيع ولو قال وكلتك في كل حق لي بخلافه فقدم المستقر من
في ضرره الى بخلافه فقدمه وادعاه وكله يطلب كل حق له وبالحصنة
والهبة فخصت منه انسانا شيئا فلهما لو كان له عليه فحين
الامام الاعظم لو قال انتا وكلني في قبض على الناس لا يقع
على الحادث انتهى ولو وكله بكل حق له وبالحصنة في كل حق له
ولم يصح الخاص به والخاصة فيه جازا اذا وقعت المنازعة بين
الوكيل بالامانة من وبين وكله فيقول قول الموكل لانه التوكيل
يراد ان يعرضه ما اقتضت من العرض وليس للوكيل بالحصنة
ان يبيع او يهب لانهما ليسا من الحصنة في شيء فلم يدخل
تحقيق التوكيل في الوكيل الجاني ولو ان جلا قال كل حق
فلاذا التفتد بهم وقد لا تلتزم في حصته منه وبقيت وقال
المستقر من قدره التوكيل وانكر التوكيل في القول قول الموكل
وغيره في بطلان قوله التوكيل لانه اقر انه ايمان وايضا

قول

قول الامين ولا يثبت التوكيل بامره ما تعلم ان الذين ولا يستوفي
الدين لان النيابة لا تجري في الايمان بخلاف الوارث حيث يثبت
على عدم العلم لان التوكيل الوارث فكان الخلف بطريق الاصل
دون النيابة وفي المبيع التوكيل بالمبيع مطلقا عليك المبيع بما قل من
الامانة او كونه عندا في صيغة وهذا اذا لم يكن الثمن مسمى ما
اذا كان الثمن مسمى بان قال له ببع هذا العدد مائة درهم
فباعه بمائة درهم او بمائة درهم او قال لا يجوز ان يبيع بغيره
يتغلب الناس في مثله وهو رواية الحسن عن ابي بصير وعليك
البيع بالعرض كما عليك البيع بالامانة كالدرهم والدنانير
وهذا عند ابي بصير وقال لا عليك الا البيع بالامانة التوكيل
ما يجازى العرض وكل ما يجازى ما يجازى عرض كان سوا اجرها بيبلي
او يوزن في بعينه او يغير بعينه او بالعرض قليلا كان او كثيرا
علما باطلاق الوكيل له فله ان يبيع وعنده لا يجوز الا بالعرض
او بالدنانير او ببعض ما يخرج من الارض يعني به المزارعة وحلا
لاطلاق المتعارف وعنده لا يجوز المزارعة وعنده لا يجوز سواها
فاستدرك التوكيل بالمبيع المطلق عليك البيع بالنسبة عندنا
خلاف للشافعي لان عندنا لا يجوز البيع بالنسبة الا بالعين
الخاصة ولا يغير بعد البيع ولو باع على احد هذه الانواع
قول المبيع من عنده انتهى وفي البرازي عند ابي يوسف ان
الوكيل عليك البيع بالنسبة اذا كانت الوكالة للتجارة
الما اذا كانت للمساكنة كالمرأة تعطي غنمها للبيع لم يملك بيعه

King Fahd

Copy

وهو يفتى والتوكيل بالبيع اذ يبيع النسيئة وما اخذ منها وكفلا
اما الاقالة والخط والابراء والتجوز بدون حقه يجوز عندنا في ضمن
خلافا لابي يوسف والتوكيل بالشر لا يملك الاقالة بخلاف التوكيل
بالبيع والسلم فاذا باع ثم اقال لزومه الثمن وكذا الهب والوصي
والمتوفى كالااب وفي النسيئة والحقايق ثم على قول ابي حنيفة يجوز
البيع بالنسيئة طالت المدة او قصرت وعند صاحبيه لا يجوز
الا باجل متعارف في تلك النسيئة ولو وكل بالبيع نسيئة فباعه
بالفعل جاز اذا اقال الموكل ببيع هذا العبد في السوق فباعه في ذلك
لم يلق البيع عندنا فيرلانه محال على امره به وعندنا في النسيئة
يقتل لان هذا التقيد غير مفيد فيلغو فيبقى الامر على البيع
وقد وجد في هذا انتهى **فروع في الغزل** الموكل اذا عزل وكيله
وهو حاضر الغزل وكذا لو كان غائبا فكتب اليه كتابا لعزل وكيله
ان كتاب وعلم فاعيد الغزل لصي لو عزل الموكل ولم يعلم التوكيل الغزل
في حق علي وكالته ونصرفه جاز في جميع الاحكام حتى يلق الغزل
عن الموكل الموكل لو عزل نفسه بدون علم الموكل لا يبيع خلافا
لشافعي وعندنا لا يغزل قبل علم مستحقه انتهى وفي المذنب
وتبطل الوكالة لتعوت الموكل وضوونه مطبقا وانزلوه وحاقه
في الحرب وقد اختلف ابو يوسف ومحمد في جرد الجوز المطبق
فقال ابو يوسف حله شرفا احل لانه يسقط به الصوم
وعن اكثر من يوم وليله لانه يسقط به الصلاة الخمسة
وعند محمد حله قول كامل هو الصحيح لان استمراره حولا مع

اختلاف

اختلاف فصول اية استحكامه لانه يسقط به جميع العبادات كالصلاة
والصوم والزكاة اتما مادون الحول فلا يمنع وجوب الزكاة فلا
يكون في معنى الموت ولو وكل بقض الدين ثم ان رب الدين وهبه
من الغريم والتوكيل لم يعلم بذلك فقضه منه وهلك في يده فلا
ضمان عليه وللدافع ان ياخذ به التوكيل ولو مات العبد لما يورثه
او الموكل ولم يعلم به التوكيل فباع وقض الثمن وهلك في يده ضمن
ولم يرجع به على اخيه ولا تركته ان كان هو المالك قال العلامة
صاحب الفصول رحمه الله تعالى والفرق في الايضاع فليست
فيه وفي التولوي تعاقب الوكالة بالشرط يجوز فانه يرض في
الزيادات في باب الخلع امراة قالت لزوجها اذا جازعنا طلقني
بالف درهم جاز ولو زنت الزوج عن ذلك قبل عي الغدا جاز بينها
حتى تطلق الزوج بعد ذلك وقع الطلاق غير جعل لانه عمل بينها
في ابطال ولاية الزام المالا عليها لا في الجرح عن الطلاق قول انه صح
تعليق التوكيل بالشرط انتهى كلامنا في ذلك والله موثق الى سبيل
الرشاد **فروع في الكفالة** الكفالة في الشريعة ضم الدعة في المطالبة
دون الدين وقيل هو ضم الدعة الى الدعة في الدين فبعض الواحد في
حكم ذمتين او ضم الدين في حكم ذمة واحدة لان الكفيل مطالب
كالاصيل والمطالبة بايفاء الدين بلا دين محال لان المطالبة
فروع الدين فلا يتصور الفرع بدون الاصل فالزم من توجه المطالبة
الى الكفيل بثبوت الدين في ذمته فالزم ثبوت الدين ضرورة وهذا
ولو وهب الدين من الكفيل جاز فلو لم يكن الدين ثانيا على ذمة

الكفيل لما حقه هبة لان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح
ولا تصح الكفالة الا من يملك البيع لان الكفالة عقد تبرع
فتصح بملك التبرع ولا تصح من لا يملكه فلا تنفذ كفالة
المجنون والصبي ولا يجوز كفالة المكاتب عن الاجنبي لان المكاتب
عبد ما بقي عليه درهم على لسان صاحبه لا شرع صلوات الله
عليه وعلى جميع الانبياء والمرسلين اقول سواء اذن له المولى
اولم ياذن له لان اذن المولى لم يصح في حقه وجر في حق الفسخ حتى لو
كفل الرجل بحال يطالب به بعد الفسخ ولو كفل المكاتب والمأذون
له عن المولى جائز لانها يملك ان البيع عليه كذا في المنع شرع
المجمع وذكر في المولى الجرح قال لا خلاف انما من يعرفه فلان
فليس هذا بكفالة وروى عن ابي يوسف رحمه الله في غير رواية
الاصل انه قال هذا على ما ملته الناس ولو قال الكفيل قد كنت
به او قال هو علي ولا فائدة لزمته الكفالة ولو قال كتبها لك عندي
او قال انبها لك عندي فهذا ليس بفداء بخلاف ما لو قال كتبها
لك عندي او انبها لك عندي لان كلمة عندي لا تنبئ عن الالتزام
وذكر في المنهاج للعقيلي يجوز الكفالة بان يقول انا كفيل بما لك
عليه او ضامن او زعيم او قبلي وما لك عليه من علي او عندي او
قبلي فهذا كله ضمان صحيح موافق له ويجوز تعليق الكفالة
بشروط بان يقول ما بايعت فلانا فعلي او ما يكون لك علي
فلان من علي فانه صحيح ولو قال انا به زعيم او قبلي او ضامن
لزمته الكفالة لما قلنا لان الزعيم والكفيل سواء قاله

صلى الله عليه

صلى الله عليه وسلم الزعيم غادم وكذا القيل والضامن ولو قال انا
ضامن لك عن ي بويك لا يكون كفيل كما لو قال انا ضامن بمعرفة
قبل مكتوب في باب مبداء الروم الكفالة او لها سلامة ولو سطرها
فدامت واخرها غرامة ومن لا يصدق في الجرح عن عرف البلاء من
السلامة كما قيل من جرح الحرب حلة به السلامة ثم هي في المعية
المضمونة وبالنفس عند كفل بنفس شخص الى شهر ثم سلمه
اليه قبل تمام الشهر من ماله وفي شرح الشافعي رحمه الله عليه
عليه من كفل عند فدية تمام الشهر كما لو باع ثمن من رجل الى شهر
كذا كفل بنفس رجل الى ثلاثة ايام لا يبرأ بمضيه والثالث
تكون لثاخير المطالبة كذا قاله ابو جعفر وعن ابي يوسف رحمه
الله تعالى لو كفل الى عشرة ايام ومن عليه اربا حتى يموت متهرا
وقال محمد رحمه الله تعالى لو كفل بنفسه الى شهر علم ان يري اذا
مضى الشهر فهو لا يضمن شيئا قال العلامة الفقيه ابو الليث
السرقي رحمه الله لا يصير كفلا وذكر في الواقيات الفتوى على
انه يصير كفلا واذا مات الكفيل بالدين الموقول هل الدين في
ماله ثم لو ارثه الرجوع الى الاصل الى اجله ولكن لو مات
الاصل والكفيل حتى يعمل الدين في تركته الاصيل فقط ويكون
على الكفيل اي في تركته الى اجله وان مات رب الدين في الدين
عليه الى اجله وكل كفل بنفسه رجل وهو محبوس فام بقدر ما
يا به الكفيل لا يطالب الكفيل بخرجه لانه كفل بنفسه رجل لا
بقدره على تسليمه فلا يلزمه ولو كفل وهو مطلق ثم حبس الكفيل

King Fahd University of Petroleum & Minerals

King Fahd University of Petroleum & Minerals

Copyright

Copyright

كتاب الفقه

يطالب الكفيل به حتى ياتي به لانه حال ما كفيل كان قادرا على
ايتانه ولو كفيل بنفس ارمال والطالب غايبة لا يجوز عنده
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الا المريض اذا قال لو ادته
اصني عني دين فلان وهو غائب فانه يجوز وقال ابو يوسف
يجوز ذلك كله لان الكفالة تصرف على نفسه خاصة فيتم به
الاجراء رجل كفيل ان لم يسلم اليه يوم كذا فالما عليه من هذا
الشرط فان توارى المكفول عنه لم يرفع الكفيل الا امر الى
القاضي لينصب وكيل عن الطالب ويحسم اليه فيبرأه ولا
فيمن باع شيئا على ان المشتري بالخيار الى ثلثة ايام فتوارى
البايع فان المشتري يرفع الامر الى القاضي فينصب عليه
وكيل له قال الفقيه ابو الدين السمرقندي رحمه الله تعالى هذا
القول بخلاف قول اصحابنا في الروايات عن ابي يوسف ولو كفيل
القاضي هكذا اذا علم انه الخصم متعنت فذلك من حسن ولو كان
بنفس رجل لرجل على ان لم يواف به الي كذا ولم يواف به فعليه
المال الذي له عليه جاز ولو قال ان لم اوافك به فقد فعلت
درهم ولم يفعل النبي كعليه والطالب بدعي الف درهم وهذا كله
اقراره يعني بالف درهم معلق بالشرط وان يكن كفالته بالمال
وقال الطالب لي عليه الف درهم وهو لا يعلق الكفالة بكذا
المال لعدم الموافقة لزمه المال في قول ابي حنيفة والى يوسف
رضي الله تعالى عنه ما قال محمد رضي الله تعالى عنه لا يلزمه شيء وان
ادعي رجل على رجل بغير افعال له المطلوب ان لم اوافك هذا هو

على

كتاب الفقه

عليه لم يلزمه شيء فان لم يات به لان فاعل الاقرار بالشرط باطل ولو
قال ذلك كفيل لزم الكفيل ما ثبت عليه ببينة او اقراره لان هذا
تعلق الكفالة بالشرط وتعلق الكفالة بشرط بعد موافقة
اذا اتحد الطالب والمطلوب جاز ولو قال ان لم اوافك هذا فادعي
عليه فهو على ما يلزمه المطلوب الا ببينة او اقراره المطلوب لان
اقرار الكفيل في حق المطلوب ليس بحجة ويلزم الكفيل ما ادعي عليه
ان لم يات به لان الكفيل المعلق الكفالة الثابتة بعد موافقة
كان هذا اقرار منه وليس للكفيل ان يطالب المدعي قبل اذ
وان كانت الكفالة بخلافه ومع ذلك لو اداه الكفيل ليس له
ان يبرأه ما لم يبرأه المكفول عنه الى الدين ولو وهب رجل
الدين لاحد منهما فاداه المال سوا وكذا الوصيات الطالب فمعه
احدهما ابراهم الاصيل يبرأ الكفيل لا يحكم له واخر عن الاصيل
فمن اخير عن الكفيل لا يحكم له وان ابرأ الاصيل ومن ابرأ
صحة من في حقه وبطال به وهل يصح في حق الكفيل اخافوا
فيه ذكر في البراءة وفي الاول الى صرح الروي الاصيل في حق
نفسه وفي حق الكفيل جميعا حتى يقود الكفالة انه في الكفالة
الى الحصاد جائرة ويتناول اول وقت الحصاد ولو قال الي
ان تحظر السقاء او رب الروح لا يجوز كفيل عن انسان بما عليه
الي سنة يجب على الكفيل بوجله وان كان على الاصيل جلا وان
مات الكفيل لم يخذل تركته حلالا ولا يرجع الكفيل على المكفول
عنه قبل الوقت الذي هو وقته وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى

فمن قال ان كفلت برعلي فهي تلوث به او كمالا تلوث به ففي اهل شهر
 صحت الكفالة وله اهل من وقت المطالبة الاولى فاذا تم الشر من
 المطالبة لم يلزم التسليم ولا يكون للمطالبة الثانية تاجيل رجل قال
 لغريمه اذا جئت غدا فانت بري من هذا المال لا يبرأ وان كان اصل
 المال عليه من كفالة يبرأ وكذا اذا قال ان قدم فلان فانت بري
 منها وكذا لو شرط الكفالة على هذا من جاز رجل على اخر لف
 درهم وبها كفيل عنه فصالح الكفيل الطالع على مائة على بري
 الاصيل من الكفالة والكفالة بامره وجع الكفيل على الاصيل
 بالمائة لا يملأ لف ولو صالح على مائة على ان يبرأ الكفيل
 البايع وجع بالالف المطالب بها اذا ابرأ الكفيل فالكفيل
 لا يرجع على الاصيل شي وذكر في العارضية من له دين على
 اخر وبه كفيل فانت بري المطالب من الغريم عقارا بيعا جازرا
 وقضا الثمن او وقعت المقاضاة باعتبار الجانسة هل
 يبرأ الكفيل ولا اجاب له العلامة صاحب هذه انه قيل له ولو تفاخرا
 قال لا تنوذا الكفالة وذكر في اللؤلؤ الخ رجل كفيل بنفس رجل
 ولم يقدر على تسليمه فقال له المطالب ادفع الي ما في يديك المكفول
 عنه حتى تبرأ من الكفالة فان اراد ان يودبه على وجه يكون
 له حق الرجوع على المطالب والمجدة في ذلك ان يدفع الدين
 الي المطالب ويهرب المطالب مال المطالب على المطالب و
 ويؤكله بقبضه فيكون له حق المطالبة فاذا قبضه يكون له حق
 الرجوع لانه لو دفع المال اليه بغير هذه الحيلة يكون مطلقا

ولوادي

ولوادي بشرط ان لا يرجع عليه شيء فلا يجوز في البراءة رجل
 في سفينة مع متاع فقلبت السفينة فقال احدهما لصاحبه
 الق متاعك على ان يكون متاع بيبي وسينك مضافا قال محمد
 هذا فاسد وصنعت لما كلك المتاع نصف قيمة متاعه ان يبرأ رجل
 قضى دينه بغيره بغير ماله فلو انتقص بوجوب الوجه يعود الى كتاب
 قاضي الدين لانه يتطوع ولو قضى بامره يعود الى ملك من عليه الدين
 وعليه للقاضي شرط الكفالة المرفوض صحيح لثالث ولا يجوز بحال
 يمكن استيفاءه بخلافه والقصاص واذا كفيل عن المترك في النش
 جاز وان كفيل بالمبيع عن البايع لا يصح وذكر في شرح ادب القضا
 للحام الشهيد وان ادعى المطالب على المطلوب حدا في قذف او دم
 فيه قصاص وجازية فيه كذا فقصاص فقال لي بينة حاضر و
 وطلب كفيلة من المطالب فانه يجبر المطالب على اعطاء الكفيل
 ثلاثة ايام حتى يحضر الشهود وعندا في صيغة رجله تعالى وهو
 قول محمد رحمه الله تعالى وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا
 يجبر لكن ان اعطى كفيلة حاضرة واجمعوا ان في الحدود والخاصة
 منه تعالى كحد الزنا وشرب الخمر والسكن من البسك اذا قدمه الي
 القاضي فقال الذي قدمه لي بينة حاضرة فطلب منه كفيلة
 لا يجبر على اعطاء الكفيل وان ادعى سرقة لا يجبر على اعطاء الكفيل
 في حق القتل لانه حاله حقوقه تعالى لكن يجبر على اعطاء الكفيل
 الى ثلاثة ايام بالمال المسروق وان ادعى المسروق منه قبل
 المال الذي سرقه وكل شيء يجب فيه التقدير مثل الحد بغير

King Saud Univ



Copy

الصبي والمحرشتم المرسمة يجب فيها التعذر فيقول الطالب
لي بنية خاضرة فخذ منه كفيلة فان يجبر على اعطاء الكفيل الى
ثلاثة ايام لان التعذر من العبد يسقط بغيره وبغيره
حتى انه يثبت بشهادة السامع الرجال فيجبر المطلوب على
اعطاء الكفيل فيه كالا موال اختفى الكفالة بالعهدة باطله
وبالحال من مضاعف في حنفية رضي الله تعالى عنه وقال في حق
بالخلاص وبالله كبحر بلا نفاق وجعل قال لمن يلازم غيره
خل سبيله فانما اؤا فبك اذا بذلك لم يكن كفيلة بالنفس
قال رضي الله تعالى عنهما اؤا فبك في القياس كذلك وفي الاستحسان كفيل
يكون بالنفس من محمد بن محمد رضي الله تعالى عنه قال للطالب ضمنيت
لك ما على اقلان اذا اقبضه منه وادفعه اليك ليس هذا بالكفالة
وعنه ان يتقاضاه له ويدفعه اليه اذا اقبضه وعلى هذا
مخالف كلام الناس ان لم يوافق فيه فعليه ما عليه فمات
المكفول لزمه المال لمضي العدد وان مات الكفيل قبل الاجل
او المكفول سلم نفسه عن جرمة الكفيل قبل مضي الاجل ولو قال
الفتية رحمه الله تعالى انما صح تسليمه عن الكفيل اذا كانت
الكفالة بامر المكفول والا فلا كفيل بنفسه على انه متى طالبه
به سلم اليه فان لم يسلم فعليه ما عليه ومات المطلوب وطالبه
بالتسليم وعجز لا يلزمه المال لان المطالبه بالتسليم بعد
الموت لا يصح فاذا لم يصح المطالبه لم يتحقق العجز الموجب لزوم
المال اليه ذكره في البرزخية كقولهم على ان المكفول

عند اذا

عنه اذا غاب فاما عليه فغاب المكفول عنه ثم رجع وسلم الى الدين
لا يبر لان المال لخلول المشروط لزم فلا يبر الا بطلا او لا يبر
وكذا اذا قال الكفيل اذا غاب عنك ولم اؤا فبك به فانما ضمان
المال الذي عليه اما اذا قال لان غاب فاهم اؤا فبك به فانما ضمان
بما عليه فان هذا على ان يوافق به فبدا لعينه وعن محمد بن محمد بن
قال ان لم يدفع لك مديونتك مالك او لم يقبضه لك من علي
ثم ان الطالب تقاضي مع المطلوب فقال المديون لا دفعه
اولا اقبضه وجعل على الكفيل الساعة وعنه ايضا ان لم يعطك
المديون ديتك فانما ضمان انما يتحقق الشرط اذا تقاضاه
ولم يقبضه وكذا اذا مات المطلوب بلا اداء وفي القضاوي
ان تقاضيت ولم يعطك فانما ضمان ومات قبل ان تقاضاه
ويعطيه بطل الضمان ولو قال بعد التقاضي انما اعطيتك
فان اعطاه مكانه او ذهب برالي السوق او الى منزلي
واعطاه جاز فان طلب ذلك ولم يعط من يومه لزم الكفيل
اؤا بالكفالة بالنفس وثبت عليه بالبينة عند الحاكم
قال الحنفية رحمه الله تعالى لا يجب فيها بل يامره باحضار
وفي ظاهر الرواية كذلك في الاقرار بما في البينة يجب
ولو كانه اول مرة غاب المكفول ان علم مكانه اول مرة اخرج به
معه ومعه في كل حين الى مكان اهل الحاكم الكفيل الى ان يذهب
ويأتي به ان اراد الكفيل الذهاب وعن ابي حنيفة
حيوي به وان لم يعلم مكانه واقفقا عليه لا يجسه في

King Saud Univ

Copyright

www.alukah.net

ويجوز ذلك كونه وفي الخزانة بجوده الحاكم على تسليم المكفول به الى
الطالب ويعطى الكفيل ولا يعبره على اعطاء الكفيل فان قالوا علم
لي يمكن المكفول به ان صدقه المكفول له سقطت المطالبة ولا
يجوز حتى يظهر عجزه ولا يحلغه كفل على انه بالخيار الى عشرة ايام
او اكثر حتى لا يذكر في البرازية وفي القضية الكفيل بامر الاصيل
اذا اقام المال الى الدين بعد ما ادى الاصيل ولم يعلم به الا يرجع على
الاصيل اذا غاب المكفول عنه فلا بد ان يلازم الكفيل حتى يحضره
والخيلة في دفعه ان يدعى الكفيل عليه ان خصمك غاب غيبته
لا يدري مكانه فيمن لي موضعه فان اقام بينه على ذلك ندم في
عنه المصونة وفي المنع لو قال انا ضامر كعلي ان اذكر عليه وافكر
عليه لا يكون ذلك كفالة وفي المنع يكون كفيلة او على هذا معاملة
الناس وفيه ايضا اذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا
فكفل عنه رجل للفرم لم ينع الكفالة عندها في ضيفه رحمه الله
سواء كان ذلك الرجل يكفل للفرم ام لا لم ينع او اجنبيا لم ينع
وقال ابو يوسف ومحمد رضي الله تعالى عنهما ينع وبارز جميع ما
تكفل به وبه يفتي وهو مذهب الامام الشافعي ايضا رضي الله
تعالى عنه ولو تبرع به انسان يصح بلا اجماع وكذلك لو كان له
كفيل ينفق كذلك بلا اجماع انتهى كلامنا على ذلك **فروع في بيان**
تسليم الغريم للمكفول غداة عند الطالب او قبل تسليمه
الى الطالب يري قبل الطلب او لا لكن وضع الدين بين
يديه وبه فانه يبرأ قبل او لا شرط الموافاة في المسجد

في السوق

في السوق او في المسجد او في مجلس الحكم فدفعه في السوق فانه يبرأ عند الامامة
انما لا يبرأ رضي الله تعالى عنهم قال الشافعي رحمه الله تعالى كان هذا
في ذلك الزمان اما في زماننا لو شرط المجلس تسليم في السوق لا يبرأ
لظنية العناد ان لا يمان على الاضطرار الى باب الحاكم واليه ذهب
الامام زفر رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وفي التوحيد شرط تسليمه
في مجلس الحكم ان سلمه في المصير في مكان يقدر على الحاكمة يري وان كان
في برية لا يبرأ وان شرط ان لا يسلمه في مكر كذا فسلمه في مصر
اخرى يري عندنا في ضيفه رضي الله تعالى عنه وعند محمد رحمه الله
تعالى لا يبرأ ولو سلم في السواد وفي موضع لا قاضي ثمة لا يبرأ **فصل**
عند تقاضي او عزل ذلك لا يسلمه عند امر قام مقامه جاز ولو
سلمه اليه رسول الكفيل او وكيله او وكيل نفسه عن الكفالة
المطلوب جاز حتى نفس رجل وجس في السجن فسلم لا يبرأ
ولو ضمن وهو محبوس فسلم يبرأ ولو اطلق من السجن ثم حبس
ثانيا فدفعه اليه فيه اقول ان كان الحبس الثاني من امر التجارة
وتجوع حاج الدفع وان كان الحبس بامر متعلقة بالظنة في
وتجوع لا حبس حبس الدين المطلوب ثم طالب الكفيل به
فدفعه وهو في حبسه قال محمد رحمه الله تعالى يري ولو قال
المطلوب دفعت اليك نفسي عن كفالة فلان وهو في حبسه
جاز ويبرأ الكفالة بالانفس تورث بان مات المكفول
وان سلم المكفول ولم يقل عن كفالة فلان لا يبرأ الكفيل و
عن محمد رحمه الله تعالى حبس الكفيل بالانفس يدين عليه

ثم ان الطالب خاضع الكفيل في طلبه فاجزاه القاضي لا حله
في الحبس فقال الكفيل دفعت اليك لكفالي ورسول
القاضي معه وهو محتسب عن رسول القاضي لا يبرأ ولو قال
قد امر الحاكم وهو بخاضع دفعته اليك الحاكم يبرأ ولو كان المظنون
محبوسا عند غير القاضي الذي تخاضعما عنده بحرا الكفيل علي
تخليصه واحضاره الجمل في التوازن وقيل من البرازية انتهى
ال كلام في ذلك واسد الموقف للصواب **فروع في الحوالة** صحته
الحوالة يعتمد علي قبول المحال له والمحال عليه ولا يصح الحوالة
في غيبة المحال في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كما
في الكفالة الا ان يقبل الرجل الحوالة عن الغائب ولا يشترط
صفه المحال عليه لصحة الحوالة حتى لو قال رجل لصاحب الدين
فلان الف درهم فاحصل بها علي فرضي الطالب بذلك واجاز
صحة الحوالة ليس له الرجوع بعد ذلك ولو قال رجل للمدعي
اذ فلان ابن فلان عليك الف درهم فاحصل بها علي فقال
المدعي ائتمنت ثم بلغ الطالب فاجاز لا يجوز في قول ابي حنيفة
ومحمد رضي الله تعالى عنهما واختلف المساج رحمهما الله تعالى
في ان الحوالة هي نقل الدين من ذمة ابي ذمة او نقل المطالبة
فمنه البعض نقل الدين وعند البعض نقل المطالبة والاضلاع
بين ابي يوسف ومحمد رضي الله تعالى عنهما فمقتضى ابي يوسف
نقل الدين وعند محمد نقل المطالبة وثمرة الخلاف تظهر فيما
اذا ابرأ المحال له المحيل عن دين الحوالة فمقتضى ابي يوسف

لا يصح

لا يصح لانه انتقل الدين عنه الي المحال عليه وعند محمد صح
وفي التجويد اذا احالته وقبل بري المحيل عند الامية الدلالة
رحمهما الله تعالى وكل دين جائز الكفالة به فالحوالة جائزة
كذا في الخلاصة قال الطالب مات المحال عليه بلا تركة و
وقال المحيل مات عن تركة فالقول للطالب مع حلفه المحيل
والمحال بمكان النقص بالنقص يبري المحال عليه قال
المحيل مات المحال عليه بعد ثلث ادي الدين اليك وقال
المحال بل قبله وتوي حتى قلني الرجوع عليك به فالقول
للمحال بتركه بلا صل ولو قضى المحال له بامر المحيل وجب علي
المحيل فان قال المحيل كان لي عليك لم يصدق ولم يكن قبول
الحوالة اقرا منه بشئ لان الادا حصل بامرته ودامت
حق الرجوع فلو بطل انما يبطل يكون الدين عليه والحوالة
قد تكون علي غير المديون كما يكون علي المديون فلا يبطل حق
الرجوع بالشك فلو قال المحيل للمحال كنت وكيلي في قبض
الدين عن المحال عليه وقال المحال احلني عليه بدين لي
عليك فالقول قول المحيل مع عينه الا ان يقول المحيل ائتمنت
هذا المال عني انتهى كذا في اللؤلؤي وفي شرح الوقاية
ويكره السفتحة وهوان يدفع الي فاجر فلا يطبق في الاقرض
لبدفعه الي صديق له في طلب اخر لسقوط خطر الطريق وانما سمي
الاقرض المذكور بهذا الاسم تشبيها له بوضع الدرهم في
السفاح اي في الاشياء المحفوفة كما يجعل العصا محبوسا

Copy

www.alukah.net

ويجزي فيها المال وانما شبه به لان كلامهما اخلا لاسقوط
خطر الطريق اولان اصلها ان الانسان اذا اراد السفر وله
نقد او اراد ارساله الى صدقة فوضعه في سفيحة ثم مع ذلك
خاف خطر الطريق فاقترض ما في السفيحة انشأنا اخر فاطلق
السفيحة على اقرار ما في السفيحة ثم سأل في الاقرار لسقوط
خطر الطريق انتهى كلام صدر للشرعة وفي المنع وبكره قرض يتفاد
بذات الطريق صورة رجل دفع اليه فاجر عشرة دراهم قرضا
ليدفعها اليه صدقة ليستقبله سقوط خطر الطريق وهو في
معنى قوله وبكره السفيحة وهو جمع سفيحة يضم السين وفتح
السا وانما بكره ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم كل قرض جرفعا فهو
ربا وانما قال وبكره قرض لانه انما دفعه على سبيل القرض اليه
فجرفعا وهو من الطريق فكان حراما انتهى ما تيسر لنا من
الكلام فيه واسه الموفق الى سبيل الرشاد **الفصل الثاني**
في الصلح الصلح على لانه اوجه صلح مع اقرار و صلح مع انكار
و صلح مع سكوت وهو ان لا يقر المدعى عليه ولا ينكر
بل يسكت ووجه الاحتياط ان المدعى عليه عند دعوى المدعى
اما ان يجيب لدعواه او لا يجيب فانا اجاب فلا يجازي
اما ان يكون الاجاب بيا اقرار او بيا انكار فهو الغيب والصلح
فان لم يجيب اصلا وهو السكوت وكل شي جازي عندنا وقال
الامام الشافعي رضي الله عنه لا يجوز الصلح مع الانكار
والسكوت و صلح القضي جازي ما ان يقول القضي

اقر

اقر المدعى عليه سر اعندي بان كذا علي حق في دعواك فصالحني
على كذا وضمنه صح وطريق الضمان ان يقول القضي صلح
عن دعواك علي فلان ملكا علي اني ضامن او علي مالي او ضامن
من دعواك علي فلان علي كذا او اضاف العقل الى نفسه وماله
وطولب القضي بالبدل ثم يرجع المصالح عليه ان كان الصلح
بامره والا فلا كذا في البرازية وفي الولوي ولا يجوز صلح الدين
الا ان يكون من جنسه وهو ان يكون عليه عشرة دراهم الى شهر
فصالحه على خمسة دراهم الى شهرين فيجوز الاول فلان النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عن الكفاي بالكفاي واما الثاني فانه ذلك
ليس يصلح لان الصلح عليه عن حقه الذي كان قبل الصلح لكنه
يبرع بشيئين يحيط البعض وبما الزيادة في الاجل ولو صلح من
دينه على عبد يجوز ولم يبعه من اجله لان سبي الصلح على التجوز
فيود الخي وصار الصلح كانه ابراه عن بعض الدين واشترى
العبد بالباقي ولو كان له على رجل الف درهم فصالحه منها على
خمسة دراهم وان فارقه قبل ان يطيئه اياه لان هذا صلح
ابرا عن النصف ولجل لا بقا النصف الباقي لانا الصلح يجوز
بدون الحق والتجوز فيدون الحق ابر البعض واستيفاء
للبيض وذكر جازي ولو صالح من دينه على بعضه عما جلا
او اجلا كان جازي لانه تبرع باسقاط البعض واسقاط
المطالبة في يده ولو صالحه بمجنس اخر اجلا لا يجوز لان
مصادره الدرهم بالدينار اجلا فلا يجوز رجل له على رجل ان

Copy

درهم من دين فانكر المطلوب ذلك وصالحه لطلب على ما
درهم فقال له صالحه على ماية درهم من الالف التي عليك وراك
عن البقية اولم يقل فذكر ما يروى عن المطلوب في الظاهر
ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى لانه مضطر في هذا الصلح
معني والرعي شرط جواز الصلح وفي القينة ادعى عليه ما لا
فاكثر وجعل ثم ادعاه المدعى عند قاض اخر فاكثر فصالحه
عنه في الاسرة لايصح وهكذا ذكر في نكت الابرار في
وقبل بيعه وروى محمد بن حماد بن عمار في حقيقته رضي الله تعالى
عنه انه بيع قال ورايت بخط علامة الامية الحامي محمد بن
تعالى رجل ادعى على اخر حق لغزير او حق العذف وانكر الاخر
وتوجهت عليه التمين فاقتدي بمينه بمال قال الخواري
رحمه الله تعالى في اختلاف المشايخ محمد بن عمار في بيع الرجل الاصل
كذلك وقيل لا يحل ولو ادعى حق الشرب في المسئلة بحالها
قال اصح انه يجوز اخذ المال ويجوز الاقتدي رجل على اخر الف
درهم الى سنة فصالحه على ان يعطى بها كفيلا ويخرجها الى سنة
يجوز وكذا لو كان بها كفيلا فاعطاه كفيلا اخر وراى الكفيل
الاول واخرجها سنة يجوز ولو صالحه على ان يعطى له نصف المال
على ان يورثه ما بقي الى سنة اخرى قبل حلوله ثم استحق
لم يرجع عليه حتى يحل وكذا لو وجد زيوفا او بوقرة وان
صالحه على عبد فوجد به عيبا فرده اليه بالفسخ يعود
الاصل وان عاد بلا قاله فالمال حال وكذا لو كان بالمال

كفيل

كفيل ان رهن في يد المدين فالرهن والكفيل على حاله ولو جعل دينه
حالا فمرد حال وليس يعطل لان الاجل حق المطلوب وقد ابطاله
وكذا لو قال اطلت الاجل او تركته او جعلته حالا اما لو قال
من الاجل بالضم لم يبطل اما اذا قال ابرأك او ريت بالفتح يبطل
الاصل قال لا حاجة لي بالاجل لا يبطل الاجل وفي الخلاصة رجل
ادعى على اخر الف درهم فانكر ثم صالحه على ان يبيعه به عبد اجا
وهذا اقرار منه بالدين بخلاف قوله صالحه على هذا العبد فانه
لا يكون اقرارا وفي الاصل اذا كان لرجل على اخر الف درهم فقال
لراى انك عن حنماية او حططت عندك حنماية على ان تحطني
الباقى ولم يوقت وقتا فاعطاه الباقي في هذا اليوم ولم يعطه برى
عن حنماية وفي الجامع الصغير جعل المسئلة على ثلاثة اوجه
ان قال اداني عدا حنماية على انك برى من الباقي على انك
ان لم تقط حنماية فالالف عليك على حالها فالامر كما قال
ولو قال لاداني حنماية عندك على انك برى من الفضل فان اعطاه
برى مطلقا وان لم يعطه فعند ابي حنيفة ومحمد رضي الله تعالى
لا يبرأ وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى يبرأ ولو قال ابرأك
عن حنماية على ان تقطني عدا حنماية فصل الا برأ مطلقا اذ
الحنماية عدا اولم يوده ولو قال اديت الى حنماية فانت
برى اجمعي اديت او اذا اديت لان تعليقك بالبراء بالشرط
باطل صريح من دعوى الدين على درهم واكثر فاقبل قبض بدل
الصلح بحسب لانه اذا كان من اقرار فافترقا عن عين يدين درهمها

واق كان عن انكاره في دعوى المدعي كذا وكذا وفي زعم المدعي عليه بذلك
المال لا سقاط اليدين وقبض بدل الاستقاط لا يشترط كمال
في الخلع والعتق على مال وان دفع من درهم في الدمة على دينار
او عكسه فيشترط قبض البدل في المجلس لانه صرف وان دفع من
دنانير في الدمة على دنانير اقل لا يشترط قبضه فيدله استقاط
بعض الحق واخذ الباي ويجوز الاعتراض عن الاجل بين المكاتب
والموحي حتى لو قال لمولاه ردني لاجل حتى زيدتك في البدل
او قال اصططعتني من بدل الكتابة كذا كذا حتى اترك حتى في الاجل
واجل كل بدل صحيح ولا يجوز الاعتراض عن الاصل بين المحرمين
ولا يجوز بيع الدرهم بالدرهمين بين الموحي والمكاتب الصلح
عن الشفعة باطل وتبطل به الشفعة ولقيم الوقف ان يصالح
سارق النطن من ارض الوقف ان كان مقرا وان كان يعطيه
لا حل لخافته هناك السور ويجوز ان لا يجوز في العاديات وهي
اخر علي رجل محروا انه وقف على كذا فانكر فضاله المدعي عليه
على ما لا يصح لان الصلح بمنزلة البيع وليس للموحي ولاية البيع
ولا استدلال ولو دفع الموحي شيئا الى المدعي عليه واخذ الدار
لا حل الوقف بجور اذا لم يكن له بينة على اثبات الوقف
والموقوف عليه لو فعل ذلك لا يجوز له لانه ليس بحكم والمقبولي
لو فعل ذلك يجوز لان الموقوف عليه لو فعل ذلك ليس له اخذ
الدار اما المقبولي لو فعل ذلك في مال نفسه لا يستحل الا في
يدفع المال اليه ولا ياخذ الدار ولو اشتري دارا فاخذها

مسألة

مسألة ثم ادعى رجل فيها دعوى فضاله الذي في المسجد الكفيل
بالنفس اذا صالح على مال لا سقاط الكفالة لا يصح اخذ
المال وهل تسقط الكفالة فيه روايتان ولو كان كفيل بالنفس
والمال وصالح بشرط البراءة من الكفالة بالنفس يرى وجب
ادعى دارا فضاله على بيت منها او على قطعة منها لم يجوز الاعتراض
الا انكاره لا عند الاقرار لان ما قبض عني حق وهو على دعواه
في الباقي والوجه فيه احدى امرين اما ان يزيد درهما في بدل الصلح
فيصير ذلك مضافا من حقها حتى او يلحق به ذكر البراءة عن
دعوى الباقي وان صالحه على ما رجي او على شيء اخر جاز ولا
تقبل دعواه بعد ذلك ولو كانت دعواه في الدين فصالحه
على بعض الدين او على غيره هانر وبطل دعواه في الباقي بخلاف
العين صالح عن دين على عين ثم هلكت العين قبل التسليم
فانه يعود الدين كما كان ولو صالحه من الدين على شيء ثم اقام
البينة بالدين لم يكن له فتح الصلح وهذا دعوى على رجل المغا
للتشيم فانكر ولا بينة له فضاله الوصي تخم مائة عن الالف
عن انكار ثم وجد بينة عادلة الوصي فله ان يقمها على
الالف وكذا اذا وجد لصبي بينة بعد بلوغ اقامها كذا في
القنية وفي البرازية رجل ادعى دينا او عينا على اخر فصالحا
على بدل معلوم وكسبا وثيقة الصلح وذكر فيها مصالحا عن هذه
الدعوى على كذا ولم يسبق لهذا المدعي على المدعي عليه دعوى ولا
مضمومة موجهة في الوجوه ثم جاء المدعي بعد ذلك يدعي عليه

كتاب جامع

Copy

www.alukah.net

بعد الصلح دعوى اخرى بان كانت المدعية امرأة مثلاً انحت
دارا وهوى الحال كما ذكرنا ثم جاءت تطلب من المدعي عليه
دين المهر لا تسمع دعواها عليه بشئ لان البراءة عن الدعوى
ذكرت مطلقا ولا مانع من ان يدعي بشئ واحد ويصلح عنه
وعن جميع الدعاوي واخذنا العلامة شيخ الاسلام حق اهر
زاده رحمه الله تعالى ان الصلح بعد النكاح عن دعوى فاسدة
لا تسمع لان المدعي في نفسه اخذ بدل انما اوقعه فلا بد من صحة
الدعوى وفي نظم العقبة اخذ السارق عينا من دار غيره
فامر رد دفعه الى صاحب المال ودفع اليه السارق مالا ايضا
على ان يكف اذا ه عنه بطل فيرد البذل الى السارق لان
الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة بري من الخصومة
باخذ المال وحل اثمهم بسرقة وجلس فضاح لعمتهما ثم دعى ان
الصلح كان خروفا على نفسه اقول ان كان في جنس الوالي يرضى الله به
لان الغالب على انه حسن ظنا وان كان في جنس القاضي لا يصح
لان الغالب على انه جسد الحق الصلح الفاسد كالبسيع الفاسد
يتمكن كل منهما من الفسخ ادعي عليه انما ذكرنا ثم اعطاه نصيبها
ولم يقل شيئا ثم اراد المدعي يعني الدافع استردادها له وذكر وان
كان مكان القدر عوضا لا يملك الاسترداد فالاحصل ان كل وكالة
المدعي حق الاخذ لا يتمكن من استرداد المدعي به ما لم يذكر لفظ الصلح
او تدعي عليه القبرنة لان في زعمهم المدعي انه اخذ حقه فكيف
يكون صالحا وما لا يتمكن المدعي من اخذها كلعرض يكون صالحا

بالتعالي

بالتعالي رجلا ادعي على اخر انما فاكرو فوض على شئ ثم برهن المدعي
عليه بعد ذلك على الاغواء والبراءة لا يقبل وان ادعي عليه انما
فادعي القضا او البراءة او صوح ثم برهن على احدتها تقبل ويرد بدل
الصلح لان الصلح فلا يمين واليمين في الواجب كانت على المدعي
عليه ففاده بالمال وفي الثانية على المدعي فلا يصح ان يكون
للغير عنها فاذا برهن على القضا او البراءة ويرد بدله رجلا ان
بينهما اخذ وعطا وتبرع وقروض وشركة تصادق على ذلك
ولم يعرفا المقابلة فصالحا على ماية الى اجل جائز لان لفظ الصلح
دليل على ان الحق اكثر وقد تبرع بالتاجيل فيما بقي ايضا لكن
له على اخذ درهم لا يعرفان مقدارها صالحا على ماية رجلا ان لما
على رجل دين فامراد احدتهما ان ياخذ نصيبه على وجه
لا يكون لشريكه فينبط نصيب فالجملته في ذلك ان يبيع من
المطلوب كفا من زيج بمائة درهم ويسلم اليه ثم يبيع
عن نصيبه من الدين ويطلب اليه ثم الزيج تخفيف
لا يكون لشريكه فيه نصيب لانه لا شركة له في هذا الدين وان شئ
الصلح على التجهيز بدون الحق فصار مكان المصالح ابراه عن بعض
نصيبه واستوفى البعض ولا يجوز تعليق الصلح بالشرط
فلا يصح ان يرد في وقت بان قال اذا جاء غد فقد صالحنا على كذا
لان تعليق التلبيكات بالشرط او اضافتها الى الوقت باطل
ولان الصلح في الاعيان ملحق بالبيع فكذلك لا يجوز تعليق البيع
بالشرط ولا اضافتها الى الوقت فكذلك الصلح ويجوز الصلح

King Saud Univ

Copy

ersty

عن دعوى نكاح وهو على وجهين احدهما ان يدعى رجل على امرأة
 نكاحا وهي تحت فضايلة على ما لصي ترك الدعوى به جاز وكان
 في معنى الخلع لان الصلح يجب اعتباره باقر الجود اليه احتيالا
 لصحة واخذ المال عن ترك البضع خلع فصار يلقط البراة صحح
 وفي صحة الدفع التعت في الخصومة وتخلص النفس عن الوطء المذكر
 في الهدية قالوا لا يحل له اخذ المالك فيما بينه وبين امرأته اذا كان
 مباحلا في دعواه قال صاحب المنيع هذا ليس يخص بهذا المقام بل
 هو عام في جميع انواع الصلح بدليل ما ذكر في كتاب الاقرار ان من اقر بغير
 مال والمقر له ان كان في قراره فانه لا يحل له اخذ ذلك المال المقربه
 فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يسلم بطيب نفس منه فيكون
 تملكه على طرف الهدية والثاني ان المرأة ادعت نكاحا على رجل مسلم
 ممن دعوا على ما لا يجوز لانه رشوة محضه من غير خصوصه ولزومه
 ردّها كذا في المنيع وفي اللؤلؤ الى الخليعة واجعل غيره وليه بعد
 موته ثم ماتت يجب على الناس ان يعلموا به ويصير الثنا في خليفة كما
 فعل ذلك ابو بكر الشريفي رضي الله عنه فانه قد قضى الامر في صيانة
 الجرح رضي الله تعالى عنه وكذا التوقيف ان يوصي المغيثه بعد موته انتهى
 ما تبين لنا اراده والله تعالى الموفق الى سبيل ارشاد **الفصل**
السادس في الاقرار الاقرار هو اخبار حق لاخر عليه حكمة
 ظهور والمقر به لا نشانه ابتداء فيصح الاقرار بالحق الصام حتى يوصي
 بالتسليم اليه ولا يصح الاقرار بالطلاق والعتاق مكرها ولو كان
 انشاء فيصح مع الاكره لانطلاق المكره واعتاقه وافعتات
 عنده

عنده واستدل بعض المتأخرين رحمه الله تعالى على كونه اخبارا بغير مال
 اذا اقر نصف داره مشاعا صح ولو كان تملكه لم يصح ومنها اذا اقر
 بالزوجه صح ولو كان تملكه لا يحضر من الشهود ومنها اذا اقر لمريض
 بين مستغفر جميع ماله صح ولو كان تملكه لم يصح ومنها اذا اقر
 العبد الماذون له لرجل بعينه في دين صح ولو كان تملكه لم يصح
 واستدل بعض المتأخرين رحمه الله تعالى على كونه تملكه بمسائل
 منها اذا اقر لرجل بشي فزاد قراره ثم قبل لا يصح ولو كان اخبارا صح
 ومنها اذا اقر لمريض لغيره بدين لم يصح ولو كان اخبارا يصح
 لم يصح ومنها ان الملك ثبت الاقرار لا يظهر في حوائز اليد استدل
 حتى لا يملك المقر لمطالبها ولو كان اخبارا كان ضمن باعليه وفي
 الاخير والمحيط ادعى عينا في يد انسان انها له ثم ان صاحب
 اليد قر به لم يصح هذه الدعوى عند البعض وعند عامة المشايخ
 رحمه الله تعالى لا تصح لانفس الاقرار لا يصح سببا لاستحقاق
 فان الاقرار كما زيا لا يثبت الاستحقاق للمقر وعند من يصح
 لو نكل فالنكاح على انه لا يحلف على الاقرار وانما يحلف على المال
 قال صاحب الفصول العمدانية رحمه الله تعالى قوله فيقول
 من المشايخ انه عليك في الحال ينبغي ان تصح دعوى المالك بسبب
 الاقرار وعلى قوله بغيره يقول ان اخبارا لا يصح واحتمل على انه لو قال
 هذا العين ملكي وهكذا لو قر به صاحب الملك تصح هذه الدعوى
 لانهم جعلوا الاقرار بسبب الوجوب الجمل من شرح الوقاية لا يبي
 فرشاد رحمه الله تعالى في المنيع ولا يصح اقرار الصبي الا اذا كان

King of the

مطلب الاقرار كذا في البيت
 الاستحقاق للمقر له

www.afunet.net

ما ذكرنا له بالتجارة فان اقرره جازيدين لرجل او ودعيه او غاربية
 او مضاربة او عصب لانه الحق بسبب الخوف بالبالغ للذلة الا ان
 على عقله ولا يصح اقراره بالمهر والحجانية والكفالة لانها غير داخل
 تحت الخوف اذ التجارة مبادلة المال والنكاح مبادلة بالنس
 بمال والكفالة تبرع من وجه فامكن تجارة مطلعة وكذا المحجوف
 لا يصح اقراره وكذا العبد المحجوف عليه لا يصح اقراره بالمال وان كان
 اقراره يصح في الحدود والنقص لان ذمته صنعت برقة فافقه
 اليها ما لينة الرقة والكتب وهي ملك المولي فلا يصح اقراره عليه خلاف
 العبد الماذون له فان اقراره بالديون وبما في يده صحيح لان
 المولي رضي باسقاط حقه بالنسبة عليه والتايم والتمني عليه
 كالمحجوف واقرار السكران جازي بالمحجوف كلها الا بالحدود والحلقة
 والردة وتقتل سائر التصرفات في السكران كما تنفذ في الصافي
 ويحكي تمامه في فصل الخلاف ان شأنا الله تعالى وكما يصح اقراره بالمهر
 يصح بالمجهول بخلاف الجاهلية في المقر له فانه يمنع صحة اقراره لان
 وفي الدخيرة جهالة المقر له فاما منع صحة اقراره اذا كانت متفاحشة
 لا يمنع بان قال هذا العبد لو احدث في الناس ما اذا لم يكن متفاحشة
 لا يمنع بان قال هذا العبد لا احد من الرجل وقال العلامة
 شمس الامية السرخسي رحمه الله تعالى في جهالة تمنع ايضا في هذه
 لانه اقرار بالمجهول وانه لا يفيد وقاعدة وصول الحق الى المتيقن
 وطريق الوصول ثابت لانها لو اتفقا على اخذ فلها حق الاخذ
 فالحق اصل ان الاقرار بالمجهول لا يصح اذا كانت جهالة متفاحشة

مطلق اقرار بالمجهول لا يصح
 اذا كانت جهالة متفاحشة

واذا لم تكن

واذا لم تكن متفاحشة يجوز الاقرار بالمجهول ويصح مطلقا معلوما
 كان او مجهولا وما الاقرار عن المحجوف المجهولة يصح بمقتضى اودونه
 وفي المنع الاقرار عن الاعيان لا يصح ثم قال وفي المديون لو اقر من
 الضمان اي عن ضمان العين وهي فاقعة في يده صح الاقرار وسقط عنه
 الضمان عند صاحبنا الثلاثة رضي الله عنهم وقال زهير رحمه الله
 لا يصح لان الاقرار اسقاط واسقاط الاعيان لا يفعل فالحق بالعام
 وبقيقة العين ضمنونه كما كانت واذا هلكك ضمنى رجل في يده دار
 ادعاها اخر فقال اشتريتها منك لقياس ان يومها يدفع الي
 المدعي لي ان يرضى على ارضائه وفي الاستحسان عمل ثلاثة ايام
 بعد لتكفيل عليه فان رهن وبلا سلم الى المدعي وعلى القياس
 وبلا استحسان اذا ادعى المديون الايفاء وحججه المدعي فلا يدين
 به فان المدعي عليه وكان العلاقة ظهير الدين رحمه الله يعني
 فيها بالقياس رجل اقرانه اقضى من فلان الفكة نها كانت
 له عليه فقال فلان لم يكن كذا على شيء يضمن المقر بعد ما حلف
 المقر على انه لم يكن له عليه شيء قوله عند دعوى المال عليه ما قبضت
 منك غير حق لا يكون اقرارا ولو قال دفعته الي اخيك عامر كراقرام
 بالقبض فلا يبرأ بلا اثبات الامر بالاقصال وبلا اتصال ولو قال
 باع سبب دفنته الي قال يكون اقرارا قلت فيه نظر وقدمه قبل حلول
 الوجوب الى الحاكم وطالبه به فلان يحلف ما على اليوم لشي وهذا
 الحلف لا يكون اقرارا لما مال المدعي به قلت ويسعدني يحلف
 بهذا الوجه ان لم يقصده اذ هاب حقه قال العقبة رحمه الله

King Fahd Library

Copyright

الأمانة

ولا يلتفت الى قوله في جعله اقرارا بوجوب المال الموجب وكذا الكلام
اذا حلف الزوج عند نكاحه ودعوى زوجته الصداق فان المهور
في زواجنا موجهة بالعادة قلت وهذا دليل على ان الزوجة ليس
لها مطالبة زوجها بالمهر المخرج بعد قبض المهر ودخولها اي بنايه
بها الا بعد الفرق بموت او طلاق لان المخرج موجه في المأمر وادبه
الموفق ولا مدبر نقل صريح يعتمد عليه في ذلك فيا ايتها الطالب وفكر
امه بقا لا تجزم شيئا في هذه المسئلة الا بعد لنقل الصريح وما
وانتأمل الصحيح رجل ادعى على شخص عبال فقال قبضة لك كسرة ملكي
يوم الرواية وينبغي ان يكون على القياس والاستحسان الذي ذكرناه
رجل قال لا حرا قضى لالف التي عليك ابو عملة عبيدي فقال
نعم او قال غذا اعطيكها او فقد فاقبضها او زنها على وجه السخرة او
قال غذا اعطيكها او اقد خذها او ابرسل الي غذا من قبضها او تزا
اولا نزلها لك اليوم او تخذها مني اليوم او جدي رجل الى مالي ان
يقدم علي غلامي او قال لم تحل او قال صاحبي عنها او قال لا قضيتكها
اولا اعطينكها او قال اصل غرا اكره علي وبعضهم اوفى شئت منهم
او يجتال بها على او قضاها فلا زمني او ابراقنيها واحلتنيها او
وهبتنيها او تصدقت بها علي او قال ما لك علي الامانة او قال
اشهد ان له علي الف درهم فاقر له كله يكون ولو ادعى عليه الغنا
فقال لا اعطيتكها او قال ما نعلان علي شي فلا تجزوه ان له علي
النفا لا يكون اقرار ولو لم يبدأ بالنفي لكن قال لا تجز فلان ان
له علي الف درهم ولا تعلمه يكون اقرارا في اصحابنا وقال الصحيح

انه في

انه في الاقرار لا يكون اقرارا ولو قال لا تشهدوا ان نعلان علي النفا لا يكون
اقرارا منه وذكر محمد رحمه الله تعالى ان لا تجزوه اقرارا يكون موافقا لقوله
لا تشهد لا يكون اقرارا وفي المنزلة ان لا تجزوه للنفا لا يكون اقرارا وقوله
اخبره اقرار قال الكر عي رحمه الله تعالى الصحيح هذا وما ذكرنا قوله لا تجزوه
اقرارا صحيح قال شيخنا بخاري رحمه الله تعالى هذا هو الصواب وقال في
الغنية وهو الصحيح وبه قلنا رجل قال وجدي في كتابي ان نعلان
علي الف درهم او تجعلي او كتبت بيدي ان علي الف درهم الف درهم هذا كله
باطل واذا قال البياع وجدي تجعلي ان نعلان علي كذا لزمه ذلك
قال السرخسي رحمه الله تعالى وكذا خط الصرف والسمار يعني هذا
لو قال للصفاك اكتب خطا على نعلان بالف درهم او كتبت خطا
بيع هذه الدار بالف درهم من فلان او اكتب لامرالي صدك المطلق
كان اقرارا بالمال والبيع والطلاق وجعل الكتاب ان يشهد باسمع
سوا كتب او لا قال لاخر في عليك مثله او قال طلعت امرأتك
فقال وانت طلعت امرأتك او قال اعتقت عبدك فقال
انبت اعتقت عبدك لا يكون اقرارا في ظاهر الرواية وروى ابن
سما عن محمد رحمه الله تعالى انه اقرارا بدينني ولو جعلت زوجي في
جل منها بدين المهر كما لو ابرأه من الدين الا اذا كان هناك
ما يحضر رجل قال برأت جميع غراي لا يصح الا اذا لم ينص على قوم
مخصوصين قال الفقيه رحمه الله تعالى عندي انه يصح اقرار
ولا يبرأ من غيبته الخصم ولا يحتاج ان ابي القبول ويرد ان ما ارد
قال نعلان علي الف درهم او عندك الف وديعة الا اني لم

مطلب السمار والبصا

اقبضه لا يصدق ولو قال اقضني او ادعني واعطيني لكن لم
اقبضه ان وصل صدق استحسانا ولا لا غصبت هذا القيد منه
امس في شأله تعالى على لغائه شأله تعالى لا يلزمه ولذا لو قال اعلي
الفان شأه فلان فشاء فلان لا يلزمه شي جميع ما في يدي او قصر في
او يثبت لي فلان يكون اقرارا ولو قال جميع ما لي او ما امك فلا
خبرته لا يملك بالنسبة ويقول انه في كلام البرازي وفي القصة
استأجر من داره اقرارا له بالملك بها ولو اقرانه كان يدفع غلته
هذه الداراني فلان لم يكن اقرارا بالدار له ولو قال المدعي عليه لا اقر
ولا انكر فهو صورة الانكار وقيل انكار لقوله لا انكر وعند من يصفه
رضاه عنه بحسب ولا يخلط لانه لم ينكر منه الانكار وعند من
هو منك حيث قال لا اقر قال لا خفي عليك كذا فادفعها الى فقال
من هذا دفع احسنت فهو اقرار ويؤخذ به ادعي عليه ما له معقول فقال
مستراؤه الامر امرك تفكر اليوم فهو اقرار بالمديونية اذا مات المدين
قبل تمام الاصل فطالب الدين ابنه بالمال فقال اصبر حتى
يحل الاصل فهو اقرار قول الناس في المعادة جميع ما في يدي حق
وملك لفلان فهو في حقنا محمول على وجه الكرامة وانه حسن
ادعي على امره فكاحا فافكرت ان تزوج ثم طالبت به بالمره من
اقراره وقال مجمل لا عذر انما في محله الله تعالى الاقرار بالمال
لا يكون اقرارا بالنكاح طالب رب الدين الكفيل بالمال
فقال له لم لا تطالب الاصيل فقال له لا تستغل في صفة لا يكون
اقرارا بالمال لانه محتمل وذكر في اللؤلؤ المجمل اقرارا له في

مرضه

مرضه عمر الف درهم وقد تزوج بها على ذلك ثم اقامت الورثة البنت
بعد الموت على ان المرأة وهبت مهرها الزوجا في حياة الزوج حين
صحيحة لا تقبل هذه الشهادة والمهر لازم باقراره لانه لما اقر به لها
في مرضه وتلك الحالة حاله تدارك ما سبق فقلنا الاقرار سابق
لازم في اخذ به وهذا دليل على ان الاقرار لازم كما ذهب اليه جمهور العلما
وهل يرضى يوما ويصح يوم ما يرضى يومين ويصح يومين فاقر لانه
يدين في ذلك المرض فان فعل ذلك في مرض الموت لم يصح بعد ذلك وضا
صاحب فراش حتى فصل بالموت فاقراره غير جائز لان هذا اقرار للمرض
في مرضه لبعض ومنه فيكون باطلا لا مكان التهمة ولقوله
صلي الله عليه وسلم لا وصية لوارث رجل قال فلان على الف درهم
يو على لم يلزمه شي في قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله تعالى عنهما وكذلك
فيما لم يلزمه شي عندهما ايضا وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى
يلزمه وفي البرازية قال له على درهم او درهمات بالتصغير
فلان لو قال درهم كثير فقل في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
عشرة وعند محمد بن عوف قال ما اعظم عندهما بضاب الزكاة
مايتا درهم وان لم يذكر ما عنده قبل ينظر الى حال المقر في رجل
يستعظم المائتين ورب اخر لا يستعظم عشرة الاف قال كذا
وينادي فقال ان كذا تستعمل في العرد وقل العبد اثنتان
وهو يذهب اهل اللغة على مال فدفعهم على مال لا قليل ولا
كثير ما يبايع على درهم اصفا فامضا عفا او مضاعفا مضاعفا
ثمانية عشر عندهما على درهم اصفا فامضا عفا عشرة اكثر

مطل اقرار المرضي ولا وصية لوارث

الدرهم عشرة عنده ما يتان عندهما شيء من الدرهم وفيه ثمانية
 ثلاثة اموال عظام ستمائة ما بين عشرة الى درهم وما بين
 درهم الى عشرة فتمت عنده اموال عشرة الى عشرين تسعة عشر
 عنده وعندهما عشرة في الاول وعشرون في الثاني ما بين درهم
 الى درهم عندهما في يوسف رضي الله تعالى عنهما وجعل
 قال ما في يدي من قليل وكثير من عبد وغيره او ما في جانبي في الغلابة
 صح لانه عام لا يجوز ولان تنازعنا في شيء ان كان وقت الاقرار فيه او
 في جانبته فقال المقر لا بل حدث بعدوا القول للمقر وجعل قال هذا
 البيت وما اعلو عليه جابه لاسرائيل فلان وفيه متاع فلما البيت
 والمتاع معا بخلاف ما لو كان الاقرار بهما فان المتاع لا يدخل فيه
 لانه يصير كانه باع البيت بمحقره وفي المستحق قال لي عليك الف
 فقال له اخر دعواك عنى ثم اواخر الذي ادعيت به لا يكون اقرارا
 بشي وكذا لو قال اخر دعواك حتى يقدم ما لي فاعطيكها ولو قال
 بل اعطيكها يكون اقرارا عند محمد بن حمزة رضي الله تعالى قال لي عليك مائة
 فقال قضيت مائة بعد مائة فلا حق لك علي لا يكون اقرارا منه
 وكذا لو قال قضيت خمسين لا يكون اقرارا لي عليك كف فقال
 حسبته لك او قضيتها او اجلتك بها او وهبتها او اساقني
 او اخللتني قال العلامة النافعي رحمه الله تعالى وجعل قال اخر
 اقرضتك الضافق اما استقرضت مني احد سوائل لا يكون اقرارا
 ولو قال استقرضت منك يكون اقرارا وذكر الامام السرخسي
 رحمه الله تعالى ان قوله ما استقرضت مني احد سوائل اقرارا اذا كان

هذا قال ما في يدي

بحيلة

بحيلة لان معناه استقرضت منك لا في غيرك ولو صرح بقوله استقرضت
 منك لا يكون اقرارا ثم قال هذا في غير المسائل فان اقراره بفعل الغير
 اعني قوله اقرضني اقرارا بفعل نفسه اعني قوله استقرضت ابتداء لا يكون
 اقرارا وفي بعض الفتاوى استقرضت منك فام ترضني حيا اذا جيل والا لا
 وذكر العلامة شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان تعليق الاقرار بالشرط
 باطل وقوله اذا جاءك من الشراء اذا جاءك عبدك لغيره ولا يحل اذا امت
 ليس بتعلق بل باصل الى هذه المواقف لصراحة التاويل فان
 الدين بالموت محل ولا يصدق في دعوى التاويل بخلاف قوله اذا قدم
 فلان سفره الا اذا ادعى كفاية معلقة بقدوم فلان الا شارف
 تقوم مقام العبارة وان قدر على الكتابة كتب كتابا في اقرارين يدي
 الشهود فهذا على قسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا ولا يكون
 اقرارا فلا يحل اشهاد به ان اقرارا قال القاضي السفي رحمه الله تعالى ان
 كتب مصدر امر سوما وعلم الشاهد به حل الشهادة على اقراره كما لو
 اقر كذا وان لم يقل اشهد على به فعلى هذا اذا كتب الغائب على
 وجه الرسالة اما بعد فعلى ذلك كذا يكون اقرارا لان الكتاب من
 الغائب كالحظاب من الحاضر فيكون شكلا وعامة المشايخ رحمهم
 الله تعالى خلافة لان الكتابة قد تكون للغير وفي حق الآخر من
 يشترط ان يكون معنويا مصدرا وان لم يكن الى الغائب الثاني
 كتب وقراه عند الشهود لهم ان يشهدوا وان لم يفعل لهم شهدوا وعلى
 الثالث ان يقرأ عليه عندهم غيره فيقول الكتاب هذا شهدوا
 عليه الرابع ان يكتب عندهم ويقول اشهدوا علي بما فيه ان علموا

King Saud City

بما فيه كان اقرارا ولا فلا قال اعطى الالف التي عليك فقال له اصبر
وسوف نأخذها لا يكون اقرارا قال فليس اوكريم وخطير لا رواية
فيه وكان الجرحاني يقول ما تيان الالف درهم ثلاث الالف الالف
كثيرة عشرة الالف شيا كثيرة اربعون ابل كثيرة خمسة وعشرون
قال له اعطيتك بعد ذلك افعال باي سبب اعطيتني يكون اقرارا
بالدفع اليه وبسبب السبب رجل قال لي عليك كذا فقال صدقت
بأنه اذا لم يقل علي وجه الاستهزاء ويعرف ذلك بالغمزة اذا اقرانه
يقص منه كذا قال العلامة شيخ الاسلام رحمه الله لا يلزم ما لم
يقول قصته بغير حق فضا يوجب الرد ولا سيما انه يلزم الرد لان
القبض المطلق سبب الرد والضمان كالاخذ فان رضخ في الاصل انه
اذا قال اخذت منك لفا وديعة وقال المقر له من قبض افعال للمقر له
والمقرضان مع ان المقرض على الاخذ وديعة فهذا اقرارا بطلب الصلح
والا برأى الدعوى لا يكون اقرارا بشي فلو طلب الصلح والا برأى
المال يكون اقرارا بشي الاقرار في الصغر وانكره المقر له فالقول للمقر
لا سنداده الى حاله معهوده منافية للضمان اخذته من عارية وقال
بل بيعا فالقول للاخذ لا نكاه البيع وكذا لو قال اخذت الدرهم
منك وديعة وقال لا مل فضا وهذا لم يلبس فان كان لبسه
وهذا ضمن صلب دهنا انسان عند الشهود فادعي ما لك فانه
فقال كانت نجسة لوقوع فارة فيه فالقول للمالك كراه
الضمان والشهود بشهدت على الصب لا على عدم النجاسة
وذكر في المبيع اذا قال المقر له اقرارا له على اوقبي الف درهم

قد

قد اقر بالدين ولو قال عندي او معي او في بيتي او في صندوقي
او في كيسي فهو اقرار بما لم يرد في يده لان هذه المواضع انما تكون
محملة للدين لا للدين اذ محله الدين من اجل اقراره بالف درهم
موجلة اليه شهر وقال المقر له بل هو حالي فالقول قول المقر له
وقال الشافعي واحده رضي الله تعالى عنها لزومه وجلا اذا اقر بما فيه
على نفسه لرجل واشهد شاهدين ثم اقر في موضع اخر لذكر الرجل
بما فيه او اقل او اكثر واشهد شاهدين فقد اقر بصفه رضي الله
تعالى عنه مما لان اذا ادعى الطالب المالكين وعندهما مال
واحد لا اذا تقاضا فافيه فيلزمه الاكثر ومحل الخلاف الاقرار بالدين
عن السبب وعن الصك اذ بالمقيد في السبب المختار بان قال
في الكسرة بين ثمن هذه الجارية المال واحد على كل حال وفي المقيد
بالسبب المختلف بان قال ثمن هذه الجارية في الكسرة الاولى
وثن هذه العبدية في الكسرة الاخرى المال مختلف على كل حال وكذا اذا
كان الاقرار مطلقا هو السبب لكن مع الصك فان كان به صك
واحد فالمال واحد سو كان الاقرار ولا شهاد في موطن واحد
او موطنين وان كان صك كان فمالان في الوجهين وكذا لو اقر
بما فيه مطلقا وكتب في صك فمالان اذا قال فلان على الف
درهم بل الف درهم يلزمه الف درهم عند علمائنا الثلاثة رضي
الله تعالى عنهم وقال زفر رحمه الله تعالى يلزمه التقاض فلا تلاف
لان اقراره بالف درهم واقراره بالدين فيصح الاقرار ولو لم يصح الرجوع
كان في قوله انت طالق واحدة لا بل ثنتين رجل قال غصبنا

من فلان الف درهم ثم قال وكذا عشرة الف والمقر له على انه
 الفاصصة الف الف وحده لانه الف وحده كما ملأ وقال نرفخ
 وجه الله تعالى بانه الا عشرة الف فقط وعليه هذا الخلاف ما لو
 قال اقرضنا او ودعنا او اعازنا رجل ادعي على المبت دين لا يريد على
 تركته ولا ينافي فصدقه احد ما وكذا في الآخر فصدقه ما يوجد جميع المال
 ما في هذا المصدق ان كان واقفا بالدين وقال الامام الشافعي رضي الله
 عنه على المصدق نصف الدين لانه بعد عن الضرر ولنا انه اقرب الدين
 وهو مقدم على الميراث فام يقضي جميع الدين لا قصير لتركه فارغ
 عن الدين فلا يكون لها منها شيء بل اريد وذكر في الحقايق قال
 الحلي في رحمه الله تعالى قاله شايخنا فيمار وبناه في ظاهر الرواية
 عن صاحبنا يحتاج الى زيادة شيء لم يشترط في الكتب وهو ان
 يقضي عليه القاضي ما قرره ويجرد الاقرار لا يحل الدين في نفسه
 ثم قال العلامة صاحب الحقايق رحمه الله تعالى تحفظ هذه الزيادة
 انتهى الكلام على ذلك وانما يوفق الى سبيل الرشاد **نوع في الاستثناء**
 وما في معناه الاستثناء في الاصل نوعان احدهما ان يكون المستثنى
 من جنس المستثنى منه والثاني ان يكون من خلاف جنسه والاول على
 ثلاثة اوجه استثناء العقل في الكثير واستثناء الكثير من العقل
 واستثناء الكل في الكل اما الاستثناء العقل في الكثير فانه جائز
 بلا خلاف لان الاستثناء كما تم بالباية بعد ان يافا ذال
 لفلان على عشرة الف مثلاً بل منه سبعة كما نرى في الخلاف على سبعة
 لان السبعة اسمين احدهما سبعة والاخر عشرة الا انك

وذكر في

وذكر في الرخينة محالاً الى المستثنى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
 ولو قال فلان على ما يدبره الا قليلاً فعليه احدى وخمسون درهماً
 وكذا في نظائره نحو قوله لا شيء الا ان استثنى اثنين استثناء اقل
 عرفاً واما النصف وزيادة درهم فقد استثنى الاقل وما به
 يوسف رحمه الله تعالى لو قال على عشرة الا بعضها فعليه اكثر من
 النصف ولو قال فلان على الف الا ما تراه او حجب قال ابو حنيفة
 رحمه الله تعالى في تسهاية وخمسة لانه ذكر كلمة الشك في الاستثناء
 فثبت قلمها وكذا في هذا وفي رواية ابي حنيفة رحمه الله تعالى لم يرد
 تسهاية لانه الشك في الاستثناء يوجب الشك في الاقرار فكان قال
 علي تسهاية وخمسون فثبت الاقل فالاول والاول اصح لان الشك
 حصل في الاستثناء ظاهر واما استثناء الكثير من العقل بان
 قال فلان على عشرة الا تسعة فخير في ظاهر الرواية ويظهر درهم
 الا ما روي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يصح وعليه عشرة وهو
 مذهب الفرائد لانه العربي لم يتكلم به والصحيح ظاهر الرواية واما
 استثناء الكل من الكل باطل بان يقول فلان على عشرة الا عشرة
 انت طالق لانه لا يملك الا الاقل فلو عشرة ويصح ثلاث لانه لا يمكن
 فيه معنى الاستثناء لا في حكمه بالباية بعد ان يافا ذال لم يتوحي بعد
 الاستثناء لم يكن جعله متكاملاً بما نفي فلم يصح في كلامه الاول باقياً
 على حاله كما كان وفي التساوي الظاهرية لو قال فلان على الف درهم
 استغفر الله لا ما يدبره درهم كان الاستثناء باطلاً ولو قال فلان
 على ما يدبره درهم ياطلن الا عشرة كان الاستثناء جائزاً اذا قال لزيد علي

في الرواية

اولا ان بالدين او بالدين ولا يصح الا بصدق الباقي عندنا
وقال الشافعي رحمه الله تعالى في صحة احد قوله واما اقرأه باستغفار
دين الصحة او دين المرض فان اقرأه باستغفار دين وجب له في حال الصحة
يصح ويصدق في اقرأه حتى يبرأ الغنم عن الدين اي عن اي دين كان
وان اقرأه المرض باستغفار دين وجب له في حال المرض فان وجب
بدلها عاهوا ان لم يصح اقرأه ولا يصدق في حق غيرها الصحة
ويجعل ذلك منه بالدين لان ذلك مرض فقد تعلق الغنم بالمبدل
وكذلك لو اقرأه رجل على المرض شيئا في موضع فاقترأه المرض
ببعض القيمة منه يصدق على ذلك ان كان عليه دين الصحة لادركها
وان وجب له بدلها لا يصح اقرأه لان بالمرض لا يتعلق
حقها الصحة بالمبدل لان ذلك لا يحتمل التعليق لان ليس بها اقولا
يتعلق بالمبدل واما اقرأه المرض بالابواب اقرأه كان او افلانا
من الدين الذي عليه في صحة لا يجوز ان يملك ان شاء الله ان يملك
فلا يملك الا قرأه بخلان الا قرأه بالاستغفار الذي لان اقرأه
الدين وان يملك ان شاء الله في كل الاثار عند البعض لغير
كلام صاحب البدائع رحمه الله تعالى مرض اقرأه بالاجنبية ثم ردها
بعد الاقرأه لم يطل الاقرأه فاقول ان رفرجه الله تعالى
يطل لا يظن اقرأه الاقرأه ابطال مرتين مرض الموت اقرأه لجلالته
درهم بينهما انما نقطة عنده ولا مال له غيرها فلا يخلو اما ان يصدق
الورثة ان يذكروا فان صدقة الورثة تصدقوا بها اتفاقا وان كان ذلك
في رجل الخلاق فاقول غفرت وحق في هذا في يوسف رحمه الله تعالى

تصدقوا

تصدقوا قبل وفاته درهم اي من المائتين بعد وفاته والباقي يكون ميراثا لهم
وعند محمد رحمه الله تعالى اذا كبره الورثة في ذلك كانا كلهما ميراثا
لهم وذكر في جيل الخصان رحمه الله تعالى امرأة قالت في المرض ليس
علي زوجي ميراثا وقال رجل في المرض لم يكن لي علي فلان شي برأه فاقول
خلاف الشافعي رحمه الله تعالى وذكر في الذين في قولها في المرض لا ميراث
عليه ولا ميراث عليه ولم يكن عليه ميراث لا يصح وقبل يصح والصحيح
ان لا يصح وعليه الغنم وفي الغنم لو قال المخرج لم يخرجني فلا
ثم مات ليس لورثة المخرج ان يدعوا على المخرج بهذا السبب
قال المحقق برهان الدين صاحب المحط رحمه الله تعالى وهذه المسئلة
على التفصيل ان كان المخرج معروفا عند القاضي والناس لم يقبل
اقرأه المرض مرضي قال في حال مرضه ليس لي في الدنيا شي ثم مات فلو
الورثة ان يخلو بوجه المتوفي وانما على انهما لا يعلمان شيئا من
تركه المتوفي وانما تعلم بالصواب **الفصل السابع**
في الوديعة اقول الوديعة اما ذمتك للمحافظة فلا يضمنها
المودع ان هلكت بلا تقصير ولا تقصير في حفظها بنفسه او بمن
في عياله كزوجته وولده او وليه وعنده وامته واجرة الخاص
الذي استأجره شياهاة او مساهمة وكسوة وطعام على المتأجر
ويجوز للمودع ان يسافر بالوديعة فثبت المسافة او بعدت وان
ضاعت الوديعة من مالها حمل وموتة وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله
تعالى في حال هلك لم يضمن عنده وذكر في الجلالة يجرى له السفر
في الوديعة وان كان الوديعة رجل وموتة عنده الا في موضع واحد

King Saud Univ

وهو ان تكون الوديقه طعاما كثيرا فان يضمن اذا سافر في حوائج
ان تستغفر الموده فيكون في معنى اللطاف وقال ليس له ذلك
اذا كان له حمل وموت غير ان عند محمد رحمه الله تعالى هذا اذا بعد
المسافه اما اذا قربت فله ذلك قال الامام الشافعي رحمه الله تعالى
ليس له ان يسافر مطلقا والخلاف فيما اذا كان الطريق امانا بان
لا يقصد احدنا الباء ولو قصد يكد دفن نفسه ورفعه السفر ولم
ينته المودع عن المسافه اما اذا لم يكن الطريق امانا وكان الطريق
امنا لكونها عن سفرهما بها فالسفر يضمن لهما لفتة بخلاف
وفي التوازيه وكان يحفظها كما يحفظ مال نفسه في داره وها هو
وذكر في التوازيه قال له لا تضمنها في حائرك فوضع فضاخ
ان كان الحائز احذر من الدار ولم يجد مكانا اخر لا يضمن والا
ضمن ولو كانت ما عسك في البيوت فقال لا تدفعها الى زوجه فتدفع
اليها لا يضمن ويقل لو نهاه عن الدفع لبعضهما له فدفعا ان لم
يجد بل منه لا يضمن ولا يضمن وضع كيس الوديقه في صندوق
وليس فيه كيس فاشق الكيس واخطأ لا يضمن واشتركان في الهلاك
والبقاء على قدر ما لهما ولو خلطها اجنبي او بعض من في عباءه لا
يضمن المودع ويضمن الخاطا لظ صغير كان او كبير ولا يضمن ايه
لاجله دفن مال الوديقه في ارضان عليه بعلامه لا يضمن ولا يضمن
وفي المسافه يضمن بكل حال ولو كان خصا له باب مغلق لا يضمن
وان وضعه بلا دفن في موضع لا يدخل فيه لم يضمن الاستدانة لا
يضمن بوجه حقه السرقه ونهايه الجباة خوفا منهم ثم جبا

لم يجدها

لم يجدها ان امسكه من يجعل علامه الموضع ولم يعمل ضمير ولا فان جبا
على فور الا مكان لا يضمن ولا يضمن لو اخرج جن جنيل مكانها ثم جعل
درهم الوديقه في الخن الا يضمن فضاخ منه يضمن وان كانت في الخن
ثم ليس فضاخ منه لا يضمن لانها اذا كانت في العين كانت على في
السقوط عند الركوب ويقل يضمن فيها ربط دراهم الوديقه بطرف الكم
او العمامه فضاخ لا يضمن وان وضعها في داخل الكم فبنا مل عند
النوى وفي العماره لو شدد درهم الوديقه في منديل ثم وضعها في كفه
فستط لا يضمن وكذا اذا جعلها في خصر مجلس العنق واللبه وقبض
منه لا يضمن وعن بعض الامم لو وضع دراهم الوديقه في كمره
وهلك يضمن ولو وضعها في كيس وشدها في الدكة فضاخ
ينبغي لا يضمن المودع اذا مات فقال فضاخه قدر الوديقه مودعا
في حايه لم يقبل فقهه والخصان واجب في مال الميت لا في مال المجهول
فان اقام المورثه ابيته على امر الميت ان قال في حايه رد الوديقه
تقبل لك الثابت بالبيته كالثابت معاينه انتهى الدان الوديقه
اذا اصابها شيء فامر المودع انسانا ان يعالجها ففطنت من ذلك
فضاحب الدان بالخيار يضمن بها شافا فضمن المستودع لم يرجع
هو على الذي عالجها لان اثنين ان عالج دابة يامر وان ضمن الذي
عالجها هل يرجع على المستودع ان علم انها دابة المستودع او لم يعلم
لكن لا يعلم انها لغيره يرجع لك الامر قد صح في الوجه الاول فمثل
الفاعل الاول اليه وفي الوجه الثاني كذلك لان البدليل الملك
على المقتول فصح الامر ايضا الثاني اذا تبص موال اليامي ومات

King and

Co

www.alukah.net

ولم يبين ان وضع في يده ولا يدري لمن المال اي لم يذكر صاحبه
لان المودع قد مات مجهلا وان دفع الى قوم فلا يدري الى من
دفع فلا يضمن للمودع غيره وهي لم يمت مجهلا المودع اذا قال
لربي المال لوديقه فله ردت بعض الوديقه ومات فالقول
قول ربي الوديقه فيما اخذ مع يمينه لان الوديقه صارت دينا
ظاهرا لا قدس ما رد اليه ربي الوديقه ولا خسر ربي الوديقه فلو
القول قول ربي هذا المالا اخذ ولو ان قاضيا اودع مال لستيم
او باخر فخذ ذلك المودع او مات وتوفي ذلك المال لم يكن على القاض
في ذلك شي لان القاضى امين فيما صنع والأمين لا ضمان عليه كذا ذكر
الولي الخي رجل ارسل اخيه فاسئل الذين الى مديونه رجلا فليجيب
منه فقال المديون دفعتم الدين الى الرسول وصديق الرسول وقال
ودفعتم الى الذين وكنه الذين فالقول قول الرسول مع يمينه رجل
دفع الى الدلال ثوبا للبيع فقال ضاع مني ولا ادري كيف ضاع
لا يضمن ولو قال لا ادري في حانوت وضعت فيه اقمي وسجتي
تمام مسائل هذا الفصل في فصل انواع الضمانات ان شاء الله
تعالى والله الموفق الرشاد **الفصل الثامن في العارية**
واحكامها العارية بالتسديد لانها منسوبة الى العارة طلبها
عار وعيب ودل وهي امانة كالوديقه الا ان العارية امانة فيها
تحليل المنفعة ولهذا تنقذ بلفظ المليك بان يقول ملكك
منفعة اري هذه شرا او جعلت لك سكنى اري هذه شرا والمعي
ان يفسخ العقد في كل ساعة لكونها عقد جاني غير لازم وفي الدال

لعارية

لعارية شرط منها ان يرضى المستعير مما يمكن الانتفاع به دون
استهلاكه ومنها العقل فلا تصح العارية من المجنون والصبي الذي
لا يعقل واما الوديع فليس شرطه اخلا فالشافعي رضي الله عنه
عنه من يصح عارته الصبي لما ذكروه وعندنا وكذا الحنابلة فليس
بشرط فيملكها العبد لما ذكروه لانها من توابع التجارة فتملك
تملكا التجارة ولا يضمن بلاء تعدان هلك سؤلهاك باستعارة او لا
قال الامام مالك والامام الشافعي رضي الله عنهما ان هلكت من
الاستعمال المعاد لم يضمن وان هلكت كاي حال الاستعمال يضمن
وفي المحيط ولو شرط الضمان في العارية قبل لانص العارية
وذكر العلامة مكي بن اسمعيل في نوادر محمد بن عيسى قال
لا خراج في ثوبك فان ضاع فان ضاع فان ضامن له لا يضمن
والشرط لغو وكذا لو رهن ثوبا فقال المرهن عنده اخله وهنا علي
ان ضاع يغير ثوبا اخره والشرط باطل فان ضاع فالمال يكون
لو كان مساويا له فلو كان قيمة الرهن اكثر فالزيادة امانة
وصار مستوفيا دينه وان كان اقل صار مستوفيا للدين ورجع
المرهن بالفضل كما ياتي في موضعنا التمسك به المستعير ان
يعير ما ساعده عندنا اذا كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل
وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه ليس له ان يعير وذكر في البراءة
العارية لا تخرج ولا تهرن وهل تودع العارية قال مشايخ
المراق نولها دون العارية وبها أخذ الفقهاء بالثبوت السعي
قدري محمد بن عيسى في احواله الصدقة الشريفة ايضا وقيل لا لانه

King Fahd Library

Co

www.alukah.net

لوا ربها على يد اجنيض من والردية لا تودع ولا تغار ولا تخرج ولا
 ترهن فانه فعل بشا منها ضمن والمناجر بمارد يودع ويخرج ويمن
 وليس للمؤمن ان يتصرف بشي بطل الرهن برهن المستعير على ردها
 والمعير على هلاكها عنده بالنعدي فينبه المعير او لي استعارة
 وانه من ائشان فاعارها فنام المستعير في الخازنة ومقودها
 في بلد فقطع الشارقا المقود وذهب بها لا يضمن وان حذب المقود
 من يله ولم يستعير وذهب بها يضمن لتقصيره في حفظها
 قال الصلبي الشهيد رحمه الله تعالى اذا نام مضطجعا يضمن وقول
 ان نام جالسا او مضطجعا لا يضمن في الوجهين ربط الحمار
 المستعار الى شجرة فوقع الجبل في عنقه واحتق لا يضمن ان الربط
 بمقادير الخلقة بالجمل ولو استعاره بوجهين وسلك به في غير طريق
 ما موى وملككت يضمن انتهى كلامه المزاوي رحمه الله تعالى وسذكر
 تمامه عقب الفصل الذي يليه ان شاء الله تعالى والله الموفق الى السيل
الفصل التاسع في انواع الضمانات الواحدة
 وكيفها وفي تضمن الامين ولصكاه ذلك ذكر في الفناوي الضمان
 اذا امر انسانا باخذ مال الغير فالضمان على الاخذ لان الامر
 لم يجمع امره وفي كل موضع لا يجمع الامر لا يجب الضمان على الامر
 والسلطان لو امر جلا باخذ مال الغير هل يجب الضمان على
 المأمور ذكر في اول دعوى الاخيرة جيل ادعى على جلا انه امره فانا
 بان ياخذ منه كمن امن المال فان كان المأمور عليه الامر لسلطان
 اكره على ما يجي في فصل الاكره ان شاء الله تعالى من امر عبد

بالا باق

بالا باق اوقال لا اقل نفسك ففعل نجبة قيمة العبد ولو قال لا جيل
 انك مال مولاي فاقلف لا يضمن الامر من استعمل عبد الغير كان
 بمنزلة قبضتي لو هلك من ذلك العمل يضمن وكذا لو دوع رجلا
 عبد فبعده المودع في حاجته صار غاصبا عبد بين اثنين استخدمه
 احدهما في غيبته صاحبه فان في خذشته لا يضمن وفي الدار يضمن
 وفي نوادر هشام رحمه الله تعالى ان يضمن في العبد ايضا وذكره
 في بعض اصول الفقه ان التصرف في المعنوية المشتركة لا يوجب الضمان
 كالاستخدام وان كان لا يحل له وكلها اذا قال لعبد الخبير
 اوتوني نجوة وانتم المشتمين كما كنتم ففعل فسقط لا ضمان
 على الامر ولو قال لا امر كما كنتم وانما اوتيتي العلامة الفاخي
 الامام فخر الدين رحمه الله تعالى ان يضمن قيمة الكل لا يضمن
 كل في منفعة غلام حمل كونهما ينقل الى بيت مولاه فادنه فادفع
 اليه رجل اخر كونه ليجل كعاد من الحوض بغير اذن المولى فذلك
 العبد في الطريق قال العلامة صاحب المحيط مرة يضمن نصف
 قيمته قال مرة الثانية يضمن كل قيمة العبد لان فعله صافيا
 لفعل المولى غلام جلا في فساد وقال لا اقصدي في فساد مقادرا
 فان من ذلك السبب قال يضمن قيمة العبد عاقلة الفصاد وكذلك
 الصبي الذي لم يبلغ الحام عجب ديت على عاقلة الفصاد واقول لا
 ضمان على فصاد ولا جمار ولا اتراع ما لم يقعد والموضع المعتاد
 ان يربط رجل كان يكره حبسا فاعلام انسان وقال لا اعطى التوبة
 حتى اكره انافانيان يعطيه فاح عليه في ذلك واخذ منه العدم وكسر



بعض الخطب ثم قالت يا ذبيحتي اكس فاني بحطب وكسرة العلام
فضرب بعض للكسور من الخطب على عينه وذهبت عينه لا يكون على
صاحب الخطب شي لان له يوم العلام بكسر الخطب ولم يستعمل في
شي وانما له العبد باختيار نفسه فلا يكون له حل ضامنا لشي
وفي الخبر اذا استخدم عبد رجل بغير امره او اذا ابتاعه فاسا
او حمل عليها شيئا او ركبها بغير اذنه فهو ضامن ان عطف في ذلك
الخدمة او في غيرها وفي الذخيرة رجل ركب دابة بغيره فقلعت
فمنها اساقها او لم يستعملها كذا ذكر في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن
رحمته تعالى يقول اساقها وفي التوازل رجل غصب عبدا ثم رده
وقد اعور عينه بضمه الارش لو لم يرد بغيره فاعطاه اليها من
بدل المتاع يبيع الفاصب ما دفعه من العيون على البائع وفي رواية
الفضلي رحمه الله تعالى لو غصب من شيئا ثم رده عليه كان له البصر
من اهل الحفظ صح والافلا ولو غصب من عبد محجج شيئا ثم رده عليه
بري من ضمانه وفي رواية القبيد اني غصب الكلب رحمه الله تعالى وضع
سكين في بطنه فقتل بها نفسه لا يضمن ولو عثر بها حتى مات يضمن
حين قام على سطح او حاوط وصاح ورجل فزع الصبي فوقع فان
بغره الصاح ويمنه وذكر علي عاقلته وكذا ذكر في الطلاق فيمن
به دابة فصاح فيها رجل فوطئته لادته فان يضمن الصاح دية
وهي على عاقلته ولو عثر خلاصا صغيرا بغير اذن اهله الى حاجة
له فارفق فوق بيت مع الصبان فوقع ومات يضمن وذكر في النزال
قال ابو بكر رحمه الله تعالى لو رمى صبي بها فاصاب امرأة لا ضمان

على

على والد وانما تجزى ما لا يوان لم يملك مال فخره الى ميتة قال
وانما وجب في ما لا يوان لاري للحم عاقله وهو يقول انما اقلد العبد
لانه يتناصرون وفي العيون ولو ادخل صبي او ناعا او مغمى
عليه في داره فسقط البيت قال محمد رحمه الله تعالى يضمن في الصبي
والمن عليه سكران ذاهبا لعقله وقع ثوبه في الطريق فاخذ الثوب
رجل يحفظه فيه لانه يضمن ولو كان الثوب تحت راسه يضمن
والمساكين لها يضمن ولو كانت الدراهم في كفه ففقدتها يضمن
ايضا وذكر في القتل لو اخرج رجل خاتمه رجل من اصبعه وهو يابم
ثم اعاده في اصبعه في ذلك اليوم يركب وفي يوم اخر لا يركب يعني
اذا استيقظ ثم قام وفي التجسس لو اخرج الخاتم من اصبع النائم
ثم اعاده في هذا اليوم يركب لان وجب الرد الى هذا النائم وقد
رد وانما استيقظ ثم قام فاعادها لا يركب وان غصب شيئا من
الصاحي ثم رده عليه وهو سكران يبرك الصاح بخلاف ما لو اخذ
منه وهو يقظان ثم رده عليه وهو يابم فانه لا يركب او العلق رجل
وقاصمه فسقط من العلق يبرش يضمن المتعلق ومن هدم
بيت نفسه فانه يبرش من ذلك ميزاب جارك لا يضمن لا يضمن لانه
غير متعود فيه اي في هدمه وفي العيون لو ضرب رجل رجلا
فسقط المضروب مغشيا عليه وسقط منه شي وثوب قال
محمد رحمه الله تعالى يضمن الضارب المالك الذي مع المضروب لانه
هو المستهلك وكذا يضمن قباو الذي عليه ثوبت وساق في فصل
العصب ما عاقل هذا فينظره وفي قباوي شهد الذي شهد محمد رحمه الله

تبع رجل من عذله فاحذره انسان حتى ادركه الظلم فاحذره
وخبره لذلك او طلب ظلم رجله ليقنع منه بسبب خبره فندم رجل
عنده فاحذره ما لا يفي قياس قول محمد رحمه الله تعالى يضمن المخذول
والدليل عليه لانها سبب لاختلاف الظلم والتسوية على قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ولا يضمن وكذا لو خاض رجله فضربه احداهما
الاخر فذهب المظلم الى الوالي فحضره ما لا لوالي لا يضمن المظلم
لان طلب العون به لا حارسه وذكر في فوائد خراسان الذين لم يضمنوا
محمد بن عبد الله رجل قال لغيره اسلك هذا الطريق فان آمن بك
فاحذره الاضواء لا يضمن فلو قال ان كان مخوفا واحذ ما لك فامنا
ضامن ان لا يضمن وباح المسئلة الى ما يضمن وصار اصل المظلم
الظاهر على الفار اذا حصل الفرو في ضمن عقد المعاوضة
او ضمن الفار صفة السلامة للفرو وصار لو قال الطحان لثما
الحنطة اجعل الحنطة في الدلو فعملها في الدلو فذهبت من ثقب كان بها
وضو لا الماء والطحان كان عالما ويضمن لا وصار حارسا في ضمن
العقد بخلاف المسئلة الاولى لان ثمة ما ضمن السلامة بحكم العقد
وهاهنا العقد يقتضي السلامة فيصير ضررا فيضمن وفي ثانيا
العلامة ظهير الذين لم يضمنوا محمد بن عبد الله تعالى سألته هاتم بن محمد
فبين فتح باب ففصل حتى خرج منه الطائر وفتح ثم الرق والسق جامد
فلزب وخرج السموي قال يضمن ولو حل قيد العبد فاقول لا يضمن
لان العبد له عزيمة فان كان العبد ذاهبا فعمل يضمن وقال ابو
حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن في هذا كله ولو شق ودعى سائل

صحيح

حتى سال يضمن وكذا لو قطع جبل التمدل يضمن وفي مختلفات
المنافع رحمه الله تعالى قال ابو حنيفة رضي الله عنه ولا يضمن
رحمة الله تعالى اذا فتح باب ففصل واصطبل حتى طار الطائر او
خرج للماء من الاصطبل او حل قيد عبد فضره فان لا يضمن قصوا
اولهم بقولوا وقال محمد بن عبد الله تعالى يضمن في ذلك كله وقال الامام
الشافعي رضي الله تعالى عنه اذا اوفت ساعته ذهب لا يضمن وان
ذهب من ساعته يضمن ولو فتح باب داره فضره فانه لا يضمن
المنافع سواء حققت القعة او بعده وكذا اذا احل رباط دابة فضرها
انسان او فتح باب ففصل فاحذ الطائر انسان اخر لا ضمان على
الذي فتح وجعل المودع اذا فتح باب الفحص وحل قيد العبد او
فتح باب الاصطبل حتى ذهب يضمن بالاتفاق لان الذم الحفظ
الذي اذا اذال الفاصلة والتساقط على الوادي يضمن وغير ذلك
لا يضمن ولو اعلم ولو فطر طائر انسان رجل لا يضمن امدرا التمدد
ولو قصد تنقيح يضمن ولو دفا من يضمن فيصد تنقيح لا يضمن
وفي ثانيا السهم قيدي محمد بن عبد الله تعالى ولو قبض حارسا انسان فبهر
اوزه ثم غابا لناف فدخل انسان من ذلك الثقب وريق شيئا
لاضما عليه اي الناف لا يضمن سبب التساقط مباشر وكان العلامة
ابو نصر الدين بن محمد بن عبد الله تعالى يقول يضمن الناف لكن القوي يضمن
الضمان اذا اخطأ الرجل حلالا والقاه في البحر فتركه حتى مات فاقترع
من ساعته يضمن دية وان سب ساعته ثم عرفه فليس عليه شيء وفي شرح
الطحراوي رحمه الله تعالى ولو لم يخطأ وغرب على طاعة الطريق فادع

هذا كتاب

رجلا فالغنا على الذي لا إذا تحول من ذلك الموضع إلى موضع
آخر فينبغي أن ترفع جنايته ولو دخل دأور فوقع عليهم فلا ضمان
عليهم لأنه لو لم يوجد إلا غرا أو لا شلا منهم وفي الغنيس رجل له
كلب عقر وكلمه من كلبه ما يعض بعض الناس فاهل بيت الضمان
عليه أن تقدموا إلى صاحب الكلب وعرفوه بذلك قبل الغض يضمن
وأن لم تقدموا إليه قبل الغض لا يضمن لأنه بمنزلة الحايض المابل
قال فاضحان وبنو أن لا يضمن إذا لم يكن من صاحب كلبه
وأعرا ولو أعرا كلبا حتى عقر رجلا لا ضمان عليه بل يضمن
إليه حنيفة رضي الله عنها عند كما إذا أرسل طائر فأصاب في فوهة
ذلك لا يضمن فالاجماع رجل أخذ حرة والقاها إلى حماره ودخله
رجل فاكلت الحرة برمي الحمار قال أن أخذتها الحرة برميها فاكلت
إليها يضمن وأن أخذتها بعد أن رميها لا يضمن وقيل يضمن
ولو أشلى كلبه على إنسان وأعراه عليه فعضه يضمن المشاي
قلت يضمن لأنه باعرا كلبه صار إليه أي سببا لعضه كانه ضربه
بجذبه وفي شرح الطحاوي من أرسل بجمته فأصاب في فوهة
شاة ولف يضمن وكذا إذا أرسلها ولم يكن لها قائد ولا سائق
ولا زاحر فأصاب شاة في ذلك الطريق فأن يضمن ولو عقت
ولم يكن لها طريق غيره فذلك مضمون على المرسل وفي المتن لا
يجب الضمان على صاحبها لما شاة إذا ألقى شاة ليلا أو نهارا إلا أنه
يكن له سائق أو قائد وفي العدة ولو أوقف الدابة في سوق الدواب
لا ضمان على صاحبها إذا ألقى شاة وان أوقفها على باب السلطان

في

King Saud University

يضمن ما أصابت فكذلك لو أوقفها على باب المسجد الأعظم أو مسجد
آخر لا إذا جعل الإمام للمسلمين موضعاً يوقفون دوابهم فيه فلا
يضمن وإن كره في اليوم غنم دخلت بيتا فافسدت وصاحبها معها
يسوقها يضمن ما أفسدت وإذا لم يسبقها إلا ضمان عليه وكذا النورس
والخرو من وجد في زرعه أو كرمه دابة وقد أفسدت الزرع
لخصها فيه يملك يضمن ولو أخرجها المختار إن أخرجها وساقها فهلك
يضمن وإن أخرجها ولم يسبقها لم يضمن وكذا لو أخرج دابة الغير
من مزرع الغير لا يضمن لو فسدت وفي التجسس لو ساقها إلى مكان
بمنزله على زرعه لا يضمن كذا أخرجها عن زرعه قال العلماء من أبع
نمرا له بوسى حرة لله تعالى أكلت شاة من يضمن وعليه الفوق
رجل بعث بقرته إلى بقرته على يد رجل فجاء الرجل إلى البقرتها وقال
إن فلانا بعث بقرته هذه إليك فقال له البقرته ذهبت إلى ما كلفها
فاني لا أقبلها فل يهبها فملكك فالبقرته ضامن لأنه إذا جاءها
إلى البقرته فجل فقد تبين الأمر فيصير البقرته مينا وليس للموضع أن
يقذع ولو خسر دابة إنسان فالقت الأركب فإن كان جازمه
الركب لا يضمن الناضح وإن كان غير جازمه يضمن كالأرد وإن
ضربت الناضح فإن قدمه فله إن أصابت رجلا آخر بالذنب
أو بالرجل أو كيف ما أصابته أن يخصها بأذن الركب فالضمان
عليها وأفعليه وكذا لو قتل كلب رجل معاد فعليه دية وعي يضمن
درهما ولو كان الكلب الميت أو ماشية خلف الغنم فلدته عشرة دراهم
وإذا كثر في الكلب الميتة في خلاص الغنم وما يجب به التقية

www.alukah.net

ملك خافه خارجي ونفوسه

اذا سئل عن ائمة خارجين معينين اذ قد استعملهم ثم رده الى الموضع الذي
 اخذ منه وكما هو محقق فكل الذي يلزمه ان لا يملك الاخذ
 انما استعمل الا ان كان خاصه جوازا ان لم يتعرض الى المحض بشي الا انه
 اذا ساق الملام فاستاق المحض معها اذا بها وحالها لم يضمن وان كان
 حين ساق الا فان ساق المحض معها ايضا قيل يضمن وفي فتاوى
 ظهير الدين رحمه الله تعالى لو وضع ثوبه في داره او رجل فرماه صاحب
 الدار فافسده ضمنه ولو ادخل ائمة في داره او غيره فافسدها
 صاحب الدار لا يضمن ان تلفت لانه الدابة في الدار تصرفها فل
 ان يرفع الضرر بالخراج منها اما الثوب في الدار فلا يضرها
 فكان اخراجها اقل فالدابة ولو وجد دابة في رباط فافسدها هلكت
 يضمن وفي الجامع الصغير رجل غصب رباطا وسد فيه دابة
 فافسدها مالك المربوط وهلك صار ضامنا لها وفي ثوب في الدار
 المستغصبي رحمه الله تعالى غصب رجلا من ابقه فاستهلكه ويبس ثوبه
 يضمن الغاصب قيمة العمل ونقصان الامر اي بسبب الامر وان لم
 يفعل الغاصب في الدار فله غير السبب كما ذكرنا وذكر في فتاوى
 ظهير الدين الموعنا في رحمه الله تعالى ولو ارسل دابة في ربيع مباح
 فجاخرها رسل دابة لم يضمن فقتضت الثانية الا ان كان غصبا
 على الفور يضمن الثاني للاول والا فلا وان كان ذلك في رباط لا حيا
 لا ضمان على صاحب الرباط وذكر في العيون قال ابو حنيفة رضي الله
 عنه اذا استهلك رجل حمار غيره او فحل يقطع يده او يدينه
 ان شاء صاحبه ضمنه فثبتت وطه اليد واليد صاحبها واخذ الدابة

منه

King Saud

مطلب في حاشية انسان
 لا يبرح ضيقا لا يضمن استخانا

منه وقيل لا يضمن شيئا وعليه الفتوى ولو ضرب رجل الدابة حتى صارت
 عرجا فهو كالفطع ومن دبح شاة غيره فاكلها بالخطأ ان شأضمت
 قيمتها وسلمها اليه وان شأخذها وضمنه لنقصان وكذا الخوف
 وكذا اذا قطع يدها وفي الهداية لو كانت الدابة غنم فاكلت اللحم
 ففقط الغاصب طر فيها لما كان يضمنه جميع قيمتها لو جرد الاستهلاك
 من كل وجه بخلاف قطع طرف العبد المملوك حيث يأخذ ارض المظوع
 لان الادبي ينفق متنفعا وبعد قطع الطرف ولو تلفت حمار غيره
 ليس له ان يضمن ولكن يضمن جميع القيمة عند اية خيفة رضي الله تعالى
 عنه وعلى قول محمد رحمه الله ان يسكر ويضمن النقصان وان
 شأضمنه كل القيمة ولا يسكر المذبح ذبح شاة انسان لا يبرح ضيقا
 لا يضمن استخانا الاجنبي في الراعي في ذلك سواء في الفرس والبغل
 بقي في الضمان في الاجنبي والراعي والبقر ولو دبح البقر والحمار
 وكان لا يبرح ضيقا لا يضمن واذا دبح شاة من جيرانها يضمن
 قيمتها لو دبح رجل من بشاة الفرو قد شرف على الهلاك فاكلها
 يكون ضامنا وذكر في التوازي انه لا يضمن استخانا الا في ما دون
 فيه لا في الاثر في المحيط قال رجل ذبح شاة وعلفها لاجل السلم فسلمها
 انسان يضمن لان الناس يتقانون في السلم وذوي الذبح ولو اتي ثور
 الهامة او البطح على فاعدا لظن بقرته فماتت بها دابة انسان
 فلفقت يضمن لان غنم ما دون في هذا العقل ومن فعل فعلا هو
 غير ما ذو فيه فاقول منه يكون مضموفا عليه من رجل في طريق المسلمين
 فعلق ثوبه بفعل كاذب في رجل تحرق قال ابو قاسم الصنف رحمه الله تعالى

ان كان العقل في ملكه لا يضمن وان كان في ملكه يضمن ^{غيره} اقول وهذا
زيادة لا بد منها اي من يات بها وعيانه اذا تعلق ثوبه بذكره في ثوبه
فتخرق بحرق لا يضمن صاحب العقل لانه اذا حرق الثوب فهو الذي يخرق
رجل جالس على ثوب انسان وهو لا يعلم فيه صاحب فانتو ثوبه
من جلوده حتى النقصان ولو عرض رجل ثوبا فخرق يخرق يخرق
العاوض فخرق انسان العاوض سقط من لحمه لم يضمن شيء وجرح
يد لا يجرى بها لئلا يضطر في نزع اليد ويخرج على العاوض لئلا
اليد لا تفرج في ثوبه لئلا يمتد صدق الاسلام ظاهر في حدود الحقيق
رحم الله تعالى الحايك اذا عمل لسان ثوبا فاراد ما كنه اخذ منه فانه
الحايك ان يدفع اليه يخرق من اخره صاحب الثوب فخرق من
مد صاحب لا يضمن الحايك شيئا وان حرق من يده من الحايك
نصف قيمته النقصان ولو اخذ بيد رجل فخرق ذلك الرجل يخرق
ان اخذ يده لاجل القيمة لا يجب لضمان عليه وان اخذها لاجل العوض
يجب دية الدعي لا اخذ لانه مضطر في مديته رجل مشيت ثوب
اخر فخرق في المشيت من يد صاحب حتى يخرق يضمن جميع القيمة فان خذ
صاحب من يد المشيت من المشيت نصف القيمة وفي البسوط خيب
ثوب انسان ولبس ثم جالس صاحب الثوب فخرق ثوبه والعاصب لا يعلم
ان صاحب الثوب يخرق الثوب لانه ان على العاصب لانه يخرق ثوبه
ولو قال صاحب الثوب رد علي ثوبي فخرق فخرق فخرق فخرق فخرق
فخرق لانه على العاصب ايضا ولو مده كما مده الناس عاده
فخرق من مده العاصب نصف القيمة لانه من جنابته لان ما كنه

وهو

ثوب غير جنابته وفي فتاوى الشافعي رحمه الله تعالى عن ابي حنيفة قال في
ملكه غير فخرق في كس خنطة او في اخر من الاموال فخرقته هل
يضمن قال لا لا ولو احرقت شيئا في المكان الذي اوقد فيه يضمن قلت
وفرقا صاحبنا رحمه الله تعالى بين الماء والنا رقا لولا لو اوقد
النا في ارض فخرقته هل يضمن قال لا يضمن ولو
اسال الماء في ارض فخرقته في ارض غيره واختلف في يضمن
لان من طبع النار الجود والتعدي انما يكون بفعل الرجح ونحوه فلم
يضمن في فعل الموقد فلم يضمن ومن طبع الماء السيلان فالألف
مضاف الى فعله وقيل ان الماء هو حيا سكن للعطش وان من
ذوات الاموال ان يخرق ويخرق الحق صاحب المحيط رحمه الله تعالى رجل
من ارجع او قد نزل في الارض المملوكة في يوم فارجع فاحرق في الحشيش
وسره النار في الارض التي يملكها الاكس فاحرق هل يضمن الموقد
اولا اجاب ان كانت الزرع وفا لا يقادر بما تذهب مثل تلك النار في
تلك الاكس يضمن والا فلا والله ببارك وتعالى الموقد وذكر
في المحط برك الدين الموعود في حرقه رجل او قد نزل في ثوبه والي
فيمن المحط ما لا يحتمل التور فاحرق في ثوبه وتعدت النار اليه
جاء فاحرقها يضمن صاحب الثوب ولو مده في ملكه غير او ملكه
فخرق شرع منها على ثوب انسان فخرقته قال العلامة ان الفضل
رحم الله تعالى يضمن وهكذا ذكر في الواحد عن ابي حنيفة رحمه الله
تعالى ومن بعض العلماء ان من يملك النار في موضع اخر الموقد فخرق
منه النار في ملك انسان او ثوبا الزرع لا يضمن قال ابو بكر

King Fahd Library

حق الموضع ذلك الموضع فالجواب على الفصل اقول ان وقت من
 شرارة تضمن وانتهت الروح لا تضمن وهذا اظهر وعليه السنوي
 رجل جدا يضرب حديد على حديد اخرى فحماها فطارت شرارة
 من ضربها فوقع على ثوب انسان فاحترق ثوبه فاحترق ثوبه فاحترق ثوبه
 الثوب لصاحبه وذكر العلامة الناطقي رحمه الله تعالى اذا جلس
 الحداد في مكانه واتخذ في مكانه ثوبا من ثياب الخانوق الى جانب
 طريق العامة فاخرج حديد من كونه فوضها بمصرقة فطارت
 شرارها ففتكت وجلا وقتت على انسان او احترقت ثوبا او قتلت
 دابة رجل كان ضاحك ما تلف يدك من المال على الحداد ووددت ان
 والعين تكون على عاقلة ولو لم يدرك الحداد ولكن احتلت الروح
 بعض النمل من كونه او الحدادة العامة فاخرج منها الى طريق العامة
 قتلت انسانا او احترقت ثوبا انسان او قتلت دابة كان هذا
 وفي فتاوي زبدة الدين رحمه الله تعالى ولو رثى المات في الطريق
 فسقطت دابة او انسان ذكر في كتابنا في تضمن مطلقا قلت
 وهذا الجواب بحري في المات على طلاق اما في الارض فانها اذا
 رثى كل الطريق بحيث لا يجد طريقا يرمي فيه فاذا رثى الارض والار
 فلا يرميها فقلنا ما ذكر العلامة ابو الحسن الدسوقي في قوله
 رحمه الله تعالى ان لو لم يبعد في الرثى ورثى كاي رثى الناس عادة للدم
 الغبار لا ضمان له لان ذلك ليس بحناية وان تعد بالارض ضمن
 وفي المحيط من حفرة وسد راسه فخر اخره اسفان ينظر ان كان
 الما ولا كسب الثوب او الطين مما يكسب به مثل من اخرا الاوض

ملأه ما لا يملك الحداد

ثم حو

ثم حفر الثاني فالضمان يكون على الثاني وان كان كسبه
 بما لا يكسبه به الغير كالدقيق والحنطة ونحوها فالضمان يكون
 على الاول وفي فتاوي ظهير الدين المرعيني رحمه الله تعالى
 من حفر بئرًا فغطيها بغيرها فوقع الاثر الغطاء فقتل به شيء ضمن
 الاول ومن حفر في ارض غيره بغير اذنه ضمن النقصان وقال
 بعض العلماء يوم بالكسب ولا تضمن النقصان ولو هدم حدار غيره
 لا يجبر على بنائه قاله مالك بالجائز ان شاخصه قيمة الحداد والنقص
 يكون للمضمن وان شاخذ النقص وقيمة النقصان وفي فتاوي
 قاضي خان رحمه الله تعالى من حفر بئرًا في فناء مسجد وهدم خايط
 المسجد فانه يومر بالسوية ولا يقضى بالنقصان وكذلك من حفر
 بئرًا في فناء قوم يومر بالسوية ايضا الغاصب اذا حفر بئرًا في
 الارض المعضومة ورثى بها المالك فادار الغاصب لها السنة وذلك
 عندها وقال الشافعي رحمه الله تعالى عنده ذلك حتى ينفع بها او لم
 ينفع بها وفي بعض الفتاوي رجل ترح بئر انسان حتى صار
 يابسة لا شئ عليه لان صاحب البئر غير مالك للماء ولو غصب
 ماء انسان في الحيا يقال له املاه بالماء لانه ملكه والماء في ذوات
 الاوشال كما سبق ذكره في فتاوي ظهير الدين المرعيني رحمه الله
 رحمه الله تعالى رجل قطع اشجار كرم انسان بغير امره بعض القيمة
 لانه تلف غير المشاي وطريق معرفة ذلك ان يقوم الكرم مع
 الاشجار الثابتة في الارض ويقوم وهو مقطوع الاشجار
 فيعد ذلك صاحب الكرم بالجحار ان شاء دفع الاشجار

King Fahd

المقطوعة الى القاطع ومنه تلك القيمة وان شاء الله تعالى
ودفع تلك قيمة الاستحجار المقطوعة وتضمن ذلك الباقي وذكر
العلامة الفقه ابو الليث السمرقندي رحمه الله تعالى مسألة
قطع الاستحجار هكذا ثم قال وان كان قيمة الاستحجار مقطوعة وغير
مقطوعة سواء فلا شيء عليه وفي فتاوى القاضي خاتم رحمه الله تعالى
رجل اقل على رجل احد مصرعي باب دارة او احد زوجي ففقد كعب
كان له المالك ان يسهل اليه المضاع الاخر والزوج الاخر وتضمن قيمة
ذلك وفي الايضاح الموضوب اذا كان قاطع في ملك الغاصب
فالموضوب منه ما حقه مثليا كان الموضوب او غير مثلي
في الوجوه كلها الا اذا كانت قيمته في بلدة اقل من قيمة في بلدة
العصب فحينئذ يثبت للموضوب منه ضاربات ثلاث
ان شاء انتظر وان شاء مرضي وان شاء اخذ قيمة الموضوب
في مكان العصب يوم الحضومة وفي المثل الجواب على التفصيل
ان تساوت القيمة في البلدين يطالب به برد المثل وان
كانت القيمة في بلدة العصب اكثر فللمالك ضاربات ثلاث
ان شاء مرضي بالمثل وان شاء اقل لم يضمنه في بلدة العصب
يوم الحضومة وان شاء انتظر وان كانت القيمة في بلدة العصب
اقل فالغاصب بالخيار ان شاء اعطاه المثل وان شاء اعطاه
القيمة في بلدة العصب او مكان العصب يوم الحضومة
الا اذا مرضي المالك بالتأخير ويكون له ذلك فعلى هذا ينبغي
ان يذكر في دعوى عصب المكيل الموزون سوي للراحم

والذي ياب

والذي ياب وكان العصب حتى يعلم ان رجل الدولة المطالبة اولاً
وهكذا ذكر في الدعوى ولو ادعى انه عصب منه كذا فغير خطه وبني
الشرايط لا بد ان يذكر مكان العصب وذكر في عدة كذا في الغيبين
اذا الودعة لا بد ان يذكر موضع الادعاء ان في اي مصر سوا كان له
حل ومونة او لم يكن وذكر في موضع اخر اذا لم يكن له حل ومونة لا يستط
بيان موضع العصب وذكر في العدة من عصب منقولا فعليه رد مثله
ان كان مثليا وان كان في ذوات القيم فعليه فحينئذ يوم العصب
وذكر في فتاوى العلامة طهري الدين المرعشي في حقه في رجل
عصب شاة فسمت في يد ثم ذبحها ضمن لقيمة يوم العصب لا يوم
الذبح غاصب الغاصب اذا رجع على الغاصب الاول يبرأ عن الضمان
ولو هلك الموضوب في يد الغاصب فالغاصب فادى القيمة الى
الغاصب الاول يبرأ ايضا حتى لا يكون للمالك بعود ان يضمن الثاني
لقيام القيمة مقام العصب وهذا اذا كان قبض الاول معروفا بقضا
القاضي او غير قضائه وانما يصير معروفا باقامة البينة او
بصدق المالك فاما اذا اقر الغاصب بذلك فانه لا يصدق في
حق المالك ويصدق في حق نفسه والمالك بالخيار في قضيه ايها
شاة وذكر العلامة رشيد الدين رحمه الله تعالى في فتاويه لو باع
غاصب الغاصب واخذ الثمن لا يكون للغاصب الاول ان ياجد
التمس منه لانه ليس بما اكده وليس يتأيب عنه ولا يكون له ارجاء
البيع والموضوب منه بالخيار في قضيه الغاصب وغاصب الغاصب
رجل عصب عبد انقصه من اخر فاحقه عند المولي بالخيار ان يسأله

عصب شاة فسمت في يد

الاول ويبيع الاول الاخر وان شاء ابر الاول واتبع الاخر العتيقة
 ولا شيء على الاول وفي النوازل رجل هشتم ابريق فضة لاشنان
 ثم جاء اخر وهشتم هشما زاد في قصصه ثم يري الاول في النوازل
 الثاني مثله وفي الحيط المالك اذا ابر المعصوب من الغاصب يبر
 عن النوازل بنفس العقد كما لو باع منه ولو اثاره منه لا يبر حتى
 لو هلك قبل الاستعمال يكون معفوفا على الغاصب اذا قال المالك
 للغاصب او هلك المعصوب ثم هلك في يده فيقض لان له وجوده يبر
 عن النوازل نصا ولا يبر بالحفظ وعقد لوديعه لا ينافيه ان ضمان
 الغصب كما اذا خالف المودع بعض وان كان العقد قائما وتوكل
 المالك للغاصب ببيع المعصوب لا يبر ان ضمانه وان باع عالم
 وسلمه وكذلك لو باع المالك المعصوب لا يخرج من ضمان الغاصب
 ما لم يسلمه الى المشتري وفي التجنس اذا وضع المعصوب بين يدي
 المالك يبر وان لم توجد حقيقة الغصب وكذا المودع بخلاف ما
 اذا استلم المالك المعصوب او الوديعه ثم جاء بالقيمة ووضعها
 بين يدي المالك فانه لا يبر ما لم توجد حقيقة الغصب وفي النوازل
 جارية جاءت الى الخناس اى دلالا غير اذن ولا لها طالبة للبيع ثم
 ذهبت ولا يدري اين ذهبت وقال الخناس رد دبرها عليك
 فاقوله قوله ولا ضمان عليه لان الجارية هي التي انت البه وكنت
 اما في عنده ونقص ذلك ان الخناس لم ياخذ الجارية حتى يصير
 غاصبا ومعنى الرد ان يامر بها بالذهاب الى المنزل الذي ليس به جارة
 وتعالى هو الموقوف الى سبيل الرشاد **بيع في ضمان احد الشريكين**

في العين

في العين المشتركة ذكر العلامة القاضي طهر الدين المرعشياني
 رحمه الله تعالى في فتاويه ولو استعمل عبد مشترك كائنه وبين غيره
 بينوا اذن شريكه يصير غاصبا نصيبه وفي اجناس الناطق في ضمان
 العبد المشترك غير اذن شريكه روايتان في رواية هشام عن محمد
 انه يصير غاصبا على الروايتين وفي العمادية قال سئل جدي
 رحمه الله تعالى عن المواني المشتركة بين اثنين وغاب احد
 الشريكين فذبح الشريك الاخر نصيبه ونصيب الشريك الاخر
 الى الراعي من ملكته على بعض نصيب صاحبه اجاب بان بعض لانه
 مودع يمكن ان يحفظها جيدا فلا يصير مودعا غيره بخلاف
 بينهما وازعاج احدكما فلما خاض ان يسكن الدار كلها وكذا الخادم بخلاف
 العمادية وفي الدخيرة بيت اوها نوقت بين شريكين سكنها احدهما لا
 عليه الجبر وان كان معدا للاستغلال لا تسكن بناو على ملكه ولكن
اقول للشريك ان يسكن بقدر ما سكنها واسد تبارك وتعالى اعلم وفي
 القنية رجل ارسفينة فاشترك مع اربعة على ان يعاوا ارسفينة
 والارها والحسن يكون لصاحب السفينة والارها بينهم بالسوية
 فمضى فموت فاسد فالحاصل اقول ويكون الجميع لصاحب السفينة
 وعليه اجر مثله لهم وعن العلامة عيين الائمة انكر ابي رحمه
 الله تعالى رجل اقرض لصاحبه مائة درهم ودفعها اليه ثم اخذ
 مائة اخرى وخطا المائتين وقال للمستقرض خذها وانجزها على
 سبيل الشريك فمات المحتل لانهما لم يجسسا البرج لكل منهما فليس
 لشريكه وفي اجناس الناطق والودعة قال الامام

طلب المانعة ان كان شريكين

محمد بن الحسن رضي الله تعالى عنه اذا كان دود القوز في واحد وورق
التوت من هذا ايضا والهل يكون في اخر على ان يكون القوز منها نصفين
او اقل او اكثر لم يحز وكذا لو كان الهل منها ولا ينجح ان لو كان
البعض منها والهل عليها وان لم يعمل صاحب الاوراق لا يضر زرعها
اذا كانت كربة بينه وبين غيره هل للشريك ان يطالبه بالربع
او بالثلث بحصة نفسه من الارض كما عرف فكل من موضع اجبة
لا يملك ذلك ولكن بغيره نقصان نصيبه من الارض ان دخل
فيها النقصان المكيل والموزون اذا كان بين حاضر وغايب او
بين حاضرين وبالع فاختار الحاضر والبائع نصيبه فانما تنفذ قسمته
من غير قسم اذا سام نصيب الغايب والصبي حتى لو هلك ما بقي
قبل ان يوصل الى الغايب او الى الصبي كان الهلاك عليه ما واريك
اعلم **صمان الامام والذلال وما يتصل بذلك** رجل دفع الى
آخر غلاما مقيدا بسلسلة فقال لا اذهب به الي بيتك مع هذه السلسلة
فذهب به هذه في السلسلة فابو العبد لا يضمن لانه امره بشيئين
وقد اتى باحدهما ولو لم يمت احدا الى ما شئت غيره فاحدا
المبعوث ذابة الباعث وركبهما فكلت ان كان بين الامور
والمبعوث انبساط في مثل ذلك فلا ضمان عليه ولا هو ضمان
رجل اعطى قوسا هذه فانكسر من ذلك ان كان امره بالمدا يضمن
لانه فعله بامر وان لم يامر به ذلك ضمن لانه فعله بامر انما
وفي واقعات الناطق محمد بن تقي قال لا ضربت منك
وفي غلبس او يالف فقتله الاخر فان يجب عليه العصاص ولو

قال

قال اقلني فقتله لا تصام عليه ويجب الدية في ماله لانه اطلاق
فاذا شربته وروي الحسن بن ابي جعفر رضي الله عنه انه لا
شي عليه وقال العلامة مكن الاسلام ابو الفضل الكرماني
رحمه الله تعالى لا يجب الدية في اكل الراتب عن ابي جعفر رحمه
الله عليه بخلاف ما لو قال اقطع يدي او اقل عيني ففعل
لا شيء عليه بالجماع لان الاطراف لا يملك بها ملك الاموال في
الامر قال العبادي رحمه الله تعالى وقعت بخاري واقعة وهي رجل
قال لا اخرج من السهم الى حتى اخذته فمضى اليه بامر فاصاب عينه
فذهب قال الامام محمد بن الحسن خان رحمه الله تعالى لا يضمن وهكذا
انني بعض المشايخ وقاسوا ذلك على سيلة القطع بان قال اقطع
يدي او عيني وقدرت السلسلة قريبا وفي التجريد رجل دفع
الي دلال ثوبا لبيعه فافعه الدلال الي رجل على سوم السرا
بأنه يدفع ثم فسيه لا يضمن لانه اذا اذن صاحب الثوب
بالدفع للسوم لم يكن الدفع من الدلال تعديا وفي فتاوى النسخي
رحمه الله تعالى رجل دفع ثوبا الي دلال لبيعه ففرضه الدلال على
صاحب ذلك فتركه عنده فزرب صاحب الدكان وذهب به لا ضمان
على الدلال وهو الصحيح لان هذا الامر لا يضمن في البيع وفي فتاوى
قاضي خان رحمه الله تعالى الدلال اذا دفع الثوب الى من استأجر
ليظهره ثم يشتريه فاحذره الرجل وذهب ولم يظفر به الدلال
قالوا لا يضمن الدلال لانه ما دفع في هذه الدفع ثم قال رحمه الله
تعالى وعندي ما لم يضمن اذا دفع الثوب اليه ولم يظفر به الدلال

اما اذا غادر يضمن كالمودع الدال عند صاحب الدكان فرب
بالمشاع يضمن الدال المودع وليس للمودع ان يودع وفي فتاوى
ظاهر الدين رحمه الله تعالى الوكيل بالبيع اذا دفع المبيع الى رجل المضى
على من اوجب فرب ذلك الرجل بالمبيع او هلك في يده اوجب للمودع
تحم الدين رحمه الله تعالى انه لا يضمن الوكيل والصحيح انه يضمن وقال
بعض المشايخ ان كان الذي دفع اليه امين لا يضمن الوكيل بالبيع
اذا قال بعته من رجل لا اعرف وسلمته اليه ولم اقدر على اخذه
افترى الصلابة ظهر الدين رحمه الله تعالى انه يضمن الوكيل قال في الصلابة
القيمة بخلاف هذا الجواب وهي اذا دفع قيمة التي اقر قال له
ادفعها الي من يصلحها فادفعها الي من يصلحها ولا يعلم الي من
دفع اليه الا ضمان عليه وفي العدة رجل غاب وامر بملكه ان
ان يبيع السلعة ويسلم ثمنها الي فلان فباع التملك السلعة
وامسك الثمن حتى هلك في يده لا يضمن لان الوكيل لا يلزمه تمام
ما يتبع به انتهى الكلام على ذلك والله اعلم **فصل في بيان**
يصدق المودع وما لا يصدق فيه اذا ادعى المودع انه دفع
الوديعة الى اجني لضرورة وعنده كوقع الحرق ونحوه لا يصدق
الا بيمينه عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى وذكر
في العدة ان علم انه وقع الحرق في بيته قبل قوله والا فلا وذكر العلامة
ابو اليسر رحمه الله تعالى اذا قال المودع او دعته عن ابي حنيفة ثم ردّها
على فملكته عندي والمدعي يكتفي بذلك فالقول قول المودع
ويضمن المودع لانه اقرب وجوب الضمان عليه ثم ادعى لانه لا يصدق

الا بيمينه

الا بيمينه بيمينها على المدعي وجنيد لا يضمن لانه اثبت باليمين
ارتفاع سبب وجوب الضمان وكذلك لو قال بيمينها اليك
على يد اجني والمودع ينكر ذلك فالقول قول المودع وكذلك
اذا دفعها الى الرسول المودع فانكر المودع الرسالة يضمن المودع
والقول قول المودع ولم يرجع المودع على الرسول صادقة انه رسول
المودع ولم يضمن له ضمانا ذلك لان يكون المدفع قائما في جميع
ولو قال ردّها اليك على يد فلان او على يد من في عياله وكذلك
المودع فالقول قول المودع مع يمينه لان حاصل الاختلاف
في وجوب الضمان وهو متكسر فلكونه القول قوله ولو اقر
المودع انه استعملها ثم ردّها اليك انما يصدق ان لا يصدق
في الرد الا بيمينه لانه اقرب وجوب الضمان ثم ادعى لانه لا يصدق
الا بيمينه فالخامس ان المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى
الوفاء انما يبرأ عن الضمان اذا صدق المال في المودع وان كذبه
لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق وذكر في
المنتقى اذا قال المودع ضاعت الوديعة منذ عشرة ايام
واقام المودع بيمينه انها كانت عنده منذ يومين فقال
المودع فوجدتها فضاغت يقول هذا منه ولا يضمن ولو
قال او لا نسيت سلعتي عنده ثم قال وجدت فضاغت
يضمن المقامر هل يضمن بما لحود او لا ذكر العلامة شيخ الامية
الشيخ رحمه الله تعالى اذا جحد الوديعة في المقامر لا يضمن
عنه في حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى وفي المشايخ

من قال العمار يضمن بالحج د بلا خلاف وقال العلامة شمس
الائمة الخواجة رحمه الله تعالى في هذا العمار بالحج وعن ابي جعفر
رضي الله عنه روايتان فثمان المستعير ذكر في الذخيرة رجل استأجر
وايه كواستأجره الشيع جنازة فركبها ثم نزل ودفعها الى اخوان
ليصلوا للجنازة فسرفت لاصنام على المستعير ولا على المستأجر فصار
الحفظ في هذا الوقت مستثنى وفي فتاوي العلامة ظهر الدين المرغيناني
رحمه الله تعالى لو كان يصلي في الصلاة وتر على الدابة وامسكها فانفلتت
منه لاصنام عليه قلت وهذه المسئلة دليل على ان المستعير لو اذبحها
عن بصره وفي فتاوي الفضلي رحمه الله تعالى عن محمد بن يحيى استعارة دابة فحضر
الصلاة فدفعها الى غيره ليس كما له فضاغت قال ان كان شرط في العارة
ركوب نفسه فهو صانع ولا لاصنام عليه ولو سلم الدابة الى رجل ليس له
الا ما كراه فضاغت ضمن وقال الفقيه ابو الليث السمرقاني رحمه الله
تعالى هذا اذا كان شرط ان يحمل او يركب بنفسه اما اذا كان اطلق ولم
يبين فلا ضمان عليه لان العارة تودع وفي العدة لو استعار من سكا
محرا حاملا ليركبها الى موضع كذا فركبها واراد مع اخر فاسقطت
جنيته فلا ضمان عليه في الجنين ولكن اقول ان نقصت الاسباب
ذلك عليه نصف النقصان لان النقصان فصل بركوبه وركوب
غيره فركوبه هو ما دون فيه فلا يصح سببا للضمان وركوب غيره
ليس بما دون فيه فواجبنا عليه نصف النقصان لهذا وهذا اذا
كان الضمان بحال يمكن ان يركبها اثنان فاما اذا كان لا يمكن
فهو اطلاق فيضمن المستعير جميع النقصان ولو استعار دابة

وفي

وفي نظرها ولله في ذلك خبير فقلت من غير ضغط واسقطت الاول لا يضمن
المستعير ولو تخلفها بالجمام او فقا عينها يضمن وفي خلاصة
المفتي رجل استعار دابة فقال ما لك يا اعطيكها عندك ثم جاء
المستعير في العدة واخذها بغير اذن مالكها واستعملها وادفعها
فانت لا يضمن وفي الذخيرة المستعير اذا قضى حاجته من الدابة
ثم ردها على يد بعض من في عياله فلا ضمان عليه ان عطيت هذا
هو العرف فيما بين الناس بخلاف الودعية ولو ردّها على يد
عبد صاحب الدابة وهو عبد يقوم عليها لا يضمن وكذلك اذا
ردّها على يد عبد لا يقوم عليها فهو ايضا في الصحيح وكذا لو لم يجد
صاحب الدابة ولا خادمه فربطها على معلها في دار صاحبها لا يضمن
وفي الودعية اذا ردّها على يد عبد صاحب الودعية او ضاعت من
يد يضمن المودع سواء كان العبد ممن يقوم عليها او لا يقوم
عليها هو الصحيح وفي العدة اذا كانت العارية عقدا من مهر او شيئا
نقيشا فلفظ ذلك الى عبد المستعير او الى غيره يضمن والمستأجر
في دار المستأجر والمستعير ايضا والمترين ايضا بمنزلة المودع وفي
فتاوي العلامة ظهر الدين رحمه الله تعالى امارة استعارة ملاءة
ووصفها داخل البيت وابواب مفتوح فضررت السطح فهكنت
الملاءة قبل يضمن وقبل لا يضمن ولو استعارت سراويل التلبس
ذلك فليس وهو عتي فلو فتت رجلا ففتق السراويل من
ذلك لاصنام عليه لا نداء صانع لها فيه ولا تعهد وفي فتاوي
الديار رحمه الله تعالى اذا نقص العار عن المستعارة في حالة

King Fahd University of Petroleum & Minerals

Copyright

لا يستعمل لا يجب الفدان بسبب نقصان اذا استعمل استعمالاً
معهوداً رجل دخل منزله انسان باذنه واخذ منه ثألاً لينظر اليه فوقع وانكسر
لا يضمن واذا اخذه لغرضه بخلاف ما اذا دخل في السوق الذي
يباع فيه الاثنا فاخذ ثألاً بغير اذن مالكه فسقط وانكسر من رجل
ساوم رجلاً على قذح لبشر منه فقال اربى قد حك هذا فدفن فيه
لينظر فيه فوقع من على القذح وانكسر القذح واقدح اخر لا ضمان عليه
في القذح الذي ساومه ويضمن في القذح وفي الموزل لو استعمل
قضاء الحام فسقطت من يده وانكسرت واخذ قذحاً للبشر من قذح
ابيض فيه واخذ قذحاً فوقع فيه من غير قصد لا يضمن لا لاجارة
وفي تجريد العلامة الي المفضل حكمه تبعاً اذا اختلف المير والمستقر
في الايام او في المكان او فيما يحل على العادة فالقول قول رب الدابة مع
يمينه والله تبارك وتعالى الموقوف للصواب **فصل في بيان الرهن**
اقول الرهن عند اذركب الدابة الموهونة ليردها على المالك فلو كانت
في الطريق لا يضمن ان سلمت من ركوبه ولكن لا يصدق الا بيمينه علي
سلامته من ركوبه ولو رهن عبداً فابق سقط الرهن كذلك فان
وجده صار رهناً وسقط من الدين بحساب ذلك ان كان اول اباق
وان كان اقبول ذلك لا ينقص من الدين شي وسبب تمامه في فضل
الرهن ان شاء الله تعالى واستلحق للصواب واليه المرجع والمآب
بيان ضمان المستاجر وذكر في شرح الطحاوي ان في كل موضع
يضمن في الاجارة يضمن في الاجارة ويجب الاضرار في كل موضع يضمن
في الاجارة لا يضمن في الاجارة وفي العدة الحار المستاجر اذا عي

او عي

او عي عن المضي فيما عمل المستاجر ذلك واخذ ثمنه وهكذا الثمن منه في الطريق
اقول ان كان في موضع لا يصل اليه كصتي بامره ببيعته لا ضمان عليه
في الحار ولا في غيره وان كان في موضع يعلم على ذلك ويستطيع امساكه
او رده او عي فهو ضمان لقيمة رجل استاجر حار ليرحم عليه وله حار اخر
على عليه فلما سار بعض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار
وهلك رجل يضمن اولاً قبل ان كان يحمل لواقع الحار المستاجر بذلك
حماره او ساعده لا يضمن ولا يضمن وذكر في الدخيرة اذا كان للمستاجر
حار فاشتغل بحمل احدهما فضاء الاخر اقول ان عاب عن بصره
وفي ضمان بقاي هذا يعني ان يضمن في المسئلة التي رت ان الحار
لو عاب عن بصره ثم هلك رجل استاجر حار ليرحم عليه بالي موضع
معلوم فاجوز ان في الطريق للصواب فام يلقب الي ذلك واخذ
الصواب وذهبوا بالحار ان كان الناس يسلكون الطريق مع هذا
المخبر بدوابهم واموالهم فلا ضمان عليه ولا فهو ضامن وذكر في قنات
فاضي خان عليه الرحمة والرضوان رجل استاجر دابة او عبداً
فان مونة الرود بعد الفراق على صاحب العدة الدابة وكذا مونة
من الموهون يكون على الراهن ومونة الرود بقية على صاحبها
ومونة رح المستاجر على المستقر ومونة رد المفقود على
الغاصب وكذا مونة رد المبيع بيبعا فاسد بعد الفسخ على الغاصب
انتهى استاجر حار او حماراً على لوطها ما في طريق كذا فاخذ
طريقاً اضر به ملكه الناس من ملك المتاع لا يضمن قالوا هذا
اذا كان الطريقان لا تفاوت بينهما في المسافة اما اذا

كان بغيره ما تناوت في فاحش في الطريق اري في المولد والعصر والسرور
والصعوبة فيضمن جيبك وذكر في العادة بقار اهل قرية واهل
دار ومرعى ملتفا لا يتجار لا يمكنه النظر الى كل بقاره فضا
بقرة لا يقمن ولو مرت بقرة على فطرة قد دخلت رجلها
في ثقب الفطرة فانكسرت او دخلت في ماء عجمي والراعي لم
يعلم فلم يسقها حتى اذا امكنت سوقها وآه فلا وفي الدخيرة اهل
موضع جرت العادة بينهم بان البقاوا اذا دخل التسرح في
السكك وارسل كل بقرة في سكة صاحبها ففعل الراعي كذلك
فضاعت بقرة او شاة قبل ان تصل الى صاحبها لا ضمنا عليه
لان المعروف كالمشروط انتهى الكلام واسد الموفق الى سبيل الرشاد
بيان ضمان الحال ولو استاجر حال رجل دخل فخر في الطريق
وانكسر يضمن لانه تولد من عمله وهذا اذا انكسر في وسط الطريق
او في اخره اما اذا سقط من اسد او زلفت رجله بعد ان انتهى
الى المكان المشروط عليه ثم انكسر لدف فله الاجر والاضمان عليه لانه
حين انتهى الى المكان المشروط لم يبق الحمل وضموه فاعليه وفي
المنقضي ولو استاجر حال ليجعل له زق من يمينه فحمله صاحبه
والحال ليضعاه على اسن الحال فوقه وانخرق الزق لا يضمن
الحال لانه لم يسلم اليه السمن فان السمن في صاحبه بعد
ولا ضمان على الحال بعد ذلك التسليم وذكر في نواذري سماعة
رحمه الله تعالى ولو جمل ثم وضعه بعد في الطريق ثم اذ رفعه
فاستعان بصاحبه الزق فرفعه ليضعاه على اسد فوقع

وتخرق

وتخرق فالحال ضمان لانه ضمان في فاحش حين حمله ولم يبرأ منه
بعد لانه لم يسلم اليه صاحبه وفي الدخيرة اذا سرق المتاع من
راسل الحال وصاحب المتاع معه فلا يضمن وان لم يكن معه صاحبه
لا يضمن ايضا عند في حنيفه رحمه الله تعالى خلافا لهما واذا
انقطع صبل الحال وسقط الحمل من الحال بالافتراق واسد الموفق
الى سبيل الرشاد **بيان ضمان المكاري** ذكر في الدخيرة لوقوع
الدابة المتاجرة في سوق المكاري فسقط الحمل وقبض المتاع وصاحب
المتاع ركز على الدابة المتاجرة لا يضمن الاجير بخلاف ما اذا
عثره الدابة المتاجرة وصاحب المتاع يسير معه خلف
الدابة وسقط المتاع فان الاجير يضمن لان الهلاك حصل في ضاية
يده وبحل العمل سلم اليه وفي فتاوي الفقيه ابو الليث السمرقندي
رحمه الله تعالى مكاري حمل كرايس انسان فاستقبله اللصوص
فطرح الكرايس اظهرا الكرايس والحمار جميعا فلا ضمان عليه
لانهم يترك الحظ طمع القادة عليه انتهى واسد الموفق الى سبيل الرشاد
بيان ضمان النسيج وفي فتاوي المحقق الفضلي رحمه الله
اذا دفع الى رجل نسيج غلا لينجيه له كرايسا فدفعه الى رجل
افرنسجه فسرق مزيت الاضوان كان اجير الاول فلا ضمان
عليه واذا دفعها وان لم يكن الاجير الاول وكان اجنيا ضمن بلا
خلاف ولا يضمن الاجير الثاني حنيفه رضي الله تعالى عنه وعندنا
يضمن وهو نظير مسئلة المودع اذا دفع الودعة الى اجنبي
بغير اذن مالكها وهلكت فعندها صاحب الودعة يضمن

King Saud Univ

Copyright

www.dia

ايها شأ، وغدا في حيفه رضي الله عنه يرضى الاول وليس له
ان يرضى الثاني قال صاحب الدخيرة وعلي قياس ما ذكره العلامة
رحمته شأ ان كل صانع يشترط عليه العمل بنفسه ليس له ان يعمل
فيه غيره وانما لا يرضى الثاني اذا كان الاخر اجيرا الاول فيما اذا
كان اطلق العمل له اما اذا شرط عليه النسخ بنفسه خاصة بغير
بدل فيه لغيره وان كان اجيره اذا قال صاحب التوب للناس
اذهب بالتوب الى منزلك حتى اذا مضى في صلاة الجمعة سجد
الى منزلي واوتر عليك ليجرك فاختلس التوب من يد الخايك قال
الفيقيه ابو بكر البجلي رحمه الله ان كان دفع التوب الى صاحبه
او امكنه من الاخذ ثم دفعه صاحبه الى الخايك ليؤخر الاجر فيكون
التوب رهنا فان هلك بهلك بالاجر فقط وان كان صاحب
التوب دفع اليه على وجه الوديعة لا يرضى الخايك فيكون اجرة
على صاحب التوب ولو منعه الخايك قبل الدفع اختلف العلماء
فيه فان اطلق الخايك شي كان حسنا كذا في فتاوي قاضي خان
رحمته تعالى وفي العمادة للخايك والمصارف والصباغ وكل
صانع لعمله اثر في العين احتباس ما استوجبه واعل العمل فيه
حتى ياخذوا الاجرة ولو هلك في يده بعد الحبس لا يضمن
عند ابي حنيفة رضي الله عنه ولا اجرة له بل لكل المقتضى
عليه قبل التسليم حايك عمل بالاجر فيعلق صاحبه به
ليأخذ ما اهلكه له وابي الخايك ان يدفع ما اهلكه حتى
ياخذ منه الاجر فتخرق من صاحبه لا ضمان على الخايك وان

تخرق

تخرق من يدها فعلى الخايك نصف الضمان واذا خالف الخايك
في النسخ بان امره ان ينسخ له ثوبا سباعيا ربيع اوستا في ربيع
او امره ان ينسخه رقيقا فنسخه صفيقا او على العكس ففي
الفصول كلها صاحب الغزل بالخيار ان سأل ترك التوب على
الناس ومنعه غزلا مثل غزله وان سأل اخذ التوب واعطاه الاجر
المسمى لا يزداد في الزيادة ونقص بالنقصان لا يمتنع في الزيادة
وفي النقصان نقص العمل وذكر صاحب الدخيرة هذه المسئلة
هكذا ثم اختلف المشايخ انه يعطيه المسمى ام اجر المثل قال بعضهم
يعطيه ما سمي اذا اخذ التوب ورضي ما تعيب وان اخذ التوب
ولم يرض ما تعيب يعطيه اجر المثل على كل حال لا يجاوز به ما سماه
لداشته واسه الموفق للصواب **بما ان صاحب الخطاط** رجل قال
للخطاط انظر الى هذا التوب فان كفا في قميصا فاقطعه بغيرهم
وضطه فقال الخطاط نعم وقطعه ثم قال اجدهما قطعه لا يكفيك ضمن
الخطاط قيمة التوب لاننا اذا ن له بالقطع الا بشرط الكفاية
ولو قال الخطاط انظر فيه هل يكفيني قميصا او لا فقال الخطاط نعم
يكفيك فقال صاحب التوب اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفيه
لا يرضى الخطاط شيئا له ان له بالقطع مطلقا وان قال الخطاط
نعم فقال صاحب التوب فاقطعه او اقطعه فهو ان تقطعه
فهو ضامنا اذا كان لا يكفيه لانه علق ذلك الاذن بالشرط
وفي الدخيرة رجل دفع الى خطاط كرايا الخطاط لم يقصا
فأخذه لم يقصا فاسدا وعلم صاحب النساء في التوب

لداشته

وليس كانه مرضى منه وليس له ان يضمن لان البس كان مرضى
بالفساد كما قلنا قلت ويعلم من هذه المسئلة كثير المسائل
قياسا عليها وفي المنتقى اذا دفع الى ضابط ثوبا وقال له انظر
حتى يصيب لودم واحمل كرسى اشبار وعصا كذا فجاء به
فاقصا قال ان قد اصبح ونحوه فليس بشئ وان كان اكثر
فقله ان يضمن قيمته انتهى والله الموفق للصواب **بيان ضمان**
القصار اذا بس ثوب القصار ثم نزع فضاء بوا لا يضمن
وفي المعيون ولو دفع الى قصار ثوبا ليقمه له بدائى فجعل
يدقه القصار فما استعان بصاحب الثوب على قبه وقده
فتخرق الثوب قال محمد رحمه الله تعالى اذا لم يعلم من اي شيء
تخرق فالضمان يكون على القصار لانه في يده وقال ابو يوسف
رحمه الله تعالى يضمن القصار نصف القيمة وروى ابن سماعة
عن محمد رحمه الله تعالى انه يجب كل القيمة على القصار حتى
يعلم انه تخرق من دق صاحبه وعلى قول ابي حنيفة رضي الله عنه
ينبغي ان لا يضمن القصار اطلاقا ما لم يعلم انه تخرق من دقه
بناء على ان يد الاجير المشترك يد ما نه عنده يد ضمان
عندهما وان لم يتخرق الثوب هل يقطع مقدار ما يخصه
من عمل المالك ذكره في المحيط عن شمس الامية ان الاجير اذا
استعان بالمستاجر لم ينقل فضل المستاجر الى الاجير حتى
يستوجب الاجر فكذلك لو صاحبا صاحب الثوب وضابط
بعض الثوب وهو في يد الضابط او ينج بعض ثوبه وهو في

يد النسيج

يد النسيج فانه يسقط من الاجر حصته لان الاعانة لا تجرى
في الاجارة بخلاف المضاربة فان الاعانة تجري فيها وفي
الدخيرة لو جفف القصار الثوب فترجعه فترجعه لا يضمن
عليه عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه لان الهلاك لم يكن
من فعله وعمله وعندهما يضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز
عنه مسئلة فليد القصار او اجيره الخاص اذا او قد غار
بامر الاستاذ للسراج فوقع في ذلك ثوبه على ثوب
القصار لا ضمان على الاجير وانما الضمان يكون على
استاذة وان لم يكن الثوب من ثياب القصار ضمن
الاجير وعن محمد رحمه الله تعالى اذا دخل القصار سراجا
في حانوته فاصرق به ثوب غير ثوبه فله ضمن لان هذا
مما يمكن الاحتراز عنه في الجلالة وانما لا يضمن في الخرق الغالب
الذي لا يمكن الطفاوه وهذا قولهما فاما عند ابي حنيفة رضي
الله عنه فلا يضمن ما هلك من صنعه استفتت ائمة مجاهدي
رضي الله تعالى عنهم عن القصار اذا شرط عليه ان يفرغ
اليوم من العمل فيه فلم يفرغ وهلك في الغد هل يضمن او لا
اجابوا نعم يضمن ولو اختلفا في الشرط وعدمه فينبغي
ان يكون القول للقصار لانه منكر للشرط ثم اذا شرط عليه
ان يفرغ اليوم منه ونحوه من العمل ولم يفرغ منه وقصر
بعد ايام هل يجب الاجر او لا قال صاحب الفصول كانت
واقعت الفتوى وينبغي ان لا يجب الاجر لانه لم يبق
عقد الاجارة بدليل وجوب الضمان على تعدي الهلاك والله

الموفق للصواب **بيان ضمان الصباغ** يدل دفع الى صباغ
 ابريسما يصبغه له بكلام قال للصباغ لا تصبغ ابريسمي
 وروى عنه كذلك فلم يدفعه هكذا لم يضمن الصباغ لان
 الاجارة صحت والمتاجر لا يتمكن من فتح الاجارة بغير رضاه
 الا بعد دفعه حكم العقد بعد ذلك المتاجر وحكم هذا العقد ان يكون
 العين امانة في ذلك الاجارة فلا يضمن بالهلاك في يد الابا المعتبر
 ولم يوجد وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى امر جلا يصنع
 ثوبه بالزعفران ويصنع قصبة يصنع من جنس اخر كان لصاحب
 الثوب ان يضمن قيمته في بعض ويترك الثوب عليه وان شاء اخذ
 الثوب واعطاه اجرة من ثوبه لا يجازيه ما سمي واذا اختلف الصباغ
 وصاحب الثوب فقال له صاحب الثوب انك ان تصبغه بعصفر
 او بياض وهو الذي رجع وقال الصباغ امرني ان اصبغه بزعفران
 فالقول لصاحب الثوب بيمينه والله اعلم **بيان ضمان الغلاف**
والى ابي وذكر في الدخيرة رجل دفع الى رجل صكفا ليعمل فيه
 ودفع الغلاف اليه مع اداة ودفع سيفا الى رجل صيقلي ليعمل
 له ودفع الغلاف اليه ايضا فسرق الا يضمن الغلاف لانه في الغلاف
 مودع الاجرة والمودع لا يضمن الا ما جنت يد عليه وفي
 شرح القدر عن محمد بن محمد بن محمد انه قال يضمن المصنف
 والغلاف والسيف والفرلان السيف لا يفتني عن الغلاف
 والمصنف عن الغلاف فصار كسبي واحد وان اعطاه المصنف
 ليعمل له غلافا او سكينيا ليعمل لها ايضا باقتضاع المصنف
 او السكين لم يضمن لانه استأجره على ايقاع العمل في غيرهما
 وهما

وهما السابغ في ذلك العين قال الهادي صاحب الفضول وفي رواية
 جدي شيخ الاسلام رحمه الله تعالى دفع معهما الى ورق لجلده لقسافر
 به واحد للصوم من بعض اوله اجادتهم يضمن وقال عيسى بن ابي
 الاسلام نظام الدين رحمه الله تعالى انه لا يضمن بمقتضى ظاهر
 الفقه ان المودع اذا سافر بمال الوديع لا يضمن ولا يقال انه
 مودع باجره فيضمن لانه ليس بمدة عقد حتى يضمن كان العقد
 للحفظ وفي الوديع باجره انما يضمن لانه يضمن كان لعقد بالحفظ وهذا
 ما امره بالحفظ معقودا وانما امره بالحفظ ضمانا في الاستجارة وفي
 الاجارة يعتبر مكان العقد فكل في ضمانها انتهى كلامنا في ذلك والله
 الموفق للصواب **بيان ضمان العضاد** وفي فتاوى العلامة ظهير
 الدين المرغيناني رحمه الله تعالى ليس على العضاد والبر والحقام
 ضمان السلب لانه اذا لم يقطعوا زيادة على القدر المأمور بالمازوف
 فيه فان شرط على هؤلاء العمل ان لا يقطعوا الساري لا يقطع لشرط
 لانه في وسعة وسئل العلامة صاحب المحرر عن رجل قصد
 ثوبا وترك حتى مات من سيلان الدم قال يجب لضمان انتهى
 الكلام والله الموفق **بيان ضمان الحمام** وذكر في الدخيرة
 رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج
 فلم يجد ثيابه فان اقرضا صاحب الحمام ان غيره مرفها وهو يراه
 ويظن انه يرفع ثياب نفسه فهو ضامن لانه ترك الحفظ حيث
 لم يمنع المرافق القاصد وهو يراه وان قال اني رايت شخصا
 قد رفع ثيابه لاني ظننت اني الراجع انت فلا ضمان

King Fahd Univ

الملك فهد

COVRI

www.afuk...

عليه لانه لم يمس قاسم الحفظ لما ظن ان لرافع هو وان سرق
وهو لا يعلم به فلا ضمان عليه ان له يذهب عن ذلك الموضع ولم
يصبح رجل دخل الحمام وقال للحامي بن اضع ثيابي فاشتر
الحامي اني موضع منه ودخل الحمام ثم خرج رجل في الحمام ورفع
الثياب فلم يمنع الحامي لانه ظن انه صاحب الثياب فمس الحامي
لانه استخفطه وقد قهر في الحفظ وهذا قول ابن سلمة وابو نصر
الديوبسي رحمه الله تعالى وكان للعلامة ابو القاسم رحمه الله
تعالى يقول للامان على الحامي ولا حول الاصح وبه فاختار رجل
دخل مدينته خائفا وقال للحامي اني اربطها وقال هناك
فربطها وذهب فلما رجع فلم يجد دابته فقال له صاحب
الحان ان صاحبك اخبرني بالسيفها ولم يكن له صاحب فمن
الحامي لانه قوله اني اربطها استخفاظ منه لانه اذا اشار اليه
الى موضع الربط فقد اجابه الى الحفظ فصار مودعا وقدر
فاحفظ في ضمن الجمل من متخبة من العاديات انتهى والله
الموفق **الفصل العاشر في الوقف واحكامه** قال
ابوصيفه رضي الله عنه لا يزول ملك الواقف عن الوقف الا ان
يحكم به حاكم بالطريق الشرعي او يعلقه بموته فيقول اوامرت
فقد وقفت دار علي كذا وقال ابو يوسف رضي الله عنه
يزول الملك عن الوقف وقال محمد بن الحسن رضي الله عنه لا يزول ملك الوقف
للووقف ولما وسمه اليه ويكون له ما يستحقه شرط
فلا ان يكون مفسوما يخرج من يد مسلمة الى المتولي ولا يربط

فيه

فيه التاميك بان يجعل اخره لمصلحة لا تنقطع كذا في المجازاة وغيرهما وفي
جامع الفتاوى الوقف عند الفناء الا اعظم رضي الله تعالى عنه على ثلاثة
اوجه في وجهه لا يلزم وهو ما اذا وقف في صحته وذكر شرط في
الصحة وفي وجهه لا يلزم في ظاهر الرواية وهو ما اذا وقف في مرض
موته فهو كالوقوف في حال الصحة وروى المجاور رحمه الله عنه
كما لمضاف اليها بعد الموت والثالث ان يذكر شرط صحة الوقف
في حياته وصية بعد كونه بان يقول او صيت لفعلة داري هذه
او ارضي هذه او يقول جعلت ملكي له وقفا فصدق قوايه بعد
وفاته على كذا او يقول بان يوقف ملكي على كذا فيجب في الثالث
ويلزم وعند صاحبنا ان لا يلزم في صحته ومرضه بدون هذه التكاليف
وقال العلامة صاحب المنبع وذكر في التهمة والعيون والحقايق
الفتوي على قولها والناس لم ياضروا يقول الى حنيفة رضي الله
تعالى عنه لا ثار له من الوقف عن النبي صلى الله عليه وسلم والقضاة وتعامل
الناس وكان ابو يوسف رضي الله تعالى عنه يقول ولا يقول
ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه لكنه طاج مع هارون الرشيد في ارض
او فاق القضاة رضي الله تعالى عنهم بالمدينة ونواحيها رجع واقفي
بالزوم الوقف وقال بلقي حديث عمر رضي الله تعالى عنه يا رسول
الله اني استفتيت ملا وهو عندي فليس فاصدق به فقال
النبي صلى الله عليه وسلم تصدق باصلها لا اتباع ولا توجب ولا
تورث لو وقف ثمره على ملك كين قال ابو يوسف رحمه الله
تعالى قلنا ما رجعت فلو بلغ هذا ابا حنيفة رحمه الله تعالى

لرجع قلت ذكرنا بنو ابي في جامعة منهم لا حجة لهم في ذلك على الامام
رحمه الله تعالى فانه نفى التزوم لا الصحة في المذهب الصحيح
والوجود لا يدل على التزوم ولين سلم انه لا يصح عنده فقدم
الصحة عن شيوخ لا فزاده بل يصح المضاف والمحكوم يجوز فلم
لا يجوز ان يكون الوقف الموجود من ذلك الافراد فكيف يصح
الطعن على سبيل التابيع ما نزل به شاهد الموقوف في الحرم من الشجر
مع ابناءهم خشاوع من حجة وكفى فيها الصحابة رضي الله عنهم
ولذلك حكمنا بان من التابيع الذين اتبعوهم باحسان رضي
الله تعالى عنهم ورضوا عنه فكيف سألنا الطعن بعدم الوقف
مع ذلك العاقل ولو وقف في موضع قال الطحاوي رحمه الله
تعالى هو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح انه لا يلزم عندنا
حينئذ رضي الله تعالى عنه وعندنا يلزم الا انه يعتبر في ذلك
والوقف في الصحة فيقدم جميع المال وقف المشاع جائز عند
ابي يوسف وماكك واحمد والشافعي رضي الله تعالى عنهم وقال
محمد بن رحمه الله لا يجوز ولا يجوز وقف ما ينتقل ويجوز عند
ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله تعالى عنه عن محمد بن رحمه الله
تعالى انه يجوز وقف ما فيه تعامل الناس من المنقولات كالقمار
والمرور والقودم والمنشاء والجنابة وما يحل له الموقوفة وثباتها
والقودم والمراحل والمصاحف والسلاح والكرارح ويجوز ذلك
وعن فضيل رحمه الله تعالى انه وقف كنبه تبعها الخاقانها با
بالمصحف وهذا صحيح لان كل واحد يسر للذين تعلموا وعلموا
وقرة

وقرة واكثر فقرأ الامصار على قول محمد بن رحمه الله تعالى وفي ابو ابي
وقف البناء دون الارض لا يجوز عند هلال رحمه الله تعالى وهو
الصحيح وعمل هو امر زاده على خلافه وقف الكرداريدون الارض
لا يجوز كوقف البناء بلا ارض والكردار لفظ فارسي وهو كالبناء
والاشجار واذا كان اصل القرية وقفا على قرية فبني عليها رجل
بناء وقف بناءها على قرية اخرى اضلوا فيه فاما
اذا وقف البناء على القرية التي كانت البقعة وقفا عليها
يجوز بالجماع وتضمن وقفانها للقرية هذا هو الذي استقر عليه
فتاوي ائمة فوادهم رحمهم الله تعالى عن شجرة ووقفها اذ غرسها
في ارض مملوكة يجوز وقفها ابتعا للارض وان وقفها بدون اصلها
لا يجوز وان كانت في ارض موقوفة ان وقفها على تلك الجهة جائز
كما في البناء وان وقفها على جهة اخرى فعلى الخلاف المذكور في وقف
البناء فلا يجوز وقف البناء في ارض عارية او اجارة انتم في
البناء ولو وقف الشجار اقامة فالقياس ان لا يجوز لانه وقف
المنقول وفي الاستحسان يجوز للتعامل الناس كما ذكرنا فاقوا
راه الموهوب حسنا فخرج من عند الله تعالى وقال العلامة شمس
الدين قاسم رحمه الله تعالى على هذا اذا جرى التعامل بوقف
البناء فيبقى ابي حنيفة ولكن في ارض نفسه كما تقدم الكلام في ذلك
مفضلا واذا صح الوقف لم يجز بيعه ولا تملكه وهل يجوز
قسمته ولا فضل ابي يوسف رحمه الله تعالى رحمه الله تعالى بنحو
بناء على ان الشيوع في الوقف غير مانع في صحة الوقف عند فضيل

ملكت قطع الشجر ووقفها

القسمه لانها تميز واكثر من ان وقف نصيبه من مائة شتر
بينه وبين غيره فالوقف هو الذي يقاسم شريكه لان
المقاضي عنده من يقول بجواز القسمه لان الولاية في الوقف في
الوقف فان مات الوقف فلو صيد ان يقاسم شريكه
وبغير حصته الوقف لانه قائم مقامه وان كانت الارض
كلها له فوقف بعضها ثم اداد القسمه فوجبه ان يبيع ما بقي
في رجل ثمن معلوم لم يقسم ان ثم يشرى منه ذكرا فشا لان
القسمه انما تجرى بين اثنين فلا يصح الواحد مقاسما ومقاسما
وان لم يبيع رفع الامر الى القاضي ليعاين ارضا فاجل القسمه معه
لجري القسمه بين اثنين وفي المحوط والكتابي اذا قضى قاض
صفي بجواز وقف الماشاع ونفذ قضاءه قاض اخر مخالف كشافني
او غير شافني تنفيذ صحيحا شرعا بطريق الشرع مما يتفقا
عليه كساير المختلفات واذا انفصل به قضاء القاضي لا يجوز
قسمته فلو طلب بعضهم القسمه قال ابو حنيفة رضي الله عنه
لا يقسم ويترها يثوب وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
يفرضه لكل لو كان وقفا على الارباب فادوا القسمه لا يقسم
له لان القسمه تميز واكثر لا يبيع وتملك ولا يبيع رضي الله
تعالى عنه ان القسمه بيع معني لا شتما لها على افراد والمباذلة
وجبة المباذلة راجعة في غير المثلبيات والواجب على من يتولي
امر الوقف ان يبدل في عقله الوقف بما ربه لبقاعه شرط
فذلك الوقف او لم يشترطه لان المقصود من الوقف ليعرف

بالعلة

بالعلة على وجه التاميد ولا يتابد الا بالاعارة لان ذكره هو
مقصود الوقف دلالة كذا في درر البحار وما توسع فيه ابو يوسف
رحمه الله تعالى انه لا يشترط التاميد حتى لو وقف على حصة يتوهم
انقطاعها عند محمد رحمه الله تعالى وعند ابو يوسف رحمه الله
لا يشترط ذلك واذا انقضوا يعود الى ملكه او ملك ورثته
والصحيح ان التاميد بشرط على قول الكل ولكن ذكر التاميد ليس
بشرط عند ابو يوسف رحمه الله تعالى حتى اذا مات اولاده
وانقضوا تصرف العلة حينئذ الى الفقراء وان لم يسمهم واذا
بني مسجد لم يزل ملكه عنه حتى يبرء من ملكه بطريق الشرع وبما
للمناسر بالصلاة فيه فاذا صلى فيه واحد من ملكه عنده الى ضعفه
انه قد عنه وعن محمد رحمه الله تعالى ان يشترط في الصلاة بالجماعة قال
ابو يوسف رحمه الله تعالى يزل ملكه بقوله جعلته مسجدا لان التاميد
ليس بشرط واذا جعل الوقف علة الوقف لغيره وجعل الولاية اليه
جاء عند ابو يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز على قياس قول محمد رحمه الله
وهو قول هلال الرازي رحمه الله تعالى وفي لزوم وقف على
امهات اولاده فلا شيء لمن يتزوج منهن فان طلعهن ارجعن
لا يعود حقها الساقط الا اذا كان الوقف مستثنى ذكره كان قال
طلعت فلها ذلك ايضا فسطاي نصيب الوقف ولو وقف
وجعل البعض او اكل لامهات اولاده ومدرجه ماداموا احيا
فاذا ماتوا فهو للفقراء المساكين فقد قيل يجوز بغير اتفاق وقد
قيل هو على خلاف ايضا وهو الصحيح كذا في الهداية قلت وقد

وقفت بالقاهرة على ميلة سبيل فيها جدي شيخ الاسلام **علاء**
 عصره محمد الدين بن الشيخ رحمه الله تعالى ما ذا يقول
 السادة العلماء ائمة الدين رضي الله تعالى عنهم جميعا في حل وقوف
 وقفا وشرط فيه شرط صلاتها ان يصرف لام اولاده فقاروا
 من ذلك الوقت لم يكن في كل سنة مضي مائة عشرة الف درهم ما
 دامت عازبه فهل اذا تزوجت تحقق المبلغ المذكور ام لا واذا قلتم
 لا فتحقق فهل اذا مات عنها ورجعها او طلقها او استمرت
 عازبة يعود اليها على الدوام وتحقق المبلغ المذكور ام لا وما حكم
 الله في ذلك **اجاب** رحمه الله تعالى انه تعالى جازم بكون
 كتابه لا تحق شكري في المبلغ المذكور لان الدوام قد انقطع بالتزوج
 فلا يعود واجاب عنه ايضا العلامة الشيخ محمد الدين الخافجي
 رحمه الله تعالى بانها تحق المبلغ المذكور اعلاه ويعود الدوام كما كان
 الفرق بموت او طلاق ووقع الكلام على ذلك بين يدي السلطان
 الملك الظاهر خشن قدم بحضرة فضالة الاسلام والعلم الاعلام
 والامراء الكرام وازكان الدولة الشريفة السامية والظاهر جدي
 شيخ الاسلام محمد الدين المشار اليه عدة نقول في كتب حجة ناطقة
 بما افتي به وصرح به بلسانه لا يبين انه فرج الحاضر الى
 فتوى يدي الحاضر بعضهم بالكتابة والباقيون بالايمان فقلت
 على التوفيق ومنها واقعات الفتوى عن وقف حكمة الحاج محمد
 الله تعالى وشرط فيه على من مات منهم ولم يترك اولاد ولا
 ولد ولا تنقل نصيبه الى اخوته واخوانته فمات عبد الرحيم عن ولده

لعله
 سمع ويح

عبد الرحمن فاجاب بعض المفتين باستحقاق عبد الرحمن نصيبا فيه
 علماء معروفهم الخالق **اجاب** عنه العلامة الشيخ قاسم رحمه الله تعالى
 بان هذا باطل فاعلموا اما انقل فقد قال الامام ابو بكر الحنبل رحمه الله
 تعالى لو قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة بغيره تعالى ابي علي فلان
 بن فلان وفلان بن فلان ومن بعدهما علي ولا كل منهما ومن بعدهم علي
 المساكين في مات منهم ولم يترك ولدا كان نصيب من ذلك الباقي منها فوات
 احدهما وترك ولدا فلو وضع نصيبا لولده لا الى المساكين ولا يكون
 ذلك الباقي منها من قبل ان الوافق اغا شرط ان يرجع نصيب الذي يموت
 منها الى الباقي اذا لم يترك الميت وقرأ هذا فذكر وهو والله ظنتم لا
 يجعل نصيب الميت منها لولده قال من قبل ان الوافق يجعل ذلك لولده الميت
 اغا حال من مات منهم ولم يترك ولدا كان ذلك الباقي منها العلامة يمكن
 للباقي ولا لولد الميت من ذلك شي وما عتق فلان المعروف ليس
 من المداويل القوي واما يكون باعتبار النقص النفس اليه وهذا
 لا يعارض الوافق فلا يصح الاعلانه وفيها واقعة الفتوى في وظيفة ابن
 المطار وتقرر فيها بعض القضاة بمرسوم شريف سلطاني وبعض الطلبة
 بموسم لناظر شرط الوافق اجاب عن ذلك بعض المفتين بان الامام
 النظر العام واجاب العلامة الشيخ قاسم رحمه الله تعالى بان هذا باطل فاعلموا
 له بحضرة فقد قال في فتاوى لا يدخل ولاية السلطان على ولاية الموقوف
 في الوفاء انتهى وفي المحققات جعل الصبغة مائة وعشرين الف درهم
 وعليه ديون ووقف الصبغة وشرط صرف غلبتها الى فقير قصد
 منها الى الماطلة وشهد الشهود على فلاس جاز الوفاء للشهاد

King Saud Univ

اما هو في الوقف فامساك فته ملكه واما جوارا الشهادة فلا تراه
صدق لان بالوصف خرجت الضبعة عن ملكه فان فصل من قوته
شي من هذه الغلات فللمعتز ان ما ذكره منه لان الغلات ملكه
ولو وقف فيها وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كان له قيمة
او لم يكن لان الزرع لا يدخل تحت البيع الا بالشرط فكل ما يدخل تحت
الوقف الا بالشرط على ما يحى في فصل البيع ان شاء الله وفي البيع
شرح الجمع اذا خرب ما حول المسجد واستغنى اهل الحلة عن الصلاة
فيه بقي مسجد عند النبي يوسف رحمه الله تعالى وهو حول الجنيصة رحمه
الله تعالى وفيه قال الشافعي وما لك رحمه الله تعالى ولا يعود الى ملك
بابه انما كان حيا ولا الى ملك وراثته لو كان مباحا عن محمد رحمه
الله تعالى يعود الى ملك بني لو كان حيا والى ملك وراثته لو كان
ميتا وقال الامام احمد رحمه الله تعالى جاز فقضه وصرفه الى مسجد
وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى يعود الى القرب لمساكنه ذلك المسجد
ولا يعود الى ملك بني في القضاوي الظاهر من قول الخواري رحمه الله
اوقاف المسجد اذا قطعت ونحوه لا تغلقها اهل المتولي ان يبيعها و
يشترى مكانها اخرى قال نعم قيل ان لم تقطع ولكن اذا كان حيا كانها
ما هو خير منها لاهل ان يبيعها او لا قال لا وفي المشايخ من لم يجوز
بيع الوقف لعطل الوقف ولم يعطل وفيه قال الشافعي وما لك رحمه الله
تعالى وكذا لم يجوز الاستبدال بما هو خير منها وذكر في درر البحار ان
بعض المتأخرين جاز بيع بعض الوقف اذا خرب لعمارة البناء كما
هو مذهب الامام احمد رضي الله عنه ولا يحج انه لا يجوز لان
الوقف

الوقف بعد ارضه لا يقبل الملك كالحق في رضى السالكين وغيره
قال ابو يوسف رحمه الله تعالى يجوز استبدال الوقف بلا شرط
الواقف اذا ضعفه الارض عن الزرع لكن لا يفتي به في زماننا الا بال
بطل اكثر اوقاف المسلمين بطلت ظلمة القضاة وفي المنفق قال
هشام رحمه الله تعالى سمعت محمد بن حماد رحمه الله يقول الوقف اذا صار تحت
المنفق بطل كين فللقاضي ان يبيعه ويشترى منه غيره وليس
ذلك الا للقاضي وذكر في المنفق عن ابي يوسف رحمه الله تعالى يجوز
استبدال الارض الموقوفة اذا قطعت لان الارض قد خرب فلا تقبل
العمارة كثيرة تزيد وتزيد على قيمتها وعملها وفي البرازية ما هو
اظهر من هذا وهو ما روي عن محمد بن حماد رحمه الله تعالى ان ارض الوقف لو قتل
ربها فلا قيم ان يبيعها ويشترى بثمنها ارضا اخرى يكون ريعها
اكثر من ريعها وفي نفع الفقهاء يجوز استبدال الارض بالارض لان ذلك انما
واذا شرط الواقف في وقفه ان يستبدل بالوقف عتيقها الواقف
لمثل ذلك ويكون وقفها مكانها ذلك بشرط الحفظ والمصلحة قال
فالوقف والشرط جائزان عند ابي حنيفة والى يوسف رحمه الله
الله تعالى وكلنا اذا شرط ان يبيعه ويشترى بثمنه ما هو نفع واحد
ربما يكون له عيب ذلك وعند محمد رحمه الله تعالى جاز الوقف لا
الشرط واليه ذهب هلال الرازي رحمه الله تعالى وفي وقف
الحضاف قلت امرت الرجل يعقب الارض على قوم ثم جعلهم
على المساكين ويشترط في الوقف ان له ان يزيد من رايه في ابدته
من اهل الوقف وله ان ينقص من رايه نقصا من رايه وان يدخل

King Saud Univ

منهم من ابي وان يخرج منهم من ابي اخرجته وان يفوض ويسند الكلام
لمن شاء عليه وليس له غيره ذلك اني من بعده قال لو وقف جابر على ما
اشترطه قلت فان زاد احد منهم شيئا ماسمي له او اخرج منهم احدا
او اخل احداهم له بعد فعل ذلك ان ينقص من مكان زاده او يزيد
من مكان ينقصه او يخرج من مكان ادخله في الوقف ويدخل من كان اخرج
منهم وان يخرج من فوض للكلام قال اذا فعل ذلك مرة فليس له ان
يفعل بعد ذلك لان الرعي اخلصه على فعله باله فاذا زاده وامضا فليس له
ان يغيره قلت عفرت ذنوبي فان اراد ان يكون له ذلك ابدى ما كان فيها
يزيد وينقص ويدخل ويخرج من بوعيرة قال اي شرط يفعله على ان
لفلان ابن فلان ان يزيد من ابي نزياد من اهل هذا الوقف ما يرى في
منهم ما ينقص نقصا نزعما جعل اليه ويدخل فيه من ابي ادخاله في من
الربع ما يرى ابي ربع الموقوف ويخرج منهم من يرى اخرجاه ويحرم مكان
جعل من غلة هذا المصدق على ما جعل له ان ينقصه بوعيرة من
نقصه شيئا مما كان عينه له قبل فله بوعيرة ذلك اني قد راي في
اخره فلان من هذه الصدقة فله بوعيرة ذلك اني اخرج احد منها مقي ابي ان
فلان ذلك فعل في جميع ذلك كل برأيه يحضر على مشيئة ابدى ما كان
حيما لا يجد ذلك ومشيئة بوعيرة مشيئة مطلقه له ذلك غير محظور
عليه فيه فيكون له تغيير ذلك ابدى كما ابي فاذا فعل هذا كان ذلك
مطلقا له ويكون الوقف جابرا قلت فما تقول اذا اشترط
الواقف هذا ثم مات وقد احدث فيه شيئا مما كان اشترطه فلا يكون
جائزا على الحالة التي يكون عليها يوم يحدث عليه حدث الموت وكذلك

يحدث

حدث فيه شيئا مما كان اشترطه مات قال هو جائز على ما عليه
قلت فقول الوصي او لولي هذه الصدقة شيئا مما كان اشترطه الواقف
اولا قلت فما تقول ان كان الواقف اشترط هذه الاشياء لفلان
ما كان جابرا قال اشترطه ذلك جابرا والشرط نافذ وان لم يشرط
ذلك له قلت امرأت الواقف اذا اشترط في الوقف ان لا يدخل
من غلته ومنه قال ذلك جابرا وكذلك ان قال ان حدثت علي حادث
الموت وعلي يكون يودي من غلة هذا الوقف نقضا ما طهر من الدنيا
فاذا قضى ديني كانت غلة هذا الوقف جابرة على ما سألها قال
ذلك جابرا انتهى وفي البرزخية رجل وقف محدودا ثم باعه وكتب
القاضي شهادة في ملك البيع وكتب في المصك باع فلان بن فلان موقفا
كذا او كما كتب واقرا بالبيع بالبيع لا يكون حكما بصحة البيع
ونقض الوقف ولو كتب باع ببيعها صحتها جابرا كان حكما بصحة
البيع وبطلان الوقف واذا اطلق الحاكم واجاز بيع وقف غير مكيل
تجديلا شرعيا اذا اطلق ذلك الواقف كان حكما بصحة بيع الوقف
وان اطلقه لغير الوارث لا يكون ذلك نقضا للوقف اما اذا بيع
الوقف وحكم بصحة فاض براه كان حكما ببطلان الوقف والوقف
يصير لازما وتعد رجوع الوقف عنه وبطلان فاض ياه عندي
حينئذ رعي له تعالى عنه نقضا وقضي بالردم على قوله اذا اراد
الواقف الرجوع بعد تسليمه الى الموقوف مشيئة بوعيرة على قوله ابي
حينئذ رعي له تعالى عنه فاض صما اليه لان قضائي محل محذور فيه
كذا ذكره في الجار وفي التماذرية رجل هب ما موهبا لفلان مدرسة

King Fahd Library

وقيل ان بيتي وقف على هذه المدرسة قري بشرايط وجعل اخره
للفقر وجعل قاض بصحة ابي العلامة القاضي الامام صدر
الدين السمرلي رحمه الله تعالى ان هذا الوقف غير صحيح مع الايجاب
هذا وقف قبل وجود الموقوف عليه واقفي غيره من اهل زمانه صحة
هذا الوقف وهو الصحيح فان ذكر في النوازل رجل وقف ارضا على
اولاد فلان وجعل اخر الفقرا وليس لفلان اولاد فالوقف جائز
وتكون العلة للفقرا فان حدث لفلان اولاد يصرف عن علة الفقرا
في المنفعة الى اولاد فلان واذا كان هذا الوقف على اولاد فهو هنا يكون
كذلك بالطريق الاولي ويصرف العلة الى الفقرا اذا غابت المدرسة
يصرف اليها في المستقبل وفي المحققات عن محمد رحمه الله تعالى اذا خاف
الواقف ابطال الوقف بتيسر الحكم بان لم يصر في حاله نحو ان يكتب
في صدر الوقف انه قضى به قاض من قضاة المسلمين وان لم يكن قضى
بذلك قاض لان التصرف وقع صحيحا لكن لقاضي بطلان كما تبين من هذه
الكتابة يمنع القاضي عن ابطاله فلم يكن به باس وفي الاول الى رجل
وقف شيعة على اولاده واولاد اولاده ابدا ما تناسلوا وله اولاد
اولاد قسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الانثى ثلاثا وحيث
الحق لهم على السوا واهل البنات يدخلون في ذكر الاولاد ذكر الحضانة
رحمته الله انهم يدخلون عملا بقوله صلى الله عليه وسلم في حق الحسن بن
علي ابي طالب رضي الله تعالى عنه ما حين دخوله المسجد وهو في
المنجلى ولم عليه المنبر ان ابي هذا السيد جعل له بيني وبين
وذكر في ظاهر الرواية انهم لا يدخلون وكذا لو كان مكان الوقف

وصية

وصية والفتوى على ظاهر الرواية لان اولاد البنات ليسوا باولاد
اولاده لانهم منسوبون الى الاب لا الى الام الموقوف التي بخاري
وقف على العلماء لا يعرف من الواقف غير ذلك في غير الوقف على العلماء فليقيم
ان يفضل البعض ويكرم البعض ان لم يكن على قوم يحسون وكذا
الوقف على الذين يتعلمون اي يردون الى هذه المدرسة او على متعلمي
هذه المدرسة او على علماء بها يحسن للقيم ان يفضل البعض ويكرم البعض
ان لم يبين الواقف قدر ما يعطى كل واحد لا واقف المصلحة على الفقرا
الترجيح فيها بالحاجة ام بالفضل قال العلامة البويهي رحمه الله
الترجيح فيها بالحاجة وقال البقاعي رحمه الله تعالى بالفضل قال
العلامة الترحمان رحمه الله تعالى ويقول البقال فاحذر ان كان ابو
يكون رضي الله تعالى عنه يسوي بين الناس في العطاء في بيت المال
وكان عمر رضي الله تعالى عنه يعطيهما على قدر الحاجة والعفة والفضل
ولا خذما فاعلم عمر رضي الله تعالى عنه في زماننا احسن فتعتبر الامور
الثلاثة وان كان في احدهما افضل مع اصل الحاجة وعفة من محمد
عليه السلام قل منه فضلا وان كان ذلك لا يوجد وعفة فهو المعلوم من
غرض الواقفين في زماننا استخلف الامام في المسجد خليفة ليوم
فيه زماق غيبته لا يستحق الخليفة من اوقاف الامامة شيئا
ان كان الامام ام اكثر السنة وفي فتاوي العلامة قاضي خات
رحمته الله ان افاض الامام اول المودع عنده منعه عن المباشرة
من ستة اشهر وكان للمتمولي ان يعزله ويولي غيره وان كان
للمفوز نايب وفي القنية قال العلامة الترحمان رحمه

امه تعالى للامام الفقيه اخذ غلة الامامة وقال شرف الامعة رحمه
امه بفتح امام اخذ غلة السنة ثم مات قبل تمام السنة ومجيئ به
ففي لورثته امام ام شهر او استوفى غلة السنة ثم مضى اهل الحلة
اما ما اخبروا به ان يستردوا ما اخذوا الاول وكذا لو انتقل عنها
بنفسه وفي الخط اخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل عنها
لا يسترد منه حصته ما بقي من السنة كالنقاص اذا مات وقد
اخذ رزق السنة ويحل للامام اكل حصته ما بقي من السنة ان كان
فقيرا وهكذا الحكم في طلبية العام في المداير يعني اذا كان العطا
مساهمة فاخذ المتعام وقت القسمة ثم تركها لمسته وعمل قال
ارضى عنه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد على وجه سماها على
ان ولايتها في حياته وبعد وفاته الى افضل ولي قال ذلك طائر
قلت فان كان اولاده في الفضل موزعا قال يكون لا اكبرهم سنا
قلت فان قال علي ان يكون ولاية هذا الوقف الى افضل الاقل
من وليي فاني افضلهم ان يقول ذلك قال تكون الولاية الى الذي
يليه قلت وكذلك ان توفي ذلك افضلهم ثم مات قال تكون
الولاية الى الذي يليه قلت فان كان افضلهم غير موضع لولاية
هذه الصدقة قال يجعل الناقض جلا يقوم به قلت فان صار
بعد ذلك فيه من يصلح للقيام به قال ترد ولاية هذا الوقف اليه
قلت فان قال علي ان ولاية هذه الصدقة الى الافضل فالافضل
من وليي وتولاها افضلهم ثم صار في ولد من هو افضل من الذي
تولاها قال تكون ولايتها الى الذي صار افضل من الذي تولاها

اولا

اولا انتهى كذا ذكر في وقف الخفاف وفي البرازية اذا مات المتولي
والواقف حي فالراي في الغيب الى الواقف لا الى الحاكم وبعده موت
الواقف الى وصيه لا الى الحاكم وان لم يكن له وصي فالراي يكون الات
الى الحاكم لان العبي وان زالت بالوقف عن ملكه حقيقة فهي باقية
على ملكه حكمه لقول صلى الله عليه وسلم وصدة جارية الى يوم القيامة
وفي الاصل الحاكم لا يجعل القيم من الاجانب ما دام في اهل بيت الوقف
من يصلح لذلك فان لم يجد فيه من يصلح فغيب فيما غيرهم ثم وجد
فيهم من يصلح صرفه عن اهل بيت الواقف انتهى وقف ولم يشترط
الولاية لنفسه قال مشايخنا المشبه ان يكون هذا قول محمد رحمه
امه نعم لان التسليم لما كان شرطاً عند فيه تنقطع ولاية قال
الفقيه ابو الليث السمرقندي رحمه الله تعالى بالتسليم الى المتولي في تنقطع
ولاية عند محمد رحمه الله تعالى فلا يملك عزل المتولي اذا لم يشترط
حال الوقف ولاية العزل لنفسه وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى
ملكه شرط العزل ولم يشترطه واذا كان الواقف غير مأمون وقد
شروط الولاية لنفسه يخرج الحاكم عن الولاية وينزع منه وكذلك
لو اجتمع عنده من غلة الوقف ما يكفي العارة والوقف يحتاج اليها
واشترط الواقف عنها ما دام الحاكم بالعمارة فان فعل ولا ينزع منه
وان كان شرط ان لا ينزع منه احد فالشرط باطل بخالفه الشيخ
ان الحاكم ناظر لمصلحة الوقف فان كان نزع مصلحة يجب على
الحاكم اخراجه وفعل الضرر عن الوقف انتهى وقف واشترط عليه
وكتب الصك وقرا عليه وقدره وقفا صححنا شرعيها بالاطريق

King Saud bin

الشري ثم قال وقفت بشرط ان لي ولأولادتي بيعه متى شئت لكن
الكاتب لم يكتبه ولم اعلم بما كتبه اقول ان كان الواقف قد
يعرف اللغة التي كتب بها الصك وقرى عليه لا يقبل قوله وان كان
العجب لا يعرف اللغة التي كتب بها الصك وقرى عليه يقبل قوله
وان شهدوا نذري عليه بلغته وفهم كل ما فيه لا يقبل قوله البنية
وكذا في البيع والجارحة اذا قال البائع ولا جرح لم اعلم المكتوب في
صك البيع والجارحة شرط الواقف ان لا يوجره واليه فان جرحه
وهو خارج عن الولاية او لا يدفعها مساقاة فان فعل وهو خارج
عن الولاية وفلان يكون واليه او شرط وقال من فاذع في هذه الصدقة
منولها او قال من فاذع منولها لا يطالب هذه الصدقة وهو خارج
عن هذه الصدقة بحسب شرطه ويعمل على حسب ما شرط الواقف لان شرط
الواقف كنصر الشارع قيم الوقف انفق من مال علي الوقف ليرجع في غلبته
الرجوع ان شرط الواقف ولا فلا وكذا الوصي في مال الميت لكن
لو ادعى ذلك لا يكون القول قوله لا شري بما ان الوقف دار لربها
يجوز له ذلك وجعل قال ان وجدت ضالتي فدلته على اني القدر
بارضي هذه على ابن السبل فوجد بها جريح اذ يقف ارضه على
من يجوز له وضع الركاة فيه ولا يجوز على من لا يجوز له ركاة ماله لان
هذا نذر في تغيير واجاب الله تعالى وان وقف على ولد جابر
ونذره باق لو قال ان مت من مرضي هذا فارضي وقف بنري
من مرضه وبيع ارضه جازي بعد وفاته وان مات من مرضه هذا
لا يكون وقفا لان تعليق الوقف بالشرط لا يصح فلو قال اقامت
فاجعلوا

فاجعلوا ارضي وتعالى كما لو قال ان دخلت الدار فارضي وقف
لا يجوز ولو قال ان دخلت الدار فاجعلوا ارضي وقفا يجوز وقال
السجدي والقاري رحمه الله تعالى تعليق الوقف بالشرط جائز
وذكره وقف الحضاف قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى
على الناس او علي بني آدم وعلى اهل دار ابد اذا انقضت اقطعت
المساكين او العياني او الزميين فالوقف باطل وذكره معتمد
اخر قال القلة للمساكين لا يها ولو وقف على فقر القران
والفقر اقول وقف باطل وذكره هلال الرازي رحمه الله تعالى
الوقف على الزميين والمنقطع عن صحيح وقال المشايخ الوقف على
معالم المسجد الذي يعلم الصبيان فيه صحيح وقبل البيع لان الفقر
غالب فيهم قال العلامة ستمن الفقهاء رحمه الله تعالى هذا اذا وقف
على طلبة علما بطله كذا يجوز لان الفقر غالب فيهم فكان الاسم صبيحا على
الحاجة فالحاصل انه متى ذكر مصرفا فيه نص على الفقر والحاجة
فالوقف صحيح بحسب ما لا وقوله بحسب ما اشار الى التاميم
بشرط ومضى ذكر مصرفا يستوي فيه الفقير والمغني ان كان بحسب
صحيح بطريق التملك وان كان لا بحسب فهو باطل الا ان يكون في
لفظه ما يدل على الحاجة كالتاميم فيجوز ان كان لا بحسب فلا غنى
والفقر سواء وان كان لا بحسب فالوقف صحيح ويصرف في فقرهم
لما اغنيهم وكذا لو وقف على الزميين فهو على فقرهم ولو وقف على
اصحاب الحديث لا يفضل فيه شافعي المذهب اذا لم يكن في طلب الحديث
ويصل الحنفية لو كان في طلبه ولا وذكر العلامة ابو بكر محمد بن

King Saud Univ

ان الوقف على اقرار سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اهل بيته بحجر ولا
 كان لا يجوز الصدقة عليهم وفي الفتاوى ان لا يجوز ولا يصير وقفا
 لعدم جواز صرف الصدقة لبني هاشم لكن في جواز الوقف وصدقة
 النفل عليهم روايتان الوقف على الصوفية لا يجوز قال شمس
 الائمة رحمه الله تعالى بحجر ولا يخرج الامام المحقق على العدة رحمه
 الله تعالى رواية من وقف لخصاف رحمه الله تعالى ان لا يجوز
 انه في كلام التزاري رحمه الله تعالى وذكر في وقف لخصاف انه يفعل
 الناظر في الحقوق المطبق اذا دام سنة كاملة لا ان دام اقل
 ولو عاد اليه عقل ويرى من علة عاد اليه النظر كما كان لزوال
 المانع وبه نأخذ والله الموفق للصواب **نوع في اجارة الوقف**
 والدعوى به والشهادة عليه والكلام على ذلك والله سبحانه وتعالى
 اعلم اقول ذكر في البيع المتولي اذا اجر الموقوف سنين معلومة اجرة
 مثله انظر ان كان الوقف اشترط ان لا يجر اكثر من سنة لا يجوز
 لان شرط الوقف يجب مراعاته ولا يتجاوز عما شرطه الوقف وان لم
 يشترط ذلك قال المتقنون من مشايخنا رحمه الله تعالى ان يجوز
 ان لا الوقف فوضه الامر الى المتولي فنزل المتولي منزلة الوقف والوقف
 ان يجر سنين كثيرة فكذا من يقوم مقامه وقال المتأخرين من
 مشايخنا لا يجوز اكثر من سنة واحدة لان لو جاز ذلك يخاف على
 ان الوقف يتخذ ملكا لا يحمي مدة مدبرة يبدل من سمة الوقفية
 ويسمى بسمة الملكية خصوصاً في زماننا هذا لان كلمة المتغلبة
 مستحالة وكان العلامة الشيخ ابو فضل الكبير رحمه الله

يقول

يقول في اجارة في الضياع ثلاث سنين لانه لا يرغب في اقل من
 ذلك وللحجر في غير الضياع اكثر من سنة واحدة الا اذا كان المصلحة
 في الضياع لعدم جواز اجارة ثلاث سنين وفي غير الضياع جواز اجارة
 اكثر من سنة واحدة وهذا امر يختلف باختلاف الموضع والزمان
 وهو المختار للقوي وكذلك المزارعة والمعاملة والوجه في بيع
 الاجارة الطويلة في الوقف ان يعقدوا عقودا مترددة كل عقد
 منها على سنة واحدة فان استأجر ثلاثين عقدا كل عقد سنة واحدة
 من غير ان يكون بعضها شرطاً في العقد فيكون العقد الاول لازماً لانه
 قاضٍ لثلاثين غير لازم لانه مضاعف الى المستقبل وذكر العلامة
 شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى ان الاجارة المضافة لازمة
 في اجارة بيتين وهو الصحيح وذكرت هذه الحيلة في الدعوى
 ثم قال ولكن هذه الحيلة عندي ضعيفة لانه لم يجوزوا الاجارة
 الطويلة في الوقف وانما لم يجوزوا صيانة للوقف عن البطلان فان
 الوقف اذا بقي في يد المستأجر مدة طويلة والناس يروونه
 يتصرف فيه تصرف الملاك فيقع في قلوبهم انه ملكه فيشبهون
 له بالملك لو ادعاه يومئذ الدهر بطل الوقف وفي هذه المعنى
 لا فرق بين ان تكون الاجارة معقودة بعقد واحد وبين ان تكون
 الاجارة معقودة بعقدين هذا هو الكلام في الاجارة الطويلة في
 الاوقاف فاما الاجارة الطويلة في الاقطاع والاملاك سائر
 في فصل الاجارات ان شاء الله تعالى ولا يجوز اجارة الوقف
 الايام المتصلة ولا ينقض ان زادت الاجرة لكثرت الوعيات

King Saud Univ

لان المعتبر اجر المثل وقت العقد ووقت العقد كان المسمى اجر المثل
ولا يعتبر لما بعد لان تلك حالات لا تنطبق وذكر في النسخة ان
رجل من مئة موقوفة في المتولي مدة باجر المثل وبنى عليه بازا في المتولي
فلما مضت المدة زاد اجر على تلك المدة السابعة فخرج صاحب
السكنى بتلك الزيادة هو او ولي قال كاتب واقعة الفتوى اجبت
نعم انه او ولي من غيره وادله تعالى اعلم وذكر في شرح الطحاوي رحمه
الله تعالى اذا كانت الارض وقفا استاجرها من المتولي مدة
طويلة فانه ينظر ان كان السعر جالسا لم يزد ولم ينقص كما كانت
وقت العقد فانه يجوز وان غلا اجرها اي اجرها فانه ينقص
ذلك العقد ويحتاج الى عقد جديد ويجوز ان العقد على ما زاد
فانما وكذلك لو استاجرها باجرة معلومة الى سنة معلومة فلما
مضى نصف السنة غلا سعرها وان زاد اجرها مثله فانه ينقص
ذلك العقد فيما بقي في السنة وفيما مضى في السنة يجب المسمى بعد ما وجد
ذلك ويجوز ان العقد ثانيا على اجرة معلومة هي اجرة المثل وليس
عليه اذ لم يكونوا على الوقف ولا ثانيا في جرة القاضي ان يجوز لانه
لا يملك ذلك وانما يملك الغلة دون العين والتصرف بالاجارة الى
له الولاية في ذلك اذا اجر المتولي او ثانياه ثم مات لم تنفذ
بموت لانه كالوكيل عن الموقوف وعليه وموت الوكيل لا يوجب فتنه
وذكر في وقف الحضاف رحمه الله تعالى اذا اجر الوقف الارض سنة ولم
يحط من الارض شيئا قال لا اجارة جازية قلت فله ان يفتقر الى
يفرق في الوجه الحق سبل ذكر فيها قال نعم قلت فان قال

فتت

الوقف

فتت الاجر من المتاجر ودفعته الى هؤلاء القوم الذين وقعت ذلك
عليهم ومحمد القوم فتت ذلك قال في القول قوله ولا يفتقر عليه قلت في
وكذلك ان قال فتت وضاع مني او سرق قال في القول قوله في
ذلك وفي الفتنة على الاعلى وقف امام الناصح رحمه الله تعالى اذا اجر
الوقف او ثمة او وصي الوقف والقاضي او امينه ثم قال قد فتت
الغلة فتت او فرقها على الموقوف عليهم وانكروا فالقول له مع عينه
الواقف اذا اجر الارض الموقوفة من ابيه او لثمة او غيره او من كان به
قال ابو بكر الخفاف رحمه الله تعالى اما في مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه
غده فلا اجارة لا تجوز من احد هؤلاء امام مذهب ابي يوسف رحمه الله تعالى
فان الاجارة من ابيه وابنه جازية وامان عبده ومكاتبه فان
الاجارة لا تجوز في الثمارية الدعوى في دار الوقف على متولي الوقف لا تجوز
وقيل تجوز القاضي لو امر اسنانا باجره ودار الوقف مشاهرة بكذا
فليس يحكم لانه وكيل من قبل القاضي فلا استغلال وليس بما ذور له في
المضمومة فلا تصر مضمومة اذا كان مازوا فيها من مائة القاضي
والمأذون في الاستغلال ليس عتوبيا والمتولي من يملك التصرف في الوقف
استوى وكذا لا يصح الدعوى على كاد الوقف وغيره الوقف وكذا على غلة
دار الوقف وغيره الوقف اذا ثبت انه كاد غلة دار ادعى للمؤد
لنفه ثم ادعى انه وقف اقول لا يصح من الجواب ان كانت دعوى لوقفه
سبب التولية بحقل الوقف لان في العادة يضاف اليه باعتبار
ولاية التصرف والمضمومة كما في الوكيل اذا ادعى لنف ثم ادعى انه
لغلا وكله بالمضمومة فيه فقبل ولا يكون فيه تناقض ولو ادعى

King Abdul Ghani

لم

اتفقا على الفقرة التي وان حذر الواقف فجات بينة
بشهادته عليه فالوقف وبمقدار حصته من الارض او على الدار التي
ذلك قبل التقاضي ذلك وحكمه وان شهدوا على الواقف باقراره
بالوقف ولم يعرفوا ما بين الارض او بين الدار ما من التقاضي
بما يسمى قدر الزمان ذلك فما سمي من شيء فالقول قوله فيحكم
التقاضي بوقفية ذلك وان كان الواقف قد مات فوارثه
يقوم مقامه في ذلك وان شهدوا على اقرار الواقف ان وقف جميع
حصته من هذه الارض وذلك الثلث منها وكانت حصته النصف
منها او اكثر من الثلث قال تكون حصته كلها فضا كانت
او اكثر وقفل على ما سبله وابده الموقوف الى سبل الرشد
نوع في غضب الوقف وحكمه وفي اخره بيان حكم الموهوب
والمأجور متى وقف اذا سكن رجلا دار الوقف بغير اجير ذكر
هلال الرازي رحمه الله تعالى انه لا شيء على الساكن وعامة المتأجر
على ان عليه المثل سواء كانت الدار موهوبة للاستغلال او لم تكن
صيانة للوقف عن ايدي الظلمة وقطوع الاطعام الفاسدة عليه
الفتوى وكذا الرجل اذا سكن دار الوقف بغير امر الواقف وبغير امر
القيم كان عليه المثل بالغام بالخروج في قباوي فاضحان رحمه
الله تعالى وجل غضب ارض الوقف وارض الصغير قال بعضهم يضمن
الغاصب اجر المثل للوقف وللصغير وفي ظاهر الرواية لا يضمن لقول
هذا الغاصب اجر الارض المضمونة بغيره يجب على المتأجر الاجر
المسمى وذكر في التبيين ان الفتوى في غضب الفقار والدار الموقوفة

بالفان

بالفان كما ان الفتوى في غضب منافع الوقف بالفان وجل من
صنعة من رجل على مال آخر منه ثم انه وقف هذه الضبعة وقفا
صحيحا شرعا هل يجوز هذا الوقف قال الحنفية رحمه الله تعالى ان
افتكها من الرهن فالوقف جائز وان لم يفتكها فالرهن صحيح لا
يبطل ولا يخرج هذه الضبعة من الرهن بايقاف مالكها الا ترى
ان رجلا لو رهن ضبعة ثم باعها لمن قال ان صحابنا ان افتكها
فالباع صحيح فاذا وان اجاز المرحوم البيع فالباع جائز وكذلك
ايضا الخ لم في الرهن انه يجرى بغير ضبعة لرجل شين معلومة
ثم جعلها بعد ذلك صدقة موقوفة لله عز وجل ابدى على سبل سماه
ثم بعد ذلك تكوف عليها المالكين ابدى بغير ابدى لها الارض
ومن عليها وهو خير الوارثين قال العلامة ابو بكر الحنفي رحمه الله
تعالى ليس لصاحب الارض ان يبطل ما عقد من الاجارة فاذا انقضت
مدة الاجارة كانت الضبعة وقفا قلت ولم اجرت هذه الصدقة
وهي ساعة فلا تكون وقفا قال هي الساعة وقوف وان كانت
مستغلة بالاجارة الا ترى انه لو قال كنت وقفت هذه الضبعة
على كذا وكذا قبل ان اجريها وانما اجريتها للوقف واجريها لي في
سبل الوقف اذ ان لم يره اقراره بالوقف ويكون الاجر
الذي اجريها به في الذي وقفها فيها وانما قلنا انها تكون وقفا
بعد انقضاء الاجارة لانه وقف الا ان في هذا الوقف ليس له
ان يبطل اجارة المتأجر الا ترى انه لو اجريها ثم باعها من رجل
او ملكها الرجل انه يقال للمنفرد ان شئت فاصبر حتى

تتغنى الجارة فباخذها بالشر أو ان شئت فابطل شر كذا فان
 اخذنا ابطال الشر له ان يبطل الشر الا
 عند القاضي او عند السلطان وهذا قول الحسن بن زياد رحمه
 الله تعالى وقال لعلامة الحصاص رحمه الله تعالى العقد جائز
 غير لازم فله بطلان اي للمشتري بغير حضور القاضي ولا
 السلطان وما ذهب اليه الحسن بن زياد رحمه الله تعالى هو
 الصحيح وعليه الفتوى والمكرك ملك ما ملك بالتملك والمنافع
 المحتاج اليها منها مائة الصادرة له من الملك واسمها الموقوف
 الي سبيل الرشاد **الفصل الحادي عشر في الغصب** حكم الغصب
 نهيان احدهما ما يرجع الى الاغرة وهو الاثم واستحقاق المولى اخذ
 الثاني يرجع الى الدنيا وهو انواع بعضها يرجع الى حال قيام العين
 وبعضها يرجع الى حال هلاكها وبعضها يرجع الى حال نقصانها
 وبعضها يرجع الى حال زيادتها فاما الذي يرجع الى حال قيام العين
 فهو وجوب رد العين الي مالكها في مكان غصبه لقوله صلى الله عليه وسلم
 على الدماء اخذت حتى ترده ثم الرد هو الموجب الاصيل على ما قالوا
 ورد القيمة بخلاف خلفاء عند لانها قاصرة والكامل في رد الصورة
 والمعنى وقيل الموجب الاصيل ورد العين بخلص خلفاء عند لانها
 قاصرة والكامل في رد الصورة والمعنى ولهذا يعتبر في غير ذوات
 الامثال قيمة المخصوص يوم غصبه ويظهر ذكره في بعض
 الاصكام منها اذا غصب جارية قيمتها الف وله الف درهم
 وقد مال عليه القول وان لا يجب الزكاة عليه من الف لانه

مديون

مديون والزكاة غير واجبة عليه ومنها لو غصب الف فاشترى بها
 جارية الغاصب اذا تصرف في المصوب المودع في لودبعة وبيع
 فيه لا يطيب له البيع عن يمينه ومحمد بن عمار الله تعالى كذا في
 الكتاب ومنها اذا ابرأ الغاصب عن الفان حال قيام العين فانه
 يبرأ حتى لو هلك بعد ذلك في يد الاضمان عليه ولو لم يكن وجوب
 القيمة على الغاصب في الحال فانه لما صح ابرأ لان ابرأ عن
 العين لا يصح كذا في الكتاب حتى لو هلك بعد ذلك لا يجب الضمان
 فاقول لو كان الموجب الاصيل هو القيمة والا ما صح ابرأ لان
 ابرأ عن الاعيان لا يصح كما ذكرنا ومنها صحة الرهن والكفالة
 بالمغضوب حال قيام العين اذ لو كان رد العين اصلا لما صح
 الرهن والكفالة لان الرهن والكفالة بلا عيان لا يصح وفي
 الجملالية وعلي قول من يقول الموجب الاصيل رد العين لا يصح ابرأ
 والرهن والكفالة حال قيام العين ومنها وجوب الزكاة فان
 الغاصب اذا كان له نصاب في مكانه وغصب شيئا وهو قائم
 في يده لا يجب عليه الزكاة اذا انتقص النصاب بمقابلة وجوب
 المصوب كذا في الكتاب وذكر في المحيط لو غصب درهم او دينار
 فالملك ياخذها منه حيث وجد ذلك وليس له ان يطالبه
 بالقيمة وان اختلف لسر لانها اتمان ومعنى القيمة لا
 تختلف باختلاف المكان واذا هلك المصوب يجب ضمان
 مثله ان كان مثله كالكلاف والموزونات والمعدونات المتفاوتة
 كالخمر والبيض فهو كالكيل حتى يجب مثله لعله متفاوت



وان لم يكن مثلياً كاللزوميات والمعدومات المتفاوتة والحقول
يجب التفاضل قيمته يوم الغضب لان ضمان الغضب ضماناً معتدلاً
و ضمان الاعتدال لم يشترع اليه بالمثل قال الله تعالى في العنكبوت
عليكم فاعندوا وعليه عتلى العنكبوت عليكم الآية والمثل اذا اطلق
ينصرف اليها هو المثل صورة ومعنى ولان المثل صورة ومعنى
اعتدالها فيه من اعادة الحسية المائية لان الحنطة مثلاً مثل
الحنطة جنساً ومالية الحنطة المواد مثل مالية الحنطة
المقصود لان الجودة ساقطة العبارة في العدييات فكان دفع
للضرب فان الغاصب فود على المفضوب منه الصورة والمعنى
فالخير العام ان يتذكر كجما هو مثل الصورة ومعنى فان القطع
عن ايدي الناس فلم يقدر على مثل الكمال فعملية قيمة يوم
المقصود عند اي خفيفه عن الله تعالى عنه وعندي اي يوسف
وعند الله تعالى يوم الغضب وعند محمد صلى الله عليه وآله يوم الانقطاع
ولو كانت القيمة في مكان المقصود اكثر والغاصب بالخيار ان
شاء اعطى مثله وحيث خاصم وان شاء قيمته حيث غضب الا
ان يرضى المقصوب منه بالتأخير لان الغاصب لا يلزمه دفع
الضمان في مكان الغضب بل انما العتد وان كانت القيمة في
المكانين سواء فلا محذور فيطالبه بالمثل لانه لا يتصرف به
واحد منهما واذا نقص المفضوب في يد الغاصب ضمن النقصان
لان الواجب عليه ان يرد على الوصف الذي غصبه بخلاف
المبيع فانه اذا النقص في يد البايع لا يجب في مقابلته شيء

ولكن

ولكن يجب ان يخبر المشتري بين ان باخذ بكل الثمن او يتركه
لان ضمان عقد العقد يرد على الايمان لا على الاوصاف اما
ضمان الغضب فيعلق بالفعل على ما بيننا اذا اعتصب رجل ثوب
انسان فبعض الغاصب يصنع نفساً اخر فضايل الثوب بالخيار
ان شاء اخذ الثوب من الغاصب واعطاه ما زاد الصنع فيه وان شاء
ضمته قيمة الثوب ابين يوم الغضب وقيل له خيار ثالث وهو قول
ابن عصفور ان يبيع الثوب ببيع الثوب على حاله ويقسم الثمن على
قدر حصته كما اذا انصنع لا يفعل احد لان الثوب ملك للمضوب
منه والصنع ملك الغاصب والقيمة تعدد فضايل اشترى يكتسب
في الثوب ببيع الثوب ويقسم الثمن بينهما على قدر حصتهما وهذا
حسن لانه طريق الايصال هو كل واحد منهما الى صاحبه يعني وانما
خيرها صاحب الثوب دون الغاصب مع ان كلامهما صاحب حق لان
صاحب الثوب صاحب اصل والغاصب صاحب وصف فكان ان شاء
الخيار لصاحب الاصل اولى وفي اليد ان يتركه رجل غصب عاتوناً بالخيار
فيد ويبيع فيه يطيب له البيع لانه حصل بالتجارة المروى في ارض
الغير لا وجد طريقاً له لا يحمل له وان لم يجد طريقاً له ذلك لم يمنع
صاحب الارض فاذ منع حرم عليه المروى لان الصريح يبطل الدلالة
وهذا اذا كان المار واحد فان كانوا جماعة لا يباع ذلك والمروى
في الطريق الحادث ان كان ما كد جعله طريقاً يجرى وان لم يعلم او علم
ان غصبه فبذلك يبايع المروى في يده من الغير لا اذا نهى ببيع ذلك
اولاً اخذوا فيه قال العقيد ان علم ان ذلك احدته حل وان علم انه

عصبه من وعن الامام الاعظم اي حنيفه رضي الله تعالى عنه اذا كان له
حايطة او حايطة للجبل للمرور ولا النزل فيه وان لم يكن فلا بأس به
ومن اتى القاسم رحمه الله تعالى اذا غشي عليه الطريق بمشي في الارض
المزروعة ولا يخطا الزرع وذكر في الدرصرة اذا غضب امرضا
فرزها وبني الزرع فلصاحب الارض ان ياخذ من حيزه ويأمر له
بقلم الزرع ويضعها لما كره فان ابي فلم يصب من ذلك يعلمه
بنفسه فان لم يحضر حتى ادرك الزرع فالزرع للغاصب وللمالك
ان يرجع بنقصان الارض ان نقصت بالزرع كما ذكره الحداري
شارح القدرى وذكر في البيع شرح الجمع رجل غضب جارية فخلت
في بطنه فان كان الجبل من الموي او من الزرع لا شيء على الغاصب وان كان
الجبل من زرع اخذها الموي وضمنه النقصان والكلام في قدر الزرع
قال ابو يوسف ينظر الى ما نقصها الجبل والى امر عيب الزرع
فيضمن الاكثر ويدخل الاقل فيه وهذا استحسان وفي القياس
ان يضمن الامر من جميعا وروي عن محمد انه اخذ به لان الجبل والزرع كل واحد
منها عيب على حدة وكان النقصان الحاصل لكل واحد منهما نقصان
على حدة فيرد ويضمن على حدة وعرضب امة فزني بها هو وغيره
فخلت عنده فردا الى المالك فمكثت بالولادة او في النفاس ضمن
الغاصب قيمتها يوم علقته منه ولا ضمان عليه في الحرمة اتفاقا
وهذا عند ابن حنيفة رضي الله تعالى عنه وقال لا يضمن في الامتساخ
ايضا والصحح ان عليه نقصان الجبل عند هاهو هل يجب على الغاصب
حدا الزرع او لا اقول لم يضر هذا الحكم في الهداية ولا في شرح الجامع

الصغير

الصغير لكن ذكر الشيخ صام الدين السعفي فيها تباين بين الحد والضم
العصب بوجوب الملك دون ضمان الجناية وهذا الرزني يجازيه ثم
قلنا لا يجد عنده لانه لا يملكها بالضم ان حتى يصير شبهة بخلاف ما لو
عصب جارية وزني بها فقتلها ثم ضمن قيمتها لم يجد لان ضمان
العصب بوجوب الملك ولو غضب امة فزني بها فماتت قال الحداري
ابنه تعالى الاصح ان يوجب القيمة ولا يجب الحد فعلم بهذا ان وجوب الضمان
بالجناية مع وجوب الحد مجتمعان وانما وجوب ضمان العصب مع
وجوب الحد بالجموعان وفي العارضة اذا جسر رجلا حتى ضاع ماله
لا يضمن ولو جسر المالك عن المالك ضمن رجل اد اصاب بين رجل وملاكة
حتى قتلقت لاضمان عليه ولو فعل ذلك في النقول ضمن رجل وقف
يجب دابة انسان ومنع صاحبها عنها حتى هلك لا يضمن وانما
فر هذا اذا قاتل صاحب المال وقتله ولم ياخذه حتى تلف المال
لا يضمن وقد مر ذكره في فصل انواع الضمانات ما يتخالف هذه المسئلة
وسئل بولانا المحقق الشيخ علا الدين علي بن شيخ الاسلام نظام الدين
عم صاحب العاردي رحمه الله تعالى عن رجل ختم مائة اخر حتى هلك
الارز هل يضمن او لا اجاب بولانا الموي لانه يضمن وفي
التجديس رجل اراد ان يسقي نزع فمعد انسان حتى فسد
زرعه لا يضمن قلت وهذه المسئلة تخالف ما قبلها والله
تعالى اعلم وفي القضية اذا منع الاجر او صاحب الارض للمساخر
من عمل ساعدا الى ان يعطى لها عليه من الجراحي فذلك موطر او غيره
لا يضمن واذا اختلف الغاصب والمعصوب منه في القيمة

King Saud Univ

فالقول في قيمة المعضوب قول الغاصب يحسنه الا ان يقيم الحاكم
البينة بان القيمة باكثر مما قال الغاصب فيجوز حمل بعينه
لان توريده عواها بالحجة الملمزة وفي الدجيرة وان لم يكن ثوب
الثوب بعينه وجاء الغاصب ببينة ان قيمته ثوبه كذا وكذا
صاحب الثوب وسال يمين الغاصب فانه يحلف على دعواه ولا
تقبل بعينه لان بينة تنفي الزيادة والبينة على المقي لا تقبل
قال بعض المشايخ ينبغي ان تقبل بينة الغاصب لا سقاط اليمين
عن نفسه وقد تقبل البينة باسقاط اليمين الا يرى ان الموضع
اذا ادعى ح الدويعه يقبل قوله ولو اقام البينة على ذلك تقبل
بعينه وطريقه ما قلناه وبعض ما يخفى قالوا ينبغي ان يكون
في كل فصل روايتان وكان المحقق القاضي ابو علي النسي يقول هذه المسئلة
مشكلة ومن المشايخ من فرق بين سيلة الدويعه وبين هذه المسئلة
ان ذكر الجنس والصفة والقيمة ليس شرط في دعوى الغصب بخلاف ما
الدعوى لان محرم ذكر في الاصل اذا ادعى على رجل انه غصب منه
جارية واقام على ذلك بينة يحبس المده عن عليه حتى ياتيها ويردها
عليها كما قال المحقق ثمس الائمة ينبغي ان تحفظ هذه المسئلة
قال اقام بينة انه غصب ولم يبين جنبها وصفها وقيمتها
ومن المشايخ من شرط بيان الجنس والصفة والقيمة واول كلام محمد
علي هذا وقال ابو بكر الا عثم ما رواها ان الشهود شهدوا على رجل
الغاصب انه غصب عنه جارية فثبت غصب الجارية باقراره في
قول الجنس والقيمة فاما الشهادة على فعل الغصب فلا تقبل مع

جمله

جمله المعضوب لان القضاء بالمجهول غير ممكن والصحيح ان هذه
الدعوى والشهادة مقبولة بدون ذكر الجنس والصفة والقيمة
للضرورة فان الغاصب يكون متمتعاً بضار المعضوب عادة وحين
غصب انما يتناهي من الشهود معانيد فعل المعضوب دون العلم باوصاف
المعضوب وسقط اعتبار علمهم بالاوصاف لاجل التعذر وليست
فعل في محل ما هو ما لا يقوم وقضايت ثبوت ذلك لبينة كنبوته في الاقرار
متعين فكذا في المنع وذكر في الدجيرة في السير الكبير ان الغاصب اذا
غصب المعضوب فالقاضي يقضي عليه بالقيمة من غير ان يورم فاما وجهه
فان في المسئلة روايتان وقيل المذكور في الدجيرة جواب الجواز والمذكور
في الكتاب جواز الاصل كذا ذكر في الكافي وفي البرزاني وجعل اشترى
بالغصب المعضوب جارية او ثوبا او زوج بها امرأة حل له وطى المرأة
ولبس الثوب ولو اشترى بالثوب المعضوب لا يحل له ولو تزوج على
الثوب المعضوب على غصب الغا واشترى بها جارية فباعها بالغبين
تصدق بالبرج وقال ابو يوسف لا يتصدق بربطه المودع اذا ربح
بالوديعه بالتصرف بطيب له البرج عند الامام الاعظم رضي الله
تعالى عنه ومحمد بن يحيى بن عمار لا يطيب له ذلك ولو غصب الغا واشترى
بها طعاما يساوي الغبن فاكله ووهبه لا يتصدق بالبرج اجماعا
وعلى وجه جارية له الى نخاس للبيع فبعثت له النخاس الجارية
الى حاجتها ففرت فالضمان على امرأة النخاس لا على الجارية
صاحب الجارية بين تضمين النخاس او زوجه لا النخاس
اجير من ترك ومن زهد الامام رضي الله عنه ان الاجير المشترك بضمين

ما قلنا في ملكه بغير فعله جاء الغاصب بثوب وقال المقتضوب
 هذا وقال المالك لا بل غيره فالقول للغاصب ونظام هذا الفصل
 قد مر شرحه في فصل انواع الضمانات في نظرته وذكر في الكتاب في ولو
 غصب داود ما عراها سلمها للمثري ثم اقر الغاصب بغصبها
 ولا بينة لصاحب الدار على انها ملكه فهو على الاختلاف في الغيب
 لا يضمن البائع للمالك شيئا عندنا في حصة وابي يوسف
 لان البيع والتسلم غصب وهو لا يتحقق موجبا للضمان عندهما
 خلا فالجواب قد يقول ولا بينة له لان اقرار البائع بالغصب
 في قول المثري باطل فاذا لم يكن للمالك بينة امكنه ان يقيمها
 على ان الدار ملكه ويأخذها من يد المثري فلا يضمن البائع بالانفاق
 انتهى ما تبين لنا ابراهه واسه الموقوف الى سبيل الرشاد نوع في
 الشفعة دار بيعت بحجب دار الوقف لاشفعه الموقوف حتى
 لا يأخذها النعم لان الشفعة تجب بحج الملك والموقوف ليست
 بمملوكه لاحد في الحقيقة قلت وفي البرزخ ما يخالف هذه المسئلة
 فانه قال ثبتت الشفعة بحج الوقف انتهى رجل اشترى دارا
 لابنه الصغير والاب شفعها فادان ياخذها لنفسه الشفعة
 كان له ذلك لان الاب لو اشترى بماله ابنه فله هذا واذا اخذ
 كيف ياخذ يقول شترت واخذت بالشفعة ولو كان مكان الاب
 وصيا يجب ان يكون الجواب فيه كالجواب في شر الوصي مال اليتيم
 على قول من يملك الشراء كالاب وعلى قول من لا يملك له الشفعة ايضا
 لكن بقول شترت وطلبه لشفعة ثم رفع الامر الى القاضي حتى

ينصب

ينصب فيما عن الصبي فياخذ الوصي عنه بالشفعة في سلم الثمن
 اليه ثم هو سلم الثمن الى القاضي لذا ذكر في الولوي وفي البرزخ
 المسلم والذي والمكاتب والمأذون ومعتق البعض سوا هذا
 ولا شفعة في المنقولات عندها خلا لا للمالك وفي الشفعة
 عنه واذا ملك العقار ولا عوض كالهبة والصدقة والوصية
 والميراث او عوض ليس بمال كالمهر وبدل الخلع والصلح ومن عهده
 او جعله اجر فلا شفعة فيها ولا شفعة في البناء والاستجار اذا بيعت
 بدون العوض لا نفلي كما ذكر ولو كانت البناء على جازان يوخد
 بالشفعة فقط كذا روي عن ابي يوسف وهو في الشفعة عن ابي
 حنيفة روي عنه تعالى عنه كذا ذكره بن وهبان قلت وفي البرزخ ما يخالف
 هذه المسئلة فانه قال ثبتت الشفعة بحج دار الوقف وقد مر ذكر هذا
 الفرع الذي يفعله البرزخي في اول الباب وهو فرع يخالف لما في الكتب
 المجتوعة والشفعة واجبة اي ثابته للخليط في نفس المبيع في الشريك ثم
 للخليط في حقه كالشرب والطريق ثم الجارية عن المصاحف افاد هذا
 اللقط بثبوت حق الشفعة لكل واحد من هؤلاء وافاد انه ثبت بالدليل
 على الاول ما روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لشفعة للشريك لم يقاسم وهم
 ثلاثة الشريك في المبيع وهو الذي لم يقاسم وخليط هو الذي ينفى له خلطه
 في الطريق اذ الرب والجارية المصاحف ولا شفعة للجارية المقابل اذ كانت
 المحلة نافذة وتجب الشفعة اذ كانت غير نافذة والشفعة في الطريق
 احق من الجارية قال شيخنا لم يرد له طريقا عاما لانه غير مملوك لاحد
 لانه وانما الراديه ما يكون في سكة غير نافذة وان لم يكن نافذة حتى كان

الطريق من تركاين اهلها فان كان في اسفل الكه ما يتعلق به صوالها
 كالمسجد ونحوه فليس لاحد اهل الكه شفعة بالشرك في الطريق
 وان كان المسجد وسط الكه فحينئذ في وسطها او مدخلها
 فليس له شفعة وان مبيعة دار في الاسفل فليس كذلك الاسفل
 في الطريق نحو الشفعة والجوار مع الشريك شفيع متى ان سلم الشريك
 ياخذ الجار في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف اذا لا ياخذ
 والجار اذا سلم مع الشريك حتى اذا سلم الشريك لا ياخذها
 الجار وبعد سلم الشريك انما ياخذها الجار اذا كان باخذ الطبيب
 بان تقول اني قد طبنتها ان لم ياخذها الشريك اخذها ولم يذكر في
 الكتب فمن لا يرى الشفعة في الجوار اذا جاء اليه حاكم يري الشفعة
 بالجوار وطبنتها قيل لا يفيق له بها لان يزعم بطلان دعواه وقيل
 يفيق بها لان الحاكم يري وجوبها وقيل يقال له هل تعتقد وجوبها
 فان قال نعم يحكم له بها وان قال لا فلا يصغي الي كلامه قال
 الامام الخوازي وهذا الحق الاقوال فتري وتختلف في دعوى
 الشفعة على من لا يري لها بائنا ما هذا قبلك شفعة على
 هذه الدار على قول من يراها بالجوار ولا يخلف بائنا ما هذا
 قبلك شفعة في هذه الدار لانه لو خلف على هذا الوجه يخلف
 بناء على مذهبه فينوي حقه ولو قضى ضيقا لمعني بالجوار هل
 يحمل بائنا اقول فيه وجهان ذكرهما العلما من شائخنا في الوسط
 اسم كتاب وفي ادب القاضي لما قضى انقضاء شمس الدين ابراهيم
 اذا بلغ الشفيع الجوز ليس بحضور من يشهد به الطلب فانه يقول
 انا طالب

انا طالب بالشفعة حتى لا يسقط فيما بينه وبين الله تعالى
 والغيب اذا علم بالشفعة هو بمنزلة الحاضر في الطلب وبعد ما
 اشهد له من الاجل بعد المرافعة فان لم يقدم ولم يوكل لمن ياخذ له
 الشفعة بطلت شفعة قال طلبة الشفعة لا يطل ولو قال طلها
 او انا طالب لها بطلت والصحيح انها لا تطل وفي الحديث اذا طلبت ما في
 لفظ كان ما ضا او مستقبلا جاز سمع اليهودي يوم السبت فلم يشهد
 بطلت الشفيع بالجوار اذا خاف انه لو طلب الشفعة عند قاضي لا يري
 شفعة الجوار فام يطلب فهو على شفعة لانه ترك العذر وان لم يكن للصبي
 من ياخذ شفعة توقف اني ما عود لعله صلى الله عليه وسلم ينظر الشفيع
 اذا كان غايبا وتسلم الاب والوصي عن الصبي جاز خلافا لجمهور من
 رجعوا الله تعالى رجل اكره على اسقاط الشفعة او الا بر عن دين لم
 يجوز لم يطل الشفعة ولا يصح تسليم الشفعة مع الزهر ولو سدد
 فمه مكرها ولم يمكنه النطق بطلت شفعة وفي البرازية الجملة
 بعد ثبوتها نكرة فلا اتفاق على ان يقول المشتري للشفيع اشتره
 مني وان كان قبل الثبوت لا باس به عدلا كان او فاسقا في الجوار
 لانه ليس بابطال وعلى هذا جملة الركون ورفع الربو والجملة على
 وجوب منها ان تهب بيتا من دار من رجل ثم تباع بقيمة ما منه او
 تكون دارين مثلا فقتلان تقدر فحاسب احد الدارين الذي يلي
 جاره والحابط على رجل وقبضه ثم باعه منه ما بقي من داره او شترى
 عشرة ثمن كثيرا سها من مائة سهم والباقي منها يمتن قبل الشفيع الشفعة
 في الاول لا في الباقي ولو كان البايع ان يبيع المشتري المبيع يبيع البايع

ملحق
 اسقاط الشفعة

على ضاوي ثلاث ايام ولو خاف المشتري ان يشتري القليل بالثمن
الكثير لا يسمع منه الباقي تترى السهم الواحد على ضاوي ثلاث ايام
فلو اراد التبيع ان يخلفه فبأنه ما اردت ابطال الشفعة لم يكن
لذلك لانه لو اقر به لا يلزمه شي ولو خلفه ان البيع الاول لم يكن
تأجيله له ذلك لانه اذا عي لواقبه لزمه فيكون خصما وفي الكروم
والاشجار ان اراد الخليفة لاسقاط الشفعة باع الاشجار والكروم
او هبها باصلها ثم يشتري الارض منه لانه صار شريكا قبل الشراء
فيقدم على الجار ويقول المشتري له ان ابيعها منك بما هو خاف
ولا فائدة لك في طلبها واذا قال التبيع نعم او امت ترث بطلت فانه
مكرها اجماعا قال العلامة مكره رحمه الله تعالى وقال شمس
الامير لا يمكن لانه لم يقصد به الاضمار بالشفعة وقيل ان كان الجار
فاسقا يتاذى به فلا يكره اسقاط الشفعة والا لا يكره له ذلك في
الاحوال كلها او يبيع النابتين قليل ولا شفعة فيه يبيع النابتين
بمن كثير فلا يرغب في الساحة لكثرة ثمنها الجلة منتجب من البزاة
واسد الموقف نوع في القسمة لا يقسم حمام وحائط وبيت ومكان صغير
لانه لو قسم لا يبقى لكل فائدة ولا انتفاع فيما يخصه وان بقي فائدة
يقسم بينهما والخص لا يقسم عشرين في عشرة او اقل وكل الحنيفة
الواحدة لو كان في قطعها ضرر ولا يقسم بئر ولا نهرو ولا قناة الا اذا
كانت مع ارض تقسم ويترك البئر والقناة والتوبع على الشراكة
الواحد لا يقسم الا بالراضى في ولو اوصى دارين اثنين اهدت
فقال احدهما ابني وابني الاخر قسمت بينهما وفي الملقطات

دارين

القسم في القليل والكثير

دارين اثنين لاحدهما القليل وللآخر الكثير وصاحب القليل
لا ينفع بصيبه بعد القسمة فطلب صاحب الكثير القسمة وابي
صاحب القليل قسمت بالاتفاق واذا كان على العكس قال
ابو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى في مختصره لا يقسم واليه ذهب السجستاني
والفقهاء ابو الدثنا السمرقندي وابوبكر ومحمد بن سهل الشافعي ومولوا
هذا قول صاحبنا وذكر الحق الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى انها تقسم
واليه ذهب خواجه زاده وعلمه الفتوى لان الطالب مرضى بالقسمة
وهذه القسمة لا تخفى الاضطر على الباقي صبرة مث تركه بين الدهقان
والمرارح فقال الدهقان انقسمها واقد حصتي فقسما المرارح
في غيبة الدهقان وحصل حصته اليه فلما رجع وجد حصته المرارح
تلفت فالحاكم عليه ما وان ترك حصته الدهقان مفقورة وحصل حصته
الي مرارح فلما رجع وجد حصته الدهقان قد تلفت فالحاكم علي
الدهقان وفي ردعات السمرقندي اذا تلفت حصته الدهقان
قبل القبض بنقصها ويرجع على المظان بنصف المقبوض وان تلف
حصته الاكثر لا ينقض لان تلفه بعد قبضه والعقد كلها في يده الاصل
ان هلاك حصته المكيل في قبل القبض قبض الاخر نصيبه لا موجب
انتفاض القسمة وهلاك حصته من لم يكن المكيل في يده قبل قبض
حصته يوجب انتفاضها وذكر شيخ الاسلام ان المكيل والموزون
لو كان بين اثنين فاقسمتهما وقبض احدهما حصته لا الاخر
حتى تلف نصيبه الاخر ينقض القسمة ويكون التالف والباقي
على الشركة وتاويله اذا لم يكن المقسوم في يده احدهما والمقبوض

بالقسمه الفاسدة تثبت بل المالك فيه وفي المنع شرح المجمع اذا
 طلب احد الشريكين القسمه واي الاخر او القاضيه قاسمه بقسمه
 بينهما فالاحد تكون على الطالب كذا وفي الحسن عن ابي حنيفة رضي
 الله تعالى عنه وقال ابو يوسف ومحمد الماحره عليه ما وفي الذخيره مثل
 ابو جعفر عن سلطان غرم اهل قرية غرامه فارادوا فاحده تلك الغرامه
 واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم نعم على قدر الملاك وقال بعضهم
 على قدر الروس وقال بعضهم ان كانت الغرامه لتخصين املاكهم بقسم
 ذلك على قدر الاملاك وان كانت الغرامه لتخصين الابدان بقسم على
 عدد الروس ولا ياتي على السنون والصبيان في ذلك لانه لا يتغير لهم
 اقرب وارثان في يديهما عقار ومعهما غايب وصبي ورهن على الوفا
 وعدد الورثه قسم القاضيه العقار بطلبها ونصب القاضيه الغايب
 وكلاهما على الصبي وصبا يقض نصيبهما ولا بد من اقامه البينه في هذه
 الصوره ثم اعلم ان هنالك مسئلة لا بد من معرفتها وهي ان القاضيه انما
 ينصب وصبا عن الصغير اذا كان الصغير حاضرا اما اذا كان غايبا
 فلا ينصب عنه وصبا والفرق ان الصغير اذا كان حاضرا تنوحد الدعوي
 عليه فلمصلحة الدعوي ينصب عنه من يجيب عنه واما اذا كان الصغير
 غايبا لم يصح الدعوي عليه فلا يحتاج الى نصب من يجيب عنه فلم تقع
 الضرره على نصب الوصي فافتقرا كذا ذكر في المنع شرح المجمع وفي
 البرازيه انه لا يشرط حضرة الصغير بل يشرط ان يكون في ولاية
 وان يكون الحاكم انما نصب عالما بوجوده وجاهته انتهى بربطه
 وبين اخر حام او يراد من طلب احد القسمه القاضيه لا يجيبه

لذلك

من اجاب
 عن السؤال

لذلك اقول عرفت ذنوبي ان الجري في القسمه انما يكون عند اتفاق العزم
 عنهما بان يقضي نصيب كل واحد منهما بعد القسمه من متقاعيه بان تغلق ذلك
 الجنس وفي قسمه الرعي والحام والبر ضرر لهما او لاحدهما فلا يقسم
 الا بالتراضي منهما ومن المشايخ من قال لا يقسم عند الضرر لانه لم
 ينصب متلفا لكن لو اقتسم لم يمنعهما عن ذلك كذا ذكر في الكافي
 الفصل الثاني عشر في بيان الاكراه وشروطه الاكراه عبارة عن
 تهديد القادر غيره على ان يهدده بمكرهه على امر بحيث ينبغي به
 الرضي وفي المنع الاكراه نوعان نوع يرجع الى المكره ونوع يرجع
 الى المكره فالذي يرجع الى المكره فهو ان يكون المكره قادرا على تحقيق
 ما او عليه من الضرر لا يقدر عليه لان الضرر لا يتحقق الا عند
 القدرة على القيام فانه اذا لم يكن قادرا عليه فيكون الاكراه منه
 هديانا وفي هذا المعنى لا فرق بين السلطان وغيره لان هذا على
 مذهبهما ظاهر لتحقيق الاكراه من السلطان وغيره واما على مذهب
 ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فقد قيل انه لا يتحقق الاكراه الا من السلطان
 اي من السلطان الاعظم وقيل انه يتحقق ممن يملك الحدود لا يتحقق الا من
 السلطان والصحيح ان الاختلاف في ذلك اختلاف عصر ولوان
 لاحد وبرهان لان زمان ابي حنيفة لم يكن لغير السلطان من
 القوة ما يتحقق به الاكراه فافتى على حسب ما عاين انا في زماننا
 ظهر الفساد وصار الامر الى كل من تغلب فيتحقق الاكراه من اكل
 وذكر في البرازيه بنصر الامر من السلطان بلا تهديد الاكراه لانه
 لو لم يمثل امره بغايبه وقال ان كان المأمور يعلم انه لو لم يفعل

لان القدرة

به ما قاله السلطان ان كان امره بالفعل له اكره وفي البدائع البائع
والعقل والقيمة المطلقة ليس بشرط لتحقيق الاكره حتى يتحقق من
الصبي العاقل اذا كان مطاعا سلطان من البدائع المختلط العقل
اذا كان مطاعا سلطان له قدره على الاكره واما النوع الذي
يرجع الى الملك فهو ان يكون في غلبة ظنه انه لو لم يجب اليه ما ادعي
اليه يتحقق ما اوعد به لان غالب الراي حجة خصوصا عند تحديد
الوصول الى اليقين حتى كان لو كان في اكثر ما يدين المكره لا يتحقق
ما اوعد به لا يثبت حكم الاكره شرعا وان وجد صورة الايعاد
ولان الضرورة لا تتحقق وبمثل لو امر بفعل شيء لم يوعده عليه
بتهديد ولكن في كبري الملك انه لو لم يفعل ما امر به يتحقق ما
اوعد به فيثبت حكم الاكره لتحقيق الضرر لذلك ولهذا لو كان
في كبري رايه انه لو امتنع عن تناول المبتدع وصير اليه ان يلحقه الجوع
المهلك لان جل عنه الاكره لا يباع له تناول في الحال طويلا
كان في كبري رايه لو صير اليه تلك الحالة لما ان جل عنه الاكره في يباع
له تناول في الحال لان العبرة لغالب الراي واكثر الظن وفي
ضرورة الابعاد وفي الهداية واذا اكره على بيع شيء او شراعه ان
عليه ان يقول لرجلها لئلا يوجر داه فاكراه على ذلك الفصل والبيع
الشديد والحبس المديد فباع او اشترى او اقرا او اقرا فاقول
فهو ما خياري ان شاء امضي البيع وان شاء فسخه ورضي بالبيع لان
مشرط صحة هذه العقود وان تراضي قال الله تعالى الا ان
تكون تجارة عن تراض منكم الابه والاكره هذه الاشياء لعدم

الرضي

الرضي فيفسد بخلاف ما اذا اكره بضرب سوط وجلس يوم لانه لا يباي
به بالنظر الى العادة فلا يتحقق به الاكره الا اذا كان صاحب نصيب
يعلم انه يتضرر بعقوبة الرضي وفي الولي الي ان كان الرجل من الاشرف
او من الاجلاء او من كبار العلماء او الوروس بحيث يستكشف عن ضرب
سوط او حبس ساعة لم يجز اقراره لان مثل هذا الرجل يؤثر الف درهم
عليه بالحق من المهر وان بهذا القدر من الحبس والعقد وكان مكرها
وكذا الاقرار بحجة لرفع حجة المصدق في حجة الكذب وعند
الاكره يحتمل ان يكذب لدفع المضرة عنه وفي الدجيرة ولو هدد بضرب
سوط او سوطين فهو لا يعتبر الا ان يقول لا ضربتك على عينيك و
على المداكير وفي البدائع الاكره يمنع الاقرار سواء كان المقر يحتمل
الفخ ولا يحتمل وسواء كان مما يقطع بالشهاد كالحدود والقصاص
ولو اكره على الاقرار بذلك ثم خلى سبيله فهو على وجهين اما ان يوارى
عن بصر المكره حتى يخلي سبيله واما ان يوارى عن بصره حتى يعف من
اخذ ورجه اليه فان كان قد توارى عن بصره ثم اخذ فاقرا اكره
متأخرا جازا اقراره لانه لما خلى سبيله توارى حتى بصره فقد زال
الاكره عنه فاذا اقر به من اكره جديد فقد اقر طائعا يبيع وان كان
لم يتوارى عن بصره بعد حتى رجعه اليه فاقره من غير تجديد الاكره لم
يصح الاقرار لانه لم يتوارى عن بصره فهو على الاكره الاول ولو اكره على
الاقرار بالقصاص فاقره فقتله حين ما اقر به من غير نية فان
كان المقر وفيا للعداء مديرا عنه القصاص سحبا فان لم يكن
معروفاهما يجب القصاص والقياس ان لا يجب القصاص على

King Saud Univ

المكره كيف ما كان لان الاقرار بالاكراه مالم يصح شرعا كان وجوده
 وعدمه بمنزلة واحدة فصار كالموت قبله ابتداء ونظيره اما اذا دخل
 رجل على اخيه في منزله فخاف صاحبه المنزله انه غير راعه دخل عليه لقتله
 وبما خذله فبازره فقتله فان كان الداخل مع وفاء بالدعارة
 لا يجب القصاص على صاحب المنزل كذا هذا وان لم يجب القصاص
 يجب الارش لان سقوط القصاص للشبهة لقوله صلى الله عليه وسلم
 ادبروا الحدود بالشبهات وانها لا تمنع وجوب المال وروي الحسن
 عن ابي جعفر رضي الله تعالى عنه انه لا يجب الارش ايضا اذا كان معروفا
 بالدعارة انتهى كلام صاحب البدع وذكر في البزار انه ولو اكره على
 شرب الخمر باكره يخاف منه التلف او تلف عضو او قال لا جرم
 او لا ضرر لك بالسياسة يحل للشرب لذلك ولو امتنع بامر اكره
 على الهبة فوهب ولم طابعا لا يكون ملكا للموهوب له ولا اكره
 على الهبة اكره على التسليم بخلاف البيع فان الاكره على البيع لا
 يكون اكرها على التسليم اكره على البيع بالف فباعه باقل لا يجوز
 في الاستحسان اكره على البيع فوهب جاز اكره على البيع ولم يلم
 المشتري فباعه من انسان لا يجوز له البيع بمال باطل واكره على الوباء
 فباع جاز به بلا اكره على البيع جاز البيع لانه غير متعين لادائه
 وهذا عادة الظلمة اذا صادوا رجلا ان يتكلم في المال ولا يدركوا
 بيع شي خصاله والجلد له فيه فيقول من اين اعطيت لاهمال لي واذا
 قال الظالم بع جاز به فصار مكرها على بيع الجارية فلا يفسد
 بيعها اكره على الابراء عن المحرق او الكفالة بالتفليس وتسلم
 السفعة

السفعة او ترك طلبها كان باطلا برجل ضرب زوجته حتى اقرت بجلدتها
 مهرها جازعه عند ابي جعفر رضي الله تعالى عنه لان الاكره لا يحقق
 الا امر السلطان قال ابن ابي الزرعي الزوج سلطان زوجته فيحقق
 منه الاكره ولم يذكر الخلاف وسبق في اللفظ يدل على الوفاق
 والله تعالى اعلم وفي المنع شرح الجمع اذا اكره انسان رجلا
 بالاكراه التام على ان يطلق امرأته او يعتق عبده ففعل ذلك وقع الطلاق
 والعقود بخلافه لا في بيع مكره الله تعالى واذا اكره على
 التوكيل بالطلاق او العتاق ففعل التوكيل فالتوكيل جاز
 استحسانا وقيد بصرف التوكيل والقياس ان لا يصح الوكالة مع
 الاكره لان كل عقد يورث فيه الهزل يورث فيه الاكره ومالا يورث فيه
 الهزل لا يورث فيه الاكره لانهما يفتيان الرضا والوكالة تبطل
 بالهزل فكذا بالاكراه وفي جماع الفتاوى اكره على ان يكتب
 على قوطاس امراته طالق او امرها بدها لم يصح الا اذا نوى الطلاق
 ولو اكره على ان يقر بالطلاق فاقربه لما يقع كذا ذكره العلامة
 السرخسي في باب القضا اكره على خذله او حذا وقطع شي او نسب
 فاقولا يذنبه شي وفي المحيط من المشايخ من قال بصفحة الاقرار
 مكرها بالسرقة وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى انه يحل ضرب
 السارق حتى يقر وقال مالم يقع اللحم ولا ينظر العظم وذكر في
 بسوط السرخسي اذا اقر رجل بالسرقة عند العذاب او عند
 التهديد بالحبس فاقرا به باطل الحديث غير رضاه تعالى عنه
 وقال شيخ القيد الوضع فيه كره والسجن كره والوعيد والضرر

على من اقر
 السارق بمرضا

كره وهذا لان الاقرار انما يكون بحجة التي جبه جانب الصدق
 فلما امتنع عن الاقرار حتى هدد بشي ما ذكر فيه قال لظاهر ان يكون كما
 في قراره وبعض المتأخرين من ثاخذوا بقرار السارق بالسرقه
 مع الاكراه وبعض المتأخرين من ثاخذوا بالظاهر ان السارق
 لم يقر وفي زماننا طابعين وسبل الحسن بن زياد فقال يحمل ضرب
 السارق حتى يقر ما لم يقع اللحم لا يبين العظم فاقبى جواز ضربه ثم
 قدم على ذلك واتبع السائل الى باب الامير فوجده قد ضرب ثم اقربا المال
 وجابه فقال ما ريت جوابا السبب بالحق من ذلك والله الموفق
 امره بقتل رجل ولم يقتل ان لم تقتله لا تقتلك ولكن يعلم انه لم
 يقتله يوقع فيها هدهده كان مكرها الكافر اذا اكره مسلما على الكفر
 ولما امره مسلمة فامرته مطمين بلايمان لا تطلق امرته لانه الحكم
 بكفره باجر الكلمة على لسانه فان قالت المرأة قد كفرت وقد نكحتك
 وقال الزوج اظهرت ذلك عند الاكراه وقلبي مطمين بالايمان قال القول
 قولنا مستحسانا والقياس ان يكون القول قولها ويحكم بالفرقة اكره
 على الاسلام فاسلم صح ولو اراد يجلس ولا يقتل مستحسانا وفي الاما
 رجل سعي الى السلطان ظالم حتى عزم رجلا حيلة من المال اقول ان كانت
 السعاية بحق بان كان يورديه ولا يمكنه دفعه الا بالادفع الى
 السلطان النظام وخلصته او كان فاسقا لا يستحق بالامر بالمعروف
 عن غيري فمضى من هذه المواضع لا يضمن الساعي ما عرفنا فاسق وغيره
 ولو قال ان فلانا وجد كذا او لفظه وقد ظهر ان كان باضن الا اذا
 كان السلطان عادلا لا يعزم بمثل هذه السعيات وقد تقدم

وقد

وقد لا يعزم فلا يضمن الساعي وذكر في القصة سعي رجل الى السلطان
 فاخذ منه ما الاظلم يضمن الساعي وفي هذا عن زفر بن محمد بن علي
 وبه قال كثير من ثاخذوا بالمصلحة العامة في شرح الصاعي ان كانت
 السعاية بحق كالمواذاه او دام على الحق اي امر عليه ولا يتقطعا العوضه
 فاخذ السلطان بذلك فغرمه مالا لا يضمن وفي فتاوى جافى خان
 رجل ادعى على آخر سرقه وقدمه الى السلطان وطلب منه ان يضربه
 حتى يقر فضمن السلطان او نابيه مرة او مرتين وجبه فاقبى
 المحرم من التعذيب والضرب مرة اخرى فصعد السطح لينفلت فسقط
 عن السطح فمات وقد كانت لحفته غرامه في هذه الحادثة فظمرت
 السرقة على يد غيره كان للورثة ان ياخذوا من صاحب السرقة بدية
 ابيه وبالعامة التي كانت اداهما الى السلطان وفي الدجيرة المرفوعة
 اذا استنكى الى السلطان واخذها لامن المضارب اي السلطان لا ضمان
 على المضرب وفي القصة رجل اضر النملة ان لعلان ضطره في مطرقة
 فاخذها منه فلما ان يرجع بها على الخبر وكذا اذا علمها النظام لكن امره
 الساعي بانه لا يضمن قال نعم للنظام لعلان فسر حيله فاخذها
 النظام منه فالنظام ضامن وابنه الموفق الى جميل الرشاد وابه
 المرجع والمآب نوع في الحجر وسببه الحجر في اللغة عبارة عن المنع وفي
 العرف عن التصرف اقول سبب الحجر الصغير والخوف والرق فلم يصح
 طلاقه وصح عنه خلافه لاحد من جملة ما يغالي فان طلاقه من باغريعا
 به وطلاقه مخوف في حق شخص مخصوص وليس له مصادر هذه الاشياء
 واخفى بالمعنى المباح والطبيب النجاشي والمكاري المخلص

بالانفاق وهو طلاق العبد واقراره في حقه في حقه فلو اقر
بمال اخر الى عتقه ويجد وقد جعل ومن عتقه منهم وهو يعقله فما
فاجازه وليه جاز ولا فلا وان اقلوا شيئا ضمنوا كذا في الوفاية وفي
الهداية قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا اخرج على الحر لعاقل الغني
وتصرفه فيما له جاز وان كان مبدلا يتلف عاله فيما لا غرض له ولا مصلحة
وقال ابو يوسف وهو قول الشافعي رضي الله تعالى عنه يخرج على السفينة
ويمنع من التصرف في ماله اقول الغني هو من يرى بماله الحامات الطمار
والكباش المطاحه انتهى القاضى اخرج على اخر ثم رجع الى القاضي اخر فابطل
مجهه واطلق بامر جاز لان الحر منه فتوى وليس بقضائه الا ترى
انه لم يوجد المقتضى له ولا المعنى عليه ولو كان قضا ففصل لقضاء
مختلف منه ولابد من الامضاء حتى لو وضع تصرفه لغيره الى القاضي
الحاضر او الى قاضي بطلان تصرفه بعد الحجر ثم رجع الى القاضي اخر فبطل
لان اتصال الامضاء بالينة فلا يقبل القضا تعود ذلك في الموقوف
الى سبيل الرشاد انتهى نوع تدبيره في يكون الغلام مرشدا
قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه اذا بلغ الغلام غير رشيد لمسلم اليه
مال حتى يبلغ خمس عشرة سنة وان تصرف فيه قبل ذلك فهو تصرفه
فاذا بلغ خمس عشرة سنة سلم اليه ماله وان لم يورث منه الرشيد
وقال لا يدفع اليه ماله ابل حتى يورث منه رشده والرشد هو
صلاح المال فقط فلا يجوز تصرفه لان علة المنع السفه فيبقى ما
يقبل علة وصار كالصبا اي من الصبا باق ولا يخرج على القاضى
المعطل ماله خلافا لثاني رحمه الله تعالى لان الحجر يخرج وعقوبته كما في
العقد

العقد

الغني ولهذا لم يجعل اهلا للشهادة والولاية عنده ولنا انه يصح له ماله
فيكون الرشيد ما من سامة فيه دفع ماله اليه لقوله تعالى فان استتم
منهم رشدا فادفعوا اليهم ماله لانية وقد علوا الرشدا يستيناس
رشدا واحدا ولا يتكرر في الاثبات والرشد في المال كما سبق ذكره وهو
ما بين عباس رضي الله تعالى عنه فلا يكون الرشيد في الدين هو الرامنه
حينئذ معلقا برشدين وهو المال والدين ويخرج الزكوة من مال
السفينة لانه واجب عليه اي اداؤه ويتفق على اداؤه وزوجته ومن
يجب عليه نفقة من ذوي الارحام منه لان احياء ولده وزوجته
من حواجبه والاتفاق على ذوي الارحام واجبه عليه جفا لغيره
فالقيد لا يبطل حقوق الناس الا ان القاضي يدفع قدر الزكوة
اليه ليصرفها الى مصرفها لانه لا بد من بنية لكونها عبادة لكن
القاضي يبعث اينا معه كيلا يصرفها في غير وجهها وفي النفقة
يدفع الى امينه ليصرفها لانه ليس بعبادة فلا يحتاج الى بينه وان اراد
حجة الاسلام لا يمنع منها لانه واجب عليه بايجاب الله تعالى من
غير صيغة ولا يملك القاضي النفقة اليه ويسلمها اليه فقدر الحاجج
ينفعها عليه في طريق الحج كيلا يتلفها في غيرها الوجه انه في كلام الهداية
وفي كتاب الدرر لا يخرج على المذنب عنده ولكن يحبس بالدين
اذا كان له مال حتى يقضي دينه مبدرا همدودنا يورثه بغير امر
لانها مودة لقضاء الدين وقال لا يخرج عليه بطلب الغرض الا في الحجر
ويبيع ماله لقضاء دينه ويقسم بمن ماله بين غنايه بالخصص
بشبهه المال ويتفق عليه من المالك يتفق من مال الغني لان الاتفاق

King Saud Univ

مطلب
معرفة حد البلوغ

لا يمتنع د فعلا للهلك والبلوغ في سبيل الرضا ونوع في معرفة
حد البلوغ وهو في اللغة عبارة عن الوصول وفي الاصطلاح انتهاء
حد الصغر ولما كان حد الصغر حداً سبباً للحج وجب انتهائه وفي الجارية
البلوغ تامة يكون بالسن وتامة يكون بالعلامة والعلامة
بالجارية الحيض والاضطلام والجبل وادنى المدة بين الجارية تسع
سنين هو المختار للفتوى والعلامة في الغلام الاضطلام والاصبال
وادنى المدة اثنتي عشرة سنة واما السن في الغلام اذا دخل في اثنا عشرة
عشر سنة وقبل حتى يتم ثمانية عشر سنة وفي الجارية اذا دخلت في السابعة
عشر وقال ابو يوسف ومحمد اذا تم للغلام والجارية خمس عشر سنة فلقا
وهو رواية عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وبه يفتي وعندك افعى كذلك
وهذا اقل ما قبل فيه لان بعضهم قال اثنا عشر وعشرون سنة وبعضهم
قال خمسة وعشرون سنة وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفي بعض الروايات
عن ابي يوسف انه اعتبر بنبات الشعر وهو مذهب مالك رضي الله
تعالى عنه وفي الحديث انه اذا رفق الغلام والجارية واشكل امرهما في البلوغ
فقالا بلغنا فالقول قولهما واحكامهما احكام البالغين لانه معني
لا يعرف الا من بهما ظاهر فاذا اخبر به ولم يكن بهما الظاهر
قبل قولهما كما يقبل قول المرأة في الحيض وفي فتاوى قاضي خان
امراة وهبت مهرها من زوجها وقالت انما مدركه وكذب فيها
قلت قالوا ان كانت قسمة المدركات في ذلك الوقت او كان بها
علامة المدركات لا تصدق انها لم تكن مدركه وان لم تكن كذلك
فالقول قولها وفي فتاوى الشافعي سئل عن قوم اصطلموا فمهرهم

على

King Saud Univ

على نوبتها في المهر عند الصلح ان بلغ ثم قال بعض الورقة بعد
ذلك انه لم يكن بالغاً ولم يصح هذا الصلح اقول القول قول
الصبي بائنا لو غي شرط ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة
لان اقل من ذلك فاداه واقبله فوق في سبيل الرضا واليه يرجع
ولما باب الفصل الثالث عشر في النكاح اختلاف اصحابنا
رحمهم الله تعالى قال بعضهم انه مندوب ومستحب واليه
ذهب الامام الكرخي وقال بعضهم فمضى كفايه اذا قام
به البعض سقط عن الباقيين كليهما اذا لم يكن النضر عاماً واصل
الجناس وقال بعضهم انه واجب على سبيل الكفاية كروا للام
وقال بعضهم انه واجب علينا لكن عملاً لا اعتقاداً على طريق التعيين
كعدمه الفطر والوتر والاضحية وفي الجمع قال يسر حاله الاعتدال
ويجب في حالة التوقان ويكون نحو الجهر وفي الهديّة وينعقد با
بالإيجاب والقبول بلفظين يعبر عنهما عن الماضي لان الصبيغ
وان كانت للاختيار وضعاً فقد جعلت للانثى شرعاً وفعلاً للحاجة
وينعقد بلفظين يعبر احدهما عن الماضي وبالاخر عن المستقبل مثل ان
يقول زوجي فيقول زوجتك لان هذا يؤكل بالنكاح والواحد
يتولى طرفي النكاح وينعقد بلفظ النكاح والتزويج والحبسة
والتملك والصدقة والبيع ولا ينعقد بلفظ الاجارة في الصحيح
ولا بلفظ الاحلال والاباحة والاعارة والوصية ولا ينعقد
نكاح المسلمين الا بحضور شاهدين حريين عاقلين بالغين لمسلمين
او رجل وامرأتين عدولاً كانوا او غير عدول او محرومين في خلاف

وينعقد النكاح بشهادة اعيان عندنا خلافا للشافعي عن الله
 تعالى عند لان البشروط لاظهار النكاح وعندنا بطلان هذا ليس
 بشرط ولا ضرورة ولا ينعقد النكاح بشهادة الناجين الذين
 لا يسمعون كلام المتعاقدين ولا يصحمن وذكرنا قاضيان هما
 الاصمعي والسعدي رحمه الله تعالى ان النكاح ينعقد بشهادة
 الاصمعي ونضر القدر على ان سماع الشهود كلام المتعاقدين
 هو شرط لان انعقاد النكاح اوله فلهذا يختلف فيه فقال بعضهم ليس
 بشرط وانما حضرهما فقط فينعقد النكاح بشهادة الاصمعي وقال
 بعضهم لا بد من السماع لخطاب المتعاقدين فلا ينعقد بشهادة
 الاصمعي ونضر القدر على ان سماع الشهود كلام المتعاقدين
 لا بد منه وبه فاحذر في المحيط من رجل تزوج امرأة مخضرة السكاري وهم
 يعرفون امر النكاح غير انهم لم يذكروا بعد ما صحوا انعقد النكاح لان
 هذا نكاح عقد بحضرة الشهود وفي البرازية لقنت المرأة بالعربية
 تزوجت نفسي من فلان ولا تعرفه وقال فلان بعد كلامها قبلت
 والشهود يعامون ذلك او لا يعامون صح النكاح قال في المصاب
 اسم كتاب وعليه الفتوي وفي النوادر رجل وامرأة اقرا النكاح
 بين يدي شاهدين فقال الرجل هذه امرأتي وقالت المرأة هذا
 زوجي فانه لا يصح النكاح ما لم يصد العقد بحضرة ما عليه الفتوي
 وفي فتاوي قاضي خان رجل له بنت واحدة اسمها عاتق فقال
 الاب وقت العقد تزوجت منك بنتي فاطمة لا ينعقد النكاح
 بينهما ولو كانت المرأة حاضرة محبس العقد فقال الاب تزوجتك

بنتي

بنتي فاطمة هذه غلط ان اشار الى القالب ونهط في اسمها فقال
 التزوج قبلت جائز في الخلاصة ابو الصغيرة اذا قال
 تزوجت بنتي فلانة عزاء فلان بكذا وقال والد الزوج قبلت
 ذلك البنتي ولم يسم الابن اقول غفرت زني ان كان الانسان
 او اكثر لا يجوز وان كان له ابن واحد صح ولو ذكر ابوا بنت اسم
 الابن وقال تزوجت بنتي من ابنيك فلان فقال ابو الابن قبلت صح
 العقد وان لم يقل قبلت الابن ولو قال قبلت لاجل ابني صح العقد
 وان لم يقل قبلت الابن ولو قال قبلت لاجل ابني ان سماه جائزا ايضا
 وان لم يسمه ان كان له ابن واحد جائزا وان كان له ابنا لا يجوز كما
 ذكرنا وفي المحيط لو قال تزوجت ابنتي منك ولم يزوج علي هذه
 اللفظ وله بنت واحدة جائز وان كان له بنتان اسم الكبرى
 عائشة واسم الصغرى فاطمة فقال تزوجت بنتي فاطمة منك علي
 كذا انعقد النكاح على الصغرى وان كان يزوج الكبري
 ولو قال تزوجت بنتي الكبرى فاطمة يجب ان لا ينعقد النكاح على
 احداهما امرأة لها اسمان انتم سميت به في الصغير واسم سميت به
 في الكبير وغلب اسم الصغير عليها يعني اذا صار معروف بهذا الاسم
 فانها تزوج في الاسم الذي في الكبير والا ما لم المحقق ظهير الدين
 رحمه الله تعالى قال لا صح الجمع بين الاسمين وذكر في البرازية
 رجل له بنتان تزوجت وغيره فزوج فقال عند الشهود تزوجت
 بنتي منك بكذا ولم يسم اسمها وقال مخاطب قبلت صح وانصرف
 اي الفاعل عنه اجاب المحقق صاحب الهداية في امرأة تزوجت

فطلب له بنتان تزوجت
 قال ابوها تزوجت بنتي الصغرى

نفسها باليمن رجل عند اليهود فلم يقل الزوج شيئا لكن
اعطاها المهر المسمى في المجلس فاذن يكون قولها قال التزاني
وانكره صاحب المحيط وقال لا يصح العقد ما لم يقل بلسان
قبلت بخلاف البيع لانه ينعقد بالعاقر والنكاح لحظرم لاحتي
يوقف على الشهود بخلاف اجازة النكاح المصنوع بالفعول وجود
القول منه واذا تزوج مسلم زمة بشهادة ومبين حازع
ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا يجوز بحرم على الرجل نكاح
اصول ابي الام والاب والاحداد والجدات وان علو وفروعه
اي الولد وولد الولد وان سفلا وفروع اصول ابي الاخوة
والاخوات واولادهم وان نزلوا والاعمام والعمات والاضافات
والخالات ونكاح ام امرته دخل بها واولادها ورجعة ابيه واجداد
وكذا يحرم عليه نكاح امرأة ابنه وبنى وولاده ويحرم عليه نكاح امه
من الرضاع واخذت من الرضاعة ولا يحل له ان يجمع بين اثنين
بنكاح ولا من عدة طلاق ولا بملك يمين ولا باسنان يجمع
بين امرأة وابنة زوج كان لها من قبل لانه لا قرابة بينهما ولا
رضاع وقال زفر لا يجوز لان ابنة الزوج لو قد صورتهما ذكر
لا يجوز له التزوج بامارة ابيه قلنا امرأة الاب لو صورتهما
ذكر او اجاز له التزوج بها والشرط ان يصورتهما ذكر من كل جانب
ومن زني بامارة حرمت عليها وابتها وقال الشافعي رضي
الله تعالى عنه الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة لانه لا حرمة له
عنده واجتبعوا على انه لا يجوز للام ان تتزوج ابنتها من الزنا

من

ومن سبت امرأة بشهوة حرمت عليها وابتها عندنا وقال
الشافعي لا يحرم عليه ثم للمسلم بشهوة ان تنتشر الالة او تزداد
بذلك انتشارا هو الصحيح والمعتبر النظر في الفرج الداخل ولا
يتحقق الا عند انكاحها ولو من غير انزل فقد قيل يوجب الحرمة
والصحيح انه لا يوجبها لانه لا انزال بين ان غير مفضل الى الوطئ
وعلى هذا اتيان المرأة في دبرها ايضا واذا طلق امرته طلاقا
بايضا او رجعا لم يحرم له ان يتزوج بها حتى تنقض
عدتها ولا يتزوج المولى امته ولا المرأة عبدتها ويجوز
تزوج الكتابيات لا المحويات ويجوز تزوج الصبايات
ان كانوا بونون بنين ويقررون بكتاب ويجوز للمحرم والمحرمة
ان يتزوجا في حالة الاحرام وقال الشافعي لا يجوز لقوله
صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولنا ما روينا عن علي بن ابي طالب
قال لم تزوج ميمونة رضي الله تعالى عنها وهو محرم وما رواه
محمد بن علي الوطئ ولا يتزوج امته علي حرة ويجوز تزوج الحرة
عليها فان تزوج امته علي حرة في عدة من طلاق باين لم يحرم عند
ابي حنيفة وعند محمد لا يجوز للحرة ان يتزوج امرءا من المحرمين
والاما ما شافى ملكه وليس له اكثر من اربع لقوله تعالى فانكحوا
ما طاب لكم من النساء ثلث وثلاث وربع الامة والنسب
عليه السلام يمنع الزيادة عليه وقال الشافعي لا يتزوج الا
امه واحدة لانه ضروري عنده والحرة عليه ما تلونها اذ
الامة المنكوحة ينتظمها اسم النساء كما في الظاهر ولا يجوز

للعبدان متزوج اكثر من اثنين وقال مالك حتى يتصالي
 عندهم نكاح لا يفي حق النكاح بمثولة الحرة حتى يملك بغير اذن الولي
 ولنا ان الرق نصف في تزوج العبد اثنين والحر ربعا اهلها
 لشر الحرية فان طلق الحر احدي الاربعة طلاقا يائس لم يجز ان
 يتزوج رابعة حتى تقضي عدتها وفيه خلاف للشافعي وهو نظير
 نكاح الاخت في عدة الاخت فان تزوج جلي من زنا جاز النكاح
 ولا يبطاها حتى تضع حملها وعندنا في جنيته ومحمد بن ابي حنيفة
 وقال ابو يوسف النكاح فاسد وان كان الحمل ثابت النسب فالنكاح
 باطل بالاجماع والنكاح المتعة باطل وهو ان يقول لامرأة اتعت بك
 كذا مدة فكذا من المبال وقال مالك هو غير جائز والنكاح الموقت باطل
 ايضا مثل ان يتزوج امرأة بشهادة شاهدة بعد عشرة ايام وقيل
 وهو صحيح لانهم وبطل التوقيت انتهى وانه الموقوف الى سبيل الراد
 يقع في بيان تزوج الاوليا والاكفيا اقول ينعقد نكاح الحرة
 الناقلة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولي بكر كانت او
 ثيبا عند ابي حنيفة وابي يوسف في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف
 ومحمد بن قيس انه لا ينعقد لابوي وعند محمد ينعقد موقوفان
 وقال مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما لا ينعقد النكاح
 بعبارة النساء اصله في ظاهر الرواية لا فرق بين الكفو وغير
 الكفو بل يمكن للولي حق الاعتراض في غير الكفو وعن ابي حنيفة
 وابي يوسف انه لا يجوز في غير الكفو لان كم من واقع لا يدفع
 وذكر في الحقايق المطلقة فلا ثا اذا تزوجت نفسها من غير

كفو

لا يجوز للولي احياء
 العبد البالغة

كفو ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تلحق للزوج الاولي على ما هو المتعارف
 قلت وهذا ما يجب حفظه ولا يجوز للولي احياء البكر البالغة
 على النكاح خلافا للشافعي رضي الله تعالى عنه واذا استاذنها الولي
 فتكت او صحت فهو اذن وقيل اذا صحت تكون كالمثلية
 بما سمعت لا يكون رضي واذا بكت بلا صوت لم يكن رد العقد
 وقيل هذا اذا خرج الدم بلا صوت كالعويل لادها تحت على
 مفارقة بنت ابوها واما اذا كان لبكائها صوت قوي كالعويل
 يكون رداله وفي فتاوي قاضي خان انه يمتحن الدم فان كان
 باردا فهو رضي وان كان حاردا فليس رضي ويجوز نكاح الصغير
 والصغيرة اذا تزوجها الولي بكر كانت الصغيرة والولي حق
 العصبة فان تزوجها الاب او الجد عند عدمه فلا خيار له لها بعد
 بلوغها كما ملان لهما الراي ووافر الشفقة فيلزم العقد
 بما شرهما وان زوجهما غير الاب والجد فلكل واحد منهما الخيار
 واذا بلغ ان شأنا اقام على النكاح وان شاء فسخ وهذا عند ابي حنيفة
 ومحمد بن قيس رضي الله تعالى عنهما وقال ابو يوسف لا خيار لها اعتبارا بالاب
 والجد وذكر الشافعي في روضته اذا غفل الاب عن تزويج بنته
 الصغيرة تزوجها القاضي قال ابو يوسف يجوز ولا يلتفت
 الى الاب القاضي اذا زوج الصغيرة من نفسه فهو نكاح
 بلاولي لان القاضي هو عي في حق بنته وكذا اذا زوج
 من ابنته لا تزوج لانه بمنزلة الحكم له وهم القاضي لابنته باطل
 بخلاف غيره من الاوليا حيث يجوز لابي العم ان يتزوج بنت

عده من نف اولاجنه الصغير واذا قاب الوحي الاقرب عتبة
منقطعة جانز لمن هو ابعده من في الولاية ان يزوج ويلزم تزويجه
حتى لو جاء الاقرب لا يبطل الا بعد اقول اختلف المشايخ في
ولاية الاقرب انها تزول بالعبية او تبقى فقال بعضهم انها
باقية الا ان تجرت للابعد وولاية لعينة الاقرب فيصير
كان لها وليين متولين في الدرجة كالأخوين والعلمين
وقال بعضهم تزول ولايته ولا تنقل الى الابعد وهو الصحيح
كذا ذكر في البداية عند كتاب النكاح وبعضهم ذكر العينة
المنقطعة واختلف فيها قال في الجوهر ان يكون في بلدة لا نقل
اليه لقوا في السنة الامر هذا اختيار القديري وذكر
في المصنف والفتاوى الكبرى قد رها ببلاده بام وعليه الفتوى
وقبل ان كان بحال يفتي الكفو باستطلاع رايه وهذا
اقرب الى الفقه وهو اختيار محمد بن الفضل ومحمد بن مقاتل
وعليه فتوى جماعة من المتأخرين انتهى ونقل الطرسوسي في
كتابہ انفع الوسائل قال ومن المشايخ من تجاوز وقال لا بد
من حد فاصل بينهما وقد رها ذلك مبتلا في ايام ولياها وهو
قول ابي عصمة الموزني ومحمد بن مقاتل الرازي وكان العلامة
القاضي زين الاسلام علي القديري يعني بذلك وكان
يقول اذا زوج الوحي الابعد ولا يعرف ان الوحي الاقرب
يجوز ان ظهر انه في ذلك المصير انتهى والعينة المنقطعة
ان تكون في بلدة لا تنقل لقوا في السنة الامر
واحدة

King Saad Chir

واحدة وهذه الاختيار القديري وقبل ان في مدة السفر
وهو اختيار بعض المتأخرين وقبل ان كان بحال يفتي
الكفو الخاطب باستطلاع رايه وهذا اقرب الى الفقه لانه
لا ينظر في بقا ولايته حينئذ انتهى واسد الموفق الى سبيل الرشاد
والله المرجع والمآب تقع في بيان الكفاءة وذكر في الهداية
الكفاءة تعتبر في النسب لانه يقع به التفاضل فترى بعضهم لبعض
والعرب اكفيا بعضهم لبعض حرة وسلاما وديانة وما لا يعرفه
واما الموالي فمن كان له ابوان في الاسلام فضاء عن من الكفاية
يعني ان كان له اب في ذم اسلام بنفسه او له اب واحد في الاسلام
لا يكون كفوا لمن له ابوان في الاسلام لان تمام النسب لا اب
ولم يرد من اسلام بنفسه لا يكون كفوا لمن له اب في الاسلام
ويعتبر ايضا في الدين اي في الديانة ويعتبر في المال وهو ان
يكون مالك للمهر والنفقة وهذا هو المعتمد في ظاهر الرواية
حتى ان لامن لا يملكها او لا يملك احد لها لا يكون كفوا في
البناتية المحمي العام يكون كفوا للعري في الجاهل وكذا العالم الذي
ليس بقدرتي كفوا للجاهل القدرتي والعلوي مجهول النسب لا
يكون كفوا المعروف للنسب انتهى امرأة تزوجت نفسها من
رجل يعرف انه حر او عبد فاذا هو ما دون له بالنكاح ليس
لها الفسخ بل لا وليا لها طلبه ولا يفسخه بلا فسخ لقاضي ويكون
مردود غير طلاق لعدم الكفاءة حتى انه لم يدخل بها الا يلزمه
شي قول ذكر الطرسوسي في كتابه المسمى بالانواع الوسائل صرح

التفريق ان يقول القاضي فخت هذا العقد من هذه المذمة
وبين المدعى عليه بسبب غير البلوغ بينهما وكذا لو قال
حكمت بينهما او قال فرقت بينهما يجوز ولكن الا حوط ان يقول
ففسخت هذا العقد بينهما لان محله ذكر في الكتاب اي كتابة بل يلفظ
الفسخ لغير الالب والجد انما يقول تزوج الغصون في عقد بالاجابة
ويبطل بالرد لصدور الركن من الامل مضافا الى المحل ولم ينفذ قبل
الاجابة لعدم الولاية وكذا النكاح العبد والامة بغير اذن المولي
وان زوج عبد باذن مولاه فالمرء من في مرقبته يساع فيه لانه
دين وجب عليه لوجود سببه من اهله فقد ظهر في حق مولاه
لاذنه لربه فيتعلم برقبته كدخول التجارة وانكح انكح بعضهم
من بعض جائز وقال مالك فاسدة لنا قوله صلى الله عليه وسلم ولدت
من نكاح لامن سفاح فانه كان ابواه كافرين ويجوز للنكاح ان
يتزوج بالمجوسية لان الكفر كلمة واحدة ذمى تزوج مسلمة ففرق
بينهما في الحال وبغير ان لانه معصية ويجوز للمزوجه ايضا ان
اسلم الذمى لا يترك على النكاح لانه وقع فاسدا كذا ذكره السرخسي
في ادب القضاء واسد الموقوف نوع في بيان المهر اقول غفرت ذمى
يصح عقد النكاح بغير تسمية المهر لان النكاح عقد انعام وازدواج لغرضه
بالزوجين ثم المهر واجب شرعا لاجابة لشرع المحل ولا يحتاج الى ذكره لغرضه
النكاح واقبل المهر عشرة دراهم كذا ذكر في القضاوي والمراضى اطلاق العشرة
هو المفروضة فلم يسمي اقل عشرة فلها العشرة وقال في جرحه تعالى المهر المثل لان
تسمية ما الاصل هو المهر ولو طلقها قبل الدخول بايجب عليها خمسة دراهم

اي

اي عند علمائنا الثلاثة من قبله تعالى عنهم وعند فريخت المتعة وهي درع
وخارج للمنفقة كما اذا لم يسم شيئا وفسمهم عشرة فارد فقبله المهر ان دخل
بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بها والخلو فلها نصف المهر لقوله
تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فنفص ما فرضتم الالبه ونسب
ذلك ان يكون قبل الخلو لانه كما لدخول عندنا وان تزوجها ولم يسم
لها مهر او تزوجها على ان لامر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات
عنها وقال الشافعي في مرقبه تعالى عنه لا يجب عليه شي في المهر والموت والزوج
يجب الدخول ولو طلقها قبل الدخول فيها فلها المتعة لقوله تعالى
بمقوهن على المهر وعلى المتعة قدره الامة ثم هذه المتعة
واجبة مروجها الى الامر وفيه خلاف مالك والمتعة لا تزيد على نصف
مهر مثلها ولا تنقص على حصة دراهم وتعتبر بحاله في الصحيح وهي درع
وخارج للمنفقة كذا ذكرنا في كتابنا واذا زوج الرجل بنته على ان تزوجه
الاخر فبسته واحده مثلا ليكون احدا العقدين عوضا عن الاخر
فالعقدان جائزان ولكل واحد منهما مهر مثلها وقال الشافعي رضي
الله تعالى عنه يبطل العقدان وان تزوج حرامه على خذعة سنة او
على علم لقرا فلها مهر مثلها وقال محمد لها قيمته خذعة ومهر مثلها
بغير باخوارها وعما نها وبنات اعماها ومن لم يوجدهن ثم الاجاب
اي يعين من مهرها فقبله من قبله ايها ولا يعتبر بامرهما وضا لها اذا لم
يكونا من قبيلة ايها فان كانت الام مرقوم ايها بان كانت بنت عبيد فغير
مهرها ولا يعتبر به المثل ان يتساوى المراتق في السن والحال والمال
والعقل والبلوغ والدين واللبه والعصر والعفة وقالوا يعتبر التساوي ايضا

في البكارة والثبوت والتمرة ان تضع فمها من زوجها
حتى تاخذ المهر المعجل وتمنع من ان يخرجها
اي يسافر بها من بلدها بغير رضاها
وتيسر للزوج ان يمنعها من السفر
لحجة الاسلام بشرط ولا من الخروج
من منزله لزيارة اهلها ولو كان المهر
كله موجد لا يس لها ان تمنع نفسها
عن الزوجا للبنا بها لا سقاطها
حقها بالتاجيل كما في المنع ولو كان
المهر حالا فاخرقه عليه شهر النسي لها ان تمنع
نفسها عندها وعندا اي يوسف رحمه الله
لها ذلك لانه هذا قاجيل طاري وكان
حكم حكم التاجيل المقارن ولو قال
نصفه معجل ونصفه موجد لم يذكر
الوقت الموجب لاختلاف المشايخ فيه قال بعضهم
لا يجوز ويجب حالا كما اذا قال تزوجتك علي
الف مثلا موجهة وقال بعضهم يجوز ويقع
ذلك علي وقت وفور الفرق بينهما بالموت
او بالطلاق وروي عن ابي يوسف رحمه الله
ما يورد هذا القول وهو ان رجلا اكل المرأة
عن زوجها نفقة كل شهر يلزمه نفقة شهر واحد

في النكاح

King Saud University

هذا ما يرد في نسخة
الشيخ في نسخة

لما لا يعطى في المهر عادة فان القول فيه
 قولها ولا يكون مبرا بحال وقد يكون
 هدية فاليه البيان وتوهم يكن مهرا لا اكل
 بخوشة او حنطة ان يكون ما يبقى مثلها شهرا
 فالقول له مع يمينه وذكر في الدخيرة رجل
 زوج ابنته وجعلها بجها رهنما تت
 ثم رهنه ان الذي دفعها امانته وانذله
 رهنها وانما هو عارديه عندها
 فالقول قول الزوج بائذ ملك زوجها
 وعليه الاب البنت ان عارديه عندها
 لان العارديه لا تثبت بمجرد دعواها
 ما لم يبرهن عليها لان الظاهر
 شاهد للزوج وحكي عن القاضي
 الامام المحقق علي الفقيه
 رحمه الله تعالى ان
 القول قول الاب
 لان اليد استغنيت
 من جهته فيكون
 القول قوله باي
 جهة
 بعض

في المهر ما لا يعطى في المهر عادة فان القول فيه

شايخنا وذكر شمس لا يمة السرخسي رحمه الله تعالى في السير
 الكبير هكذا ان القول قول الاب وقال ان العارديه تبرع والعارية
 ادناها فحل علي الادبي قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والمخار
 للفتوى انه كان العرف ستم ان الاب يدفع اليها جهازا اعارية كما
 في ديوانه فالقول قول الزوج وان كان العرف مشتملا فالقول قول
 الاب وقال قاضي خان رحمه الله تعالى ان الجواب فيه علي التفصيل ان
 كان الاب من الاشراق والكل لا يقبل قوله ان الجهاز عارديه وان
 كان مالا يجهز البسات بمثل ذلك قبل قوله وفي العارديه رجلا غر
 رجلا وقال له ازوج بنتي منك واجهزها جهازا عطايا وتنفعه
 اليهن المهر المجل امره اليك ثلاثة اشهر فزوج الرجل ابنته ودفع
 النقد المجل الي المرأة بقدر وسعته ثم ان اب البنت لم يجهزها ولم يدفع
 الي الزوج شيئا هل للزوج ان يرجع عليها بما زاد علي نقد مثلها
 او لا قوله لا رواية لها الا ان صدر الاسمين البردوي وعماد الدين
 السخوي جمال الاسلام الرعيدي والصدر الكبير برهان الدين
 وشايخ بخاري رحمهم الله تعالى افقوا ان الزوج يطالب بالمرأة بما
 تجهيز فان جهز ولا يسترد ما زاد علي نقد مثلها وقد قدروا
 الجهاز بالنقد وهم صدر الاسلام البردوي وعماد الدين النسفي
 رحمهم الله تعالى ويجهزها الكل ديار من النقد ثلاثة دنانير من
 الجهاز او اربعة دنانير فالزوج يطالب بهذا القدر ولا يسترد
 ما زاد علي نقد مثلها قاله رحمه الله تعالى وقد استفتيت من بعدهم
 من شايخ بخاري كالقاضي جلال الدين وشيخ الرجل برهان

King Saud University

الدين وخبرها فاجابوا كما كتبنا وقالوا ان اختيار مشايخ بخاري هكذا
وفي فتاوى ظهير الدين المرعيني رحمه الله تعالى الصحيح انه لا يرجع
على اب الامراة بشئ لان المألية في باب النكاح ليس بمقصود اصلي
وفي فوايد صدر الاسلام الشيخ ظاهر بن محمود الحنفي رحمه الله
تعالى رجل تزوج امرأة ودفع اليها النقد ولم تات بالجهاز الي بيت
زوجها هل تجبر علي ذلك قال القاضي الامام جلال الدين رحمه الله
تعالى للزوج ان يطالبها بالجهاز بمقدار ما اعطى من النقد علي عرف
الناس وعادتهم رجل تزوج امرأة علي انها بكر فاذا هي غير بكر
وقد اعطاها النقد للمحل هل له ان يرجع عليها بما زاد علي نقد
مثلها او لا فعلي قياس ما اختاره صدر الاسلام البرزدي رحمه الله
تعالى ومن وافقه من مشايخ بخاري في مسئلة الجهار ينبغي ان يكون
له ذلك وفي فتاوى ظهير الدين المرعيني رحمه الله تعالى انه لا يرجع
له بشئ لان ما دفعه اليها ليس هو في مقابلة البضع وانما هو الاكتمال
لها في كرم شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى اذا نهي الي امرأة بان
مات زوجها فاعتدت عدة الوفاة وتزوجت باخر وولدت ولدا
ثم جاء الزوج الاول حيا فعند اي حنيفه رحمه الله تعالى الولد للزوج
الاول اذا جات به اقل من ستة اشهر واقل من سنتين والاكثر لانه
صاحب الفراش الصحيح والثاني صاحب الفراش الفاسد فعلا كان
مزوج استنجات بولد يثبت لنسب من الزوج دون المولي وان
دعاه ذكر الفقيه ابو الليث السمرقندي رحمه الله تعالى في حجة
اي حنيفه رحمه الله تعالى ان اتفقوا علي ان الزوج الاول لو كان

حاضر

حاضر او كان متغيبا مختفيا فالولد الاول هكذا ذكر ابو يوسف
رحمه الله تعالى في الامالي في هذا الفصل اتفاقا وان نفي الاول والاخر
الولد ونفاه احدهما فهو الاول علي كل حال ولا حد عليه ولا لعان
وروي عبد الكريم الجرجاني رحمه الله تعالى عن ابيه حنيفه رحمه الله
تعالى ان يرجع عن هذا القول وقال يثبت لنسب من الزوج الثاني
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان جات به اقل من ستة اشهر عند تزوجها
بالثاني فهو الاول وان جات به ستة اشهر فصاعدا عند تزوجها فهو الثاني
سواء ادعيها او نفيها وقال محمد رحمه الله تعالى ان جات به اقل
من سنتين منذ دخل بها الثاني فهو الاول وان جات به اكثر من سنتين
منذ دخل بها الثاني فهو الثاني قال الفقيه ابو الليث السمرقندي رحمه
الله تعالى وقول محمد اصح وبه نأخذ ولو سببت المرأة فتزوجها رجل
من اهل الحرب فولدت فعلي هذا الخلاف وفي مجموع النوازل سئل
العلامة نجم الدين النسي رحمه الله تعالى عن تزوج امرأة صغيرة بتزوج
ابها ولا ثم ماتت الاب والزوج غايب فكم تلبس البنت وتزوجت
رجلا فحضر الغايب ودعاها فانكرت ولم يكن له بينة فلم يقض له
بها وقضى بها للثاني فولدت منه بنتا والزوج الاول ابن من امرأة
اخرى هل يجوز النكاح من هذا الابن وهذه البنت ولا قال رحمه
الله تعالى ان كان في حال صغر الابن لا يجوز لان مرغما اليه ان ام البنت
تزوجت والبنت ولدت علي فراشه فهي بنته وماذا اكبر الابن في
اراد ان يتزوج البنت بنفسه ينبغي ان يجوز لان اقرا الاب
لم يند علي غير قال صاحب العاد يدر رحمه الله تعالى وسئل جدي

شيخ الاسلام رحمه الله تعالى عن صغير نزوجها ابوها بالولا او
 جد هامن صغير لبله والله اوجده بالولا عليه فأت الابوان ان
 الجذان ثم بلغ الصغير والصغير ولم يعلم به اي بالنكاح وتزوجت
 المرأة باخر وولدت منه اولاد ثم ان الرجل علم بالنكاح فقام وادعى
 النكاح ولم يمكنه اثباته ثم اراد ان يزوج ولد هامن وله هل يحل
 ذلك **اولا احاب** رحمه الله تعالى لا يحل والله اعلم وفي فتاوى قاضي
 خان ولو تزوج امرأة لها زوج ووطئها لا يجب له عند اي حيفه
 مرضى الله عنه وان لم يدع الحمل وذكر في عدة المفتي رجل تزوج امرأة
 بشهادة ابيه من غيرها وشهادة ابنه من غيره يجوز ان تزوجها
 بشهادة ابنه منها يجوز في ظاهر الرواية امرأة ادعت على رجل نكاحا
 فحجها فقامت البينة بقضى بالنكاح وجوده لا يكون طلاقا ولها ان
 تمكنت من نفسها وله ان يطأها وان لم يكن تزوجها عند اي حيفه
 مرضى الله عنه وهذا بناء على ان قضاء القاضي فيما له ولايته ينفذ
 ظاهره وباطنه وعند هار رحمه الله تعالى ينفذ ظاهره لا باطنه وله
 وطئها انتهى والله الموفق للصواب **زوج في القسم والرضاع**
 ذكر في الهداية وان كان للرجل امرتان حرتان فعليه ان يعدل
 بينهما في القسم بكر من كانتا او ثيبتين او كانت احدهما بكر والاخرى
 ثيبا لقوله صلى الله عليه وسلم من كان له امرتان ومال الى احد كما
 في القسم جابوم القيمة وشقه ما يل اي يغليج وعن عائشة رضي الله
 عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعدل بين نساياه في القسم وكان
 يقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تولاخذي فيما لا املك اي من رزقها
 المحبة ولا فصل فيما رزقنا والتقدمة والجدة والحملة والكنايه

المراعاة

والمراعاة والبالغة بكر او ثيبا والمأقلة والمجنونة والمرغضة والعجينة
 سواء كذا في الكافي وان القسم من حقوق النكاح ولا تناوت بينهما في ذلك
 والاختيار في مقدار الدون في المزوج لان المستحق هو التسوية دون
 طريقة والتسوية المستحقة في البيوت لا في الجامعة لانها تنبني عن
 النشاط وقال الشافعي رضي الله عنه يقيم الزوج عند الكبر الجدة
 سبعا وعند الثيب ثلاثا ثم يتانف لقوله صلى الله عليه وسلم من تزوج بكرا
 على المرأة يقيم معها سبعا وان تزوج ثيبا يقيم عندها ثلاثة ايام يعني
 ما رواه الدور على السبع والثلاث في القسم بالتسوية بينهما بين
 الجديدين وان كان احدهما محررة والاخرى ممت فللمحررة الثلثان من
 القسم للامة الثلث واما المأكول والمشروب والملبس فانه بينهما
 لان ذلك من الحاجات اللازمة فيستوي فيه الحررة والامة والمكاتب والمملوك
 وام الولد كالامة لقيام الرق فيه ولا قسم للملكة بملك اليمن اي
 لاي يملكها وان كثرت وفي القنية رجل له زوجة وجارية ثبتت
 عند الزوجة خمس ايام من الاسبوع وليلتين عند الجارية او في الطالفة
 فله ذلك اذ لم يقعد الاضرارها ولا قسم في السفريسا فمن شاء منهن
 والفرقة او في بعض يستحب ان يترج بينهما ليا فري عن خرجت فربعتا تطيبا
 لقول بن وان تركت قسمها لفرقتها وان رجعت جاز انتم الكلام على ذلك
 والله الموفق **في المنع الرضاع** قليله وكثيره سواء في اثبات الحرمة
 عندنا اذ حصل في مدة الرضاع تعلق به التحريم وقال الشافعي
 رحمه الله تعالى لا يثبت التحريم الا بخمس رضعات يكتفي المولود بكل
 واحد منها ولنا اطلاق قوله تعالى ولحق انكم من الرضاغة ولها انكم

بيرة

الامة ارضعكم الايتان وقوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم
من النسب والرضاع بفتح الراء وكسر هاء وهو صرع الرضاع من الثدي الامي
في مدة الرضاع انتهى ثم الرضاع مدته عندنا حنفية رضي الله عنه
ثلثون شهرا وعندنا سنيان وبه قال الشافعي رضي الله عنه واحد
رحم الله تعالى وعندنا في رحم الله تعالى ثلاث سنين وقال بعضهم عشر
سنين وقال بعضهم خمس عشرة سنة وقال بعضهم اربعة عشر سنة
وقال بعضهم اربعون سنة وقال بعضهم مدة الرضاع مدة الحمل وذكر
في الدخيرة مدة الرضاع ثلاثة اوقات اعلى وادنى واسطة فالأقصى
حولان ونصف حول فلو كان الولد يستغني دون الحولين فقطعت أمه
في حول ونصف حول بالاجماع ولا ثم عليها ولو لم يستغني عنها تحولت
يجل لها ان ترضعه بعد ذلك عند عامة العلماء الا عند خلق ابن ابي
رحم الله تعالى فلما حصل ان مدة الرضاع اذا امتعت ايامها وهي
الحولين لا يتعلق بها التحريم ولكن ذلك على حسب اختلافهم في مدة
الرضاع كما مر فلا يفيد ثانيا وقال بعض الناس تثبت الحرمة بارتضاع
الكثير ولا يعتبر القطام قبل تمام المدة حتى لو قطع الصغير قبل تمام الحولين
ثم ارضع في مدة ثلاثين شهرا عنده اي عند الامام رحم الله تعالى
وعندهما حولين فهو رضاع يوجب الحرمة لوجود الارضاع في المدة
وذكر الخفاف رحم الله تعالى انه ينظر ان كالعصب يستغني بالطعام
عن اللبن لا تثبت الحرمة فان كان لا يستغني تثبت حرمة وهو الذي
اثنى حنفية رضي الله عنه قلت عرفت ذنوبي وهذه الرواية لا تختلف
الرواية الاولى من حيث المعنى لانه اذا لم يوجد الاستغنى

لم يكن النظم معتبرا قال في الغاية وعليه الفتوى ويرى الحسن عرابي
حنيفة رضي الله عنه واي يوسف رحم الله تعالى انه اذا افطر الصغير و
كان يكتفي بالطعام فارضعت امرأة لم يكن رضاعا وان كان لا يكتفي بالطعام
عن اللبن اقول ان كان اكثر الذي يتناوله هو اللبن دون الطعام يكون رضاعا
والا لا وفي الهداية قيل لا يباح الارضاع بعد مدة الرضاع لان اباحت
ضروريته لكونه خروا لادمي ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الحديث
المشهور الام اخته من الرضاع فانه يجوز ان يتزوجها ويجوز ان يتزوج
ام اخته من النسب لانه تكون امه او موطوءة ابيه بخلاف الرضاع ويجوز
ان يتزوج اخت ابنه من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب نه لما وطي
امه لمحت عليه ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع ولبن الفحل يتعلق به
التحريم وهي ان ترضع المرأة صبوية فتحم هذه الصبية على تزوجها
وعلى ابايه وابنايه وبصير الزوج الذي نزل لها من اللبن بالانزاع
وفي اخذ قول الشافعي رحم الله تعالى لبن الفحل لا يحرم وفي المحيط لوزني
بامارة فولدت منه ولدت فارضعت بهذا اللبن صبوية لا تحرم علي
الزاني واصوله وفرعه لانها بنت الزنا رضاعا ولا يجوز للزاني تزوجها
فكذا له ولا ولم الزاني وخاله ان يتزوج بهذه الصبية كما يجوز له ان
يتزوج بالمولودة من الزنا لانه لم يثبت نسب ولد الزنا من الزاني فلم
يثبت بينهما القرابة المحرمة للزوج **اقول** فروع ذكرت في الغاية
ولوان امرأة لها بنتون واخري لها بنات فارضعت التي لها بنات ابنا
من بني الاخرى فان بناتها تحرم على ذلك الابن بعينه ولا تحرم واحد
من بناتها على سائر بني المرأة لعدم اجتماعهم على ثدي امرأة فلو كانت

King Saud University

سنة الرضاعة

ارضعت فتشاحت على جميع بناتها وغيرها من بناتها تحمل لبن المرضعة
فلو كانت أم البنات ارضعت احدي البنين ولم البنين ارضعت احدي
البنات لم يكن للبن المرتضع من لبن البنات ان يزوج واحد منهم ولا
خوته ان يزوجوا بنات الاخرى الا البنت التي ارضعت من امهم وحدها
لانها اختهم من الرضاع وفي المبوط اذا ارضعت بنتا لم يكن لاحد من
اولاد المرضعة من كان قبل الرضاع وبعده ان يزوج تلك الرضيعة
وعند بعض العلماء لا تثبت الحرمة فيما انطوى قبل الرضاع وانما ثبت
فمن حدث بعده ولا يثبت الرضاع الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين
وهل يثبت الرضاع بشهادة النساء منفردات فقد روي لا يثبت خلافا
لمالك والثاني رحمه الله تعالى وفي الرافعي ذكر يثبت الرضاع بشهادة رجلين
او رجل وامرأتين وكذا بشهادة اربع نسوة ولا يثبت بهادون اربع
نسوة وقيل عند الامام احمد بن حنبل رضي الله عنه شهادة المرضعة
وحداتها تقبل من غير عيمين وكذا عيوب النساء التي لا يطلع عليها
الرجال كالبركة والشوية والحمل وما اشبه ذلك فتقبل فيه امرأة
واحدة عدل ولا حوط اثنتان وهذا هو المفتي به من مذهب الامام
احمد بن حنبل رضي الله عنه كذا ذكر في المنيع والله الموفق للصواب
والله المرجع والمآب **الفصل الرابع عشر في الطلاق الخطأ**
اعلم ان الطلاق ينقسم الى حسن الطلاق والي طلاق السنة والي طلاق
البدعة فاحسنه ان يطلق الرجل امرأته طلاقا واحدة في طهر لم يجا
معها فيه ويتركها حتى تنقضي عدتها فاما طلاق البدعة فهو ان يزوج
بثنتين او ثلاثا دفعة واحدة او في طهر واحد فاذا فعل ذلك وقع

الطلاق وكان عاصيا عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى واما
طلاق السنة فهو ان يطلق المدخول بها ثلاثا في ثلاثة اطلاقا ولا جماع
فيه وقال مالك رضي الله عنه هذا بدعي وليس بطلاق السنة الا
ان يطلقها واحدة ويصير حتى تنقضي عدتها ثم طلاق السنة على فرعين
من حيث العدد وسنة من حيث الوقت فالاول يستوي فيه المدخول بها
وغير المدخول بها والثاني يخص بالمدخول بها وهو ان يطلقها واحدة في
طهر ثم يجامعها فيه وهذا لا يتصور الا في المدخول بها خاصة كذا ذكره
قاضي خان وشرح الاسلام مولانا القاضي بدر الدين العيني في شرحه
على الجمع وفي الهدية ويقع طلاق كل زوج اذا كان عاقلا بالغاً ولا يقع
طلاق الصبي والمجنون والنايم وفي العادة به طلاق غير المعقود وقع
كطلاق المجنون وتكفل في الفاصل بين المجنون والمعتق فقالوا
لمجنون هو من لا يستقيم كلامه وافعاله الا نادرا والعاقل ضد
والمعتق من يختلط كلامه وافعاله فيكون ذلك غالبا وهذا غالبا
او كان سوا وقال بعضهم المجنون من يفعل الافعال الغبيضة لا عن
قصد والعاقل من يفعل ما يفعل المجانين لكن بفعله عن قصد
وانما يفعل على ظن الصلاح والمعتق من يفعل ما يفعله المجانين في الا
حائز لكن يفعل عن قصد مظهر الفساد انتهى المصروع اذا طلق
امرأته في حالة العرع لا يقع طلاقه كذا اجاب صاحب المحيط بطلان
امرأته وهو صاحب برسام فلما صح قال طلقت امرأتي ثم قال اني لست
اطن ان الطلاق في تلك الحالة كان واقعا قال شيخنا حين باقر
بالطلاق ان رده الى حالة البرسام وقال قد طلقتا مني في حالة

البرسم فالطلاق غير واقع وان لم يرد الى حالة البرسم فهو موأخذ
بذلك في القضا وطلاق المكره واقع خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وطلاق
السكران واقع عقوبة له ولختيار الكرخي والطحاوي رحمه الله تعالى
ان لا يقع وهو احد قولنا الشافعي رضي الله عنه وطلاق الاخرس واقع با
لاشارة لانها صارت معهوده فاقبعت مقام العبارة دفعا للحاجة وطلاق
الامة ثنتان حراكا ن زوجها او عبدا وطلاق الحرة ثلاث حراكا ن زوجها
او عبدا وقال الشافعي رضي الله عنه الطلاق يعتبر بحال الرجال دون النساء
وكذلك عند مالك رضي الله عنه واذا تزوج العبد امرأة وطلق بعد ذلك وقع
طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امراته لان ملك النكاح حتى العبد فيكون
الاستقاط اليه دون المولي انتهى وذكر في الاختيار وطلاق الحرة ثلاثا والامة
ثنتان ولا اعتبار بالوجه في عدد الطلاق لقوله تعالى فطلقوهن لعلهن
اي لاطهار عددتهن فكون الطلقات على عدد الاطهار واطهار الحرة
في العدة ثلاث والامة ثنتان وقال عليه السلام طلاق الامة ثنتان
وعندها حيضتان واما قوله عليه السلام والسلام الطلاق بالرجال
والعدة بالنساء فعناه وجود الطلاق للرجال كما ان العدة بالنساء
واما قوله عليه السلام لا يطلق العبد الا من ثنتين يعني زوج
الامة توفيق بين الاحاديث والدلائل والله تعالى الموفق للصواب
نوع في الصحيح والكتابة وبان احكامها اعلم ان الطلاق على
ضربين صريح وكناية فالصريح قوله انت طالق ومطلقه وطلقت
فهذا يقع به الطلاق والرجوع لان هذه الالفاظ مستعملة في الطلاق
ولا يستعمل في غيره فكان صريحا انه تعقبه الرجوع بالنسبة ولا يقتصر

الى الية

الى النية لانه صريح فيه لغلبة الاستعمال وكذا اذا نوي الابانة لانه قصد
تخيير ما علقه الشرح بانتقال العدة فيرد عليه ولو نوي بالطلاق عن
وثاق لم يدين في القضا لانه خلاف الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله
سبحانه وتعالى لانه يحتمله ولو نوي به الطلاق عن العدة لم يدين في القضا ولا
فيما بينه وبين الله تعالى وعن ابي حنيفة رضي الله عنه يدين فيما بينه وبين
الله تعالى ولو قال انت مطلقة تبكيك الطلاق لا يكون طلاقا الا بالنية
ولو قال انت الطلاق وانت طالق الطلاق او انت طالق طلاقا فان لم
يكن له نية او نوي واحدا او ثنتين فهو واحد رجعيه وان ثلاثا
فثلاث ولو قال يدك طالق او رجلك طالق لم يقع الطلاق وقال زفر
والشافعي رحمه الله تعالى يقع وكذا الطلاق جزو معين لا يعبر به عن جميع
البدن وان طلقها نصف تطليقة او اثنتيها كان طلقا واحدا لان الطلاق
لا يجري وقال انت طالق ثلاثة انصاف لطلقتين فهي طالق ثلاثا
لان نصف المطلقتين تطليقة فاذا جمع ثلاثة انصاف يكون ثلاث
تطليقات ضرورة ولو قال انت طالق ثلاثة انصاف تطليقة قبل يقع
تطليقتان لانها طلقه ونصف طلقه فتكامل وقيل يقع ثلاث تطليقات
لان كل نصف يتكامل في نفسه فيصير ثلاثا ولو قال انت طالق
من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين فهي واحدة
ولو قال من واحدة الى ثلاث او ما بين واحدة الى ثلاث فهي ثنتان
وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال الارجم الله تعالى يقع في
الاول ثنتان وفي الثاني ثلاث وقال زفر رحمه الله تعالى لا يقع
شي في الثانية يقع واحدة وهو القياس ولو قال انت طالق

ولعدة في ثنتين ونوفي الضرب والحساب اوله يكن له نية فهي واحدة وقال
نفر رحمه الله تعالى يقع ثنتان لمر في الحساب وهو قول الحسن بن علي بن زياد
رحمه الله تعالى وان نوي واحدة وثنتين فهي ثلاث وعلي هذا وقع الخلاف
اذا قال لفلان علي عشرة دراهم في عشرة دراهم يلزمه عشرة عند علمائنا
الثلاثة رحمه الله تعالى وعند نفر رحمه الله يلزمه مائة درهم وبه
قال مالك والشافعي رحمه الله تعالى ولو قال انت طالق من ههنا الى الشام
فهي واحدة يملك الرجوع وقال نفر رحمه الله تعالى هي باينة ولو قال
انت طالق بمكة او في مكة في طالق في الحال في كل البلاد وكذا قوله
انت طالق في الدار لان الطلاق لا يتخصص بمكان دون مكان
وان عني به اذا دخلت مكة يصدق ديانة ولو قال انت طالق اذا
دخلت مكة لم تطلق حتى يدخلها لانه علق بالدخول وفي المنع شرح
المجمع ولو قال انت طالق غدا وقع الطلاق عليها بدخول الفجر الصادق
ولا يقع في الحال الا ان يكون **الطلاق** قبيل الفجر انتهى رجل قال علي
طلاق امراتي لا يقع وفي ادب القضاء للسردجي رحمه الله تعالى
رجل قال لامرأته طلاقك علي فرض اول لازم او قال طلاقك علي
الصحيح انه يقع الطلاق في الكل بخلاف العتق لانه ما يجب
فجعل اخبارا وذكر الولوي رجل قال لامرأته الطلاق عليك
لا يقع الطلاق الا ان يريد الاتباع به لان هذا اللفظ لاستعمله
الناس للاتباع رجل قال لامرأته ثلاث تطليقات عليك طلاق
ثلاثا لانه اوقع الثلاث عليها ولو قال لا نكاح بيننا فانه يقع
اجماعا قال في المنع جود النكاح لا يكون طلاقا قال جميع نساء

الدينا

الدينا **الطلاق** تطلق امرأته لافسان نساء الدنيا قال لامرأته ان امر
اشبعك من النكاح او الجماع فانت طالق قال بعضهم لا يعرف شبعها
حتى تقوم بلسانها وقيل ان جامعها ولم يمارقها حتى انزلت فقد
اشبعها ولم يقع الطلاق وفي الولوي رجل له اربع نسوة فقال انت
ثم انت ثم انت ثم انت طالق طلقت الرابعة لا غير لانه لم يذكر الجزا الا
لرابعة ولو قال اربع نسوة له يكننك تطليقة طلقت كل واحدة منهن
تطليقة لانها تنقسم عليهن فيصيب كل واحدة منهن ربعها وانه لا يقري
الطلاق في كل ولو قال لامرأته كونه طالق اعني الامام محمد رحمه الله
تعالى انه قال اراه واقعا وكذا لو قال لامرأته كونه حرة لانه صريح
في الطلاق والعاق رجل قال لامرأته انت طالق عدد ما في الخوض من
السكك وليس في الخوض سكة تقع واحدة وكذلك لو قال انت طالق بعدد
كل شجرة على جسد ابليس يقع واحدة لا غير رجل قال لامرأته لست
بزوج فقال الزوج صدقت وهو نوي بذلك طلاقا فهذا وقول الرجل
لامرأته لست لي بامراة فنوي الطلاق سواء ثمة يقع الطلاق
عند اب حنيفه رحمه الله تعالى كذا هنا رجل قال لامرأته لا حاجة
لي بك لو قال ما ريدك وهو نوي الطلاق لم يكن طلاقا لان
اللفظ لا يحتمله وفي المنع رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فانت
طالق طلقها ثلاثا متفرقا ثم عاد اليه بعد زوج اخر فدخلت الدار لم
يوقع شي عند علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى وهذا قول مالك رحمه
الله تعالى كذا ذكر في المدونة وعند الشافعي رحمه الله في الجديد وكذا
عند احمد بن حنبل رحمه الله تعالى وقال نفر رحمه الله تعالى يقع الثلاث

King Saud University

عندي رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثم ارتدوا العياذ
 بالله ولحق بدار الحرب ثم عاد مسلما وتزوجها فدخلت الدار لم تطلق
 تطلق عندها بن حنيفة رضي الله عنه وعندهما البائن لا يلحق البائن الا
 اذا تقدم سببه بان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ونوي لطلاق
 ثم ابانها ثم دخلت الدار وهي في العدة فيجوز له طلاقها بالبرهان
 المطلقة الرجعية ولو طلقها تزوجها وابانها يقع بالاجماع لقيام الرجعية و
 الوصله والبائن يلحق الصريح ولا يلحق البائن حتى ان المبتوتة المختلف لو
 ابانها لا يقع لان محلها الصلة والوصلة وقد انقطعت بالخلع والابانة
 ولو طلقها في العدة يقع عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى قلت وقد نظم
 بيتا في هذا المعنى شيخنا قاضي القضاة سعد الدين الديري الحنفى رحمه الله تعالى
وكل طلاق بعد احوال يقع سوى انه في مثله لا يعلق
 وفي الذخير ولو قال تحتلعه اعتدي ينوي به الطلاق او قال استبري همك
 او قال لها انت واحدة يقع عليها تطبيقه عند ابو حنيفة رحمه الله تعالى
 وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يقع لها شيء لانها من جملة الكنايات
 ولهذا يحتاج فيها الى التنية كساير الكنايات ولها ان هذه الالفاظ في حكم
 الصريح على معنى ان الواقع بها رجعي ولو قال كلما تزوجتك فانت طالق
 فترجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فعند محمد
 رحمه الله تعالى تطلق ثلاثا وعليه اربعة مهر ومهر ونصف مهر وقال ابو
 يوسف رحمه الله تعالى تطلق ثنتين وعليه مهر واحد ونصف مهر
 واذا اختلف الزوجان في وجوب الشروط فقال الزوج علفت طلاقك فذلك
 الدار فلم يوجد الدخول وقالت المرأة بل دخلت ووقع الطلاق قال القائل

للزوج

للزوج لانه متمسك بالاصل اذا اصر عدم الشرح والقول لمن يقسك با
 لاصل الا انما هو شاهد له ولا يترك وقوع الطلاق والمرأة تدعيه و
 القول القنبر الا ان تقيم المرأة البينة لانها نكرت دعواها بالحجة وفي
 البازية قل لغيرة طلقها ان شأت لا يكون نوكيلا ما لم تشاؤها المشية
 في مجلس عليها وبعد المشية يصير نوكيلا ولو طلقها الا يقع ولو قام الوكيل عن
 محله بطلت الوكالة فلا يقع الطلاق بعده قال الامام الحلو في رحمه الله
 تعالى وهذا يحفظ فان الزوج يكتب الى من يثق به انها اذا شأت الطلاق
 فطلقها والوكيل يوجهه الا يقع عن مجلس المشية ولا يدرون انه لا
 يقع والله الموفق **فوق في الاستئنا** والشروط انما يقع لو اتصل ولو بنفس
 واحد بين به التصرف والاستئنا ووجد من النفس لا ولا يمكنه وصله
 لا يصح الاستئنا كذا في روى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وفي الاجناس سكت
 سكتة قبل النفس ثم استئنا لا يصح الاستئنا الا ان يكون سكتة النفس
 ويبطل باربعين بالسكتة وبالزيادة على المستغني منه مثل انت طالق
 ثلاثا لا اربعة والمساواة وباستئنا بعض الطلاق مثل انت طالق
 الانصها وكل امرأة طالق الا هذه وليس له سواها لا تطلق لان المسا
 في الوجوه لا يمنع صحتها ان عم وصفا لانه تصرف في حقها انت طالق
 واحدة وثلثين وثلاثا واربعان كملت فلان تعلق الكل حق لا يقع
 في الطلاق شي قال لها انت طالق فري على لسانه بلا قصد الاستئنا لا يقع
 ولو قال انت طالق فري على لسانه او غير طالق لا يقع قال ان شاء الله تعالى
 فانت طالق لا يقع شي قال والله اكلم فلا نا استغفر الله ان شاء الله
 كان استئنا ديلة لا قضا اراد ان يحلف رجلا ويخاف ان يستغني

واة

King Saud University

عقبه سرايا من ان يقول عقب حلقه متصلا سجان الله او كلا ما اخر
لان اليه حقته فله المنع عن ابطاله قال انت طالق ان شاء الله تعالى
ان شاء الله تعالى انت طالق والاستثناء في الاول ويقع عندنا الثاني
خلافا لفرجه الله تعالى فانه ينصرف اليها عنده ولا يقع شيء كالتطلاق
واستثنى بلسانه وطلق بلسانه واستثنى بالكتاب به يصح ادعى الاستثناء
او الشرط فالقول له ولو شهد وان طلق او خالع بلا استثناء او شهدوا
بانه لم يستثنى قبل وهذه المسئلة تقبل فيها البينة على النفي لانه
في المعنى امر وجود ولانه عبارة عن ضم الشفقتين عقيبا لتكم بالوجوب
وان قالوا طلق ولم يسمع منه غير كلمة الطلع والزوج يدعي الاستثناء
فالقول قوله لجواز انه قاله ولم يسمعه والشرط سماعه لاسراعه
وفي الفتاوي الصغرى اذا ذكر البدك في الخلع لا تنفع دعوى الاستثناء
وذكر العلامة الاوزجدي انما تنفع دعوى الاستثناء ان ثبت الطلاق
باقراره ولو ثبت عليه بالبينة لا تقبل وان ظهر منه ما يدل على صحة
الخلع كقبض البدك ونحوه لا يصح دعوى الاستثناء قال لعبد اعطتك
امس تاريجي وقلت ان شاء الله قال لاسراعه تزوجك امس وقلت
ان شاء الله وانكرت فالقول له وذكر النسبي رحمه الله تعالى اذا
ادعى الزوج الاستثناء وانكرت فالقول لها ولا يصدق الزوج الابينة
فان ادعى تخليق الطلاق بالشرط فادعت الارسال فالقول له وفي
المعدية واذا طلق الرجل امراته في مرض موته طلاقا باينا فمات
وهي في العدة ورثته وان مات بعد انتقضا العدة فلا يرث
لها وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا ترث في الوجهين مطلقا وان

اباها

اباها بامرهما او اختلعت نفسها على عوض في ذمتها له واختارت نفسها
بنفي يفضيه لم ترث فلو قالت له طلقني جميعا فطلقها ثلاثا ورثت منه
والله الموفق للصواب **زوج في الرجعة** اطلق الرجل امراته تطليقة رجعية
او تطليقتين فله ان يرجعها في عدتها ريثم بذلك او لم ترث لقوله تعالى
فاذكروهن بمعرى من غير فصل ولا بد من قيام العدة لان الرجعة استدامة
الملك والرجوع ان يقول راجعتك او راجعت امراتي وهذا صريح في
الرجعة ولا خلاف فيه بين الامة ابطالها او يقبلها او يلزمها بشهوة
او ينظر الي فرجها بشهوة وهذا عندنا خلافا وقال الشافعي رضي الله
عنه لا تنفع الرجعة الا بالفرق مع القدر عليه ويستحب ان يشهد على
الرجعة شاهدين وان لم يشهد صحت الرجعة واذا انقضت لعدته فقل
قد كنت راجعتك في العدة فصدقتني في رجعيه وان كذبته فالقول قولها
واذا قال الزوج قد راجعتك فقال له حجيبة له قد انقضت عدتي لم يقع
الرجوع عندنا يحنيفة رحمه الله تعالى وقال الامامهما الله تعالى يقع الرجعة
والمطلقة الرجعية تسوفي تنوب بان تحلوا وجهها وتصل خديها
لانهما حلال للزوج اذا النكاح قائم بينهما ويستحب للزوج ان لا يدخل
عليها حتى يودها او يسميها خقيقا لغيره وليس له ان ييسر فرجها حتى
يشهد على رجعتها والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى وقال الشافعي رحمه
الله تعالى يحرمه انتهى وان كان الطلاق باينا دون الثلاث فله ان يتبر
في العدة وبعد انتقضاها لان حل المحل به باق وان كان الطلاق ثلاثا
فالمرة او تنتين في الامة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره ذكرا صحيحا
بشرط الشرعي ويدخل بها ثم يطلها او يموت عنها والشرط هو الابلا

وجها

دون الانزال وذكر في المكملات من طلاق المرأة الغير المدخول بها
 ثلاثا فله ان تزوجها بلا تحليل واما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل
 له من بعد حتى تنكح زوجا غيره في حق المدخول بها ذكر ابن الصام
 رحمه الله تعالى انه لا فرق بين المطلقة مدخول بها او غير مدخول بها
 لصريح الطلاق وقد وقع في بعض الكتب ان في غير المدخول بها تحل
 بلا زوج وهو زلة عظيمة بمصادمته للنص والاجماع لا يحل لمسلم
 سراه ان ينقله فضلا ان يعتد به ويعتمد لان في نقله اشاعة وعند
 ذلك يفتح باب لشيطان في تحقيق الامر فيه ولا يخفى ان مثله مما لا
 يصوغ الابعثها وفيه نفوت شرطه في الفقه الكتاب والاجماع
 فعوذ بالله من الزيف والضلال ونسأله التوفيق والرشاد ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم رجل تزوج المطلقة الثلاث نوى بشرط
 التحليل بقلبه ولم يذكره بلسانه فالنكاح صحيح وتحل الاول في
 قوله جميعا ولو ذكره بلسانه فالنكاح صحيح عند ابي حنيفة رحمه
 الله تعالى وتحل الاول كذا في العمدة قلت والصبي المراهق
 في التحليل كالبالغ لوجود الدخول في نكاح صحيح وهو الشرط بها
 النفس والامام مالك رحمه الله تعالى يحيا الفنا فيه والحج عليه فا
 قول غفرته دوني اذا تزوجها بشرط التحليل فالنكاح مكروه
 لقول رضي الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له وهذا هو
 محله المرأة اذا ارادت ان تزوج لتحل الاول وخافت ان
 لا يطاقها ينبغي ان تتقدمي بالاحجاب فتقول تزوجك على ان
 يكون اسري بيدي بعد يوم او شهر فاذا قبل الزوج على ذلك

كان

كانت مقلنه من تطليق نفسها ذلك الوقت وفي فتاوي الظهيرية
 المطلقة ثلاثا اذا زوجت نفسها من غير كف ودخل بها حلت
 الاول عند ابي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى وذكر ابن فرشته في شرحه
 على الوقاية لو ادعت المرأة دخول المحلل صدقت وان انكر هو على العكس
 وان تزوجت المرأة لمحبوب ينزل فحلت منه تحل للزوج الاول وان لم
 ينزل لا تحل ولو كانت المرأة منضاة لا تحل الاول الا اذا حلت
 من الثانية لوجود الوقايح من قبلها ولو وطئها في الحيض حلت الاول الا
 اذا حلت من الثانية لوجود الوقايح ولو لم يصبه بخرقه فاسها وهي
 لا تمنع من حرارة وصول فرجها الي ذكره تحل الاول وفي فتاوي
 الوبري الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع لو اوجع بمساعة يد لا تحل
 للزوج الاول انتهى والله الموفق الى سبيل الرشاد واليه المرجع والمآب
نوع في الخلع واحكامه وفي المنع اذا اشاق الزوجان وتخالعا وخافا
 ان لا يقيما حدود الله فلا باس ان تقدمي نفسها منه بما يحلها به
 فاذا فعل ذلك وقع تطليقة باينة ولزومها المآل لقول تعالى فان خفتم
 ان لا يقيما حدود الله اية اي خفتم ان لا يقيما ما يلزمهما من
 مرجع الزوجية بالنشوز فلا جناح علي الزوج فيما اخذوا على المرأة
 بما اعطت والخلع معاوضة في حقها لان الخلع في جانبها تمليك مال
 ببعض فيصح رجوعها عنه قبل قبول الزوج ولو شرط الخيار لها بان
 قالها لعلك على الف درهم على انك بالخيار ثلاثة ايام فقبلت فان
 ردت الطلاق بطل وان اختارته وقع الطلاق ويجوز لالف للزوج
 عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الطلاق واقع والمآل لازم

مطلوع واحكامه

والخيار باطل لان الخلع من جانبه يكون في معنى تعليق الطلاق
بقبول الخال وهو عيب واليمين لا يقبل الفسخ وكذا شرطها وهو
القبول من زوجها ويقتصر على المجلس اذا كان الاجاب من قبلها
فلا بد من قبول الزوج في المجلس واذا كان الاجاب من جهة لا يصح
رجوعه قبل قبول المرأة فيصع قوله بعده وشرط الخيار ايضا ولا يقتصر
وعلى المجلس ويسقط الخلع والمباراة كل حق لكل منهما على الاخرى
يقول امراته بريت من نكاحك بكذا او تقبل في ولايته لاحدهما
دعوى في المهر مقبوضا كان او غير مقبوض قبل الدخول وبعده ولا
في النفقة الماضية اما نفقة العدة فلا تنسقط الا بالذكر وهذا كله
عندنا حنفية رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا تنسقط مما شئ
الا ما سماه ابو يوسف رحمه الله تعالى وافق ابا حنيفة رحمه الله تعالى
في المباراة ومجرا في الخلع ولو حلف على نفقة العدة صح الخلع ولا يجب
النفقة ولو ابرأت الزوج من النفقة حال قيام النكاح لا يصح الا
وتجب لفقته لها فان النفقة في النكاح تجب شيئا فشيئا على حسب
حدوث الزمان يوما فيوما فكان الا برأ عنها قبل الوجوب فلا يصح
واما نفقة العدة فانها تجب عند الخلع فكان الخلع على النفقة مانعا
من وجوبها ويصح الخلع على مونة السكنى بلا خلاف ويسقط
ولا يصح الخلع على السكنى والابرأ عنه لان السكنى في البيت حال قيام
العدو حق الله تعالى قال الله تعالى ولا تحجوهن من بيوتهن ولا يخرجن
الاية فلا يملك العبد اسقاطه ولا يصح الا برأ عن نفقة الولد
والرضاع بالشرط لانها لم تجب لها فان شرطا البراءة منها في الخلع

ووقت

ووقت ابا ن قال الي سنة او سنتين سقطت فان مات الولد قبل
تمام الوقت يرجع الاب عليها بما بقي من اجر مثل الرضاع الي تمام
المدة والحيلة في ان لا يرجع عليها ان يقول الزوج خالعتك على
ان يري من نفقة ولدك الي سنتين من كذا فان مات في بعض المدة
فلا يرجع الي عليك وان خلع صبيته مرا هقه على مال ما لم يجب عليها
شي وبقي مهرها وتطلق في الاصح لانه علق الطلاق بقبول الاب
ووجد الشرط فوقع الطلاق ولكن لا يجب المبدل لان بدل الخلع
تبرع ومال الصبي لا يقبل التبرع وفي رواية انه لا يتبع الطلاق
والاصح الاول فان خلعها اي اب الصغير على الف في ذمته على انه
ضامن الالف لصح وعليه المال لان لا يكون ادنى حال من الاجنبي
واشترط المبدل الخلع على الاجنبي صحيح فعلى الاب اولى وان شرط
المال عليها تطلق بلا شيء ان قبلت اي ان كانت من اهل القبول
بان كانت تعقل ولا يجب مال عليها لانها ليست من اهل الغرامة
والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب **بيع في العتق واكراه**
اقول العتق هو من لا يقدر على الجماع لمرض او كبر سن او لغيره او يصعب
الي التبيد ون الابكار او لا يصل الي امرأة لغنيها ثم ان اقرانه لم يصل
الي زوجته لاجل الحاكم الي سنة قمرية في الصحيح وهو ظاهر المذهب
والله التقي به فلا ثمانية واربعة وخمسون يوما وذكر في الذخير يوجل
سنة شمسية وهي اربعة على التوبة باحد عشر يوما وجزء من مائة
وعشرون جزوا من اليرم فيجوز ان يوافق طبعه هذه الزيادة وهي
رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه ومختار المتأخرين ان شهر رمضان

وايام حيضها منها اي معدودة من السنة لان السنة لا تخلو عنها الا
مدة مرضه ومرضها فان لم يصل منها اي السنة فرق القاضي بينهما ان
طلبته اي المرأة التفريق لانه حقتها ولو وطئ مرة لم تجز لا خيار لها
ولو سال الزوج من القاضي ان يوجله سنة اخرى او شهرا او اكثر لا
يفعله الا برضاها فلن رضيت ثم رجعت فلها ذلك وان كان الزوج
عقينا والمرأة رتقا لم يكن لها حق الفقرة لوجود المانع من قبلها وتبين
بطلة يعني تكون الفقرة طلقة باينة لان فعل القاضي اضعف في الزوج
فكانه طلقها بنفسه ولها كل المهران خلاصها لان خلوة العيسين
صحبة وتجب لعدة وان اختلف لاي الزوجته والمرأة في الوصول
اليها وكانت ثيبا او بكرا فنظرت النساء اليها فقلن ثيب حلف الزوج
لانه يتكرح الفقرة فان حلف بطاعتها وان نكل او قلن بكرا اجله
سنة اخرى لظهور كذبه ولو اجل العيسين سنة ثم اختلفا اي قال
جامعها في السنة وانكرت هي فالتقسيم هنا كما امر والحضي كالعيسين فيه
اي في التاجيل بالسنة وفي المجهوب يفرق القاضي بينهما في الحال
لان فائدة في الاستظهار بطلها اي بطلب زوجته وذكر في الفتنة
سرجله المقتصيرة لا يمكنه ادخاله داخل الفرج ليس زوجته حق الطاهر
بالتفريق ولا يتخير احدهما بمبطل لآخر يعني اذا كان بالزوجه عيب لا
خيار للزوج لان المستحق بالعقد الوطي فقط والعيب كالجذام والبرص
وغير ذلك لا يفوت المستحق بالعقد غير انها توجب فقرة الطهيفة
لا غير وهذا لا يوجب الرد كالقروح الفاحشة واذا كان بالزوج
جنون او جذام او برص او غير ذلك فلا خيار لها لان عدم الرضا

انما يوجد الرد في عقد شرط فيه الرضا ولو لم يمتد تمام الرضا
انتهى الكلام على ذلك المحل من شرح الوقاية والله الموفق الى سبيل الرشاد
في عدة اي احكام العدة العدة مصدر عد الشيء عدة وسبيل
عليه كعدة وكلام متى يكون القيمة قال اذا اكمل العدة ان اي
عدة اهل الجنة وعدة اهل النار اي عددها ويسمى الزمان الذي
تبرص فيه المرأة عقيب لطلاق او الموت لانها تعد الايام المفروضة
في الشرع **فاقول** العدة على انواع ثلاثة وبالاشرع وبالحيض ويوضع
المحل واسبابها الطلاق والوفاة والوطي علي ما ياتي بيانه ان
شاء الله تعالى الرجل اذا طلق امرأته طلاقا باينا او رجعا
او وقعت الفقرة بينهما بغير طلاق وهي حرة من تحيض بعد ثبوتها
ثلاثة قرو لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة
ثلاثة قرو والايه والفرقة انما كانت بغير طلاق فهي في حكم الطلاق
لان العدة وجبت للفرقة عن برأة الرحم في الفرقة الطارئة
على النكاح وهذا يتحقق فيها والاقرا الحيض عندنا وقال الشافعي
رضي الله عنه الاطهار وان كانت لا تحيض من صغرها وكبر فعدتها
ثلاثة اشهر لقوله تعالى والايه يبين من الحيض من نسايتكم
الاية اقول واعتبار الشهر في العدة بالايام دون الاهلة
اجماعا وانما الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه رحمهما الله تعالى
في الاجارة لذا ذكر في التمهيد الشافعي والصغري على خلاف ما ذكر
في الحاشية وذكر في المنيع الاياس فيه روايتان في روايته انه
غير متدبر عدة وهو ظاهر الرواية وفي رواية مقدر عدة

قال محمد رحمه الله تعالى في الروميات خمسة وخمسون سنة وفي المولود
ستون سنة لان الروميات اسرع تكسرا وعنه سبعون سنة وعن ابن
حنيفة رضي الله عنه من خمس وخمسين سنة الى ستين سنة وقال
ابن المبارك وسفيان الثوري وابن مقاتل والنعماني رحمه الله تعالى
حد الاياس خمسون سنة لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها
قالت اذا بلغت المرأة خمسين سنة لا تزي قرعة عين اي لا تلد وهي رواية
للحسن رحمه الله تعالى وبه اخذ نصر بن يحيى والمام ابو الليث
رحمه الله تعالى وعليه الفتوي وفي قباوي الطهيرة المختار في مدة
الاياس خمس وخمسون سنة رومية كانت او تركية انتهى وان كانت
امة فعدتها حيفتان وان كانت لا تحيض فعدتها بشهر ونصف
وعدة الحرة بالوفاء اربعة اشهر وعشرة ايام وعدة الامة شهران وخمسة
ايام لان الرق منصف وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها
وعدة ام الولد والمعتقة ثلاثة قروا وثلاثة اشهر عندنا ولا
عدة على الحرة في الطلاق قبل الدخول لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
اذا طلقتم النساء من قبل ان تمسوهن فما كن عليهن من عدة تعتد
ونها لانه بخلاف الحق في عنها قبل الدخول بها فانه يلزمها العدة
لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بما
نفسهن اربعة اشهر وعشرة الاية وفي النوازيه طلعت بالاثام
وطيها في العدة مع العلم بالحرمه لاستانفا العدة وتنقضي العدة
بثلاث حيض ويرجمان اذا علم بالحرمة ووجد شرائط الاحصان
ولو كان الزوج غائبا فطلق زوجته او غاب عنها فالعدة من

وقت

وقت الطلاق والموت ينتهي وان لم يعلم بها كذا في الكتب المعتمدة وللقدر
ان تمسك بالاسنان المفتوحة لا بالطرف الاخر وفي المنيع اقل مدة
الحمل ستة اشهر واجماع العلماء سلفا وخلفا لقوله تعالى وحمله ونصا
ثلاثون شهرا الاية جعل الله ثلاثين شهرا مدة الحمل والفصال جمعا
ثم جعل الفصال عامين كاملين بقوله ونصا له في عامين فينبغي للحمل
سنة اشهر وهذا الاستدلال منقول عن خير الامم عبد الله بن عباس
رضي الله عنه وقيل ان عبد الملك بن مروان ولد ستة اشهر واما اكثر
مدة الحمل فقد اختلفوا فيها فقال علماء وفارضى الله عنهم ستين وقال
الثافي رضي الله عنه اربع سنين وهذا هو المشهور من مذهب الامام
مالك رحمه الله تعالى واحمد بن حنبل رضي الله عنه وقال عباد بن
العواد رحمه الله تعالى خمس سنين وقال الزهري رحمه الله تعالى ست
سنين وقال ربيعة بن عبد الرحمن رحمه الله تعالى سبع سنين وقال
ابو عبيدة رحمه الله تعالى لا حد لا قضاء انتهى رجل قال ان تزوجت
فلانة فزوي طالق فتزوجها فولدت ولدا لسته يوم تزوجها فهو
ابن وعليه المهر ويسبب نسب لولد المطلقة الرجعية اذا جات به
لستين او اكثر ما لم تقربا نقضاء عدتها فان جات به لا قل من
ستين بانت من زوجها لانقضاء العدة وبثبت نسبه لوجود العلق
في النكاح او في العدة ولا يصير مراجعيا بالشك لانه يحتمل العلق
قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراجعيا بالشك وان جات
به اكثر من ستين كانت رجعة والمستبوتة بثبت نسب ولدها اذا
جات به لا قل من ستين وان جات به لتقام ستين من وقت الفرقة

له

King Saud University

لم يثبت نسبه منه لان الحمل جاء بعد الطلاق واذا تزوج الرجل
اسرا فمات بولده اقل من ستة اشهر منذ تزوجها لم يثبت نسبه
لان العلوق سابق على النكاح فلا يكون منه فان حجد الولادة يثبت
بشهادة امرأة واحدة حتى لو نفاه الزوج يلاعن لان النكاح يثبت
بالفراش القائم واللعان انما يجب بالمقذف وليس من ضرورته و
جود الولد فانه يصح بدونه فان ولدت ثم اختلعا فقال الزوج
تزوجتك من اربعة اشهر قالت هي منذ ستة اشهر فالقول قولها
لان الظاهر شاهد لها لانها تلد ظاهرا من كل كامن سراح ولم
يذكر الاستئذان وهو على الخلاف المذكور في الاشياء الستة المفصلة
في المبيع وان تصادقا على انه تزوجها منذ اربعة اشهر لم يثبت
النسب منه فان قامت البينة بعد التصديق على تزوجيه اياها
منذ ستة اشهر قبلت وهو الجواب صحيح مستقيم فيما اذا اقام الولد
البينة بعد ما كبر اما اذا كان قيام البينة حال صغره الولد قول
اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تقبل البينة ما لم ينصب لها ضي
خصما عن الصغير لان النسب حق الصغير فينصب عنه خصما لتكون
البينة قايمة من هو خصم شرعي وقال بعضهم لا حاجة الي هذا التكلف
والفاضي يسمع البينة من غير ان ينصب عنه خصما بناء على ان الشهادة
على النسب تقبل حسبة بدون الدعوى انتهى ومن قال لامرأة
اذا ولدت فانت طالق فشهدت امرأة على الولادة لم تطلق عند
اي حنفية رضي الله عنه وقالوا رحمها الله تعالى تطلق لان الشهادة
حجم في ذلك وان كان الزوج قد اقر بالحبل طلقت من غير شهادة عند

اي حنفية

اي حنفية رضي الله عنه وعندهما يشترط شهادة القابلة لانه لا بد من
حجة لدعواها الخث وشهادتها حجة فيه على ما بيناه ومن قال لا
ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهد على الولادة اسرا فزني ام ولده
ومن قال للفلان هو ابني فمات وجات ام الفلام وقالت انا امراته
فزني امراته وهو ابنه يرثانه وفي فتاوي الطهيري رجل زني بامرأة
فعلقت منه فلما تبين حملها تزوجها الذي زني بها فالتكاح جائز فان
جاءت بولد لستة اشهر فصاعد يثبت النسب منه وان جاءت به اقل من
ستة اشهر لا يثبت النسب لان يقول هذا الولد مني ولم يقل من ابناء
انتهى وفي المبيع شرح المجمع ذكر من احق الناس بحضانة الولد الصغير
حال قيام النكاح او بعد الفرقة الام الا ان تكون مرتدة او امة او ام
ولم يفتوا لان الحضانة ضرب من الولاية ولا حق للامه وفي الولاية
ولو كانت الحرة قاهرة غير مأمونة لاحضانة لها لما روي عن ابن سعيد
عن ابيه عن جده رحمهما الله تعالى ان امرأت جاءت الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابني هذا كان في بطني له وعاء
وحجري له حواء وثدي له سقا ونزع من ابوع ان يزرعه مني فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم انت احق بهما لم تنكحي رواه ابو داود وروى
ابو بكر ابن ابي شيبة رحمه الله تعالى معنفه ان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه طلق جميلة بنت عامر بن ثابت الاملح فترجعت فاخذ
عمر ابن عامر فادركته الثموس بنت عامر الانصارية وهي ام جميلة
فاخذته فقرأنا الى ابي بكر الصديق رضي الله عنه فانه حكم على
عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتضي بعاصم لامه وقال هي لعطف

مطل اذا زنا باهله وعلقت منه

والطف وارق ولحبا وادرم منك وفي المبسوط قال له ابو بكر رضي
الله عنه من يحيا خير له من من وعمل عند كذا فيم يندعه عندها حتى
يشب ويستغنى والاستغنى بقدر سبع سنين علنا وعليه الفتوى
ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وقال ان الاطفال لما عجزوا عن النظر لانفسهم
والقيام بحوائجهم جعل الشرع الولاية الي من هو شقيق عليهم فعمل حق
التميز في الاموال والعقود الي الاباء لقوة رايهم مع الشفقة والنظر
والنظر يستدعي قوة الراي وجعل حق الحضنة الي الامهات لمر
ضعنهن في ذلك مع الشفقة وقدرتهن على ذلك بلزوم البيوت والنظا
ان الامهات ترقوا شقيق علي الولد من الاب فتحتل من الماشق ما لا يتحمله
الاب انتهى وفي الهداية لا تجبر الام عليه لانها عسيت ان تكون تعجز عن الحضنة
فان لم تكن ام فام الام اولى وان بعدت لان هذه الولاية تستفاد من
قبل الامهات فان لم تكن فام الاب اولى من الاخوات لانها من
الامهات فان لم يكن له جده فالاخوات اولى من الهات والحالات
لانها بنات الابوين وفي رواية الخالة اولى من الاخت لاب وتقدم
الخت لام واب لانها اشفق ثم الاخت من الام ثم الاخت من الاب
ثم قرابة الام ثم الهات وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها الالجد
اذا كان زوجها الجدة لانه قام مقام ابنة وكذا كل زوجة هو زوج
فيه لقيام الشفقة نظر الي القرابة القريبة ومن سقط حقها بالزوج
يعود حقها اذا ارتفعت الزوجية لان المانع قد زال وان لم يكن
للصبي امرأة من اهله ولحقهم فيها الرجال فاذا لم يبق لهم تربية
لان الولاية للاقرب وقد عرفنا الترتيب في موضعنا فاقول الام ثم ام

الحديث في الحضنة يلزم
الموت

الام ثم ام الاب ثم الاخت لاب وام ثم ام ثم الاب ثم الحالات كذلك ثم
الهات والصغير لا يدفع الي عصبة غير محرم كولي العاقبة وابن العم
ثم نزاع الفتنة والام والجدة احق بالام حتى ياكل وحده ويشرب
وحده ويلبس وحده ويستغني وحده وفي الجامع الصغير حتى يستغني
واذا استغنى يحتاج الي التاديب والتعلق باداب الرجال ولخلافهم
والاب قد ير على التاديب والتشقيق والامام الحضانة قد ير الاستغناء
بسبع سنين اعتبارا لغالب والام والجدة احق بالجارية حتى تحيض
لان بعد الاستغناء يحتاج الي معرفة اداب النساء والمرأة على ذلك لغير
وبعد البلوغ يحتاج الي التحصين والحفظ والاب فيه اهدي وقوي
وعن محمد رحمه الله تعالى انها تدفع الي الاب اذا بلغت حد الشهوة
لانه تحققت الحاجة الي الصيانة ومن سوي الام والجدة احق بالحارة
حتى تبلغ حد اشتها فيه وفي الجامع الصغير حتى تستغني والامة اذا اعنتها
مولاها وام الولد اذا اعتقت كالحرة في حق الولد وليس لها قبل الحق
حق في الولد والذبيحة احق بولدها المسلم ما لم يفعل الايمان وخلاف
عليه ان يالف الكفر للنظر قبل ذلك واحتمال الفر بعد ولا خير للقلام
والحارية عندها وقال الشافعي رضي الله عنه واحمد رحمه الله تعالى
لها الخيار لانه صلي الله عليه وسلم خير ولنا انه لم يصور عندهما اختيارا
من عنده الرعة لتحليته بهن وبني اللعب فلا يتحقق النظر وقد صح
ان الصباة رضي الله عنهن جميعا ما خيروا واذا ارادت المطلقة
ان تخرج بولدها من المهر فليس لها ذلك لما فيه من الاضرار بالاب
الا ان تخرج به الي وطنها وقد كان الاب تزوجها فيه لانه التزم

King Saud University

المقام فيه عرفا وشرا قال صلى الله عليه وسلم من قاهل بسلطة فهو
مترهم ولهذا يصير المحرم في ميا واذا ارادت الخروج الى مصر غير وطنها
وقد كان التزوج فيه اشار صاحب الهداية الى انه ليس له ذلك وذكر
في الجامع الصغير ان لها ذلك والاول اصح هذا اذا كانت المسافة بين
البلدين بعيدة واما اذا كانت قريبة بحيث يقدر الاب ان يزور الولد
وبعود الى منزله قبل الليل فلها ذلك لانه لا يلحق الاب ضرر كثير بالنقل
كالنقل الى اطراف البلد واما اهل السواد فالحكم في السواد كالحكم في
المصر في جميع الفصول لا في فصل واحد وبما انه ان النكاح اذ وقع
في الرستاق فارادت المرأة ان تنقل ولدها الى قريتها فان كان اصل
النكاح وقع فيها فلها ذلك كما في المصر وان وقع في غيرها فليس لها ان
تنقل ولدها الى قريتها ولا الى القرية التي وقع النكاح فيها اذا كانت
بعيدة كما في المصر وان كانت على التفسير الذي ذكرناه فلها ذلك في
المصر وان كانت الاب متوطنا في مصر وارادت نقل الولد الى القرية فان
كان تزوجها فيها وهي قريتها فلها ذلك وان كانت بعيدة عن المصر اذ كان
في المصر وان لم تكن قريتها فان كانت قريبة ووقع اصل النكاح فيها
فلها ذلك كما في المصر وان لم يقع النكاح فيها فلها كما في المصر وان لم
يقع النكاح فيها فليس لها ذلك وان كانت قريبة من المصر بخلاف
المصري لان اهل السواد لا يكون مثل خلاف اهل المصر بل يكون
اخفى فيخلق الصبي باخلاصهم فيتمزج به ولم يوجد من الاب دليل
الرضي بهذا الضرر اذ لم يقع اصل النكاح في القرية وليس للمرأة
ان تنقل بولدها الى دار الحرب وان كان تزوجها هناك وكانت

حريية بعد ان يكون تزوجها مسلما او ميا وان كلاهما حريين فلها ذلك
بان كانا مستأمنين لان الصبي تبع لها وهما من اهل دار الحرب كذا ذكر
في المنيع وفيه ايضا اذا اراد احد الابوين السفر بغير سفر نفقة واقامة فا
لو لم يكون عند المقيم منهما حتى يعود من سفره واذا مرض احد الابوين
لا يمنع الصغير من عيادته وحضوره عند موته والذكر والانثى في ذلك
سواء وان مرض الصغير عند الاب فالام احق بترريضه في بيتها لانها اشق
وارحم عليه انتهى والله الموفق الى سبيل الرشاد واليه المرجع والمآب
نوع في النفقة واحكامها اقول غفرت ذنوبي لنفقة واجبة
للزوجة على زوجها مسلمة كانت او كافرة اذا سلمت نفسها في منزله
فعليه نفقتها وكسوتها وسكنها ويعتبر في ذلك حالها جميعا قال
صاحب الهداية رحمه الله تعالى وهذا اختيار المصنف وعليه الفتوى
وتفسيره انها ان كانا موسرين يجب نفقة اليسار وان كانا معسرين
نفقة الاعسار وان كانت معسرة والزوج موسر فنفقة دون نفقة
الموسر ان تولي نفقة المعسر وقال الامام الكرمي رحمه الله تعالى
يعتبر حال الزوج وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى وان امتنعت
من تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها فلها النفقة وان شررت فلا نفقة
لها حتى تعود الى منزله وان كانت صغيرة لا يمتنع بها فلا نفقة لها
وان سلمت نفسها اليه وان كان الزوج صغيرا لا يقدر على الجماع ولا ي
كبر فلها النفقة في ماله وفي البضع ولو كانا صغيرين لا يطبقان
الجماع او كانا مجبونا تزوج صغيرا كجامع لا نفقة لها لان المنع
لعين من جهتها فاذا اجبت المرأة في دين عليها الرجل فلا نفقة

King Saud Univ

لها قال العلامة الحسام الشهيد رحمه الله تعالى هذا اذا كان الحبس
من قبل المرأة وان كان الحبس من قبله فعليه النفقة وكذا اذا
غصبها رجل كرها فذهب بها فلها النفقة وعن ابي يوسف رحمه
الله تعالى ان لها النفقة والفتوى على الاول وكذا اذا اجتمع المرأة مع
محرم لانه يغور الاجناس وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى ايضا ان لها
النفقة ولكن يجب عليها نفقة المحض دون السفر معها الزوج يجب لنفقة
لها بالاجماع لان الاحتباس قديم لمقامه عليها ويجب نفقة المحض
دون السفر ولا يجب لكرهه وان مرضت في منزل فلها النفقة والقياس
ان لا نفقة لها اذا كان مرضا يمنع من الجماع وعن ابي يوسف رحمه
الله تعالى انها اذا اسلمت نفسها اليه ثم مرضت تجب النفقة لتحقق التسليم
كذا في الهداية وفي البرازية اذا كان الزوج ذا طعام وما يدق يمكن
من الاكل كغايته ليس لها المطالبة بنفقة اي بتقدير تقدم
النقد وان لم يكن يرضى لها القاضي اذا طلبت النفقة والكمس ما يصلح
للشاة والصيف فيقال النفس لما كور والملبس وما يتخلف بالادوات
والامكنة والزوج هو الذي يلي الاتفاق الا اذا ظهر ظلم فحينئذ يرضى
القاضي النفقة ويأمر ان يعطيها ما يتفق على نفسها نظر اليها فان ابي
حسبه على ذلك وذكر الحسام الشهيد رحمه الله تعالى في شرحه على ادب
القاضي واذا فرض لها نفقة يعطيها في كل شهر ما تحتاج اليه وعلى
قدر طاقة الرجل على قدر يسره وعسر فينظر الى ما يليقها من
الدقيق والادم والدهن وحوال المرأة التي تكون ثقلها فيقيم
ذلك بدارهم ويفرض ذلك عليه بكل شهر ويأمر القاضي بدفع ذلك

لها

اليها ذكر عن شرح رحمه الله تعالى قال شاهدت ابن ابي ليلى حين فرض
على ليلى ابن ابي سليم لامرأته ستة دراهم ولخادمها ثلاثة دراهم
في الشهر قلت وهذا يدل على ان النفقة الخادم دون نفقة المرأة
ولا تسقط النفقة بعد فرضها وتومر بالاستدانة حتى ترجع على
الزوج بالتمن وتحميل البايع على الزوج بلامرضاه وان طلبت نفقة كل
يوم كان لها ذلك عند المسا وفي الجمع ويقبل قوله في عساره عنها
اي عن النفقة وهكذا ذكر الخصاف رحمه الله تعالى لان العسر اصل
واليسار طاري والقول قول من يتمكن بالاصل وذكر الامام محمد رحمه
الله تعالى في الزيادات ان القول قول المرأة مع يمينها لان الاقدار على
الدخول بها والعقد عليها دليل يباريه ومنهم من ينظر الى الزبي المطلوب
وان قامت البينة فلا تخلوا اما ان تكون من جهتها على ليسار يمينها وان
وان قامت البينة على الاعسار قبل الحبس فيدروا بان علي ما سري في فصل
التقاضي فان اقام جميعا البينة قضى بيمينتها الا انها متبسة وبينة الزوج
لا يثبت شيئا فالحاصل ان القول قوله والبينة بيمينتها ولو اخرج القاضي
عدلان انه موثر يقبل وان لم يتلفظ بالشهادة لانهما شبيهة بالصلة
فكانت حنيفة من وجه وليس من حقوق العباد المحض فشرطنا
فيه العدد دون لفظة الشهادة كما في امور الدين المترددة بحرق
الله تعالى وحق العبد وان قال اسمعنا انه موثر تقبل لانها قد
يسمعان الكذب كما يسمعان الصدق فلا يحصل لها العلم بالثبوت
به وهذا ما يطلع عليه الشهود فلا يؤخذ فيه بالاستفاضة والشبهة
وتفرض نفقة الخادم لكن لا تبلغ نفقة المخدومة انتهى بل يقدر

ما يفرض على الزوج المعسر بقدر الكفاية وفي المنع المرأة اذا كانت
من بنات الاشراف ولها خادم يجبر الزوج على نفقة خادمين وعن
ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا كانت قابضة بنت قابض ومن زفت الى
زوجها مع حواك كثره استحققت نفقة الخدم كلها وبه اخذ الطحاوي
رحمه الله تعالى وان كالا لمراته لا انفق على خدمك ولكن اعطى خادما
من خدمي ليخدمك فانت بعهده فانها تخير على نفقة خادم من خدمها
فمنها لا يتبها لها استخدام خدمه فان لم يكن لها خادم لا يفرض نفقة
الخادم في ظاهر الرواية وهذا كله اذا كان الزوج موسرا وان كان
الزوج معسرا لم يفرض عليه نفقة الخادم في رواية الحسن عن ابي
حنيفة رضي الله عنه وان كان لها خادم اخلافا لخدمه الله تعالى وفي
فتاوى الظهيرية النفقة الواجبة للمرأة على زوجها المأكل والملبس
والسكنى اما المأكل فالدقيق والماء والملح والخبث والدهن وان
قالت لا يطبخ ولا اخبز يفتى بان يطبخ ويخبز لكنها لا تجبر على ذلك
اذا ابت الطبخ والخبز ويجب على الزوج ان ياتيهما بطعام مهيا للاكل
ولو استاجرهما للطبخ والخبز لم يجز ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك
ولانها لو اخذتها على فعل ذلك كان اخذها على عمل واجب عليها في الفتوى
وكان في معنى الرشوة والرشوة حرام وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله
تعالى انما وجب على الزوج ان ياتيهما بطعام مهيا اذا كانت من بنات
الاشراف لا يتخدم بنفسها في اهلها ولو لم تكن من بنات الاشراف ولكن
بها علة تمنعها عن الخبز والطبخ اما اذا لم تكن كذلك فلا يجب على الزوج
ان ياتيهما بطعام مهيا وذكر في البرازية الزوج اذا كان من الخيرة

الزوجه

يفرض لتأقضي عليه لها نفقة كل يوم لانه لا يقدر على الزيادة وان كان
من التجار شهر اشهر وان كان من المزارعين سنة فسنة فينظر الى
ما هو الايسر عليه ويفرض الادام فاعلاه اللحم واسطه الزيت وادنا
اللبن وقيل الادام يفرض خبز الشعير ولا يفرض الفاصلة عليه ولم تذكر
الخف والازار عليه في كسوة المرأة وذكرها في كسوة الخادم وذلك في
ديارهم يحكم العرف وفي ديارنا يفرض لالازار والملعب وماتنام
عليه ولا تجب عليه المملأة والخف وفي الشرح لا يجب عليه خفها لانها
منهيبة عن الخروج بخلاف خفاتها والخطب والمالبون والاشنان
فعليه وماء الوضوء فعليها ان كانت غنية او فقيرة لا واما ان
كان ينقلها الزوج او يدعها تنقل بنفسها وان كانت الزوجة غنية
او فقيرة تستاجر من ينقل ولا يتقل بنفسها وتمن ماء الغسل
عليه الزوج غنيما كانت او فقيرة وفي الخلاصة جعل عليها ان ظهرت
من الحيض واياها عشرة فان كانت اقل من عشرة فحينئذ يكون
على الزوج وكذا لو كان الخسل عن الحنابة واجرة القابلة عليها الاستحارة
ولو استاجرها الزوج فعليه وان حضرت بلا اجارة قلعا يل او يقول
على الزوج لانه مونة الوطي ولقائل على المرأة بمنزلة اجرة الطبيب
انتهى للزوجة النفقة من الزوج قبل الزفاف واذا لم يطالب
الزوج بالزفاف وعليه الفتوى وكذا لو اعنتت نفسها بحق لها
طلبت النفقة وفي شرح اداب لقضا للحمام الشهيد رحمه الله
تعالى ويفرض لها في الكسوة على الزوج للمرأة ان كان فقيرا رثيا
ومستعرا ومطعمه على قدر ما يحتمله مثله وان كان موسرا فرض

King Saud University

لها اجود من ذلك مما يحمله مثله ايضا لان الكسوة مثل النفقة
ثم النفقة تعتبر بحالها وقيل بحال الزوج وهو اختيار الكرخي
رحمه الله تعالى وقد مر ذكره قلت وهذه المسئلة اغاننا على
قولا الكرخي رحمه الله تعالى قال وهذا لها في الصيف واما في
الشتا فانه يرضى لها مع ذلك جبة وسراويل ولم يذكر الخفاف
في جملة كسوة الصيف السراويل وفي جملة الشتا ذكر كسوة الشتا
وهذا في عرف ديارهم بالعراق فانهم لا يتمكنون من لبس السراويل لشدّة
الحر في زمان الصيف ويتمكنون منه في زمان الشتا واما في عرف
ديارنا فان القاضى يقضى لها بالسراويل وثياب اخرها يحتاج اليه
في الشتا قال وان طلبت الخاف في الشتا او قطيفة ان لم يحتمل الخافا
او طلبت فراشا تنام عليه الزمة القاضى لها من ذلك ما يلزمه مثله
لان النوم على الارض مما يؤذيها ويحضرها وهو منهي عن الحاق الضرر
والاذي بها وذكر في المنبع ويغرض لها الكسوة كل سنة اشهر مرة
لتجدد الحاجة اليها في كل حر وبرد وفي الفخيرة ولو وفره المرأة
كسوتها اي ثياب الكسوة وكانت تلبيسها يوما دون يوم يغرض
لها كسوة اخرى وكذا النفقة ولو ضاعت النفقة او الكسوة او
سرت لم يجدد غيرها حتى يمضي الفصل بحال في المحارم اذا فرض
لها النفقة ثم سرت فلها نفقة اخرى والفرق ان نفقة المحارم
مقدرة بالحاجة والحاجة بعد ضياع النفقة قايمة باقية بخلاف
الزوجة ولهذا لا يغرض للمحارم مع غناها بخلاف الزوجة فانها
لا تجب بسبب الحاجة بل لاحتسابها للزوج فتكون كالاجرة ولهذا

تجب

تجب وان كانت موسرة فجاز ان لا يغرض وان بقيت الحاجة وفي البرازية
فرض لها الكسوة فتخرجت قبل نصف العام ان لبست لبسا معتادا او
علم ان ذالم يكفيها فحدد لها الكسوة لانه تبين له خطأه في
التقدير وان تخرق بخرف استعمالها لا يغرض اخرى ومدة كسوة الصبيان
اربعة اشهر رجل ودفع اليه زوجته راحم الكسوة له ان يجبرها على
شر الكسوة لان الزينة حق الزوج وافتي بعضهم بانه ليس له ذلك لان
الدرهم صارت حفا لها فتعمل بها ما شئت ولا تجبر على الكسوة وفي الهداية
ومن اعسر بنفقة امراته لم يفرق بينهما عنديا ويقال للزوجة استديني
عليه وقال الشافعي رحمه الله تعالى يفرق الحاكم بينهما اذا طلقت واذا اقضى
القاضى لها بنفقة الاحسار ثم اسر في امرته ثم لها نفقة المومنين واذا
لم ينفق الزوج عليها وطلبت بذلك فلا شيء لها الا ان يكون القاضى
غرض لها النفقة او صاحت من غير رضاها وافرار صاحب اليد مقبولة في
حق نفسه لا سيما هاهنا فانه لو انكر احدا الامر من لا تقبل بينة المرأة
فيه لان المودع ليس بحكم في حق اثبات الزوجة عليه ولا المرأة خصم في اثبات
حقوق الغائب واذا ثبت في حقه تعدي الى الغائب وكذا اذا كان
المال في يد مضاربة وكذا الجواب في الدين وهذا كله اذا كان المال
من جنس حقها اما اذا كان من خلاف جنسه لا يغرض بالنفقة فيه
لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب بلام اتفاق عندنا في امرها
القاضى بالاستدانة على الغائب عند ذلك نظر اليها وياخذ القاضى
منها كليل انما نظر الغائب لا فاضا ربما استوهن النفقة او طلعت الزوج
واقضت عدة ما فرق بين هذا وبين الميراث اذ اقسام بين ورتة حضور

King Saud Univ

بالبينة ولم يقولوا ان فعل له وارثا اخر حيث لا يؤخذ منهم الكفيل عند
 اية حنفية رضي الله عنه لان هناك المكفول له مجهول وهناك معلوم
 وهو الزوج الغائب ويجعلها با الله تعالى ما اعطاك النفقة نظرا
 الى الغائب ولا يقضى بنفقة في مال غائب لا له ولا لغيره ولو لم يعلم القاضي
 بذلك ولم يكن مقاربة فاقامت البينة على الزوجية وانه لم يختلف
 ما اعندھا فاقامت البينة على الزوجية وانه لم يختلف ما
 عندها فاقامت البينة ليفرض القاضي نفقتها على الغائب وبإمرها
 بالاستدانة عليه ولا يقضى القاضي بذلك لان في ذلك تضاعف الغائب
 وقال زفر رحمه الله تعالى يقضى لان فيه نظر لها ولا ضرر فيه للغائب
 لانه لو حضر وصدتها فقد اخذت حقها وان محجلا فان
 نكل فقد صدق وان اقامت بينة فقد ثبت حقها وان عجزت
 بغير الكفيل او المراه وعمل القاضي اليوم على هذا انه يقضى
 بالنفقة على الغائب لحاجة الناس وهو مجتهد فيه وفي الوقاية
 ولم تطلق الرجعي والباين بالنفقة بلا معصية كخيار العتيق
 والبلوغ والتفريق لعدم الكفاة بالنفقة والسكنى لا للمعدة للموت
 والفرقة بلا معصية كالرده وتقبيل ابن الزوج قال ابن فرشته
 رحمه الله تعالى ولو خلعهما ان لا سكنى لها ولا نفقة عدة
 تسقط النفقة دون السكنى ولو كانت الفرقة بمعصية من قبل
 الزوج فلها النفقة ان كان مدخولا بها ونفقة الابن الصغير
 فقيرا على ابيه لا يسأركه احد لنفقة ابويه وعريه وليس على
 امه ارضاع الصغير الا اذا تعينت بان لا يأخذ الطفل يترك

غيرها

غيرها فلها ارضاعه واخذ الاجر على ذلك ويستاجر الاب من بضعه
 عنها ان اخذ يترك غيرها ولو استاجر امرأة منكوبة او معتقة من
 طلاق رجعي لترضع ولده لم يجوز في المبتوتة روايتان وهي احق
 من الاجنبية الا اذا طلبت زيادة اجر وفي المنع اذا استأجر
 الزوج امراته او معتدته لترضع ولده منها لم يجوز قال الشافعي
 رحمه الله تعالى يجوز انتهى وعلى الرجل ان ينفق على ابويه واجداد
 وجداته اذا كانوا فقرا وان خالفوا في دينه وفي الذخيرة ولا فرق
 بين ان يكون الاب قادرا على الكسب ولم يكن فانه يجب نفقة
 على الولد بعد ان يكون محتاجا وذكر شمس الائمة السرخسي
 رحمه الله تعالى ان الاب اذا كان كسوبا والابن ايضا كسوبا يجب
 الابن على النفقة على الاب والكسب وذكر شمس الائمة الخوافي
 رحمه الله تعالى انه لا يجب الابن على نفقة الاب اذا كان الاب قادرا
 بكسبه واعتبره بذى الرحم المحرم فانه لا يستحق النفقة في كسب
 قريبه ولا على قريبه الموسر اذا كان كسوبا ونفقة كل ذي رحم محرم
 سوى الوالد والولد واخيه على قدر الميراث كالاخوة والاحوات
 والاعمام والعامت والاحوال والحالات اذا كان فقيرا صغيرا او
 امرأة بالغة فقيرة او كان ذكرا فقيرا رزقا او اعمى وهذا عندنا
 وقال مالك والشافعي رحمهما الله تعالى لا يجب نفقة له ولا غير ان
 مالهما كماله الله تعالى قال لا يجب لان نفقة الاب الادني والام الدينية
 والولد العبي قد لا يجب نفقة ولدا الولد ولا نفقة الجد ولا نفقة
 الجد عند مالك رضي الله عنه وفي المنع وتجب نفقة الابنة



البالغة والابن الزمن على الابوين اثلاثا على الاب الثلثان وعلى
الام الثلث لان ميراثها على هذا القدر وان الغريم بالغتم قال
صاحب الهداية هذا الذي ذكره رواية عن الخفاف والحسن
رحمهما الله تعالى وفي ظاهرها الرواية كل النفقة عليه لقوله تعالى
وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن الآية وصار كالولد الصغير انتهى
هذا اذا كان الاب موسرا فان كان معسرا والامر موسرا مرة
بان تنفق من مالها على الولد ويكون ذلك ديناً على الاب اذا
يسر ويجب على الاب نفقة زوجته ابنته اذا كان صغيراً فقيراً
او كبيراً زناً او كان لا يهتدي الى الكسب وكان من البتونات
او طالب علم لان ذلك من كفايته وفي المحيط ويجبر الابن على نفقة
زوجته ابنته اذا كان غنياً والاب فقيراً ذكره هشام عن ابي يوسف
رحمه الله تعالى وذكر في البرازية قال الامام الحلواني رحمه الله تعالى
واذا كان الابن من ابناء الكرام ولا تستاجر الناس فهو عاجز
وكذا طلب العلم اذا كان عاجزاً عن الكسب لا يهتدون اليه
اليه الا بسقط نفقاتهم عن ابايهم اذا كانوا مستغنيين بالعلوم
الشرعية والعقلية وبالخلاقات الركيكة وهذه بيانات الفلاسفة
وبهم رشد والالا يجب ولا يجب نفقتهم مع اختلاف المذاهب لطلب
اهلية الارث فلا بد من اعتبارهم ولا يجب على الفقير لانها صالحة
وهو يتجملها على غيره فكيف تسحق عليه بخلاف نفقة الزوجة و
ولده الصغير لانه التزامها بالاقدام على العقد اذا المصالح لا
ينتظر دنوها ولا يعمل في مثلها الاعسار ثم اليسار مقدار النصاب

فيها روي عن الامام ابي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله
تعالى انه قد روي بما يفضل عن نفقة نفسه وعياله شهر كاملاً
او بما يفضل ذلك عن كسبه الدائم كل يوم لان المعبر في حقوق العباد
انما هو القدر دون النصاب فانه ليس يسير والفتوى على الاول
وهو قول ابي يوسف رحمه الله تعالى لكن النصاب المراد به نصاب
حرمان اخذ الصدقة وهو ما في درهم واذا كان للابن الغايب
مال قضى القاضي فيه بنفقة ابويه واذا باع الاب متاع الابن في
نفقة جاز عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا استحسان واذا قضى
القاضي للولد والوالدين وذوي الارحام بالنفقة فضت مدته
سقطت لان نفقة هؤلاء تجب كفاية للمحاجة حتى لا تجب مع اليسار
تغطي المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى بها القاضي فانها
تجب مع اليسار هالما مر فلا تسقط بحصول الاستغناء فيما مضى
الا ان ياذن القاضي في الاستدانة عليه لان للقاضي ولاية عامه
فصار اذنه كامر الغايب لها فتصير ديناً عليه فلا تسقط بمضي
المدة وعلى المولي ان ينفق على امته لقوله صلى الله عليه وسلم في
الماليك انهم اخوانكم حولكم جعلهم الله تحت ايديكم الموعودهم
عما تاكلون والكسوة مما تلبسون ولا تقدر عباد الله فان امتنع
وكان له الكسب الكسب وانفقوا عليها لان فيه نظر الجائزين وان
مكن لها كسب بان كان عبداً زناً او جارية لا يورثها اجبر
المولي على بيعها لانهما من اهل الاستحقاق وفي البيع ايضا حقها
وايضا حق المولي بالخلف بخلاف نفقة الزوجة لانها تصير ديناً

King Saud Univ

فكان تأخيرها على ما ذكرناه ونفقة المملوك لا تصير ديناً فكان لا بطلان
 بخلاف ما روي في الحيوانات لأنها ليست من أهل الاستحقاق فلا يجبر على
 نقضها إلا أنه يورثها بئنه وبين الله تعالى لأنه صلى الله عليه وسلم
 نهي عن تعذيب الحيوانات ومنه ذلك ونهي عن إضاعة المال وفيه
 إضاعته وعن الإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجبر على الاتفاق
 في البهائم وهو قول الأئمة الثلاثة رضي الله عنهم والأصح ما قلناه
 أو لا لأن إيجاب الاتفاقي على الاتفاق يكون عند الطلب والخصومة
 من صاحب الحق ولا خصم فلا القوات شرط القضا ولكن يجبر فيما بينه
 وبين الله تعالى لما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى وذكر في المنع ولو كانت
 دابة بين اثنين فطلب أحدهما من لقا ضي أن يامر به بالنفقة
 حتى لا يكون متطوعاً فالقاضي يقول للآتي إماماً أن يبيع نصيبك منها
 أو تنفق عليها هكذا ذكره الخفاف رحمه الله تعالى وذكر السرخسي
 رحمه الله تعالى لا يجبر أنه أي عبد بين رجلين تغالب أحدهما فالظاهر
 يرضع الأمر إلى القاضي فيقدر له نفقة كذا ذكر في عدة المفتي ويجبر
 الأب على النفقة لأربعة الولد الصغير الفقير والبنت البالغة بكرة
 كانت أو ثيباً والزوجة والمملوك والجهد الصحيح بمنزلة الأب
 والجهد الفاسد بمنزلة الأخ كذا ذكر في عدة المفتي والكسوة
 يفرض على الزوج للمرأة كل سنة أشهر وتغرض الطعام كل شهر وأما
 السكنى فليس بها أن يسكنها في دار مفردة بين قوم صالحين وعليه
 المعاشرة بالمعروف كذا ذكر في النوادر انتهى ما تبين لنا والله
 في هذا الفصل والله الموفق للصواب **الفصل في عتق الرقيق**

الاعتاق تصرف مندوب ليه كالمصلي عليه وسلم إماماً مسلم اعتق
 مومن اعتق الله له بكل عضو منه عضو منه من النار ولهذا اتفقوا
 أن يعتق الرجل العبد المرأة الأمة لتحقيق مقابلة الأعضاء وبالأ
 عتق أقول العتق يصح من الحر العاقل في ملكه شرط الحرية لأن
 العتق لا يصح إلا في الملك ولا ملك للمملوك والبلوغ لأن الصبي ليس
 من أهله لكونه ضراً طاهراً ولهذا لا يملكه المولي عليه والعقل
 لأن المجنون ليس بهل التفرق ولهذا لو قال البائع اعتقت عبدي
 أو امتي وأنا صبي فالقول قوله وكذا إذا قال المعتق اعتقت وأنا
 مجنون وجنونه كان ظاهراً لوجود الإسناد إلى حالة منافقة
 وكذا إذا قال الصبي كل مملوك ملكه فهو حر إذا احتلت لا يصح
 لأن ليس بهل لقول ملزم ولا بد أن يكون العبد في ملكه حتى لو
 اعتق عبده غيره لا ينفذ عتقه لقوله صلى الله عليه وسلم لا اعتق فيما
 لا يملك ابن آدم وإذا قال الرجل لعبد أو أمة أنت حر أو معتق
 أو عتق أو حررتك أو اعتقتك فقد عتق نوي به العتق أو
 لم يقول هذه الألفاظ صريح فيه ولو قال عتيت به الأخبار بالمال
 أو أنه حر مني لعل صدق ديانة لا قضا لأنه محتمل ولا يدين
 قضا لأنه نوي خلافاً للظاهر ولو قال لا ملك لي عليك ونوي به
 الحرية عتق وإن لم يقول يعق كذا ذكر في الهداية وفي المنع
 شرح الجمع إذا قال الرجل لعبد أنت لله وأنت خالص لله لم يعتق
 عند الأئمة أي صفيه رضي الله عنه مطلقاً في رواية وفي رواية
 أخرى أن نوي العتق عتق وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى

يعتق مطلقا وفي رواية عنهما يتوقف العتق على النية ولو قال انت
عبد الله يعتق اذا قال الرجل لعبد هذا مولاي او يا مولاي او قال
لامنه هذه مولاي او يا مولاي يعتق وعنتقت وان لم يكن له نية
وقال الائمة الثلاثة انها كناية فلا بد من النية وذكر في
الوقعات رجل قال لعبد ياسيدي او يا سيده فوي العتق عتق
وان لم ينو قيل يعتق وقيل لا يعتق وقيل يعتق في قوله ياسيدي
قال العلامة نصير لا يعتق فيهما الا بالنية ولو قال لعبد يا بني
او يا اخي او يا بني او يا اخي او قال لامنه يا امي او يا بنتي او يا اخي
او يا اخوتي او يا عتي لا يعتق في هذه الفصول كلها من غير نية وذكر
في الهداية وينوي عن ابن حنيفة رضي الله عنه شاذ انه يعتق فيهما
اي في قوله يا بني او يا اخي وهو رواية الحسن رضي الله عنه وذكر
في الولوالجي رجل عبدا اهل بلخ احرار ولم ينو عبيده او قال كل
عبد بلخ حر او قال كل عبد ببغداد حر او قال لعبيد اهل بغداد
احرار ولم ينو عبيده او قال كل عبيد في الارض او قال لعبيد اهل الدنيا
او كان مكان العتاق طلاقا اقول اختلف المتقدمون والمتأخرون
اما المتقدمون قال ابو يوسف رحمه الله تعالى في نوادره لا يعتق
وقال محمد رحمه الله تعالى يعتق واما المتأخرون قال عصام الدين
ابن ابي يوسف رحمه الله تعالى لا يعتق انتهى ولو قال ولد ادم كلم
احرار لا تعتق عبيده بالاتفاق ولو قال كل عبيد في هذه الدار
احرار عتق عبده والغتوي على قول ابي يوسف وعصام الدين
رجل قال لعبد ان شئتك فانت حر ثم قال لا بارك الله فيك

لا يعتق لانه ليس بشتم بل دعا عليه وفي القنية قرعت الباب
فقال امها من انت فقال ما كان الفاعله عتقت انتهى اعنى
المجرب عليه عبد لا يعتق عليه ويسعى العبد في قيمته عند ابي يوسف
اخر لانه لو سعى عما سعى لعنته قال رجل ان مت من مرضي فغلامي
حر فقتل لا يعتق لانه مامات بل قتل لان الايمان مبنية على العرف
انتهى ولو قال ان مت من مرضي هذا فغلامي حر فقتل لانه مات في
مرضه قال لعبد وعبد غير احد كما حر لا يعتق عبده ولو قال لعبد
وعبد كما حر عتق العبد عند ابن حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لها
وروي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى الاب اذا وطئ جارية ولده فجا
بولد فادعاه لا يثبت نسبه منه كجارية مكاتبه عبد قال لمولاه
بعني نفسي فباعه اعتق ولزمه الثمن والولا يكون لمولاه قال السيد
عبد اذ اسقيت الحمار فانت حر فسقاه اعتق وكذا لو قال ان
شربت الماء كله من الكوز فانت حر فشربه قال العبد حر وفي الهداية
ومن ملك دار حم محرم منه عتق عليه ولا فرق بين ما اذا كان المالك
مسلم او كافرا في دار الاسلام او لا وعتق المكره والسكران واقفا
لصدور الركن من الاهل في المحل كما في الطلاق وقد بيناه من قبل
في فصل الطلاق وان اعتقت حاملا اعتقت وعتق حملها تبعا
لها اذ هو متصل بها وان اعتق المحل خاصة عتق ونها وولد
الامة من مولاه حر لانه مخلوق من مائة فيعتق عليه واذا اعتق
لعن عبده عتق ذلك القدر وسعى في بقيته قيمته لمولاه عند
ابن حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يعتق كله واصله لان الاهتاف

يتجنز اعنده فيقتصر على ما اعتق وعندهما لا يتجزى وهو قول الشافعي
رحمه الله تعالى واذا كان العبد لشريكين فاعتق احدهما نصيبه عتق
فان كان موثرا فريكة بالخيار ان شاء العتق وان شاء ضمن شريكه قيمة
ما حصه منه وان شاء استسقى العبد فان ضمن رجوع العتق على العبد
والولا للمعتق واذا اعتق واستسقى فالولا بينهما في الوجهين
وان كان المعتق معسرا فالشريك بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استسقى
والولا بينهما في الوجهين وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ليس
له الا الضمان مع اليسار او السعاية مع الاعسار ولا يرجع العتق
على العبد والولا للمعتق ومن اعتق عبده على مال فقبل العبد عتق
وذلك مثل ان يقول انت حر على الف درهم او يات درهم وانما يعتق
بقيله لانه معاوضة المال بغير المال اذا العبد ومن قصده اي
صحته المعاوضة بثبوت الحكم بقبول العوض في الحال كما في البيع فاذا
قبل صار حرا وما شرط دين عليه حتى يعجز الكفالة به ومن قال
لعبد انت حر بعد موتي على الف درهم فالتبطل بعد الموت لاضافة
الاجاب الي ما بعد الموت فصار كما لو قال انت حر غدا على الف درهم
بخلاف ما اذا قال انت مدبر على الف درهم حيث يكون القبول اليه
في الحال لان اجاب التدبير في الحال لانه لا يجب عليه المال لقيام
الرق قالوا لا يعتق في مسيلة وان قيل بعد الموت مالم يعقبه
الوارث لان الميت ليس باهل للاعتاق هذا صحيح اذا قال الولي
لمملوكه اذا مت فانت حر او انت حر عن دبر مني او انت مدبر او
قد دبرتك فقد صار مدبرا كالباع ولا يوجب هذا دبره

الدبر
ال

المدبر ويوجب والامة توطا وتكح واذا مات الولي عتق المدبر من
الثلاث اي من ثلث ماله لان التدبير وصية فينفذ من الثلث حتى
لو لم يكن له مال غيره سعى في ثلثه وان كان على الولي دين سعى في كل
فقده ليقدم على الوصية ولا يمكن في نقص العتق فيجب قيمته وولد
المدبرة مدبر وان علق الدبر بموته على صفة مثل ان يقول انت
من مرضي او سفري او من مرضي كذا فليس بمدبر ويجوز بيعه لان السبب
لم يقع في الحال لترده في تلك الصفة بخلاف المدبر المطلق لانه
يعلق عتقه بمطلق الموت وهو كائنا لبحالة وان مات الولي على
الصفة التي ذكر عتق كما يعتق المدبر ومعناه من الثلث لانه ثبت
حكم التدبير في اخر جز ومن اخر حيانته لتحقيق تلك الصفة فلهذا
تعتبر من الثلث ومن المقيدان يقولون انت الي سنة او الي عشرين
لما ذكرنا بخلاف ما اذا قال الي مائة سنة ومثله لا يعيش اليها في الغالب
لانه كالكائن لبحالة فاذا ولدت الامة من مولاها فقد صارت ام
ولده لا يجوز بيعها ولا عملها القول صلى الله عليه وسلم اعتقها
ولدها وله وطبها واستخدمها واجارتها وتزوجها لان الملك
قائم فيها فاشبهت بغيره ولا يشترط نسب ولدها الا ان يعرف
به وذلك المشافعي رضي الله تعالى عنه ثبت فسيبه منه وان لم يدع
لانه لما ثبت النسب بالعقد فالان ثبت بالوطي ولنا ان وطئ الامة
ليقتصد به قضاء الشهوة دون الولد لوجود المانع عنه فلا بد من
الدعوى بمنزلة ملكة الميمن من غير وطئ بخلاف العتق لان الولد مقصود
منه فلا حاجة الي الدعوى فان كان بعد ذلك بولد ثبت فسيبه

King Fahd University of Petroleum & Minerals

منه بغير اقرار معناه بعد اعتراف منه بالولد الاول لانه بدعوى الاول
يعني الولد مقصود منه فصارت فراشا كالمعتود الا انه اذا انفاه في
بقوله لان فراشا ضعيف حتى يملك نقله بالتزويج بخلاف المنكوحه
حيث لا ينتهي الولد بغيره الا باللعان لتلك الفرائض حتى لا يملك بطلان التزويج
وهذا الذي ذكرناه حكم القضاة اما الديانة فان كان وطها وحضنها
ولم يعزل عنها يلزمه ان يعترف به ويدعيه لان الظاهر ان الولد منه
وان عزل عنها ولم يحضنها جازله ان يكفيه لان الظاهر مما يظهرا
اخر هكذا روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه وفي رواية اخرى ان علي بن
يوسف وعنه محمد بن محمد بن الحسن بن علي بن ابي حمزة الميموني
في نظر ثمة واذا وطئ جارية ابنه فجات بولد فادعاه فت نسبته
وصارت ام ولد له وعليه قيمتها وليس عليه عقرها ولا قيمة ولدها والمراد
من العقر هو عقرها وقال بعض مشايخنا هو عشر قيمتها ان كانت بكر
ونصف عشر قيمتها ان كانت ثيبا وان وطئ الاب مع ابنة الاب لا يثبت
النسب منه ولا لاية المجد مع وجود الاب ولو كان ميتا يثبت النسب من
المجد كما يثبت من الاب لغرور ولا يثبت عند فقهاء الاب وكثير الاب
ورقة بمنزلة موته لانه قاطع المولادة وفي العادة وقد يكون الولد
حر من زوجين رقيقين من غير اعناق ولا وصية وصورة اذا كان
للحر ولد وهو عبد لا جنبي فزوج الاب جارية من ولده برضا مولاه
فولدت لجارية ولدا فهو حر لانه ولد للمولى وذكر في المحط ان قبل
البينة على عتق العبد بدون الدعوى عند ابي حنيفة رضي الله عنه
خلافا لما اقول غررت دوني وقبيل البينة على عتق الامه وطلاق

الامه

الامه حسبه بدون الدعوى ولا يحلف على عتق العبد حسبه بدون الدعوى
اشار محمد بن حماد بن عمار في آخر كتاب التخي الى ان يحلف على ذلك وقال
شمس الامه لا يحلف فتأمل عند الفتوى وذكر رشيد الدين رحمه الله
تعالى فتاويه ان الشهادة على جرية الاصل في العبد تقبل بدون دعوى
العبد ان كانت ام العبد لانه شهادة على تحريم الفرج وتحريم الفرج حق
الله تعالى فتقبل الشهادة فيه حسبه بدون الدعوى فان كانت الام ممتنة
لا تقبل لان في الميت لا يتصف بتحريم الفرج وقيل تقبل على جرية الاصل من
غير الدعوى ومن غير هذا التفصيل انتهى فقد كتبنا جنسها من هذا الفصل
في انواع الدعاوي والبيانات فنظر ثمة واذا كانت الجارية بين شركتين
فجات بولد فادعاه احداهما ثبت نسبه منه وصارت ام ولد له
وان ادعياه معا ثبت نسبه منها معناه اذا حملت على ملكها وقال
الشافعي رضي الله تعالى عنه يرجع الى قول الغايق لان اثبات النسب
من شخصين مع علمنا ان الولد لا يتخلق من ما بين فعلنا بالنسبة قلت
وبالله التوفيق ويجوز ان يتخلق الولد من ما ذكرين كما يجوز ان يتخلق
من ما ذكر وانني لا اري ان الكلب يتعلق من كلاب حمير ولان الرحم
يجوز انه لم يستد لدخول احداهما الا بعد مدته ثم يصل ما الاخر اليه
كذا الشيرازي في ادب القضاة للعلامة البروجي رحمه الله تعالى رجل
تزوج امته من عبده فولدت ولدا فادعاه المولى لا يثبت نسبه منه
ويكون من الزوج ويعتق الولد باقراره بالنسب انتهى رجل مسلم خرج
من دار الحرب الى دار الاسلام وخرج معه حريمي يكون حر او لوطي
مكروها يكون عبدا لرجل قال لعهده انت حر من عمل كذا يقول القضاة

King Saud University

ولو قال وهبت لك نفسك عتق نوى وان لم ينوى قبل العبد اوردته
وكذا لو قال تصدقت عليك بنفسك ولو قال نصفك حر يرفع في الضم
عند ابي حنيفة رضي الله عنه بخلاف الطلاق فانه لا يتجزى ولو
قال فرجك حر يعتق ولو قال ذكرك حر يعتق في ظاهر الرواية المجلة
من عمدة المفتي واسه الموفق الى سبيل الرشاد واليه المرجع والمآب
فصل في ايمان الايمان جمع يمين وهي في اللغة القوة قال الله تعالى لا تخننا
منه باليمين اي بالقوة اقول غفرت ذنوبكم اليمين بالله تعالى ينقسم الى ثلاثة
اضرب غيوس ولغو ومنعقد فالغوس هو الخلف على اثبات شيء ونفيه في الماضي
او في الحال يتعدا للكذب فيه وانما سمي غوسا لان غاس في الماء ثم في النار
وليس عليه الا التوبة والاستغفار ولم يجب فيه كفارة عندنا وبنه قال مالك
واحمد وقال الشافعي رضي الله عنه فيه الكفارة وما يميني للغفر فهو الخلف على
امر في الماضي وفي الحال وهو يمين انه كما قال والامر بخلافه فالغفر في الماضي
وهو ان يقول والله ما دخلت الدار والله دخلت الدار وهو يمين انه لم
يدخلها او دخلها والامر بخلاف ذلك وفي الحال كن راى شخصاً من بعيد فقال
والله انه لم يدخل الدار او راى طائراً فقال والله انه لم يرفع فظنه
غراباً وهو عادة فهذا تفسير اللغو عندنا وقال الشافعي رضي الله عنه هي
ما يجري بين الناس من قول لا والله وبلي والله لا على قصد اليقين سوا كان في
الماضي او في الحال او في المستقبل اما عندنا فلا لغو في المستقبل بل اليمين على
امر في المستقبل يمين منعقدة وفيها الكفارة اذا حثت قصد اليقين او لا وانما
اللفظ في الماضي وفي الحال فقط واما اليمين المنعقدة فهو ان يحلف الانسان على
امر في المستقبل نفياً او اثباتاً وذلك امان امان يكون على فعل واجب وامان

يكون

يكون على ترك فعل واجب وامان ان يكون على فعل المندوب وامان ان يكون
على فعل مباح او تركه فان كانت اليمين على فعل واجب بان قال لا
صلين صلاة الظهر اليوم ولا صوم رمضان فانه يجب عليه الوفاء ولا
يجوز له الامتناع ولو امتنع بحت وبائمه ويلزمه الكفارة وان كانت على
ترك واجب بان قال والله لا اصلي صلاة الظهر ولا اصوم رمضان والله
لا اشرب الخمر ولا زني ولا تقتل فلانا اولادكم والدي وتوخذكم فانه يجب
للمحال عليه الكفارة بالتوبة والاستغفار كسائر الجنابات ثم يجب عليه
ان يحث نفسه فيكون بالمحال لان عقد هذا اليمين معصية فيجب كفارتها با
التوبة والاستغفار كسائر الجنابات التي ليس لها كفارة معروفة وان
اليمين على ترك المندوب بان قال والله لا اصلي فله ولا اصوم تطوعاً
ولا اعود مريضاً ولا اشبع جناً ولا اشتهت عاطساً ونحو ذلك فلا يصل
له ان يفعل ويكفر عن يمينه والقسم الرابع ان يكون على مباح فعلاً او
تركاً كدخول الدار ونحوه فلا فضل له الا بقر الله تعالى واحفظوا ايمانكم
اي عن الحنث وله ان يحث نفسه ويكفر ويجب بالحنث بالكفارة ان
شاء اعتق رقبة لو كسي عشرة مساكين كل امة نفوساً ما لا بيدنه
فما زاد وما يجوز فيه الصلاة او اطعامه كالفطرة ولو اطعم مسكيناً واحد
عشرة ايام جاز عندنا وقال الشافعي رضي الله عنه لا يجوز الان عن
يوم واحد اعتبار الصور العدد ونحو اعتبارنا المعنى لانه صار
في كل يوم مصرفاً نفخ ما صرفه اليه عن كفارته كما لو صرف اليه شخص
اخر عن الكفارة لاصروقه مصرفاً باعتبار حاجته والحوايج تتعد
بتعدد الايام والمقصود بالايجاب دفع عشر حاجات لا دفع عشرة

اشخاص واذا عجز عن اذا الكفاة باحد الخصال الثلاثة الاطعام او
الكسوة او التحريم صام ثلاثة ايام متتابعات عندنا وقال الشافعي رضي
الله عنه هو مخير ان شاء تابع وان شاء فرق وقد اجمع العلماء على ان البلوغ و
العقل وفهم الخطاب في الحالف شرط لصحة كونه حالفا فلا يصح اليمين من الصبي
والمجنون والنائم ولم يشترط اسلام الحالف قلت فهل هو محل الخلاف فقدنا
بشروط ولا يصح يمين الكافر حتى لو حلف كافر بالله ثم حنث في حال كفره او بعد
كفره اسلامه لم يكن عليه كفارة عندنا وقال الشافعي رضي الله عنه الاسلام
ليس بشروط حتى تجب الكفاة وعليه ادواها في حال الكفر لكنه بائنا لا بالصبي
وسيتوي العاقد والناسي والمكرم في اليمين وفي فعل الحالف وعليه لقول صلى
الله عليه وسلم ثلاث جد من جد وهزل من هزل جد النكاح والطلاق واليمين
فعلم ان الرضا والقصد ليس بشرط عندنا والشافعي رضي الله عنه بخلافنا
في ذكره في احد قوليه ونقول لا ينعقد يمين المكرم والناسي والحالم ولا يحنث
بفعل الحالف عليه ناسيا او مكرها كذا ذكر في المنيع وفي الهداية واليمين بالله
تعالى او باسم من اسماء الله سبحانه وتعالى كالرحمن والرحيم او صفة من صفاته
التي يحلف بها عرفا كعزة الله تعالى وجلاله وكبريائه لان الحلف بالاستعانة
الا قوله وعلم الله فانه لا يكون يمينا لان غير متعارف ولو قال وعصبت الله
وسخطه لم يحنثا وكذا ورحمة الله لان الحلف بها غير متعارف ومن حلف
بغير الله لم يكن حالفا كالنبي والكعبة لقول صلى الله عليه وسلم من كان منكم حالفا
فليحلف بالله اولينه وكذا لو حلف بالقرآن لان غير متعارف وقال رحمه الله
تعالى معناه كانه يقول والني والقرآن اما قوله انا بري منه اي من القرآن
يكون يمينا على ما يجي عقبها ان شاء الله تعالى وذكر البرازي في جامعه

وقال

لوقال ووجه الله يكون يمينا الا اذا قصد به الجارحة لا يكون يمينا بالله الا اذا
قوي لانه لم يذكر اسم الله تعالى الا اذا اعرقها بالكسر وقصد اليمين بالله بالنصب
والرفع والتسكين سواء كذلك بدون حرف القسم والله ان عين يمينا فيمين ومن
المشايع من قال هذا يمين اذا جازما اذ لم يكن يرفع ونصب لا يكون يمينا الا انه لم
يات بحرف اليمين ولا اعرابهم من اجراء على الاطلاق وكذا قوله وحق الله
لا يكون يمينا الا ان يبريه وكذا قوله لبسم الله وعن الامام محمد رحمه الله تعالى
انه يمين قتيام عند القنوي وفي اللؤلؤ المحي اذا استخلف الرجل وهو مظلوم فا
يمين على ما نوي وان كان ظاهرا ليمين على نفسه من استخلفه وبه اخذ ابو حنيفة
رضي الله عنه ومحمد رحمه الله تعالى وهذا اذا كان اليمين بالله تعالى اما اذا كان
اليمين بالطلاق او بالعاقب فاليمين يكون على نية الحالف سواء كان الحالف ظاهرا
او مظلوما لان الحالف هو رجل قال ان فعلت كذا فانا بري من الله تعالى ومن
هذه القبلة او من صوم رمضان او من الصلاة فهذا كله يمين فلو قال انا بري
من الصلاة التي صليتها او من الصوم الذي صمته فليس يمين لان البراءة من
هذه الاشياء كفر هكذا ذكر المحقق ابو الليث في نوازلهم وكذا مذهب الامام
احمد بن حنبل رضي الله عنه ولو قال ان فعلت كذا فانا بري من الكتب لاربعة
تفعل فعليه الكفارة واحدة لاخات يمين واحدة ولو قال انا بري من التوراة
وبري من الانجيل وبري من الزبور وبري من القرآن فعليه اربعة كفارات
لانها اربعة ايمان خلافا للامام احمد بن حنبل رضي الله عنه لان عليه كفارة
واحدة وان كانت الايمان مختلفة الكفارة كظهار ويمين فلكل كفارة عندنا
وكذا عند احمد بن حنبل رضي الله عنه ولو قال انا بري من الله روى عنه
كفارة ان حنث لانهما يمينان عندنا خلافا لاحمد بن حنبل رضي الله عنه ولو

قال انابري ما في المصحف يحث فعله كفارة واحدة لانه يمين واحدة
لان ما في المصحف قران ولو قال انابري من كل اية في المصحف تحث فعله
كفارة واحدة لانه يمين رجل قال الطالب الطالب ان فعلت كذا فعل
فعلته كفارة يمين لان هذا يمين وقد تعارف بعداذ الحلف رجل قال
ان فعلت كذا فانا بري من الله وبرسوله والله وبرسوله بريان منه فعل
فعلته اربع كفارات لانها اربع ايمان رجل رفع كتابا من كتب الفقه
او من دفتر حساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم فقال انابري
ما في هذا ان دخلت الدار فدخلت نكزته الكفارة لانه يمين بالله تعالى
رجل حلف ان فعلت كذا فانا بري من الحج التي تجتهد بها او من الصلاة
التي صليت ثم فعل لا يلزمه شي بخلاف البراءة من القران لانه كفر ولو قال
انابري من شهر رمضان ان اراد به البراءة من فريضة يكون كالبراءة
من الايمان وان اراد البراءة عن اجر لا يكون يمين وان لم يكن له يمين
لا يكون يمين في الحكم وفي الاحتياط يكون يمين وفي البرازية لو قال
بحقمة عليه الصلاة والسلام لا يكون يمين لكن حق عظيم ولو قال
بجرمة شهر ومجرمة امن الرسول وبسورة الاخلاص وبلا اله الا الله
لا يكون يمين وفي النهاية لو قال بسمي حتى راسك ان اعتقد
انه حلف وان البرية واجبه بكفر انتهى الله يعلم اني ما فعلت كذا وقد
كان فعله العامة على انه يكفر هو يهودي ان فعل كذا وقد كان
فعل العالم ان يحكم كذا فان اعتقد انه يمين فيمين لا غير وان اعتقد
انه كفر يكون كفر او كذا في قوله هو بري من الله تعالى رجل بر على
رجل فاراد ان يقوم لفعل الرجل والله لا نتم قتالهم لا يلزم الما

في
الدين

لكن يجب عليه تعظيم الله وبرسوله رجل قال هذا الثوب علي حرام يحث بلبسه
ولو قال ان اكلت الطعام فهو علي حرام لا يحث باكله وكذا لو قال لقوم ان
اكلت عندي طعاما فهو حرام لا يحث بالاكل وفي المنتقى كل طعام اكله
في منزلك فهو علي حرام اقول في القياس لا يحث وفي الاستحسان يحث امره
قالت لزوجه انا عليك حرام او حرمتك صار يمينيا حتى لو جامعها طاهرا
مكرهه يحث بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذه الدار فادخل فيها مكرها
لا يحث ومعتاه انه ادخل اليها ولو اكره على الدخول فادخل مكرها يحث
قال لها لا تخبري من الدار الا بادي فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع
لعدم ذكره حلفه بطلاقها ويحتمل الحلاف بطلاق غيرها فالقول له وفي
الفنية قال صاحب المحيط رجل دعته جماعة الى شرب الخمر فقال اني حلفت
بالطلاق ان لا اشرب وكان كاذبا فيه ثم شرب الخمر طلفت تخ يعق
صاحب الحنف لا يطلق ديانة وفي الولوالجي قال ان فعلت كذا فالق درهم
من مالي صدقة ففعل والرجل لا يملك الامتداد ما يدرهم لم يلزمه
التصدق الا بما يملك وهو المائة رجل قال ان فعلت كذا فالق درهم
من مالي صدقة لكل مسكين درهم فحنت وتصدق بذلك كله علي
مسكين واحد صوابه لانه ايجاب العبد معتبرا بايجاب الله تعالى ثم يجوز
الصرف في صنف واحد من ذلك الصنف فكذا هنا رجل قال ان خوت من
هذا الغنم علي ان تصدق بهذه الدراهم خبرنا ان اراد ان تصدق
بهم ولا يصدق بالخبر جاز لان دفع القيمة وحقوقه جاز رجل
قال لله علي ثلثون حجة كان عليه بقدر حرم لانه يصير بمنزلة من قال
الله عز وجل ان اجمع سنة وعشرون حجة فانت قبل ذلك لا يلزمه شي لان

الحلف على
الدين

اجاب الفعل بعد الموت لا يتصور ان جعل الله عليه نفسه حراما او محرما او
صوما او صلاة او ما اشبه ذلك فيها هو طاعة لله تعالى ان فعل كذا
ففعل لزمه ذلك الذي جعل عليه نفسه ولم تجزه كفارة اليمين هذا
جواب بظاهر الرواية لقوله صلى الله عليه وسلم من نذر وسمي فعليه الوفا
بما سمى وروي عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه رجع عن هذا وقال هو
بالخيار ان شاء خرج عنه يمين ما سمى وان شاء خرج عنه بالكفارة وبعض
مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى يقولون بهذا وكذلك مشايخ بخاري يقولون
بذلك وهو اختيار السرخسي واختاره برهان الائمة وهذا اذا كان مطلقا
بالشرط يريد كونه املا لمصلحة منفعة او لدفع مضرة بان قال ان شئني الله فربى
او رد الله علي غايبي ومات عدوي فعلى صوم منه فاذا وجد يلزمه الوفا
بما قال ولا يخرج عنه بالكفارة اقول وجه هذه الرواية قوله صلى الله
عليه وسلم النذر يمين وكفارته كفارة يمين فيحمل هذا الحديث على
التعليل بشرط لا يريد كونه ليكون جمعا بين الحديثين هكذا اوردته
لصدور الشبهة في ايمان الكافي وكذا لو قال علي المشي الى بيت الله تعالى
او الى الكعبة او الى مكة المشرفة فيلزمه احرام وهو بالخيار ان شاء احرام
بالحج وان شاء احرام بالعمرة لان هذه اللفظة صارت كفارة عن
اجاب الاحرام عرفا كما لو قال لله علي ان اضرب بثوبي حطيم الكعبة
فانه يكون الصدقة مجازا من حيث العرف فكذا هذا ولو قال علي المشي
الى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم او الى المسجد الاقصى لا يلزمه
شئ لان العرف المتفق في المشي الى بيت الله الحرام لا يدل في الانفا
في المشي الى مدينة الرسول او الى المسجد الاقصى لان حرمتها دون

حرمة

حرمة بيت الله احرام حتى حل دخولهما من غير احرام ثم اذا الزمه حجة او
عمرة فان شاء اعتمر او حج ماشيا وان شاء ركب ودحى لركوبه شاة ولو
قال علي المشي الى الحرم الشريف او الى المسجد الحرام قال ابو حنيفة رحمه الله
تعالى لا يلزمه شئ وقال لا يلزمه انتهى رجل حلفين لا يتزوج امرأة فحين
فزوج ابنة امرأة لا يحنث رجل حلف ان لا يتزوج امرأة فزوج رجل
امرأة بغير اذنه قبله الخبر جاز العقد اقول ان اجاز بالفعل او بالقول
كسوق الهدى وغيره اختلف المشايخ فمنهم من قال يحنث في الوجهين ومنهم
من قال لا يحنث في الوجهين والمختار انه يحنث بالقول ولا يحنث بالفعل
وبه يفتي رجل حلف لا يتزوج امرأة كان لها زوج ثم طلق امراته ثم
تزوجها لا يحنث لان اليمين على غيرها الا ترى انه لو حلف لا يطأ امرأة
وطهاها رجل كان له ان يطأ ساءه وجواربه رجل حلف لا يتزوج
سرا فاشهد شاهدين فهو شر يكون لانه لا يتصور بدون الشاهدين
فان اشهد ثلاثة فهو علي نية رجل وكل رجل ان يتزوج امرأة او يعق
عبده او يطلق امراته ثم حلف الموكل ان يتزوج ولا يعق ولا يطلق ثم فعل
الوكيل ما وكل به حنث الموكل في يمينه لان الوكيل في هذه العقود نائب
من كل وجه فعمل عبارة كعبارة الموكل بنفسه بخلاف البيع والشراء لان
حقن العقد يتعلق به دون الموكل فلا يصير الخالف بفعل وكيله بايما
ولا مشربيا هذا اذا كان الخالف ممن يلي البيع والشراء بنفسه ولو كان
ممن يفيض الى غيره كالسلطان ونحوه يحنث في يمينه ولو كان ممن يفيض مرة و
يباشر اخرى فالحكم بالخالف وفي الخلاصة رجل اراد ان يتزوج وله امرأة
اخرى فابي اهل المرأة ان يتزوجها لمكان تلك المرأة فاجلسها في المقبرة

ثم قال كل امرأة في سوي المرأة التي في المقبرة فهي طالق فحسبوا انه
ليس له امرأة في الاجبال بحيث وهي الحيلة التي في العتاق ايضا وذكر
في البرازيد رجل قال لاجنبية ما دمت في نكاحي فكل امرأة اتزوجها
فهي طالق ثم تزوجها وتزوج عليها امرأة لا يقع الطلاق ولو قال ان تزوجتك
ما دمت في نكاحي فكل امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوجها ثم تزوج غيرها
وتطلق لصحة التعليق هنا في الاول تفرد المسئلة في الاجنبية وكلمة
ما دام وما زال وما كان غاية ينتهي اليه بها فاذا حلف لا يفعل كذا ما دام
بغضاري ينتهي اليه بالخرج فلو فعل بعد العود لا يحنث وكذا لو فعل حلف
لا يشرب النبيذ ما دام بجاري فخرجه وعاده وشرب لا يحنث والفقهاء ابا الليث
السمري قد رحمه الله تعالى شرط الخروج باهله ومتاعه كلفه قوله والله لا
اكرر ما دمت في هذه الدار ولم يشترط الامام الفضلي رحمه الله تعالى
قلت وهذا يوجب ما اتفق به مجري شيخ الاسلام في المسئلة التي مررت في فصل
الوقف فانظر ذلك رحمك الله في ذلك وعليك بالتاميل الصحيح انتهى وفي
اللولو الجي رجلان حلف كل واحد منهما ان لا يدخل الدار من باب هذه فدخل
من غير الباب لم يحنث ولم يفت بباب اخر فدخل حنث لانه دخل بابه وان
نوي ذلك الباب بعينه لم يدين في الغضار حلف بطلاق امراته ان لا
تخرج امراته بغير علمه فخرجت وهو يراها فتنعها او لم تمنعها لم يحنث لانها
خرجت بعلمه رجل قال لامراته ان اخرجت من باب هذه الدار فانت طالق
فصعدت السطح ونزلت في دار الجار قيل ذكر في كتاب الحيل انه لا يحنث
اخرجتها من فيك والصحيح انه يحنث رجل اخذ لمة فوضعتها في ثمة فقال
له رجل امراته طالق ان اخرجتها من فيك فاكل البعض واخرج البعض لم يحنث

لانه لو

لان شرط الحنث اكل الكل رجل قال له امراته ان لم تعشني فبعد رجلك فاكل
لحمه واحدة يحنث لان اللقمة الواحدة لا تكون عشاء ولو قال لامراته
ان لم تعشني فبعد رجلك من الملح ولا ملح في المطبوخ فانت طالق
تطبخ بيضا في منبرين من الملح رجل حلف لا يسكن هذه الدار وهو
ساكن بها فشق عليه التحول فانه يبيع المتاع من غير يخرج بنفسه
فلا يحنث ولو حلف بالطلاق امراته انه لا يصوم شهر رمضان
فالحيلة فيه ان يسافر ولا يصوم حلف ليغديه اليوم بالف درهم
فاشترى له رغيضا بالف درهم ففداه لا يحنث لانه تحقق شرط البر
وكذا لو قال ان لم اعتق مملوكا بالف درهم فاشترى مملوكا بالف
درهم يسري شيئا قليلا فاعتقه بولا نه تحقق شرط البر حلف
لا يقرب امراته فاستلحق عليه ففادها فبات المرأة ففقت حاجتها لا
يحنث لان شرط الحنث الوطي وهو في هذه الحالة لا يسمى واطيا
هكذا قال بعض المشايخ وذكر بعضهم انه يحنث وعليه الفتوى
ولو حلف لا يكلم فلان قلت اليه وارسل اليه لم يحنث لان الكلام علي
المشافهة رجل هرب ودخل في دار رجل فحلف صاحب الدار انه
لا يدري اين هو ان اراد به انه لا يدري في اي مكان هو من الدار
لا يحنث لانه بارا انتهى الكلام اللولو الجي رجل قال ان فعلت كذا
فالمجوسي خير مني قيل هو ردة والصحيح انه ليس برده ولو قال
وهو النبي لا يكون يمينا او يكن حقه عظيم وكذا قوله بحق الايمان
وبحق القرآن ليس يمينا ايضا كذا ذكره في عمدة المفتي والله الموفق
لجسيل الرشاد **فصل في البيع والحكام** هو لغة مطلق المباداة

وفي الشريعة مبادلة المال بالمال بالتراضي قول غفرته ذنوب البيع
ينعقد بالاجاب والقبول اذا كان باللفظ الماضي مثل ان يقول
احدهما بعته ويقول الاخر اشتريت لان البيع انشا تصرف
والانشا يعرف بالشريعة والموضوع للاختيار قد استعمل فيه فينعقد
به ولا ينعقد بلفظين احدهما لفظ المستقبل بخلاف النكاح و
قوله رضيت واعطيتك بكذا او اخذه بكذا في معنى قوله بعته
او اشتريت لانه يودي معناه والمعنى هو المعبر في هذه العقود
وذكر في القنية رجل دفع الى بايع الخطبة خمسة دنانير لياخذ
منه حنظل وقال له كم تباعها قال له ما يد من يدنيار فسكت
المشتري ثم طلب منه الخطبة لياخذها فقال البايع عدا ادفعها
اليك ولم يجري حينها ببيع فذهب المشتري في ادغدا لياخذها
وقد تغير السعر فليس للبايع ان يمنعها منه بل عليه ان يدفعها بالسر
الاول قال رحمه الله تعالى ولهذا ينعقد بالتعاطي في النفيس
والخنس هو الصحيح وذكر في المنع انفقاد البيع تارة يكون
بالقول وتارة يكون بالفعل من غير قول بان يكون بالاعطاء واخذ
وهذا يسمى بيع التعاطي وذكره في الذخيرة اختلف المشايخ في ان
الاعطاء من الجانبين شرط في بيع التعاطي او من احدهما يكفي
فاشار محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير ان تسليم البايع يكفي
وذكر في المجتبى قال رجل اخبركم ببيع تغير حنظل فقال بدهم
فقال له اعزله فغزله فيبيع وكذا لو قال مثله للقصاب زنة فزنها
وهو ساكت ثم امتنع القصاب من وزن اللحم اجبرها القاضي عليه

فبشر

فيثبت بهذا ان بيع التعاطي كما ثبت بتقاضي البديلين ثبت بهذا بقض
احدهما بالمال وكان على وجه الشراء وانفق عليه صدر القضاء و
غيره ان بيع التعاطي بيع وان لم يوجد تسليم الثمن انتهى واذا اوجب
احد المتعاقدين البايع فالآخر بالخيار ان شأده وان شاء قبل في المجلس
وليس له ان يقبل في بعض البيع ولا ان يقبل المشتري ببعض الثمن لعدم
رضي الآخر تنفق الصفقة الا اذا بين بين كل واحد لانه صفقات معني
وايهما قام عن المجلس قبل القبول بطل الاجاب لان القيام دليل الاخر
والرجوع فله ذلك على ما ذكرنا واذا حصل الاجاب والقبول لزم البيع
والخيار لاحدهما الا من عيبك وعدم مروية وقال الشافعي رضي الله
عنه ثبت لكل واحد منهما خيار المجلس ويجوز البيع بشئ حال ربح وخسر
اذا كان الاجل معلوما رجل باع شيئا معيناً لآخر بثمن موجل الى سنة ولم
يتسلم المبيع من البايع حتى انقضت السنة ثم سلم البايع للمشتري المبيع و
للمشتري سنة اخرى بعد تسليم المبيع وقال ليس له الا السنة الماضية ومن
اطلق الثمن في البيع كان على غالب نقد البلد لانه المتعارف فان كانت
النقد مختلفة فالبيع فاسد الا ان يبين احدهما وهذا اذا كان الكل
في الرواج سوا لان الجهة مفضية الى المعارضة الا ان ترتفع الجهالة
بالبيات او يكون احدهما غلب واروح فحينئذ يصرف اليه تحريا
للجواز وهذا اذا كانت مختلفة في المالبه فان كانت سواها كالشاي
والثلاثي جاز البيع واذا اطلق اسم الدرهم وينصرف الى ما قدره من اي
نوع كان لان لا مارة ولا اختلاف في المالبه كذا في الهداية وذكر
في البرازين وسامه بعشرة فقال البايع بعشرين فذهب المشتري ولم

يقل شيئا ان كان الثوب في يد المشتري فابيع يكون بعثني وان
 كان في يد البائع ودفع اليه بنقش وقيل باخرهما كلاهما اذا كانت
 معينا على العقد وبعد اختلاف كليهما ينظر الى اخوها كلاهما فيحكم
 ذلك رجل اشترى برة او شاة على انها حامل فابيع صحيح ولو هلك
 العجا جيل في بطنها لاشى على البائع وان لم يكن في بطنها يضمن البائع
 للمشتري قيمة اللبن والعجا جيل انتهى ويجوز بيع الحبوب المتنوعة
 جزافا وكيلاد وبناء وحجر مجهول المقدار وعن ابو حنيفة رضي الله عنه
 ان البيع يفسد فيها قال صاحب الهداية والاول اصح وعن ابو يوسف
 انه فرق بين الاثنا القابل للزيادة وغير القابل فاجاز البيع فيما لا يقبلها
 كالطشت مثلا وفسده فيما يقبلها كالزنبيل واجاز بوزن هذا الحجر
 لا بوزن هذه البطيخة اشترى ارضا وذكره ودها لا ذرعها طولا وعرضا
 جاز واذا عرف المشتري الحد ولا الجدران يصح البيع وان لم يذكر الحد
 ولم يعرفها المشتري جاز البيع اذا لم يقع بينهما تجاحد وجهل البائع
 بالمبيع لا يمنع وجهل المشتري يمنع بعثك بضبي من هذا الدار
 ولم يعلم به البائع وعلم به المشتري جاز اذا اقر البائع انه كما
 يقول المشتري وان لم يعلم المشتري لا يجوز عند الامام ومحمد
 يقول على البائع ام لا ومع ذلك لو باع وفصل مع كالباع القاسد
 قلت وصاحب المنيع اوضح المسئلة وفصل الخلاف فيها حيث
 قال رجل باع نضيبه من هذه الدار وهو يعلم مقدار نضيبه
 المشتري ايضا لا يعلم ذلك فالباع فاسد في رواية عن ابي حنيفة
 رضي الله عنه وروى عنه ايضا انه يجوز مطلقا سواء علم المتابع

ذلك

ذلك اوله بعلم وهو قول ابو يوسف وروى عنه ايضا انه يشترط
 علم المشتري لا بعلم وهو قول محمد وهو ظاهر فان قلت ما فائدة
 وضع المسئلة في الدار هل تكون لبيان التصوير والاختلاف
 عن المنقول ليكون الحكم فيه خلاف الحكم في الدار قلت ما رايته فيه
 نقلا صحيحا ولكن الظاهر ان لا فرق بين الدار والمنقول بل هما بيان
 وذكر في الفتاوى انه اذا باع نضيبا له من الاشجار بغير اذن الشريك
 اقول ان كانت الاشجار قد بلغت او ان قطعها فابيع جائز وان لم
 تبلغ لم يجز البيع انتهى قال المشتري في يدي كذا ارض حراب لا تسوي
 عشرة نضيبا مني بسنة فقال بعتها ولم يعرفها البائع وهي تسوي
 اكثر من ذلك فابيع جائز رجل اشترى ثيابا في حراب او زينا في رزق
 او حنط في جوالق فلم يرهه يجوز البيع وله الخيار اذا اداه وذكر
 في الدخيرة صورة المسئلة ان تقول بعت منك الثوب الذي في كمي
 هذا وصفته كذا بكذا او لم يذكر الصفة او يقول بعت منك هذه
 الحارية المستقيمة بكذا واما اذا قال بعت ما في كمي هذا هل يجوز
 هذا البيع لم يذكر في المبسوط قال علامة المشايخ من ائمتنا ان
 من اهل الجواب يدل على جوازه عندنا وبعضهم قال لا يجوز لجهل
 المبيع وذكر في المبسوط الاشارة اليه او الي مكانه شرط الجواز حتى
 لو لم يشر اليه او الي مكانه لا يجوز بالاجماع واذا باع شيئا
 لم يرهه باذن وث شيئا فباعه قبل الروية لزم البيع ولم يتخير
 وكان ابو حنيفة رضي الله عنه يقول اوله الخيار اعتبارا بالخيار
 الغيب والشرط ثم رجع وقال لا خيار له وفي المنيع واذا اشترى

مشاء لم يتم قال لغيره اني اشتريت سلعة فاذهب فانظر اليها
 فلان كان تصلح فارض بها وخذها فذهب رضي بها اقول
 ذكر شيخ الاسلام في باب الخيار بغير شرط ان هذا لا يجوز و
 رايت في موضع اخر ان هذا لا يجوز عند ابي يوسف ومحمد
 رحمهما الله تعالى واما عند ابي حنيفة رضي الله عنه فان قيل
 يجوز فله وجه وان قيل لا يجوز فله وجه دارين اثنين باع
 احدهما نصفها يتصرف الى نفسه اما لو عين نصفها وقال بعث
 منك هذا النصف لا يجوز رجل مات وترك بنتين فباعته احدهما
 البنتين فبعضها من البنت الاخرى اقول ان كان نصيبها معلوما
 لها جاز ولا لا يجوز وذكره شرح الطحاوي ان باعته نصيبها
 من كل شي يجوز اما اذا عينت عينا وباعته لا يجوز وفي المحيط جلا
 بينهما دار فباع احدهما نصف بيت شايها والبيت معلوم قال
 ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجوز لان شريكه يتضرر بذلك عند
 القسمة ولو كان بين رجلين عشرة من الغنم وعشرة من اواب
 هروية ما يقسم باع احدهما نصف ثوب بعينه قال ابو حنيفة
 رضي الله عنه هذا اجازة انتهى سكة غير نافذة اجتمع اهلها
 فباعوا السكة لا يجوز وكذا لو تسموها رجل اشترى قرية
 ولم يبين منها المسجد والمقبرة ففسد البيع هذا اذا كان
 المسجد معورا فان خرب ما حوله واستغنى عنه الناس لا يفسد
 العقد وفي الخلاصة ضم الوقف مع الملك وباعها اجازة
 الائمة الخ لولا اني رحمه الله تعالى انه لا يجوز كالمسجد وقال في

الاشارة

الاسلام على السعدي يجوز في الملك ثم رجع شمس الائمة الى قول
 مكن دين الاسلام وفي الفتنة رجل باع ارضا فيها مقابر ببيع
 فيما و المقابر وفي ادب القضاء القضاء شمس الدين السروجي
 باع قرية بغير استئذان المقبرة والمسجد جاز في الملك في الاصح
 لان الوقت مضمون قلت ولانه مستثنى شرعا والله اعلم رجل
 اشترى عبدين صفقة واحدة واذا احدهما حر فابيع في العبد
 فاسد سمي ثمن كل واحد منهما او لا عند ابي حنيفة رضي الله عنه
 وعندهما ان لم يسم فسد وان سمي جاز في الثمن وكذا اذا باع
 دين من الخلف فاذا احدهما حر وجمع بين ديكتين فاذا احدهما
 ميتة او عمر متروك التسمية عامدا وهذا اذا قال بعديهما و
 ان جمع بين عبدين حر وحر وقال بعثا احدهما فقبل رجع في الثمن
 فبعضها لتصرف بجلان السئلة او لا في لانه جعل قبول العقد
 في الحر شرط للعقد في العبد وهذا ان واذا باع عبده وعبد
 غيره بالف كل واحد منهما بخمسائه ولم يجز ذلك الغير جاز
 البيع في عبده فقط انتهى سئلة كساد الثمن يبطل للبيع صورة
 اذا اشترى بالدرهم المغشوشه سلعة ثم كسدت يبطل البيع
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه قلت جدا لك اذا لا يزوج في
 جميع البلدان عند محمد رحمه الله وعندهما انه لا يزوج في بلد
 العاقرين وكذا في العين وقال لا يبطل البيع بالفساد قبل كساده
 لانها لو خضت لا يبطل البيع اتفاقا فيطال به بما وقع عليه العقد
 لذلك العيار الذي كان وقت البيع وكذلك ما اقر به مواخذه

King Saud University

كذا في فوائد الظاهرية وذكر في المفتي اذا غلقت الفلوس او خصت
 قبل القبض قال ابو يوسف رحمه الله تعالى قولي وقول الامام الاعظم في
 ذلك سواء ليس له غيرها ثم رجع ابو يوسف وقال عليه قيمتها من الدراهم
 يوم وقع البيع ويوم القبض والذي ذكرناه في الجواب في الكفا وهو الجواب في
 الانقطاع وفي التمه صرح سبل ما الذي من باع من ارضية بعق دنا
 وقد استقرت العادة في ذلك البلد انهم يصفون الاثمان فيما بينهم فيعطون
 كل دينا خمسة اسداس وكان الدينار قد اشهر بذلك العادة فيما بينهم
 هل المبيع ذلك العين ان يطالب المشتري بالوزن او ينعقد العقد الذي
 تقارقه الناس فيما بينهم بطريق الدلالة فقال يصر في الى ما تقارقه الناس
 فيما بينهم في ذلك العين وذكر في المبيع لو اقترض فلوسا فسدت ليس
 للمقرض الا الفلوس بعينها عندني حنيفه رضي الله عنه وقال عليه قيمة
 الفلوس فقط والله الموفق للصواب **فصل في بيع الورق والنجار**
والنوع والنمار رجل اشترى وراقا الترت ان اشترى ذكره علي ان با
 خدها من ساعة يجوز واذا اشترى مطلقا فاخذها اليوم جاز
 وان مضى اليوم فسد البيع لان ما يحدث بعد البيع يعني الساعات
 لا يمكن الاحتراز عنها فجعل عقدا وان اشترى على ان ياخذها شيئا فشيئا لا يجوز
 لانه يزداد فيخلط المبيع لعقد البيع واما لو اشترى اياها باصولها على ان
 ياخذها شيئا فشيئا فانه يجوز ولو اشترى على ان يتركها على الشجر لا يجوز
 اقول الحيلة ان يشتري الشجر باوراقها فاخذها الاوراق ثم يبيع الشجر من
 البائع فهذا جائز ولو ذهب وقت الاوراق فاواد الرجوع بالتمني
 ان اشترى اياها مع الاخصان وبين موضع القطع لا يرجع والى يرجع وهل

للعامل

للعامل من الاغصان والاوراق حصته باق يباها في فصل المزارعة
 ان شاء الله تعالى وذكر في فتاوى قاضي خان رجل اشترى رطبه من
 البقول او قننا او شيئا ينمو ساعة فساعة لا يجوز كما لا يجوز بيع
 الصوف والوبر على ظهر الغنم الا ان يجزها من ساعته والقياس في
 بيع قوائم الخراف كذلك وانما جاز لمكان التعامل فيه وفي البيع الزيد
 قال الامام الغضائري رحمه الله تعالى لا يجوز بيع القوائم ايضا بلا بيان
 موضع القطع انتهى رجل باع الحشيش الذي نبت بنفسه بان سقى
 الارض لينبت فيه الحشيش يجوز ولو باع الزرع قبل ان يجرى بقللا لا
 يجوز وبعد ما صار بقللا لا يجوز بشرط القطع او على ان يرسل فيه ابنة
 لا بشرط الترك للادراك وكذا الرطبه والبقول ولو كان الزرع
 شتركا بين اثنين باع نصيبه لهما من نصيبه من غير شركه بلا اذن
 الاخر قبل ان يدرك الحصاد لا يجوز وبعد ان يدرك لا يبيع ولو باع من شركه
 يبيع مطلقا وكذا الشجر لو باع من غير شركه ولم يفسخ البيع حتى ادرك
 مع البيع لزوال المانع كما اذا باع جنعا من سقف وزرع وسلم ولو كان
 الزرع والارض شتركا فباع نصف مع نصفه من الشريك او من اجنبي
 جاز وان لم يرض به الاخر وتايب المشتري عن البائع وعن محمد رحمه الله
 انه لا يجوز وعنه ايضا باع فضيلا او ثرا في اول ما يطلع ان حرة المشتري
 في الحال فالعشر على البائع وان تركه باذن البائع وجز بعد الادراك فعلي المشتري
 وعند ابو يوسف عشرها بقدر ما يطلع والبقول على البائع والزيد والزايد
 على المشتري وذكر في التجويد بيع الثمرة والزرع الموجود قبل كونه زرع
 متفعلا جاز بشرط الترك وبه يفسد وان تناهى الغنم بشرط الترك لا يفسد



البيع عند محمد وهو استفسان خلافهما وان اشترى مطلقا وتركها الى ان تنهاها
عظمها او لم يتناها في كنهها بان البيع طابت له وان لم يتناها انتهى الترتك بلا
اذن لم يفسد قسما زاد ولو خرجت الشجرة ثمرة اخرى قبل حذو الاولي فهي للبايع
وان جعلها للبايع له طاب له وان اختلف بالموجود حتى لم يعرف ان كان قبل التخلية
فسد وان كان بعدها اشتركا والقول في المقدار قول المشتري وان اشترى غرق
بدا اصلاح بعضها وصلاح الباقي لم يتقارب بشرط الترتك جاز عند محمد رحمه الله
وان كان يتاخر ادراك الباقي كثيرا لا يجوز فيما لم يترك جاز في المدرك والبطيخ والبا
ذبحان يجوز بيع ما ظهر منه لا ما لم يظهر ولو باع الاصول عما عليها من الثمار جاز
في الكل اقول بيع الثمار على الاشجار قبل الادراك وجعله يجوز سوا كان مستقما
به في الحال او لم يكن وهو الاصح على المشتري قطعها في الحال تعريفا للملك للبايع
هلا اذا اشترى مطلقا بشرط القطع وان شرط تركها على التخل ففسد
البيع لانه شرط لا يقضي العقد وهو شغل ملك الغير وهو منقطة في
منقطة وهي اعارة او اجارة في بيع وكذا اوراق النوت بشرط الترتك
عند ابن حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى فيما تنهاه عظمها وعند
محمد لا يفسد استفسانا بشرط الترتك لعادة الناس انتهى وذكر شمس الامة
رجل اشترى ثمارا كرم وقد خرج بعضها قال الامام الكوفي لا يجوز
وهو ظاهر المذهب قال العلامة ابن الفضل وجدة عن محمد ان بيع الورد
جملة يجوز ومعلوم ان الورد يتلاقح واقفي الامام الحلواني في الباذنجان
والبطيخ والثمار وغيرها بالحيوان وجعل الموجود اصلا وبما لله الامام
الشرعي اي كقول الكوفي بعدم الجواز والى استيجار الاشجار لتركها عليها
الثمار لا يجوز لكنه لو تركت بناء على الاجارة تطيب له الزيادة ولا يجب

الاجارة

ما لا يجزئ انتهى ولو اشترى فصيلا ثم استأجر الارض وترك الفصيل بها
اقول تطيب الزيادة لان اجارة الارض متعارف لمن بين المدة واجازة
الاشجار لم تتعارف فلا تنصح وان بين المدة فاعتبر بمحمد الاذن
فطاب ولم يجز اجار المثل لوم للاجارة راسا والحال ان يقول المشتري
للبايع حصلت لك جزوا من الفصول ومن هذه الثمرة على ان تغنيها بالمساواة
وانما يحتاج الى الاتقان قبل التناهي وحينئذ يحسن المساواة وبيع نصف
الثمار شاعرا قبل بدء الصلاح من شريك جاز لانه غيره كبيع نصف
الثمار مع شريك واقفي السجدي على انه لا يجوز من شريك وفيه ايضا
وبيع الثمن قبل الكدس لا يجوز لانه معدوم وبيع الكدس قبل الثمن يحسن
ولو باع رجل زل كرمه وهو حصرم جاز لانه مال مقدور والتسليم
اشترى فصيلا ولم يقبضه حتى جلا بطل البيع عند الامام محمد الله
وقالا لا يبطل وشرا فصيل الحظية بالحظية كيلا وجزا فاجوز لانه
بيع المشيش بالحظية فيصح كيف ما كان باع ارضا فيها نزع لا بد
الزرع ثبت ام لا ذكر في التخييس للزراع اذ لم يكن له قيمة يدخل في
بيع الارض ثبت اولاه وهو الصواب وكذا لو باع شجرة عليه ثم لا قيمة
له يدخل في بيع الشجر لانه يبيعه منفرد الاجوز واقفي ابو بكر
الاسكاف والمحقق ابو نصر المقدسي العقبة ان البذر ان كان قد
فسد فلا رضى او نهت لكنه جاز لا قيمة له يكون للمشتري لانه لا يبيح
بيعه بانزاده فضا وجزوا من الارض وان لم يفسد في الارض او نهت
وصار جاز له قيمة واقفي ابو العباس بان للبايع في الاحوال كلها وبناخذ
ولجنازه بعض المتأخرين نقل في المتأوي الصخرية خول الثمر والزرع في

اذا لم يكن لذلك قيمة في بيع الارض بلا ذكر وكذا الشجر ثم اكان او غير ثم
ولا يدخل الشجر في بيع الثمر بلا ذكر وانه كان موجودا وقت البيع وكذا قديم
للخرايش على ما عليه الفتوى وذكر في المنتقى اذ له بزرعة ارضه فاراد
ان يخرجها بعد الزراعة ليس له ذلك ولو كان فيها زرع فباع الزرع لا الارض
ترك الارض على البائع باجرة المسكن الى الحصاد واذا كان في الزرع ما لا ينفع به
كالبن الذي ينبغي ان يستثنى فيجوز البيع قال كسيرا في العام بينه وبين
البيع بشرط الترك الى الادراك لا ينفع به في المالك له والمجس وان كان
لا ينفع به على تقدير الترك الاول ان لا يجزى قال شمس الاجتناب في سائر
بيت ان ظهر بعضها الاصح عندي عدم جواز البيع لانه لا ضرورة له لانه كان
سرا الاصول فيكون المثل على كذا وان كان لا يستحق به نفس البائع شي
الموجود ببعض الثمن ويؤخر العدة في الباقي او يشترى الموجود بكل الثمن
ويحصل المقصود وهذا خلاصة التي تبيع المحدث وعنه العلامة عبد الكريم
ابن محمد الحنفى رحمه رجل اشترى انواع الثمار في بيت ان ادرك البعض لم
يدرك البعض الاخر لم يملك القيمة اذا كان اكثر لها قيمة يجوز لمن الاقل بيع
للاكثر وما ليس له قيمة كالخوخ والرمان واليمنى يشترى المتقدم بكل الثمن
ويبيع له البائع في الباقي فيتناوله بالباقة وذكر في الملحق ببيع الثمار
كالجوز والتماع ونحو ذلك قبل الادراك تحريم وجوز البيع وبيع الخوخ
والكمثرى لا يجوز قبل الادراك الا اذا درك بعضها فيجوز فيما يدرك
وما لم يدرك على تلك الشجرة وبيع ورق التوت قبل ان يخرج لا يجوز ولكن
ان باع المفضلان معا ليقطعا ثم اذن البائع له في التركة حتى يخرج الورق
جاز وكان الورق تبعا للانصاف وقدم رحمه والكلام عليه باع دارا
بعيدة وقال سلمة اليك قال المشتري قبضتها لا يكون قبضا وانه

كانت

كانت قريبة فقبض لان التولية اقيمت مقام القبض عند التمكن وبه قال
لكاوي قلت والناس عندنا غافلون فانهم يشترى من الضيعة في السواد
ويقرن بالقبض ذلك لا يصح فيه القبض وان كان يقرنه بغير
قابضا وكذا في المحيط انه بغير قابضا بالتحلية والاذن وان بعد
المعقود عليه وفي النوازل اشترى عقارا فقال البائع سلمة اليك
وقال المشتري قبلت العقار غايب من حضرهما كان قابضا في قولهما حر
رحمهما نقا وقال ان كان قيد على اعلامة ودخوله اليه فقبض والا لا
ولو اشترى بقرة في السرح فقال البائع اذهب فليضها ان كان بحيث يمكن
يكفي الاشارة يكون قبضا وكذا الدباغ خلا في دن في منزله البائع وفي بينه
وبين مشتري فتم عليه المشتري بجمته من قبض على ما هو عليه الفتوى
لمن اشترى طعاما وقال البائع كل ما في حرارتك وكان في باصا وقابضا
خلافا لجمهم انه تعالى تسلم مقام الدار ولم يذهب الى الدار اقول
انه كان تسلم الفتح فلا كفارة فقبض وان كان لا يتيسر له ابلعانه لا
يكون قابضا اشترى بقرة مريضة وخلاها في منزل البائع قايلا ان هلك
تمني وان مات من البائع لعدم القبض وكذا لو قال للبائع سقم الى منزلك
فاذهب فلتسلمها فهلكت حال سوقها باع فاذا ادعى البائع التسليم
فالقول للمشتري ولو قال المشتري اشترى بنة عبدا كانا وامة فقال او اشترى
معي فتعطي معه فقبض وقول البائع خذها عليه اذا كان يصل الى الخلة وان كان
لا يصل الى الخلة لا قبض نعم المشتري بعض الثمن ثم قال البائع تركت عندك
رضا الباقي الثمن لو دعيه لا يكون قبضا قال المشتري العبد اعمل قال
البائع ماله لعل لنا فعل فغضب العبد فملكه المشتري لانه قبض قال

المشتري للبائع لا اعتدك على البيع فسله على ان يحسكه حتى ادفع لك الثمن
كل فطر البائع وهكذا عند فلان يهكته البائع لان الاسكان كان له لجزءه
البيع قبل القبض عند البائع يلزمه رد عين الثمن المقبوض وبعد الاقامة يلزمه
ودعين الثمن المقبوض وذكر في فتاوى المشرقيين في بعض النسخ ان ما به لك منه
العقار قبل قبضه يحسب على المشتري وعامة النسخ على انه على البائع اشتري
درا الاجر البائع على اعطاء الصك وعلى الخروج منه الى هذا التسود فان
كتب المشتري الصك والى بلهشود اليه بجر البائع على الاستهاد وان اخرج
الامر الى القاضي كذا الاجر المزدوج على صك المهر اقول لو تزوج بها عند شاهد
فلو طلبت بجر على ذلك رجل باع عقارا لاجر على الصك القديم ولكن بجر
البائع على البضار الصك القديم حتى ينسخ المشتري نسخة له ويكون في
يده للاحتياج اليه واجرة نافذة الثمن على البائع ان زعم المشتري جودة الثمن
والصحيح انه على المشتري مطلقا وعليه العتق وفي الفتاوى قال المشتري
للبيع الثمن جياذا القول له اقول فان زعم البائع خلافا لانتعاده عليه
والوزن على المشتري بجر اشتري حفظ مكايلة فالحصول للصبي والمشتري
على البائع في المختار وجعل المشترا اخراج الطعام من السفر على المشتري انزعي
مسألة الخ في الطم عيب يرد به اذا وجد في البيع عيبا لم يرضه المشتري
على البائع ليس له الرد وان رجعا المشتري في بعض الباطن عيبا يرد للصبي فقط
ويرجع في غيرها وكذا السفر والتماع والرومان بخلاف الجوز والبيض والوزن
والفضة حيث يرد الكل فان وجد في هذه الاشياء عيبا يستمتع به مع النسا
يرجع بالنقصان ولا يرد له لانه من غير المشتري والله الموفق الى سبيل الرشاد
في الحساب الذي يجب له وما يتصل بذلك من البيع والرجوع عيب العبد

وجده

وجده سارقا اذا خاف ان يخشا في اودي منه لافعال رة اما الفقيه لم يعرفه
وليس في صورته لين وانما يكره في مشيه اقول ان كان له وان كثر ردة والذبا
عيب الجارية ردودا لعلام لان المقصود منها الاستغناء عن طلب الولد بخلاف
العلام لان المقصود منه الاستخدام فقط وقيل ان وجدته العبد موقودا او مرقين
لا يرد وان نكر منه رده ويشترط المعاودة عند المشتري في كل العيوب الا
في الزنا وفي الجنون ايضا عند ابي يوسف رحمه الله تعالى والذين في العبد والجارية
عيب الا ان يقضي البائع عنهما او يبر الغريم والذبا في ماديون السفر والسرقة
مادون المضاعف عيب وهل يشترط في الاباق الخروج من البلد قبل قبضه وقيل
لا يرد في القيد مطلقا عيب ورتة الماكولة المأكلة للمولى لا ومن غيره لا لالكل
به البيع ونحوه مطلقا عيب وان كان من المولى في نفسه والبولة في الفرائس والنجر
وهو راحة النعم والذرة وهو راحة الكرهة في الابط والكفر وعدم الخيض وكذا
عيب السعال القديم والشعر ولما عيب ايضا باع بالبراة من كل عيب اوحى صح
عنه واودخل فيه الحادث بعد البيع قبل القبض عند ابي يوسف رحمه الله تعالى
خلافا لجمهور علماء كذا وبالبراة من كل عيب لا يرد للمحادث اجماعا ولو يرد البائع
من كل عيب الببيع صح وان لم يسم الكل ولا يرد لعيبه اصلا وظهر العيب شرط
للمقصود والظاهر طرفا لما بالمشاهدة كالا صبيغ الزاوية او بقول الاطبا
للهذا كذا في الباطن او بقوله النسا او بالخبر فان المشاهدة صحيحة خصوص
المشتري بالعيب فان كان قبل القبض له الرد ونسخ العتق بجر وقوله
ردت بلا رضا وقضا في ادب القاضي الذي يرجع فيه الخ قول الاطبا لا
يثبت في حق توجبه المصومة اي لا يثبت ما لم يتفق على ذلك عليه وبقي
بخلاف ما ابلغ عليه الرجال حيث يثبت بقوله المرأة الواحدة في حق المصومة

لا يفيق الرد في الزيادة لعدم الكفاية لا يثبت الا بقول البايع لان ما ان
يقر بالوحي وان يمنع الرد او يقول النساء انه لا يكون محجة في حق الرد وان
كان يعلم يقول النساء او واحدة تكفي والنسبان احوط فان اخبر بغير
العيب فلا خصومة لان وجوده شرط بوجوب الخصومة ويرجع في الداء الي
المطبا وفي الحل الي النساء وفي دعوى الحبل اما يتصدق في رواية اذا كان
من جنسها اربعة اشهر وعشرا وان كان اقل لا وفي رواية من تسع دعوى الحبل
بعد شهرين وخمسة ايام وعلم على الناس وكره لان المدعي من جنس الجارية والعبد
والحال في شدة الجارية عيب شرها على انما يكره لعلم الوطى عدم الكفاية فلما علم
بذلك نزع من ساعته من غير لبث رخصا وان لبث بعد العلم لا ذكر في المنيع
كره الاكل في الجوارى عيب خلا فالشافعي واحمد رخصها استصحابا رجل اشترى
قطعا ما فاكل من فضة ثم وجد به عيبا قال ابو حنيفة لا يرد ما بقي منه ولا يرجع
بالنقصان فيما اكمله ابو يوسف وفيه رضي الله عنهما في انهما رجوع المشتري بالنقصان
فبقدر ما اكمل واذا اختلفا فيما بينهما في الباقي فقال ابو يوسف رضي الله عنهما رد الباقي
ان رد في البايع ثم رد الرجوع عليه بنقصانه ايضا وقال محمد رضي الله عنه لا يرد
ان يرد الباقي على البايع رضي الله عنه او لم يرض عنه قال يرد الباقي وان لم يرض
البايع في الكلد وهذا البعض يتوقف على رضاه هذا في الكلد البعض اما لو باع
المشتري ثم رآه يتان عنهما في رواية ان لا يرجع بشيء لا يرد كما هو قول ابو حنيفة
رضي الله عنه وفي رواية يرد ما بقي وفي فتاوى البخاري كمل البعض ويرجع بنقصان
عنه ويرد ما بقي وبه يفتي قلو طه لابن الصغير والكبير وامرأته او مكاتبه
او ضعيف الاربع بشيء ولو اطلقه لعبد او مدينه او ام ولد يرجع لان مكاتبه باق
لم يرد رجل اشترى دقيقا فخر بعضه ونظر انه مردد المشتري ما بقي ويرجع

بنقصان

بنقصان ما خبره وهو المختار للشوي ولو كان سنا ذابا فاكله ثم اقر البايع
انه كان وقع فيه فارة يرجع بالنقصان عندها وبه نأخذ وذكر في الكفاية
كل من يفسق خيار العيب او جرد في مكدر بعد العلم بالعيب لا رد ولا ربح
لان كالمصا به اذا اشترى عشرين في صفقة واحدة فوجد بها جرحا
عيبا قبل القبض لا يرد به وحده عندها انما الثلاثة بل يرد تمامها او
يقبضها معا وقال زفر رحمه الله تعالى ان يرد المصيب خاصة لقيام العيب به
وصا كما اذا وجد المصيب بجردها قبل القبض اشترى عشرين او مائة فوجد
بعد القبض عيبا ببعضه رد كلا واحده لان الكيل اذا كان من جنس واحد
وان كان في وعاءين فهو بمنزلة عشرين يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب و
المخر وفي المنيع رجل اشترى جارية ثيبا فوطئها بعد استبراء ثم
باعها فادعى ان يرد بها بالمصيب كره الرجوع على البايع بالنقصان وقوله
الشافعي رضي الله عنه وعلى المشتري يمنع الرد بالعيب ذكره في الزاوية خاتم
البايع في العيب ثم ترك الخصومة زمانا وزعم ان التركة لا يستره على
مرد الداء لا له الرد وعلى البنت يمنع الرد بالعيب الرجوع بالنقصان
وكذا التفسير والاشعور وموافقه لان دليل الرضا هو كانه قبل العلم بالعيب
او بعده ولا استخدام مرة واحدة لا يكون رضا الا اذا اكره على الخدمة لانه
يقتصر بالملك ولم يجعل الامام المخرج للمرضى مطلقا والزيادة المنفصلة
لا تمنع الرد بالعيب اجملا انتهى وهل يمنع الاسترداد على قول محمد رضي الله
عنه لا وعلى قولهما نعم وفي فتاوى الولي المحي رجل اشترى غلاما
فوجده غير مختار ان كان صغيرا ليس له الرد لانه ليس بعيب وان
كان بالغاً فالمنع على وجهين اقول ان كان مولدا له ان يرد

لانه عيبا وان كان جلبا لا يردده لانه ليس بعيب اشترى عبد علي انه يخل
 فاذا اوصف كان له ان يردده لانه وجد عيبا ولو كان في العكس لا
 يردده لانه شرط العيب فوجده سليما رجل اشترى برذونا واختصاه
 بعد القبض ولا ينفق فيه ثم وجد به عيبا فله ان يردده لان ذلك ليس
 بعيب رجل اشترى دهننا في اناسدة الراس ففتحها بعد ايام وفيها قارة
 مبيدة فزعم اشترى كونها فيها وقت البيع والبايع يدعي جوده والقوقع
 فالقول للبايع لانه ينكر وجود العيب اختلاف في الطلوع فالقول لمن يري
 الجواز ولو قالها بينة فلم يدرى الكثرة وعليه الفتوى ولو ادعى احدكما
 صحة العقد والآخر بطلانه فان ادعى البيع بالمائة فالقول بطلانه لان ينكر
 العقد لان البيع بالمائة باطل كذا ذكره البرازي في كتاب البيع وذكر بعد ذلك
 في او اخر كتاب الاجارة ما يحل في ذلك فانه قال اذا اختلفا في مقدار الاجر
 فالقول للادعي المأجور ان الارض فارغة وادعي الاخر اجرها
 وهي مشغولة من غيره يحكم الحال وقال الامام الغضائري القول بغيره
 الصحة المأجر مطلقا خلا المتبايعين اذا ادعى احدنا انساده ولا
 جواز القول بغيره من دعي الصحة وهذا القول للمأجر لانه ينكر العقد اشترى
 رجلا اشترى دهننا في قارورة فظن الداهية ولم يصب على راحته فزعم على
 كفه او اصعب منه شيان هذا ليس به عيب في جنس من جنس الدهن وعند محمد
 فيه رواية ولو اشترى ناقة مسك فاخرج المسك منها ليس له ان يردده
 بخلاف العيب الذي يبيحها غير الامام ابي الليث لايجز الا رجلا ان يشتغل بالبيع
 والنشر لم يخط كتاب البيوع وعي كل تاجر يحفظ الدين ان يستحب في اربابنا
 يشاره في معاملاته فان ملكه الامور والدين المالك والمسلم قال الله تعالى

وكانت من قبيل
 بني اسرائيل
 في سنة ١٢٨١

كلوا

كلوا من الطيبات واكلوا من الحلال فما تعلمون علم الله **مسألة** ولو اشترى
 عبد علي ان يخل او كان بخلافه اخذه بكل الثمن او تركه لان ذلك ضعف
 وصفه وجوب فيه تخمين باع العيب لم يبين ما يعلم به من العيب اشترى
 قال بعضهم بغيره فاستقام رد الشهادة والصحيح انه لا يعبر مرد
 الشهادة لان هذا من الصغار كذا ذكره قاضي خان وانه الموفق
نوع في الاستبراء ما يتعلق به قال صاحب المنيع شارح الجمع اعلم
 ان الاستبراء نوعان نوع هو مندوب ونوع هو واجب اما المندوب
 اليه فهو استبراء البايع اذا وطئ جاريته ثم اراد بيعها او غيرها
 من مملوكة بوجه من الوجوه الشرعية عند عامة علمائنا وقال مالك رضي
 الله عنه استبراء البايع جاريته واجب رجل اراد امراة ثم تزوجها له ان
 يطأها من غير استبراء وقال محمد رضي الله عنه اجب الحيان لا يطأها حتى يستبراء
 ويعلم فراغ رحمها اما الاستبراء الواجب فكل من ملك جارية ببيع او هبة
 او صدقة او قسمة او وصية او ميراث او صلح عزم عن ادخله او كذا
 علي جارية او عتق عهد علي جارية فانه يجب الاستبراء في هذه المواضع
 كلها بخلافه بغيره كانت الجارية او ثيبا مملوكة هبة صغيرا وكبيرا وعينا
 واصله قوله صلى الله عليه وسلم في سبايا او طاس الا انوطا الجبالا حتى
 يضعف حملهن ولا الحيا لا حتى يستبرأ من جيفته فهو عزم وطئ النساء المملوكات
 بالبيوع والقبالة الاستبراء فيعتل الحكم به عند محمد الملك باي سبب كان
 كالنكاح او الوصية والميراث بخلافه كذا ذكرنا كذا ذكره شارح المختار
 وغيره وذكر في البرازي انها لو كانت الجارية بغيره او احاط علم المشتري
 انه لم توطا الا بغيره الاستبراء عند ابي يونس رضي الله عنه وكذا الروي

لابنة الصغرى جارية ومكنت في مكنته ثم اشتراها الابن نفسه لنفسه
 بالقصة لا يكره عندها ويوسف رحمه الله تعالى استبرأها وعزها الى جنة من الدنيا
 عنه يلزمه التجدد للكل ولما كانت قبل الفتيان عند البائع ثم قبضها المشتري
 يلزم خلافا لا يكره وذكر في السراج الوهاج رجل يطي جارية ثم زوجها لغيره جاز
 النكاح لانها ليست من اهلها لولاها لالوجات بولد لا يثبت نسب من غير عوة الا
 انه عليه ان يستبرئها صومالما يروا اذا اجاز النكاح فللمزوج ان يطاها قبل
 الاستبراء عند ما قال محمد بن علي بن ابي حمزة لا احب ان يطاها حتى يستبرئها لان
 احتمال الشغل بما اكره فيجب البرء كما في المشاهدة ان الحكم جاز النكاح اما
 الفراغ فلا يبرأ بالاستبراء الاستبراء لا وجوبه بخلاف الشرائع للكل ما تفرق
 الاستبراء للخصم في الاقارب وشهر حتى لا يسهل والمصغر ووضع الحمل في الرحم
 وقدر المائتين في ايام في مدة الحيض ثلاثة اشهر وهي راية من الامام اعظم
 الامام في راية اخرى باكثر مدة الحمل وفي راية اخرى بعد مدة الوفاة في فترة
 وهي اربعة اشهر وعشر وفي راية اخرى قدرها في حق الامة شهران وخمسة ايام
 والحمل اليوم على اخرى او على الاخرى في حرم الوطى والدوامي في غيرهما لا يحد
 الدوامي في السببية وذكر في فتاوى قاضي خاوند فيمن انكر وجوب الاستبراء لم يكره ولا
 قيل بغيره لانه انكر اجماع المسلمين وقال العامة المباح لان ظاهر قوله تعالى وما ملكه
 ايماكم يقتضي اباحة الوطى مطلقا ووجه وجوب الاستبراء الواحد فلا يكره جاز
 وذكر في الظهير في كتاب الجمل اذا زوجها المشتري قبل ان يقبضها ثم قبضها
 ثم طلقها العبد قبل ان يدخل بها وقبل ان تحيض فالمشتري ان يطاها من غير استبراء
 قال في الدرر وهذا صحيح ونزولها باهتليل القبر صحيح كالاقتناع في ذلك
 اللولبي في الاستبراء في مسائل في اسقاط الاستبراء ان كان البائع وطاها ثم باها

محل

قبل ان تحيض لاجل المشتري لا يحتاج للاستبراء لقوله عليه السلام لا يحل لرجل
 يومئذ والله اليوم الاخران يجتمعان على امرأة واحدة في طهر واحد وان باعها البائع
 بعدة خاصته عنده وطهره ولم يفرق بينهما في كل الطهر يحل له ان يتاح للمشتري ان يطاها
 هذا اي عدم قربانها بالحيلة ان يزوجه المشتري قبل الشراء ان لم يكن هذه امرأة
 ثم يسترها بعد ذلك كان كانت هذه امرأة حرة يزوجه البائع غير ثم يسترها
 هو ويقبضها ثم يطلقها الزوج او يسترها او لا ثم يزوجه من رجل قبل ان يقبضها
 ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج وان خاف البائع ان يزوجه ان يزوجها المشتري
 ولا يسترها ولا يطلقها بالحيلة ان يقول البائع زوجها منك على ان امرأته
 في الطلقتين اطلقها مني ثبت او يقول زوجها منك على انك لم تقبضها مني
 اليوم كذا او يحل في شئ في قبض المشتري النكاح على ذلك فله فعل ذلك كذلك
 الحيلة اذا خشي على الحمل وقد ذكره في فصل فانظر ثمرة البائع او اما كذا وكذا
 ثم ما قوله عليهم ديون فلا وارث له معروفة فاخذ السلطان ديون ثم طهر له
 وارثه لا يبرأ الغرماء عليهم ان يود له ثانيا لانه يبين انه ليس للسلطان
 ولاية الاختصاص صاحب الدين ان طهرها بالدينار وحقه بالدينار كان له ان
 يبرئيه ولاخذ حقه من الدينار لانه الدينار هو الدينار جعل الشيء واحدا في حق
 البائع وهذا لو استبدد الذهب بالفضة في خلال الحول لا ينقطع حكم الحول
 كما استبدد الذهب بالذهب والفضة بالفضة اسرى رجل قال ان سرت جارية
 فزجره ففسد جارية في ملكه عقت عليه لو اشتراها وفسد بالملك
 عليه اقوال الفرق بينهما ان المسئلة الاولى في ثبوتها اليقين كونها في ملكه كانت
 وفي المسئلة الثانية لم يكن في ملكه فلم يثبت لها اليقين وثالثا في صحة العقد
 في الوجهين لان ذكر المشتري في الملك لا يثبت ان لا يكون الا في الملك قلنا الملك

الملك يصير مذكورا ضرورة صحة الشراء في مقدمه اي الملك ولا يغير في حق
 الحرية وهو المزا لان الناييب بالضرورة يتقدم بقدرها كذا ذكرنا في السابق للثبات
 انتهى والله الموفق الى سبيل الرشاد **الفصل الثامن عشر في الاجارة**
 اقول الاجارة هي بيع منفعة معلومة باجرة معلومة وما يصح بيعه
 صح اجاره قلت الاجارة قد شهدوا بها الكتاب في السنة والاجماع
 فقوله تعالى فانوهن اجورهن وقوله تعالى في حصة سوي علي الصلاة وكذا
 علي ان تاجر في ثمان مائة مائة من قبلنا لازم علينا اذ اقصي الله
 ورسوله غير انكار ما لم يعم دليل على التمسكه واما السنة فقوله
 صلى الله عليه وسلم اعطوا الاجرة اجرة قبل ان يحرق عرقه ومن استلجر
 اجرا فليعمل اجره واما الاجماع فقد انعقد على عصره كل مصر على حقها
 الا ما حكى في عهد الرحمن الاحتم ان يقول المجري في كل سنة لانهم يعني
 بجدة على ما فهم لم تخلق وهذا لان القياس ياتي جوارها لانه العقد يرد
 للمعذور وهي المنفعة التي تؤخر في مدة الاجارة والمعذور ليس بحال العقد
 لانه ليس بشي هذا كله وجه القياس والقياس ان كان ياتي جوارها
 لكن القياس في مقابل النص والاجماع لا يثبت فجزاها علم الكتاب والسنة
 والسنة والاجماع في حاجة الناس اليها فالفقير يحتاج اليها في الغني والغني يحتاج
 الى عمل الفقير وحاجة اصل في شرع العقود فشترت له تضع الحاجة انتهى
 ثم الاجارة لها اركان وشرايط اما اركانها الاجاب والقبول وكذا الفاظ
 دلالة عليها وهي لفظ الاجارة والاستيجار والاكرا والاكتر او وقعت لفظ
 الماضي وانعقد بلفظين يعبر بهما عن المستقبل بخلاف بقوله اجري فيقول
 الاخرت اجرت ولو قال اجركم هذا الدار شرا بكذا او قال كل شهر بكذا

الدرام

الدرام او هذا الشهر بكذا فانه ينقضي بالاجاب والقبول وذكر في التمهيد
 تنقضي الاجارة بلفظ الاعارة وتنقضي الاعارة بلفظ الاجارة حتى لو قال اجركم
 هذه الدار بدينار في صفقة واحدة وقال له هل رضيتم ان قالوا لا اجركم ثم وقع
 اليه المصالح فهو اجارة كذا في الغنية ولا تنقضي الاعارة بلفظ الاجارة حتى
 لو قال اجركم هذه الدار بغير عوض لا يكون اعارة انتهى وذكر في البرازية
 الاجارة الطويلة لا تنقضي بالتعاظم لان الاجارة فيها غير معلومة لانها تكون اي
 الاجارة في سنة دائما او اقل او اكثر والله الموفق اقول غرت في ذنوبي استمر
 الاجارة الطويلة من غير الفضل التجاري فقبلها البعض البعض وهي على
 نوعين الاول توجر الارض الكرم وفيها ربع فبيع الاشجار والزرع باحد لما
 من اراد الاجارة بثمن معلوم ويصل اليه بالثقلية والاذن ثم يوجر الارض منه
 بمدة معلومة وهي ثلاث سنين او اكثر بكذا غير ثلاثة ايام عن كل سنة او بغير
 بما لا معلوم على ان تكون اجرة كل سنة من السنين حتى لا يام المستشاه
 كذا وبقيت من الاجارة يجعل بمقابلته السنة الاخرة وكل منها ولاية الفسخ
 في مدة الخيار الثاني ان يدفع الاشجار والزرع القايمة على الارض معاملة الى
 الذي يريد الاجارة على ان يكون الخارج على مائة سهم للدافع والباقي يكون
 للعامل ثم يوجر في صرفه تسط اليها يريد ثم يوجر منه الارض مدة معلومة على
 الوجه الذي ذكرناه من غير ان يكون احد العقدين شرط في الآخر وبعض ائمة
 بخلاف ذلك الاول وقالوا ببيع الاشجار والزرع ببيع تلبية ليس برغبة حتى لم
 يمكن المتعبر بقطع الاشجار من صفح الاجارة فيفسخ البيع بلا فسخ والتجدي لا يزل
 ملكا للبايع وان يفسخ البيع بقبول البايع لم يفسخ اجارة الارض وبعض جوزه
 وقالوا ان يبيع برغبة لانها قصد له صحة الاجارة ولا طهر في البيع اليه

مسألة خاصة المثل

ولا يتناهي عدم جواز القطع مع كونه ملكا كما هو من لا يملك المأوى قطع
 للأشجار وقيل إن باع الزرع والشجر بغير المثل فبيع مرغبة. ولا لا وهذا لا يصح
 فإن الإنسان قد يبيع ما له عند الحاجة بغير قليل. وحل قال لا خربتم ملككم
 بما فزع وأركعوه سنة وقبل في الجارة والأجارة تجب التمكن في استيفاء
 المنفعة حتى يستأجر أرامدة معلومة وعطلاها مع التمكن من الاستماع
 بها في الجار وإن لم يكن بان منه المالك والأجنبي لا يجب الجرد كفي شرح
 مختصر القديري للإمام الزاهد في صورة وعرض جواز استيعار المأوى
 للأرض على الفتوى وذكر القاضي خان رجلا استأجر أرض وقفه للزوجة من
 ثلاث سنين بآجرة معلومة وفيها المثل فلما دخلت السنة الثالثة كثر
 رغبات الناس في المأوى فزاد الأجر فما قالوا ليس للزوجة أن ينقص الجارة
 لنقصان الأجر لأن أجر المثل إنما يعتد به عند العقد لا غير فأنه المسحوق حاله العقد
 أجر المثل فلا يعتد بالتغير بعد ذلك انتهى ولو دعت مصلحة للأجارة الضيقة
 أقل من ثلاث سنين وغيرها أكثر من سنة ينعقد هذا الأمر بغير خلاف
 المواضع ولازمة حاله الأجارة الوقتية المثل لأن بعضه مضر للآخر
 كونه عقد إيجار وتجاه المثل غير منقوض بزيادة كثر رغبة في
 الناس في استيجاره لأن المصلحة أجر المثل يوم العقد وقيد بكثرة رغبة الناس
 لأن الأجر لو زاد في نفسه لا رغبة رابع ولا تنقص غير طالب بل انقل السعير
 المثل ينقص للأجارة الأولى وبالعقد الثاني فبالعقد الأول يجب التمسك بالزيادة
 وبالمثل في أجر المثل بعد ذلك كان في الأرض من لم يستحصله ينقص الأول ويجب
 أجر المثل من حيث الزيادة إلى أنها المدة كما ذكر في درر البحار للتأري في البيع
 إذا غصب المأوى غاصبه في الاستأجر قطع الأجر لغو التمسك أن هذا الفعل
 المستلزم

المستلزم للملكة ولا يمكن مع الغصب قال صاحب الكافي وعلى يفتح العقد
 ذكر الامام الفاطمي في الرحلة العاصفة من الدين في التأوي لا ينقص الأجارة
 ولكن سقط الأجر مادام في يد الغاصب وذكر في الهداية أن العقد بنفسه وإن
 وجد الغصب في بعض المدة سقط الأجر بقدره لأن السقوط بقدر المسقط
 انتهى ثم اعلم المنفعة بطرق ثلاثة أما بيان المدة كما استبحار الدرر للسكنى والأرض
 للزراعة ليصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت طويلة أو قصيرة لأن المأوى
 يجب شيئا مقدارا يحتمل معلوما ببيان المدة إذا المنفعة لا تنافى إلا
 في الأوقات فإن المدة لا تزيد على ثلاث سنين في الصحيح كما تقدم في فضل الوقف
 وأما الإقطاع فقول قال أحمد في الحلأ جواز إيجارة أم لا قلت ونفت على عدة
 مصنفات في ذلك بعض علماء المتأخرين منهم شيخ الإسلام برهان الدين
 إبراهيم بن عبد الحق الحنفي ويدعي أنه في خمس الذين المتقوي ونجاشي الإسلام
 سعد الدين الديري وغيره العلامة الحافظ زكي الدين قاسم بن خطوب يعالجها
 الحنفية فاستندوا فيها فتاوى جملتها في القول بجواز إيجارة الإقطاع وقد اختلفوا
 الكلام في ذلك والرافع أحسن المسالك وقد سئل شيخ الإسلام الديري
 المسألة في إيجارة إقطاعه سنين ثم أخرج الإمام الأعظم الإقطاع لغرضه
 قبل مضي المدة فقال نعم يجوز للحنفي أن يوجر إقطاعه حيث كان يتقضى إقطاعه
 له ملك المنفعة والقصر فيه في العرف العام بما يراه وليس لهذا نظير المستقيم
 وتكون الأجارة من القطع صحيحة لازمة حيث كانت مشتملة على شرطها بشرط
 ولا تنسخ بالموت ولا بإقطاع غيره قال الإمام جعله كالوكيل عنه في ذلك
 ويقتضي المصير الذي وجد فيه شرط اللازم تركه ذلك قواعد ما يأنى والحال
 هذه والله أعلم ذكر القاضي خان في كتابه المذكور ودوا استأجر رجل امرأة لغير

في حقه من المصلحة

بما فزني بالاحياء ما وجد دفع الى عند اقول كذا لم ينظر عليه احد ما لو كانت
 البينة اذ اقر به وهل دفع المدة يستلزم دفع الام والعتاب في الاخرة
 ثم ذكر ايضا ولو استاجرها للخدمة مدة لم يطهر احد مما الفرق بين هذه وبين
 الاولى قلت اصل هذه المسئلة على ما وقع في الكافي في هذه العبارة لو استاجر
 امرأة ليزني بها لا يحرمها في حنفية رضي الله عنه **انما** لا يطلب منه طهارة
 واستدل عليه بما ووي انه في خلافة الامام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان امرأته
 طلبت منه امرأة ما لا يسبب الغرض او غيره فابى اليه ان يملكه من نفسه ففعلت
 فلم يحرمها الامام عمر رضي الله عنه وقال اجرها من حرامها كذا ما يدرى المحدث ان يكتفي
 المرأة في عصمة غيره او عدته او لم تحرمه على الرجل من مودة واما وجه العمل
 عنده فيعتقد بما ينفق الملك الغير الحلال اما في لفظ المنفعة فكذلك الاستاجر
 للخدمة ثم يطهرها بعد هذا الفرق وقول الامام عمر رضي الله عنه اجرها من حرامها
 مجازا عما اخذت لانه لم يتلفظ بالاجارة فيجب ان يحمل على قصد النكاح فيصح
 لقوله الامام عمر رضي الله عنه فيحرم جسد من حيث لا مانع ولا اثم ولا عتاب
 في الاخرة عليها بذلك والله الموفق وصرف السوال الذي سئل عنه في
 بوهان الدين بن عبد الحق سأل عن اجارة الجارية وما اقطع الامام لم يرد
 الرابع والعشرون والعشرون هل تنص اجارة ذلك ويكون عند النكاح رقبته
 لانه ما اذا يسمى في ما يتوقف فيه صحة الاجارة على تسميته ام غير صحيح ولا لازم
 وكذا كذا عند المساقاة الصادرة فيه طلبوا ببيان الحكم في ذلك على قوله اني حنفية
 وهل الحكم في هذه المسئلة منصوص عندهم او لا ذكره ان الضرورة داعية الى العمل
 الجواب في ذلك تنصيصا او قيا سألني عن طهرها من اصول المسائل فقال اما تنصيص
 الاصحاب على الحكم في ذلك فلم اقف عليه بعد ما طلبته مدة واما الحكم في من يملكها

بالحراز

بالحراز ولا يضمنه كذا من سألهم في نظرها فيقتضي القول بجوازها ولو رويها
 اما النظر الاول فقد نص اصحابنا على ان من صولح على خذ من عهده سنة كان
 المصالح ان يواجره ومعلوم ان المصالح انما يملك بالمنفعة ودون الرقبة
 في مقابلة ما صولح عليه في حقه الذي يبيع به وان كان المصالح يترك ذلك ويترجم
 ان لا يخلو له بالمنفعة المملوكة بالمصلحة ملكة بمقابلته عوضا على زعم المدعي
 وبغير المقابلة عوضا في زعم المدعي عليه فكان سانية العوض به فصارت المنفعة
 المصالح عليها ما انظر الى زعم احد وهو المدعي وغيره ما انظر الى زعم المدعي
 عليه بمقتضى الاجارة فوجب جواز نقلها في الاقطاع وذلك لان منافع الاقطاع
 ملكها الجاني لا حياستهم انفسهم واستعدادهم لما يعرض للمسلمين من
 المصالح تبديهم الايام للقيام بها من قبل اعداء الاسلام وروى المفسد
 وتبع الخارجين وصون الاسواق والانس في التعرض اليها بغرض فرقة
 الاقطاع باقية على ملكيت المالك ومنفعة المملوكة لهم عوضا عما
 حبسوا انفسهم لم يملكوا اتملكا بمقتضى الاجارة بلا ولي فان المجوز تملك
 المانع المملوكة بمقتضى الاجارة من حيث هي كونه ملكة بغير عوض وملك
 المنفعة في مسئلة الصلح بعض انها عوض في زعم المملك لا في زعم المملك اما
 في مسئلة الاقطاع فالمنافع ملكة بغير عوض في زعم المملك وهو الامام وفي
 زعم المملك مع الاجناد فيكون معنى العوض في تملكها ان كان تملكها
 بمقتضى الاجارة اقوي في الحراز واما النظر الثاني وهو ان المستاجر
 يملك اجارة ما استاجر وان لا يملك منه الا المنفعة فقط دون الرقبة
 لكن لما ملك بعض من كان له ان يملكها بعض ايضا وهو الاجرة فلذلك
 ما اقطع الجاني ملكه منفعة الاقطاع بمقابلته استعدادا لما اعد

كانها كالمصلحة بموضع فلكي عليها بعض وهو عقد الجارة ايضا واما
 المنفعة الثالث وهو ما ذكر صاحب المحيط فيما اذا وقف وقفا على غلته
 لفلان كان على الصحيح لفلان ان يواجره وذلك لانه المستحق لم غلة الوقت
 والغلته ما ينبغي اجارة الاقطاع قياسا عليه واما النظر الرابع العبد
 الماذون له في التجارة فيمكن ان يواجره من مال التجارة ما يجوز فيه عقد الجارة
 فوجب ان يجوز مثله في الاقطاع من المندرس واما النظر الخامس
 ام الولد يجوز للسلطان ان يواجره ما لا يملكها سوى منفعتها عند الوفاة
 حنفية رضي الله عنه قال القدوري يجب ان يواجره ببيعته في الفصب لا المولى
 لا يملكها المصلحة التي يراها لا تبقى بعد الموت للورثة ولا للزنا
 غصب للمنفعة لا يتعلق بغيره فان كان المولى يملك الجارها وهو يملكها
 واما ملك منفعتها فوجبان يكون لذلك المنفعة لانه لا يملك الرقبه واما
 عليك المنفعة فقط ولما النظر السادس وهو انما اقطع الجارية في الدين
 والمزارع في المالك والاسلاب لا ينفع بها ولا يمكن ذلك الا بالكتاب والطلب
 واذلة العبد والزناعة وغير ذلك في الكلف ومباشرة الاعمال الفلاحة من
 سقي ما يستحق وحصاده وديارته وما السببه في الامور التي توقفت
 استغلا في ذلك لارض عليها وذلك يحصل الابا المزارعة او بالاجارة فيستحق
 بهذا الاجار فان الجند ثمر امره انما كالتصاير وفلاحيه وتغطل المعني المطلوب
 منهم من الاستعداد والقيام بما اعدوا له من مصالح المسلمين وروع الاعدا
 عنهم ولا يصلح في الاقطاع من الامام ان يثبت على النبي صلى الله عليه وسلم ان
 اقطع في الصحابة رضي الله عنهم انهم اقطعوا قال مالك بن انس رضي الله عنه
 الله صلى الله عليه وسلم الانصار يقطع البحر الحديث وعنه علقمة بن بلال
 المحرمي

لنظر من حيث غيبه ان النبي صلى الله عليه وسلم اقطع له ارضا لا اعلم انه
 قاله الا بحضرة موت ومن غير رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اقطع الرضا
 فاجري في نفسه حتى قام ثم روي سوطه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اعطوه حيث بلغ السوط وغير ذلك من الاحاديث والامار التي يطول ذكرها
 ها هنا هذا ما دللت عليه ساييل اصحابنا واما غير علمنا فان ذكر ابن ابي عمير
 الهاشمي في راس المسائل ما يدل على ان قول الخليل لقتولنا فقال يجوز اجارة
 المنافع المستحقة بالوصية فنقول اني جاز ذلك جاز اجارة الاقطاع قياسا
 عليه انتهى واما التبرع في الشافعي رضي الله عنه في قول مولانا في الحديث في ارض
 الوفاة مسيلة اذا اقطع السلطان جنديا ارضه فيلحقه الجوز له ليعاثرها
 الجواب نعم يجوز له لانه سخط لمنفعة فلا يمنع من ذلك كونها معرضة لان
 يسترد ما جفوت له او غيره كما يجوز للزوجة ان تواجر الارض التي في صداقها
 قبل الدخول بها وان كان معرضة على الزوال بالطلاق لان تسترد من غيرها
 لانضاع الكايج وقد اقرت على هذا التقدير في هذا الباب ولو كتبت
 جميع ما في مصنفاتي المشار اليها لضاق عند الكتاب ثم جينا الى ما كان فيه
 من علام المنفعة بطرق ثلاثة وقد ذكرنا الطريق الاول وهو بيان طريق
 محل العمل على ما فصلناه قبيله خلافا لما يدعى الى تكراره واما بيان العمل
 بان يبين محل العمل كمن استاجر رجلا على صبغ ثوبه او خياطته او استاجر
 دابة ليعمل عليها مقدار معلوما او يركبها مسافة سماها له لانه اذا بين
 الثوب ولون الصبغ وقدر المحرك وجنسه والمسافة مضاربت
 المنفعة معلومة بتسمية ذلك فيصير العقد اما بالاشارة كمن استاجر
 رجلا ليعمل له هذا الطعام الى موضع معلوم لانه اذا اراده الذي

يتخذ والموضع الذي يجعل اليه تصرف المنفعة معلوم فيصير ما يصح ان يكون
 منها في البيع كالمنقود والمكيل والموزون وان يكون اجرة في الاجارة لا
 الاجارة بيع المنفعة فيعتبر بمن المبيع وما لا يصلح ثمن لا يصلح لجزء
 ايضا كالاعيان مثل العبيد والسيارات كذا في المبيع وفيه ايضا اذا
 استجاروا لصا للزراعة بشرط احدا الشئين انما تعيين المرفوع او
 تعم للزروع بان يقول بزرع ما شاء ان الارض تارة تساق للزراعة وتارة
 للبناء والغراس وغيرها وما يزرع فيها متفاوت وقد استجار لزرعة الراد
 الشعير والذرة او الارز وغيرها وبعضها يصغر الارض فالحال بين شيان
 ذلك لا يصير المعقود عليه معلوما واهلام المعقود عليه شرط جواز العقد
 الا ان يقول علي ان يزرع فيها ما شاء الا ان الجها ان ارتفعت بتقويض الجزة
 اليه ويحل الشرب والطريق في الاجارة تقع الارض وان لم يشترطها
 بخلاف ما اذا اشترى فان الشرب والطريق لم يدخل بلا ذكر لان المعقود
 من الاجارة الانتفاع بالماجرى لا يصح اجارة ما لم يكن الانتفاع في
 الحال كاجارة المهر للزوجة غير ذلك في الذخيرة استاجر رجل ارضا
 ان يزرعها او ذكر ان لا يزرعها او لم يذكر في يزرعها فالاجارة فاسدة
 حالة المعقود عليه ان الارض تقبل للزراعة والغرس والبناء ولا يجان للبيوع على
 البعض فالحال بين لا يصير المعقود عليه معلوما وكذلك اذا اشترى من رجل ان يزرعها الا ان لا يزرعها
 اي شي يزرعها فالاجارة فاسدة لجهالة المعقود عليه وفي البرازية رجل استاجر
 دوابا الى سرقته خوارزم لوجوب الاجرة تسليم الدواب في يوم من الدواب
 بارسل الغلام معها وذكر من ضحك ان يزرعها ان الغلام معها وذكر من
 ان يزرعها لا يجبر رجل استاجر رجلا ليعمل له غلة من مطبوعة عتيقها لزوج

فلم يجز

فلم يجز وجميع قسم الاجر المسمى على ذهابه وحمله ورجوعه
 ولزم اجر الذهاب بان الاجر للذهاب كان له وان كان لم يسم
 المطبوعة لا يتجاوز عن قسط المسمى للذهاب بالرجل قال
 لحياط استاجر تك تحيط هذا الثوب لي فحاطه غلامه استحق
 الاجر وان قال له بيد نفسك تحيطه لا يستحق الاجر عما فعله
 استاجر له يحفر له مكانا عشرة اذرع في عشرة اذرع فحفر حيا
 في حيس له دمع الاجر فقط لان المعقود عليه مائة ذراع والمحفور خمسة
 وعشرون ذراعا لا غير انتهى رب الدار امتنع عن بيع بيت لخللا
 يحرق لكن المستاجر ان يفتح العقد لخلل في الانتفاع به او كذا لا يجبر
 المور على اصلاح الميزاب وتطهير السطح لكن له ما قلنا اذا فوت
 الانتفاع به استاجر واخرها يبر ما له ان يبيع منها لان له الانتفاع
 قبلها فكذا بعد ما اذا اخل ما اليه فليس على المور اصلاحها وعن
 محمد بن عبد الله لو استاجر دابة ليركبها مدة كذا وانقضت المدة وركبها
 في منزل ولم يحمي ما لكرها لياخذها حتى تلفت الدابة عنده لا ضمان
 على المستاجر لانه لا يجبر على المستاجر الرد ومع ذلك لو ساء لها المرد
 الى طارها لكرها فضاغت منه لا يضمن وان استاجرها ليوكبها في
 المصفر غبت المالك الى مصفر ثم اخرها المستاجر اليه وهلك
 في الطريق ضمن لصيرورته غاصبا لا خارج وذكر في المشفى رجل اكر
 دارا سنة بالف درهم فلما مضت قال رجلها المستاجر ان لم تفرغها
 اليوم والاعليك الف في كل يوم والمستاجر مفران الدار له ولم يفرغها
 فانه قال اله تمام قلت لمحمد هل لا يجعل عليه جر مثلها الى ان يتمكن

مطبوعة لأخاه في امر
 الله به

هذا البيع موقوف على
اجازة المساجد

من التوقيع وبعد التمكن عليه ما قاله المجرى لها قال هذا حق الله وذكر
في الولوى والى ولو اجازة مضافة بان يقول اجرت واري هذه
شئوا وهما في شهر رمضان ثم بلغها اخر قبل عام المدة فالبيع موقوف على
اجازة المساجد ولو دخل شئوا لان سكن الدار لان العقد منعقد وان
كان لا يجب عليه الدار ما لم يجز ذلك الوقت المسمى في بعض الموضع انه
اذا اجازة له رجل مضافة في صفر وهو في صفر المذكور من محمد في ذلك
ورايان والفقهاء على انه ينفذ البيع ويطلب الاجازة المضافة هذه هي
الظاهر لان له ولاية الفسخ والبيع ولاية الفسخ وفي البرزانية رجل اجاز
داره مضافة بان قال في شهر ربيع الاول من سنة كذا اجرت لها من شهر
ربيع فباعها في جمادى الاولى اقول ذكر شمس الائمة الخواشي ان
البيع لا ينفذ في رايه عن محمد لان حق المساجد ان لم يثبت حق في بيت
وبه يلو حج كلام الشنسي قال الاصح ان الاجازة المضافة لازمة
وفي راجحة بغير البيع لان لاحق المساجد حاله لا يطل الاجازة بذلك
قلت وبه يفتى وليه المرشد للصواب فاجده اعلم بحملته ما
يصح مضافا من غير مسئلة الاجازة وفسخها والمزاينة والمعاملة
والمضاربة والوكالة والكفالة والايضا والوصية والقضاء والامانة
والطلاق والعناق والوقف ولا يصح مضافا عشرة البيع واجازة البيع
وفسخه وانعته والشركة والهبة والتملك والرجعة والصلح عن مال
والا برعن الدين وفي العمادة ولو قبل الدار المتعاقبة بغيره فان
اقراره يصح في نفسه ولا يصح في حق المساجد فاذا مضت المدة انقضت
بها المقتبله وفي الغنية اجازة الاديب والخسان في مال الصبي ان كان

له مال

له مال وكذا كنفقة وكسوة في مال ولا فعل اجرة القابلة بان من دعاها
من الزوجين ولا يجبر الزوج كاسبق ذكره واجرة سجان القاضي لما
يجب على الجورس وقبل مجزئنا اجرة السجان على رب الدين لا نهمل له
وذكر القاضي ببيع الدين صاحب المحيط على المدعي عليه لان الحبس عبودية
استحقها المغة هو عن وعن دفع اليه قلت العقوبة لا يستحقها الا
الجاني المتمرد وذكر الامام ببيع الدين ان اجرة كتابة السجل على المدعي
وقال صاحب المحيط على المدعي عليه وقال قاضي خان على ان مساجره
والاداعي من اخذ السجل قلت ويجوز للمعتق اخذ الاجرة على كتابة الجواب
بقدره وقد تقدم الكلام على ذلك في الفصل الاول من هذه الكتاب فانظره
وفي الوفاية ولم يصح الاجازة على الاذان والاقامة والحج وتعليم الفراء
والفقه والنوح والملاهي وعسل النيس وفيه في اليوم صحته التعليم
القران والفقه لان الاصل عندنا لا يصح الاجازة على الطاعات كما
لا يجوز على المعاصي لكن لما وقع الفقه في الامور الدينية يفتى
بصحته التعليم القران والفقه يخرج عن الاخذ ليس كما نقله الجرجاني وفي
زماننا يجوز للامام والمؤذن والمعلم اخذ الاجرة وبه فاذ كذا ذكره
في الروضة وصدر الشريعة والخلاصة ويجبر المساجد على دفع ما قبل به
ويحبس عليه وعلى الخلوه المرسومه قلت وهي بفتح الحاء غير المحجوبة
ثم يراي للمعايير على كرسى بعض السور القران سميت بها لان المعادة
اهل الخلوه لغو يستعملها اهل ماوراء النهر وفي البرزانية رجل اجاز نصف
داره لرجل والدار يحمل القنينة والاول قال اخر ترك نصفين منها ولم يقسمه
لا يصح ولو كان يجر المثل وقال الجوزي لو كانت منسكة جائز ان جاءوا اجازة

هذا البيع موقوف على
اجازة المساجد

COPY
الاول

البناء بدون الارض لا يجوز بخلاف المحرم رحمه الله تعالى لانه في معنى اجارة
 المشاع وبه قال ابو نصر فان رد عليه جواز اجارة الفسطاط ولم
 يمكن له الفرق واختار الامام البخاري الجواز في اذ كان البناء
 مرتفعاً كالخبران مع السقف يعني بجواز اجارة البناء والارض
 مجزأة كما تقدم وانه قال من استاجر ضايفاً فيها مائة اجرها من
 صاحبها استوجب من الاجر حصة البناء فلو لا اجارة البناء لما
 استحق الاجر وقاسه محمد بن حمزة على الفسطاط قال الامام ابو علي
 وبه كان يفتي شافعي ولو كان البناء ملكاً والعرض وقفاً واوجب
 المتقي باذنه ما ملك البناء لاجر بنفسه على البناء والعرض له في ارض
 العير فاجر البناء من صاحب الارض لقوي على ان يجوز ذكر الخواص
 ولو اجر البناء من ملك الارض جاز وفاء ولو اجر العرض لا البناء جاز
 وذكر بن وهبان في شرح علي بن ابي حمزة لاجر بناء مكة نزاهة شرعية
 وتعظيم ما ينبغي ان يجوز ويدل على ذلك ما قاله صاحب الدرر عن
 المبسوط قال روي ابو يوسف عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ما انه
 قال اكره اجارة بيوت مكة في ايام الموسم قال وهكذا روي هشام
 عن محمد بن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنهم وكان يقول يترفع عليهم في
 دورهم لقوله تعالى سوا العاكف فيه والبياد الانية قال في الدرر
 ثم هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء دون الارض لان الاجارة
 هنا لا ترد على الارض عند ابي حنيفة كالبيع وانما ترد على البناء وانما
 رخص فيها في ايام الموسم فقط وبما يدل على ذلك ايضا قول صاحب
 الهداية في الاستبدال على مذهب الامام في عدم جواز بيع ارض
 مكة

مكة قال ما خصه استدال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه لقوله صلى الله عليه
 وسلم ارض مكة حرام او كما قال لا يباع برأ عنها ولا تورث لادنها حرة مخفية
 لانها فناء الكعبة وقد ظهر التعظيم فيها حتى لا يقر صيدها ولا يخشع
 حلالها ولا يعضل شوكرها فكذلك في حق البيع بخلاف البناء لانه خالص
 ملك الباني واستدلالها بما ذكرناه من اهل الظاهر بالاختصاص من
 الدعي بها فصار كالمساكين وفي خزانة الاحكام لاجل ارض مكة لا يجوز لشرفها فان
 رقية الارض مملوكة انتهى قلت ممنوعه يدل على جواز اجارة البناء
 والله اعلم اقول ومعرفة طريق جواز اجارة المشاع ان يلحق القضا
 به او بواجب الكل ثم يفرغ في بعض ولو فقي الفاضي يجوز من المشاع
 فقد مضاهه وكذلك في شرط العلامة في فضل الربوي في اذ قال
 واذا دفع الرهن مثلاً بغير ان يلحق باجرة حكم الحاكم حتى يصح كذا
 ذكره في قول الهادي قلت مسائل الشيوع سبع الاجارة والاعارة
 فانها جائزة وهبته فيما لا يحتمل القسمة جائزة وفيما لا يحتمل لا يجوز
 لو كان من شركه واحدي والصدقة كالهبة في رواية على الاصل وفي
 الجامع جواز الصدقة وهو الشايع لا يجوز عند محمد بن حمزة رضي الله تعالى
 وذكر في بعض شايخنا ان من المشاع لا يجوز من مطلقا وفي الطاري
 روايتان وذكر في الوالي المحرم لاجل استاجار ضايفاً لغيره ما فرعه ما اصاب
 الزرع افة سمارية فهلك او غرق من الماء فلم يثبت فعله
 الاجر لرب الارض تمام لانه قد مرع ولو غرق قبل ان يزرعها
 فلا اجر عليه لانه لم يمكن من الانتفاع بها قال العلامة صاحب
 المحيط البرهاني والفتوي على انه اذا بقي بعد هلاك الزرع مدف

ملل استأجره فاعاد زرعها فزرعها
 واصاب الزرع افة سمارية
 فعلمه ان يجر

لا يمكن من إعادة النزع للرجع الا على المتاجر والايضا على من
النزاع مثل الاولي او دونه في الضرر وكذا الوضع غاصبها الماس
وجعل استاجرا في النزاع فزعمها كانت تسمى بالمطرق فلم يطران لم
تجد الما للشي في بيع النزع سقط الاصل استاجرها بشربها او لا
لو استاجر الرجعي فانقطع الماء وكذا لو جرت له الاكظم ولم يقدر على
سبقها كذا اختاره الفقيه ابو الليث لسمي قدي وذكر في البيع شرح
المجمع ولو انقطع ما الرجعي والبيت مما ينقطع به غير الطن فعليه من
الاجر بجمته ولو نقص الماعن الرجعي فان كان الفضل فاضا
فلم تنجز حق النسخ فان كان غير فاضل فليس له النسخ قال الامام
القاضي في شرحه اذا صار بطن نصف طينة الاول فهو فاضل استاجر
للزراعة الشوية والصفية فقلها وها او انقطع فله ان يجامع
يفسخ القاض العقد بعد ما يفسخ بترك القاض في الارض فيلحق بآجار المثل
الى ان يترك النزع فان سبق زرع كان ذلك زرع ولم ينقض الاجارة
قلت وكانت واقعة الفتوى بالقاهرة وصورتها رجل استاجر
حما مجري الماء اليها من عين كذا فانقطع الماعن الحمام لنقطع ما العين
فهل يستحق على المتاجر للموجبة مدة انقطاع الماء وتعطل العين
ام لا فاجاب حدي شيخ الاسلام في الدين استعير له حياثة لنقطع
ما الحمام تنفخ الاجارة وقيل لا تنفخ فان ادله الموجر هل يقطع
حيات المتاجر والا فلا ولا يلزمه الاجارة في مدة الا ان يتوفي للمنفعة
مع اليمن وادله علم ومنها واقعة الفتوى في رجل استاجر حرات
وقف من ناظر شريعي وعمرها ولم يكن الناظر ذلك في شيء من ذلك فقل

يلزم

يلزم العارة حرة الوقف حيث لم ياذن الناظر له في ذلك ام لا
وهل الناظر الرجوع بذلك على المتاجر المذكور اري بالاجرة او لا
وما الحكم الشرعي في ذلك فافتي شيخ الاسلام محمد الدين المشان اليه
بان العارة المذكورة لا تلزم حرة الوقف والناظر مخير بين ان
يملكها الحرة الوقف بغيرها مقلوعة او يكلف المتاجر قلعها وتسوية
ارض الوقف فيفعل الا نفع الوقف وادله علم ورجل استاجر حاما في
قربة فوقع الجلا ونذر الناس من ذلك الاجر عنه وان فطر بعض الناس
لا يسقط الاجر عنه نقي اجراء مدة طويلة وهو مديون وطلب
الدين من القاضي ان يجبر ببيع الدار وقيمة الدار متفرقة الى
الاجارة ليس للقاضي ان يجبره على ذلك به فاتي القاضي ببيع الدين
وصاحب المحط والدار من رجل فادح يفسخ به الاجارة واقل منه وفي
الاولى المحط رجل اجراء من رجل ثم مراد ان ينقض الاجارة وبيع الدار
لنقصه ونقصه اهله وعياله لكونه معسر لذلك كما اذا كان عليه
دين فادح له ان ينقض الاجارة وان كذبه المتاجر في الزرع فيفسخ
الاجارة لاجل الدين ان يبيع الدين الدار المتاجرة او لا لرجب
الدين ثم المشتري يطلب تسليم الدار فيقول الاجر تسليم غير
واجب على الما في اجارة فلا تبن فلا تبن مدة كذا فيحكم القاضي
بمصلحة البيع وتنسخ الاجارة ضمنها وذكر في الفقيه ما ظل المتاجر
في اداء العدة فاخذ المتاجر منه المفتاح فبقى باب الدار مغلقا شهرا
لا يسقط الاجر عنه لانه يمكنه من الانتفاع بها بواسطة اداء العدة
رجل استاجر حاتوا قايما في السوق ثم كسدا لسوق حتى لا يمكنه

الألو

البجارة فلا يفتح الاجارة لانه عدو وقيل لا وفي البيع جعل استاجرا وانما
ليست فيه فاقترع هذا عدو شرعي لانه يفتقر فيه الاجارة وكذا لو استاجر
دابة ليس فيها ثمن بل للاستاجر ان لا يفرق ثمنه واما اذا جدي
للمكاري فليس بعد لانه يمكن ان يبعث دوابه على يد غيره او اخيره
وان عرض المخرج فقعد ليس بعد ايضا على روية الاصل لانه يمكن
ان يبعث رسولا يبيع دوابه وروى الامام الكرخي انه عدو وفي
البرازية قال المستاجر او يد السفر وكذا به الاجر جلف للمساكن
على انه عزم على السفر ذكره الكرخي والعدو يري والانتقال من البلد
عدو لان الخروج محتمل ان يكون حيلة التوصل الى الفسخ فيحلف
وان وجد منزلا اخر من اجرا واشترى منزلا فاد التحويل اليه
لا يكون عدو بخلاف ما اذا تكاري ابلدا اليه لمكن ثم اشترى بلافله الفسخ
والفرق ان اكر الدلايب ممكن لا اكر الدلايب ما بينهما فكون عدو بخلاف
السكن والدوايب مختلف باختلاف الراكبين بخلاف ما اذا تكاري
ابلدا اليه لمكن ثم بدا له ان يسافر على البعل لا يكون عدو وفي الدخيرة
اذا غصب ارضا فزعمها وبنيت فلصاحب الارض ان ياخذ الارض
ويامر الغاصب بقلع الزرع وفي غيرها المالكها فان ابي فله فقصو منه ان
يقطعه بنفسه فان لم يحضر حتى ادرك الزرع فالزرع للغاصب
وللمالك ان يجمع بنقصان الارض ان نقصت بالزرع كذا نقله
الحمدري وفي الدخيرة لو اظهر المستاجر في الدار المستاجر الشر والفتنة
كشرب الخمر او اكل الربا او الزنا او اللواط او ابد الجيران ان يوش
بالمعروف وليس للموجر ولا لغيره ان يخرجوه من الدار فذلك لا يصير عدو

في فتح

في فتح الاجارة ولا خلاف في ذلك للائمة الاربعة رضوان الله تعالى عليهم
اجمعين فان تضمنوا اهل المحلة من ذك يرفع الامر الى القاضي
وذكر في الجوهرة ان راي المالكان او نايبه ان يخرج منها فاعل وقال
بن حبيب المالك ان الرجل لو اظهر الفسخ في داره ولم يمتنع عنه
بالامر بالمعروف ويقول انا اراي انا اني بها ما شئت يبيع عليه
داره فزوجه او في اولو المولى جعل استاجرا فوفت وقف من المولى
باجرة معلومة مدة كذا ثم مات المولى قبل انقضاء المدة لانفسه الاجارة
لان المولى نايب عن المستحقين فهو المولى لا يملك العقد كما لا يخفى
لا يغزل بموت المالك لانه نايب عن العامه وقد ذكر في فصل
القضاء بموت الموكل فتفسخ الاجارة لان الاجارة تنقضي ساعة
فساعد قال البرازي وبموت الموكل لا تفسخ الاجارة قال الحمادي
ينبغي ان تفسخ لان من عقده الاجارة باق وهو الموكل بتولي الاوقاف
اذا اخرج من الوقف بدو اجر المثل بلزومه عام ذلك عند بعض علمائنا
وكذا الاب اذا اخرج من ابيه الصغير يدور اجر المثل بلزوم المستاجر
تمام اجر المثل وانه الموقوف وذكر في شرح منظومة بن وهبان لو اجر دار
الطفل او ارضه او حانوته او ارضه او وصيه او جده ثم بلغ الطفل فانه لا يملك
في فتح الاجارة ولو كبر في كبر الطفل ايضا حتى ابوالطفل او وصيه
او جده او وصيه اجر الطفل مدة كذا باجرة معلومة فيبلغ الطفل
فانه يتخير ان شاء في فتح الاجارة وان شاء استمر عليه ما تولى الوقف
اذا اجر ارض لو وقف باجرة مثله نحو زمان زادت اجر مثله بتغير
سعرها او كثرة الرعيات فانه يفسخ ذلك العقد ويجتنب ان يتجدد

في فتح

2007

ان دكون

ان يكون ربحا وبه قال فخر محمد بن علي في تمام الحديث بالقض الكامل
 فالقبض الكامل في المقول ما يناسب وفي القمار ما يناسب فقط
 المتنازع قبض للدار والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة تكون بالقسمة
 حتى يقع القبض على الموهوب بطريق الاصل من غير ان يكون القبض
 بتبعيه الكل وفي المتبع اذا قبض الموهوب له الهبة في محل عند الهبة
 بغیر ان الواهب جاز استحقاقا وان قبض بعد الاقرار في المحسن
 الا ان ياذن الواهب في القبض وهو القياس في الاول لان القبض
 تصرف في ملك الواهب والتصرف في ملك الغير لا يجوز الا باذنه ومن
 شرط الاقرار ان يتم في شئ يحتمل القسمة وصحت فيما يحتملها
 وهب دار من جليل لم يجز عندنا خلافا لمحمد بن علي والحق
 قال وهب من الدار ثلثاها لثانيها والباقي لغيره عندنا في حقه
 والحق في سبب من يهبه تعالى لغيره وعند محمد بن علي في الصدقة
 على فقير من ثلثها لغيره والقياس من رجل قال لآخر هب حصتي من هذا
 العبد لغيره الموهوب له لا يعلم كم حصته فيجب وهب الباقي لغيره
 يجوز والبيع المطاوي فيها لا يبطل الهبة بخلاف الرهن لا في رواية
 عن ابي يوسف محمد بن علي يجوز وهب نصيبه مما يقسم كما للدار
 والارض والمكيل والموزون غير شريك لغيره عند الكل وان كان من
 شريكه يجوز عندنا خلافا لابن ابي ليبي وهب نصفه من رجل
 او ثلثه او سلمه يجوز لانه مما لا يحتمل القسمة وكذا لو وهب عبد
 من جليل او رجلا من عبد الماهرا وان يهب نصف دار وشاة
 ببيع منه نصف الدار بمن معلوم ثم يبرره عن النصف وهب ارضا

هبة وان قال جعلته باسمه لا ولو قال اغترسه باسم ابني لم يتردد
او الى الصحة اقرب هبة من ابنة الصغير يتم بلفظ واحد ويكون
الابن قابضا لكونه في يد ابي يدود غدا او يتعذر ان يكون في يد
غاصبه ومريته او المتري منه شرفا سدا وهذا اذا علمه
او شهد عليه به والاشهاد للتحريم عن المحرم وبعد موته والاعلام
لازم لانه بمنزلة القبض وان كان الولد بالغاً شرط قبضه ولو كان
في عياله والوصي كالاب والام كذلك لو كان الصغير في عياله ان
وهبت له او وهب له تلك الام القبض وهذا اذا لم يكن للصبي
اب ولا جد ولا وصيه ولا وصي من قبل القاضي وذكر المصدر ان عدم
الاب فقبض الام ليس بشرط وذكر في الاصل الرجل اذا تزوج ابنته
الصغيرة من رجل فزوجها بملك قبض الهبة لها ولا يجوز قبض الزوج على
الزفاف وبعد البلوغ وفي الجرح قبض الزوج بحجره اذا لم يكن الاب حياً
فلو ان الاب او وصيه والجد او وصيه غاب غيبة منقطعة جاز قبض
الذي يتولاه ولا يجوز قبض غيره ولا الاربع مع وجود واحد منهم ولو كان
الصغير في عياله فانه ولو كان ذاهباً محرم او حنبلياً وان لم يكن واحد
من هؤلاء الاربع جاز قبض من كان الصبي بحجره ولم يحرم من عياله
فانه ذكر في الاصل ان من عال بيقها وهو ليس بوصي عليه ولا ابنتها قرينة
وليس لهذا الصبي احد سواء جاز قبض ما وهب له استحساناً ولو اراد
اجنبي البدرع منه على ليس له ذلك قوله في تعليم الاعمال ولا فرق بين المقتل
الصبي او لا ولو كان في عياله الاغ والعم وان قبضه الصبي هو المقتل
جاز وان كان ابوه حياً انتهى ذكر في الاختيار وهبة لابنة الصغير

تم بحمد

تم بحمد العقد لانها في يد الاب وهو الذي قبض له وكان قبضه كقبضه
وكل يقول في هذا كالأب ولو وهب لابنته كغيره وهو في عياله فلا بد
من قبضه لانه لا ولاية له على ابنته نوع الا فضل في هبة الابن والبنات
المتنليات كما لم يمت وعندي في يوسف محمد بنه تعالى ان قبضه او في
وهو المختار ولو وهب جميع ما له من ابنته جاز وهو ثم نضر عليه محمد بنه تعالى
ولو خص بعض ولاده لزيادة رثته لا باس به وان كان نواصيا في الرشد
لا يفعله وان اراد ان يصرف في الجرح فابنته فاسق فالصبي او في الجرح
افضل من تركه له لانه يكون قد اعانته على المعصية وكذا لو كان ابنته
فاسقة لا يبطئها اكثر من قوته وذكر في الولي ان في رجل اتخذه لخدمة للختان
فاهدى الناس هدايا ووضعها بين يدي الولد فهدى علي محمد بنه
ان قالوا هذا للولد ولم يقولوا اقول غفرت ذنوبه ان كانت
الهدية تصح للصبي مثل ثياب الصبيان او شيء يتعلمه الصبيان
فهذه هبة الصبي لان هذا تمكك للصبي وان كان شيئاً لا يصلح للصبي
كالدرهم والنفقة ومشاغ البيت والحيوان قلت في نظر ان كان
المهدي من اقربا الاب او من معارفه فري للاب لان التمليك منه
عرفا وان كان من اقربا الام او من معارفها فري للام لان التمليك منها
عرفا فكان القول على المرفوعة ولو وجد بسبب او جهة يستدل بها
على غير ما قلنا نعمت على ذلك وكذلك لو اتخذه الوليمة لزفاف ابنته
الحيث زوجها فاهدى اقربا الزوج واقربا المرأة هذا كله اذا لم يقبل
المهدي الهدية للاب او للام في المسئلة الاولى وللزوج أم المرأة
في المسئلة الثانية بان تعدل الرجوع الى قول اما اذا عينه للمهدي

الى

صدقہ عن المیت

615

والاصول في الصوفية

انفاط الحن

الأول

عليه وان قلت تروني دار الروبة في بيتي المراكا انتم في ذكر في خرافة
انا اكل قال ابو العباس مرات بخط بعض شائخنا في رجل جعل لبعض
بينه دار انصبيه على ان لا يكون له عود مائة مائة حار واني
به العلامة الفقيه ابو جعفر محمد بن ايمان احد اصحاب محمد بن مخلوع
البلخي حكى ذلك اصحاب الامام احمد بن ابي الحارث وابي عمر الطبري
انتم اذا قال الطالب لم يدونه اذا مت فانت بري من الدين الذي
عليك في جائز ويكون وصيه من الطالب المطلوب ولو قال ميت
فانا بري من ذلك الدين لا يبري وهو مخاطرة لقول ان دخلت الدار
فانت بري مالي عليك لا يبر انك قال الخينة هذا الارض فاذهب
فانزعها فقبل الحق فزعها فالارض للخن وان لم يقبل قلت لا يكون
له قال رجل ما خرجت عدي شكر وهو خاطر حيث لو مد يده فاذ قال
قبضته جائز له من غير قول قلت ويصير قابضا ما لم يقبضه
وان كان العبد غائبا فقال وهبت منك عديك فلا فاذ ذهب
واقبضه فقبضه جائز وان لم يقبل قلت وبه فاحذر ولو قال هو لك
اني شئت ودفعه اليه فقال شئت عن ابي يوسف انه يجوز دفعه اليه
درهم فقال انفقها عليك فهو فرض كالوقال اصرها الي هو لك
ولو دفع اليه ثوبا فقال اكتسبه ففعل يكون هبة لان فرض التوب
باطل وذكر في المنقطات رجل قال لآخر جلدني في كل عرق كعالي
ففعل اقول غفرت ذنوبي ان كان صاحب الحق عالما بما عليه بري
ويانته ويحكم وان لم يكن عالما بري حكما لا ديانته وهل يبر اديانه
عند محمد لا يبر اوقال ابو يوسف يبر اديانه ويحكم في الدين

انتم

انتم في القينة غضب عينا من رجل جالدا الكاهن من كل قوله قبله
قال ائمة طح التحليل يقع على باهو واجب في الذمة لا على من قاعة وانه
بالعقد باطل مثل ان يقول المرأة لزوجها وجمعه فانه من من مني
هذا فمري عليك صدقة فهذا باطل وكذا الغريم اذا قال للمديون ان
مت انا في من مني هذا فالدين الذي لي عليك صدقة فان قال انت
في حل منه فهو جائز كذا ذكر في عمدة المفتي انه كذا في ذلك والله الموفق
نوع في احكام الرجوع عن الهبة اقول ويجوز الرجوع فيها وان كان جائزا
في الحكم اذا لم يكن عليه واجب لقول علي بن ابي طالب لم العايد في هبته
كالعايد في قبته ولا من جاب الخساسة والدانة وسوا الرذال وهذا
شبه باخر احوال الكلب وهذا لان التشبيه في معنى الاستقباح
ولا استقلال في حمة الرجوع كان نعم الشافعي الماري انه قال في قبته اخري
كالكلبي في ثم يعود في قبته وتعمل الكلب بوصف بالقبه لا بالحمية وبه
نقول وانه يستقبح ويجوز الرجوع فيها عندنا وان كان مكرها ذلك
ليس مكروه اذا كان يترضاها او يحكم الحاكم لقوله صلى الله عليه وسلم الواهب
اخي هبته مالم يثبت اي يعرض عنه وقال الشافعي عني لا تعالي عنه
لا يجوز الرجوع في الهبة الا في الاب فيما هب به لولده ثم يرجع فيه قال ولانا
صدقه الزينة ونحن نقول به اي لا ينبغي ان يرجع بها الا الولد فيما هب به
لولده فقط فانه تملكه الحاجة ويمنع أي يمنع الرجوع منها الزيادة
المصلحة كالبناء وغرس وسمن لما تنصله وهو مثل الولد ويموت احد
العاقدين وهو من اضعف اليها ولو من اجنبي نحو حدة عوض هبتك
نقض فلو وهب ولم يصف مرجع كل هبة ثم خرجها عن ملك

الموهوب له والزوجية وقت الهبة فلو وهب لها ففكرها اجمع ولو
وهب لها فابايتها لا وقرابة محمية وهذا كالموهوب فطاعها
ايضا بطواع الزوج في الهبة حرد في دفع خرقه فالهبة الزيادة
والميم الموت والعين العوض والحق الخرج والزوجة والنفاق
القرابة والها الهلاك كذا ذكر في الوقاية وشرحها وفي البرازية ولو
نزع الموهوب له هلاكها صدق بلا يمين ولو قال الواهب العين
هذه واخبر الموهوب له حلف المتكلم انتهى الموهوب له وهب لغيره
وجع الواهب الاول ايضا لان يرجع رجل دارى المريض حتى يري اركان
الجميع فابصر بطل الرجوع وذكرنا لو لو الهبة هب من رجل ثمر بعد اذ دخله
الموهوب له الى بلع ليس الواهب ان يرجع فيه رجل وهب لرجل جارية
فعلها القران او الكتابة او العفة او المشط او الضفر ليس له ان يرجع فيها
هو المختار وان هذه زيادة متصلة ورجل وهب لرجل سوديا فقلتة بالمال
يرجع الواهب لان يقي الماسم وهذا نقصان كن وهب لرجل صفة فلها
بالماء بخلاف ما اذا وهبت لرجل بالمال حيث لا يرجع والفرق ان
ههنا اسم له اب لم يبق ولم يبق الموهوب ولو وهب دارا او أرضا
فبني في طابقه منها بنا او شجر في شجرة بالارض او كانت جارية صغيرة
فكبرت وازدادت خيرا وكان غلاما فاضا حلا فلا يرجع له في شئ
من ذلك والله الموفق الفصل العشرون في احكام الرهن اقول الرهن
ينعقد بالايجاب والقبول ويتم بالقبض ويكفي فيه بالتخلية والادان
في الابع فاذا قبض المهر من حرة او غيرها من امير فقد تم العقد فيه
واما بقبضه تخير الرهن فيه بين التسليم والرجوع والايح الرهن الا

ماجد

بأحد من ابا بالديون او بالايمان المضمونه يا نفسه اما الدين
فلان حكم الرهن ثبوت يد الاستيفاء بتلو الواجب في لزمته
وذكر في المبدع يجوز الرهن بالديون باي سبب وجبت من الاختلاف
والعقب والبيع ونحوها لان الديون كلها واجبة على اختلاف
اسباب وجوبها فكان الرهن بها رهنة بمضمون فيصح وهل يجوز
الرهن ببدل الكتابة والدية فعلى خلاف الكلام يجوز وسوكتا
ما يحتمل الاستبدال قبل القبض او لا يحتمل كرسه الى السلم وبدل
الصوف والمسلم فيه وفيه خلاف الامام زفر على ما يحكي به ان شاء
الله تعالى واما الايمان فعلى انواع منها ما لم تكن مضمونة كالوديعة
والعارية ومال المضاربة والبضاعة والشركة والمتاجر ونحوها فلا
يجوز الرهن لها لانها ليست بمضمونة اصلا ومنها ما هو مضمون وهو على
نوعين مضمون بغيرها كالبيع فانه لا يبيع الرهن به ومضمون بنفسها
وهو ما يجب فيه مثل او العتمة مهلكا كما لم يوصف في هذا القاصيا
والمرهنة بد الزوج وبدل الخلع في المهرية وبدل الصلح عن دم العمد
يبدل القاذلة فان الرهن بها جائز بالاجماع والمهر من ان يحبس
الرهن حتى تسترد العين فان هلك الرهن فيه قبل استرداده العين
والعين قائمة يقال للرهن سلم العين الى المرتهن وخد من الاقل
من قيمة الرهن ومن العين لان الرهون عندنا مضمونة بذلك فاذا
وصل الى العين يجب عليه رد قدر المضمون الى الواهب وان هلك
العين والرهن قائم صائر الرهن بها رهنا بقيمة حاجي لو هلك الرهن
بعد ذلك مهلك مضمون الاقل من قيمته وغرقته الدين لان قيمته

العين بدلها وبديل الشيء قائم مقامه كانه هو ويجوز الرهن بالمقبوض
على سبيل الشراء والمقبوض في البيع الفاسد لانها من الاعيان المضمونة
بانفسها كذا في المنع شرح الجمع وذكر في البرازية القبض شرط
جوازها وقال العلامة بكسر الزوم قلت والاول اصح وشرطه
ان يكون مقبوضا فلم ينع رهن المشاع فيما يحتمل المقصود
الاخر شرهه او من اجنبي طاريا او معارفا في الصحيح وذكر المحقق
الصدوق في بيان فيه روايتين بخلاف ما اذا رهن انسان من
واحد وبكس حيث يجوز ما لم ينص على البعاض ان يقول رهن
من هذا النصف ومن هذا النصف لضم على البعاض وذكر في المنع
لا يجوز رهن ثمرة بدو في ثمرها وبالعكس ولا يتحل بدو في الارض
وبالعكس لان المرهون اذا كان متصلا بما ليس بمرهون لم يجز
الرهن كره المشاع اذا لم يمكن القبض المرهون وحده وروي
عن الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ان رهن الارض بدو في
الاشجار يصح لان اسم الشجر يقع على المشاة على وجه الارض ولهذا سمي
بعد القطع جزءا لا شجرة وكان استثنى الاشجار بوضعها من الارض فكان
مقرا رهن مستثنى ولما سوي ذكر الموضع من الارض وهو عين معلوم غير
مشاع بخلاف ما لو رهن الدار وفي البناء لا يصح لان البناء اسم للمبنى
ووف مكان في الارض فصار رهنها جميع الارض وهي تخول بمكة الدار التي انشأ عليها
بيع الرهن كيف شافع نصفه بطل الرهن في النصف الباقي منه للثبوت وذكر
القاضي ان استثنى بعض الرهن شاعا بطل الرهن وان كان مضمونا لبيع الرهن في كفاي
للشروع وقرض المشاع جائزا ان اعطاه الفاضل نصفها عند مضارعة

بالنصف

بالنصف ونصفها قرض والمضاربة مع الشيوع جائز في انتهى
اختلفوا ايمتنا ان رهن المشاع هل يوجب سقوط الدين عند
هلاكه او لا قال الكرخ لا يسقط وذكر في الجامع الصغير رهن زمام ولد
او ما لا يجوز بيعه له ان يترده قبل فضا الدين لبطان الرهن
لانه عقد ايضا وفيه معنى البيع وكان محله ما يقبل البيع بخلاف رهن
المشاع لانه محل الرهن لكونه محل البيع فكان الرهن منعقد بنصفه
الفاسد فيلحق الجائز وهذا على خلاف ما قاله الكرخ في ان يدا على الرهن
لانه رهن عندنا كالولد والتمرة ما اذا بقيت على اصولها الى وقت
التماك وهلاك المزاد قبل التماك لا يقطع شيئا وغلة الارض والدار
والعبد لا يصير رهن ولا يبطل الرهن بموت الراهن او المهر من او بموتها
وبقي رهن عند الورثة وذكر في الولو الى الرهن اذا كان هو انفقته
على الراهن وكذلك كسوته لان عظم المنفعة في التماك الرهن للراهن
فكانت النفقة عليه وكذلك كسوته وكسوة الرقيق واجرة ظرو ولد
الرهن وسبق البستان وتلفه بخيله وثبته وجراده والقيام بعلمه
واجرة الراعي وسوا كان بالرهن فضل او لم يكن لان يده على الصورة
امانة فيكون بمنزلة المودع وجعل اللابو على المهر من اذا كان في حتمه
والدين سوا لان المحل مخوف فيحتاج الى الاغاثة ليعود على المالك
واذا كان قيمة الرهن اكثر من الدين كان على الراهن مقدار الزيادة
لان يده على الزيادة يد المودع فلا يلحقه الضمان بخلاف اجرة
السكن لان المهر في الكل ثبتت حق المهر من وكذلك مداوة الجراحة
والفروج والامر من نعم على قدر الامانة والضان كجمل الابوق

وذكر في البرازية ثمن الدوا واجرة الطبيب على المرتين وذكر المقدري
ان كل ما كان من الامانة فعلى الراهن ومن المباح من قال ثمن الدوا
على المرتين لما يلزم ان لو حدث الجراح في يده فلو حدث عند الراهن
فعليه وقال بعضهم على المرتين في كل حال وقال الفقيه ابو الليث السمرقاني
الحادث عند المرتين يجب ثمن دوايه واجرة طبيبيه وما كان عند الراهن
ان لم يزد عند المرتين حتى يحتاج الى زيادة المداواة على المرتين لكن
لا يجبر على المداواة وان اجبر على النفقة والمرتين اولى ولكن
يقال هذا قد حدث عندك فان كنت تريد اصلاح ما لك فذره
وما انفقه المرتين على الراهن حال غيبة الراهن مملووع فلو ان
كان انفق بامر الحاكم وجعله ديناً على الراهن فهو دين عليه كذا قاله
محمد بن حماد تقي وهذا الكلام فيه الى انه يخرج امر الحاكم بالاتفاق لا بصير
ديناً عليه ما لم يجعله ديناً عليه كما صرح به واكثر المباح على هذا
لان هذا الامر ليس بالانزام هتابل للنظر وهو متردد بين الامرين
بين الامر حبة وبين الامر ليكوف والاولى اولى ما لم يفر على
الاعلى وعن الامام ابي جعفر رضي الله تعالى عنه انه اذا انفق عليه حال
غيبة الراهن بامر الحاكم يرجع عليه وان كان محضته بالامر لا
يرجع بشي وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يرجع فيها وبه ياخذ
وذكر الناطق وما يجب على الراهن اذا فعله المرتين فهو مملووع اختي
اخذ سلطان الخراج والعش من المرتين لا يرجع على الراهن به
لانه دفعه على طوع فهو متبرع وان كان مكرها فقد ظلمه السلطان
والمظلوم لا يرجع الا على الظالم انتهى ويبيع ما يجاقف الفاضله

بازن

بازن القاضي ويكون رهناً في يده والخراج خاصة لانه موضة
الملك فيكون على المالك وذكر في الملقطات الاب اذا رهن من مال الصغير
متباين على نفسه ذكرانه يجوز وان كان الرهن اكثر قيمة من الدين
فهذا الرهن من الاب قدر الدين ووف الزيادة بخلاف الوهي فانه تضمن
قيمه والمصرف ان الاب ان ينفع بمال الصغير عند الحاجة وبطبيب له
ذلك ولا كذا الوهي وذكر في الدين ربه ادرك الابن ومات الاب ليس
للابن اخذه قبل فضا الدين لان مصرف الاب لانه كصرف الابن بقعه
ويرجع الابن في مال الاب من خلفاته ان كان رهنه لنفسه لانه
مصرف كره الرهن رهن الوهي مال البيت والورثة كبار لا يجزي اذا كانت
الدين على الورثة الكبار لمصرف فيها هو ممنوع من الصرف فيدولوا كان
الدين على الميت جائز وقيل لا يجزي ولو كان على الميت ايضا لان فيه خلاف
مال الشركة وان غير جائز واذا هلك الرهن سقط الدين اذا كان قيمة
الرهن والدين سواء وان كان قيمة اكثر فالزيادة يملك الممانه وان كان
قيمة اقل من الدين فهلك سقط بقدره من الدين ويرجع المرتين
بالتفاضل من الدين وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه الرهن امانة فاذا
هلك لا تقطع من الدين شي وذكرني القنية رجل اجر داره وسلمها
الى تاجر ثم رهنها منه اتفخت الاجارة وصارت رهناً يجوز
ان يسافر بالرهن وان كان له حمل وموضة اذا كان الطريق اساعده
اي حنفية رضي الله تعالى عنه كالدفعه وعند محمد رحمه الله تعالى ليس
لانه يسافر بالرهن ولا بالوديعة ايضا اذا كان له حمل وموضة انتهى
وقال محمد رحمه الله تعالى ولو اراد ان يبيع في الامر في ذلك اني

القاضي حتى يكون هو الذي يامر بذلك رجل استعاض شيئا
ليرهنه فنه جاز ولان يامر بقضا الدين ورمده الى المهرله ولو
رهن دار غيره فاجاز صاحبها جاز كما لو اعاره ثوبا مسلما ابتداء ثم رده
معيضا قيمته عنه وقال كذلك قبضته وقال الراهن قبضته
سليما وقيمته عشرة واقام البينة فينته الراهن اولى قال
العلامة برهان الدين صاحب الدين اولى ولو قال شاهد الراهن
لا ادري بكم رهنه لا تقبل شهادته وقال العلامة طبر البرهان في
تقبل اختلاف الراهن فقال الراهن الراهن غير هذا وقال المرتهن
بل هذا الذي رهنه عندي فالقول للمرتهن انه يكره كلام صاحب القينة
وذكر في البرازية التي الخاتم المهر من في كيسة المخروق فضاء
بالسقوط فيضمن كل الفاضل من الدين ايضا وجعل قال المرتهن اعطه
للدال لبيع ذلك وهذا حق عندي من ثمنه فدفعه الى الدال ثم هلك
في يده لا يضمن المرتهن ولو باع المرتهن ما يخاف عليه الفساد من التولد
من الرهن كالدين والتمرك وكذا نفس الرهن اذا خاف مما يخاف عليه الفاسد
بقايد ياعده جاز في القاضي ويكون ثمنه رهنه على دينه واذ باعه
جلا اذن القاضي ضمنه وليس للقاضي بيع الرهن اذا كان الرهن مقلنا
عند الامام لانه لا يري الحجر على المدبوف وذكر في المسئلة للمرتهن بيع الرهن
با حانته الحاكم واخذ دينه منه اذا كان الراهن غائبا ولا يعرف
موته ولا حياته قال في الدرر والغرز وغيره بيع الوفا قبل ان يهرن قال
العلامة بحر الدين السفي في فتاواه البيع اذا تعارفا الناس بالاعتق
الربوي وسموه بيع الوفا هو في الحقيقة رهن وهذا البيع في بلد
المتري

المتري كالرهن في غير المرتهن لا يملكه الا باذن المالك وهو ضامن
لما اكل من ثمنه واستهلك من شجرة والدين يسقط هلاكه اذا كاف
به وفاء بالدين لا ضمان عليه في الزيادة اذا هلك من غير
صنعه وللبائع استرداده اذا قبض دينه فانه لا فرق عندنا بينه
وبين الرهن في حكم من الاحكام انتهى والله الموفق الى سبيل الرشاد
الفصل الحادي والعشرون في الكراهة المحرمة عند جمهورهم ولم
يتلفظ به لودم القاطع فنبه للكراهة الى الحرمان كنية الواجب الى
القبض وعندنا في حقيقته وايي يوسف رضي الله تعالى عنهما ليس
بحرام لكنه الى الحرمان اقرب لانه اذا تعارض دليل الحل بدليل الحرمان يغلب
جانب الحرمان على جانب الحل لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع الحلال
والحرام يغلب الحرام على الحلال وهذا هو المكروه كراهة تحريم واما المكروه
كراهة تنزيه فالي الحلال اقرب كذا ذكر في الوقاية وشرعها وفي
الجامع الصغير قال علي كرم الله وجهه ويكره أهل الجوع الاثن والبيانها
لما روي عن جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم الجوع
الحرام الاهلية يوم حنين واذا ثبت حكم اللحم ثبت حكم اللبن لانه
مقوله منه والمراد بالكرهة هنا التحريم وكذا بول الابل والحمل الفرس
وتماويل قول ابي يوسف رضي الله تعالى عنه في بواك الابل لانه لا يابس
بها للتدري ولما في علم الفرس حديث جابر انه قال نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن لحم الحمار الاهلية واذا في لحم الجمل ولا في حقيقته رضي
الله تعالى عنه قوله تعالى والحيل والبغال والحمير لتركبوها الآية ولانه
الذاهاب العود فيكره اكله للاعتناء من كره بيع العود ولا السرقة

وقال الشافعي رضي الله عنه لا يجوز بيع السرقة ايضا لانها تجمل لعين
فلا يجوز بيعه كالعدرة وجلد الميتة قبل الذبح ولنا ان المسلم من وسوا
اي يدخروا السرقة وينفعوا به في سائر البلدان والاعصار من فكير
فانهم يلقونها في الاراضي لاستكفار الربح بخلاف لانا العادة لم يحجر
بالانقضاء بها فمخلوطة برما واثراب غال عليها الانقضاء اك
انقضاء الاراضي بها وعندنا في جنيته رضي الله تعالى عنه يجوز بيع
العدرة للانقضاء بها كما ذكره في شرح الكفر للزبيدي وذكر في اوقافه
الماكل فرض ان دفع به الهلاك وما جبر عليه في كونه من صلوة قائما
ومن صومه ومبايع الى الشيع الما قصده قوة صوم الغدا وليللا
بفتح ضيفه والاكل والشرب والادهان والتطيب من انا ذهب
او فضة حرام للرجال والنساء وحل من انا رصاص وبلور وذهاب
وعقيق ومن انا مفضض وحلوسه على مفضض متقياس من مفضض
ولا يلبس حل حريم الا بقدر اربع اصابع متوسطة وقبل مفضضة
ويؤسده ويفرشه قال صدر الشريعة هذا عندنا في جنيته رضي الله
تعالى عنه لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم جلس على مرتفعة جبر وقال لا يكره
قلت المرتفعة بكسر الهمزة وسادة الارتفاع والله اعلم ويلبس ما سده ابريم
ولحمه غيره وعكس في الحرب لا يهاج العدو فقط وذكر في العنينة
عن برهان الدين صاحب المحيط قال لبس الحر فوق الثياب ما يكره
عندنا في جنيته رضي الله تعالى عنه لانها تعتبر حرمة استعمال الحر اذا كان يفضل
بيد ذنوبة وابويوسف رحمه الله تعالى اعتبر المعنى المعنى للباس هذا
تفصيل منه قلت يعني به الشيخ برهان الدين صاحب المحيط على عند

اي

اي جنيته رضي الله تعالى عنه لا يكره لبس الحر اذا لم يصل بخلاف حوله لبسه
فوق قميص من قنول او نحو لا يكره عندنا فكيف اذا لبسه فوق قبا او شي اخر
محتوي وكانت جينته من غير بطانته ليست بحريم وقد لبسها فوق قميص غزلي
وفي هذه خصة عظيمة في وضع عرقه البوي ولكن تطلب هذا القول
عندنا في جنيته رضي الله تعالى عنه في كثير من الكتب فلم يجد سوى هذا وقال
شمس الائمة الحلواني ومن الناس من يقول انما يكره اذا كان الحر يمس
الجلد والا فلا ومن يمس رضي الله تعالى عنه ان كان عليه جبة ثقيل
لهما يقول في ذلك فقال اما ترى اليها يلبس الجبة وكان تحت ثوب من
قطن ثم قال لعلامة يدع الدين الا ان الصبي ما ذكرنا ان لكل حر لم
وذكر في شرح الجامع الصغير للزبدوي من الناس من يباح لبس الحرير
والديساج للرجال ومنهم من قال هو حرام على النساء والرجال ايضا
وعامة الفقهاء انهم لا يباح للنساء دون الرجال لقوله صلى الله عليه وسلم لم يحل للرجال
والذهب لانها امانة على كل حرها وعن علي كرم الله وجهه قال
احذر سوا الله على عظمته لم حرم النساء له وذهب ابي حنيفة وقال ان هذا
حرام على كل من يلبس لانا ثم وقد قال ابو جنيته رضي الله تعالى عنه لا بأس
بالعلم بالثوب اذا كان قد نزلت اصابع او اربع لان العلم تابع للثوب
فصار كسده وقد روي عنه عليه الصلاة والسلام انه لبس جبة مكشوفة
يا حريم روي انه لبس فرة اطرافها من الديساج وكان المتفق في ذلك قبيح
وذكر الشيخ الكبير العلم خلال مطلقا صغيرا كان او كبيرا وذكر في الذخيرة
لا بأس بدك الحر للرجال عنه خلافا لما فانه يكره عندنا ولو جعل
الفرح وشبهه القبا فلا بأس به ولو جعله ظاهرا لم يكرهه وما طنه فكذا يكره

ولما اذا جعله وسادة او فرشاً او بساطاً فلا بأس به وبالحلوس
 وانهم عند الحنفية رضي الله تعالى عنهم وقال محمد بن كبره ذلك وفي طهارة
 القليل من الخمر عفو وهو قد ثلاث اصابع او اربع اصابع او دونها
 فلا بأس به وان كان اكثر من ذلك فهو مكروه وكذلك اذا كان طرف
 القلنسوة فلا بأس به اذا كان قدر اربع اصابع او دونها وروي
 عن محمد بن يحيى رضي الله تعالى عنه انه لا ينبغي ذلك في القلنسوة وان كان اقل
 من ذلك لا يمتن اربعة اصابع كذا ذكره الحارثي وذكر في التحفة للشيخ
 انواع الاطعمة حرام وكذلك وضع الخمر على المائدة اكثر مما يحتاج اليه الكفاية
 وسبح الاصابيح والاكسين بالخمر حرام وان اكل خازن والمرضى لو ترك المعالجة
 غير متوكل على الله تعالى ثم مات كان عاصياً ولو ترك ذلك ولو كلاً على الله
 فمات لم يمت عاصياً ذكر ايضا ان غسل اليدين قبل الاكل وبعده والتسمية
 قبله والشكر بعده سنة وذكر في القنية غسل اليد الواحدة واصابع اليدين
 لا تأكل السنان المذكور غسل اليدين وذكر في الرسعين يكون وذكر
 في الوقفات اذا غسل ولا لا يغيب بالمند بل يترك ليكون ان
 الغسل باقياً وقت الاكل ويحس بعد الاكل ليكون اثر الطعام مزاجلاً
 بالكلية السائل في المسجد قبل مجرم عطاؤه والخمار اذا كان لا يتخطى
 مراقب الناس ولا يمر بين يدي المصلين ولا يسأل الناس الخ اصابع
 وان كان يفعل واحداً من هذه الثلاث مجرم عطاؤه ومجرم اخذها
 في البيوت وسر حيطانها بالبورده ونحوها للزينة والتكبر وحمل البورده
 البورده وليس المشاب للتكبر والخيلا وليس ثوب الاحمر والمصفر
 حرام وافضل الثياب البيض ولو طلب كافر من مسلم ان يلبس الثياب
 والنفقة

والنفقة فلا بأس به بها على ان يجعله او يطلع على حاسنه فيسلم كذا
 ذكر في التحفة والله الموفق الى سبيل الرشاد لما وصل مولانا في
 هذا المحل توفي الى رحمة الله تعالى فاحب مولانا العلامة القاض
 برهان الدين ابراهيم الجالقي ان يجمع له تتمه وكتب المادة العلمية
 فجمع ذلك وجعلها تتمه لهذا الكتاب وسماها غاية المرام في
 تتمه لسان المحاكم وهي المكتسبة بعد هذه الورقة والله الموفق
 الى سبيل الرشاد

Copyright © King Fahd University